

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وسلم اللهم إنا نستعينك ونستهديك فأعنا واهدنا يا ربنا لما فيه صلاحنا وفلاحنا واختم لنا بالإيمان وانفعنا بما علمتنا وبارك لنا فيما رزقتنا.

أما بعد فيقول العبد المفتقر إلى الله مولاه سيد محمد بن عبد الرزاق: اعلم يا أخي أن الشرع والعلماء والعقلاء حضوا على العلم وتعليمه والاشتغال به ورغبوا في ذلك؛ ومن أهم العلوم بعد علوم الشرع علم العربية حتى قال فيه الشيخ محمذن فال بن متال رضي الله تعالى عنه:

تعلم اللغة شرعا فضل على التخلي لعبادة العلي

يؤخذ ذا من قوله وعلمنا آدم الاسما فالزم التعلما

وهما بيتان مشهوران عند الناس، ومن أهم علوم العربية علم النحو وقد عدوه من فروض الكفاية وقد اعتنى به أئمة ومن أجلبهم محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه والمختار بن بون رضي الله تعالى عنه وأبو عبد الله محمد بن محمد الأجرومي رضي الله تعالى عنه وغيرهم من الأئمة فألفوا في ذلك وخلدوه في التواليف فانتشر عنهم وبقي ثوابه يجري عليهم؛ وقد نص العلماء على أن مفيدات التصانيف تجب على العلماء قال في الكفاف:

هذا ولما نص أعيان الكتب أن مفيدات التصانيف تجب

وقال في نور البصر: تأليف العلم النافع فرض كفاية؛ وفيه أيضا: كل من فهم مسألة من كتاب فمؤلفه معلمه إياها، ومن هنا يظهر أن التعليم بالتأليف أكثر ثوابا منه بالمشافهة لأن في التأليف ما فيها وزيادة ما يحصل بالكتاب لبقائه وانقطاعها، وعن اليوسي أن نشر العلم من المصالح الإسلامية العامة إلى أن قال: فنشر العلم واجب على الكفاية، وفي الرهوني: تعليم العلم واجب وذلك يشمل التعليم بالكتابة على سبيل التأليف الخ. وينبغي للعالم أن يراعي حال الوقت فإن اتفق وجود طلبة العلم النجباء فليشتغل بهم ويودع الحكمة صدورهم وإلا فليودع علمه بطون الأوراق ولا يبقى بطلا، وألسنة العلماء أيضا تختلف فمنهم من له ملكة في التعليم والتأليف معا ومنهم من ملكته في أحدهما فليراع العالم حاله اهـ ما اخترته مما نقل الشيخ الحسن على بيت الكفاف المذكور اهـ.

وقد كنت في زمن الشباب ونومته من الله تعالى علي بقراءة بعض قواعد النحو وقرأت الأجرومية وطالعت بعض شراحيها وحواشيها كخالد الأزهري وحاشية أبي النجا وقرأت بعض الخلاصة ومجموع والدنا رحمه الله تعالى في النحو وتقاييده فيه؛ ومن الله تعالى علي بفهم ذلك بمساعدة الأشياخ الذين أدركت رضي الله تعالى عنهم، ولما كانت الأجرومية في متناول جميع الطالبين للنحو ومفتاح له وتلفتها الناس بالقبول واعتنوا بها وشرحوها وأمروا بتعلمها رجوت أن أدخل في زمرة من اعتنوا بها عسى الله تعالى بمنه أن تشملني بركة مؤلفها رضي الله تعالى عنه فعلمت عليه هذا التعليق؛ وأسأل الله ربي وأضرع إليه أن ينفعي به وينفع كل من تعاطاه النفع

العظيم وأسأله سبحانه أن يكون خالصا لنا لا علينا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الأجرومية كما في مجموع والدنا رحمه الله تعالى بهمزة بعدها ألف فجيم مضمومة فراء مهملة مشددة مضمومة لابن أجروم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي، ووجد بخطه: أجروم بقطع الهمزة دون مدها وهو أبو عبد الله محمد بن محمد الخ الصنهاجي نسبة لصنهاجة قبيلة من المغرب وكان من أهل فاس وكان تلميذ أبي حيان؛ ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة وتوفي رضي الله تعالى عنه سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة ودفن في باب الحديد في مدينة فاس، وحكي أنه ألفها أي الأجرومية تجاه البيت وألقاها في البحر وقال إن كانت خالصة لا تبطل وكان كما قال اهـ من حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي، قال والدنا: انتهى بتصرف من خط محمد بن أرفع عبد الله رحمه الله تعالى اللهم ارض عنهما.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ابتداء الأجرومية ببسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتنر أي ذاهب البركة؛ والحديث كما في التصريح رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي؛ ويجمع بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بحمد الله وحديث لا يبدأ فيه بذكر الله بحمل المقيد على المطلق بالغاء قيده لأن محل حمل المطلق على المقيد ما لم يتعدد المقيد بقيدين متنافيين؛ أما إذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لأن القيدتين يتعارضان فيتساقطان فيبقى المطلق على إطلاقه فيحصل الامتثال بالابتداء بما هو ذكر أفاده ياسين وغيره؛ وعلى تعارض الأحاديث فيحمل حديث بسم الله على الابتداء الحقيقي وحديث بحمد الله على الإضافي والكلام في ذلك مشهور، ومما قالوا في باء بسم الله أنها للاستعانة أو المصاحبة أو المعية وأنها متعلقة بمحذوف يقدر بحسب المبسمل له؛ واختار أهل البصرة تقديره اسما واختار أهل الكوفة تقديره فعلا؛ وفي مذهب البصريين أن المصدر لا يعمل محذوفا وأجابوا بأن عمله محذوفا يغتفر إذا كان المعمول فيه ظرفا أو جارا ومجرورا كما هنا لأن المصدر فيه رائحة الفعل وهما تكفيهما والفعل يعمل مع الحذف؛ ولفظ الله مضاف إليه ما قبله والرحمن والرحيم نعت بعد نعت أفاده أبو النجاء؛ ولفظ اسم مقحم للفرق بين التبرك والقسم؛ وقيل الاسم هنا بمعنى المسمى فتكون الإضافة بيانية أي بسم هو الله والله هو ربنا الواجب الوجود المتصف بكل كمال المنزه عن كل نقص المتفرد بالتصرف والتدبير ليس كمثل شيء وهو السميع البصير اهـ ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: الرحمن عند الأعم ليس بصفة بل هو علم قال ابن هشام: قوله هو الحق وينبني عليه أنه في بسم الله الرحمن الرحيم ونحوها بدل لا نعت وأن الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله إذ لا يتقدم البدل على النعت اهـ المقصود منه، والرحمن والرحيم وزنا مبالغة في الرحمة الشاملة لجميع الخلق في الدنيا والآخرة؛ ومن استعمال الرحمن في رحمة الآخرة والرحيم في رحمة الدنيا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما الوارد في الحديث؛ وبعضهم فصل بينهما والكلام في ذلك مشهور، وقد أفرد الصبان وغيره بالبسملة بالتأليف اهـ

وقالوا إنه من مبادئ من يطلب علما أن يعلم حده وموضوعه وهذا العلم قال فيه المختار بن بون رحمه الله تعالى في طرته: هو أي النحو لغة القصد والقسم والمثل والمقدار والجهة قال:

يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات

واجتمعت في قوله:

نحونا نحو دارك يا حبيب وجدنا نحو ألف من رقيب

وجدناهم جياعا نحو كلب تمنوا منك نحوا من شريب

واصطلاحا: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وليس بقسيم التصريف خلافا لبعضهم، وخصته غلبة الاستعمال بهذا الاسم وإن كان كل علم منحوا أي مقصودا؛ ولما روي أن عليا بن أبي طالب كرم الله وجهه لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال له انح ذلك النحو اه ومثله في الأشموني وفيه أن النحو مصدر أريد به اسم المفعول كما أفاد ذلك في الطرة بتفسيره بمنحو فهو كالخلق والكتاب ونحوهما؛ وقد أجاد أحمد بن كداه رحمه الله تعالى في جمع معاني النحو حيث قال:

نحونا بأنحاء من الحاج نحوكم تناهز نحو الألف أو هي أكثر

فنلنا جميع الحاج لا النحو عاجلا ونحوكم يا شيخ بالنحو أجدر

(الكلامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرْكَبُ الْمَفِيدُ بِالْوَضْعِ) الكلام في اللغة يطلق على القول وما كان مكتفيا فيه بنفسه كما في التصريح عن القاموس؛ وفي اصطلاح النحاة هو ما قال المصنف رضي الله تعالى عنه، والمراد باللفظ هنا الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا أو تقديرا كالضمائر المستترة، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه أي بحيث لا يصير السامع منتظرا شيئا آخر وذلك لا يكون إلا بإسناد تام؛ ولهذا اختصر بعضهم على مفيد واستغنى به عن التركيب لأن المفيد بذلك القيد لا يكون إلا مركبا؛ وممن اقتصر عليه محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه في الأفية حيث قال: كلامنا لفظ مفيد كاستقم الخ على أن كاستقم مثال وليست من تمام الحد واستصوبوه لأن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود، والمراد بالمركب نسبة كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة نحو زيد قائم؛ وأقل ما يتألف الكلام منه اسمان كزيد قائم أو اسم وفعل نحو قام زيد وقم لاستتار اسم فيه وهو ضمير المأمور المقدر في الذهن كأنت؛ ويتركب من أعلى من ذلك أيضا نحو إن جاء زيد أكرمه، ومراده بالوضع وضع اللغة وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى؛ وفي أبي النجا والصبان أن المركبات تركيب الجمل موضوعة بالنوع لا بالشخص فخرج باللفظ الإشارة والكتابة وغيرهما مما يدل وهو غير لفظ؛ وخرج بقوله المركب المفردات والأعداد؛ وخرج بقوله المفيد غير المفيد إفادة تامة كعبد الله وغيره من المركبات الإضافية والمزجي كعلبك والمركب التقييدي كالحويان الناطق والإسنادي المتوقع على غيره نحو إن قام زيد والمركب العلم نحو برق نحره ونحو ذلك؛

وخرج بالوضع ما يدل عليه اللفظ لا من طريقة الوضع كحياة اللافظ وعدم بكمه ونحو ذلك.

تبيهات: الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق؛ وله أفراد محققة وألفاظ مقدره واستعماله في كل منهما حقيقة؛ ومن أفراد المقدره الضمائر المستترة ومن التحقيقي المحذوف كما في الصبان؛ قال: فالتحقيقي إما منطوق به بالفعل أو بالقوة كالمحذوف؛ والتقدير ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به وإنما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب؛ فقول المعربين في استقم مثلا ضميره مستتر وجوبا تقديره أنت أي تصويره وتقريب معناه أنت اهـ أي لأن أنت ضمير رفع منفصل ولذا كان قوله تعالى اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ أَنتَ فيه توكيد.

الثاني: في رسالة الصبان على البسملة: اعلم أن الوضع إن تعين فيه اللفظ الموضوع فشخصي؛ وإن لم يتعين كأن يقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا لمعنى كذا فنوعي ومنه المجاز وكل ما دللته على المعنى بالهيئة كالمركب والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى والجمع اهـ

الثالث: قال الصبان: وقع الخلاف في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرا كعبيده أحرار إلا زيدا دخلته وإلا فلا اهـ وعلى كل فيصدق عليه أنها منه بالتبعية والتكميل كما هو ظاهر؛ وعبارة ابن مالك في التسهيل في هذا: الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته.

(وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ أَسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى) وأقسامه أي أجزاء الكلام من حيث تركيبه من مجموعها أي جملتها ثلاثة لأنه قد يتركب من اسم فقط ومن اسم وفعل وقد يتركب من اسم وفعل وحرف؛ وبهذا التقرير يندفع ما يرد على تسمية الثلاثة أقساما أن القسم هو الجزء وجزء الشيء لا يوجد بدونه فيكون الكلام يتوقف على الثلاثة؛ والأمر بخلاف ذلك إذ المراد بالأجزاء هنا الأجزاء العرفية في عرف النحاة وأهل اللغة لا الأجزاء الحقيقية كالناطقية والحيوانية بالنسبة إلى الإنسان، قال أبو النجاء: ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وذلك يصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد قام؛ ومن اثنين منها نحو ضرب زيد؛ ومن واحد منها نحو زيد قائم؛ قال: وهذا من باب تقسيم الكل إلى أجزائه العرفية؛ وضابطه هو عدم صحة الإخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يقال الاسم كلام ولا الفعل كلام لما بينهما من المغايرة لأن الاسم من لازمه الأفراد والكلام من لازمه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات؛ قال: وإذا عاد الضمير في أقسامه على اللفظ لا بقيد التركيب وأريد به الكلمة يكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته لوجود ضابطه وهو صحة الإخبار بالمقسم على كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة الخ وتكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي الذي هو الجزئيات؛ ووجه الحصر في هذه الثلاثة أن الكلمة إما أن تقبل الإسناد بطرفيها أو لا تقبل إلا أن تسند أو لا تقبل الإسناد أصلا؛ فالأول الاسم والثاني الفعل والثالث الحرف؛ والاسم كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بواحد من الأزمنة الثلاثة أي الماضي والمستقبل والحال وضعا؛ والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا؛

والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها فقط ولا تقبل إسنادا أصلا، قال والدنا رحمه الله في المجموع: خرج بقوله فقط أسماء الشرط والاستفهام، وسميت حرفا لوقوعها في الكلام حرفا أي طرفا ليس مقصودا لذاته؛ وكذلك الاسم إنما سمي اسما لسموه عن قسميه بالإخبار به وعنه؛ وكذا الفعل سمي فعلا تسمية بأصله وهو المصدر لأن المصدر هو الفعل الصادر من الفاعل حقيقة، ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى أيضا:

اشتق الاسم من سما البصري واشتقه من وسم الكوفي

والمذهب المقدم الجلي دليله الأسماء والسمي

الحاصل من البيتين أن الاسم مشتق من سما بمعنى ارتفع فهو من السمو أي العلو؛ ومشتق عند أهل الكوفة من وسم فهو من السمة أي العلامة؛ والمقدم مذهب أهل البصرة لأن جمعه على أسماء وتصغيره بسمي يدل على أنه مشتق من السمو أي العلو لأن الجمع والتصغير يردان الكلمة إلى أصلها اهـ

وقال بعضهم أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة كصه وأوه؛ قال أبو النجا: وهو إحداث قول يخالف الإجماع أي إجماع النحاة والظاهر أن خرقه فيه ما فيه لأن أئمة العربية عدول متوقف على نقلهم معرفة معاني القرآن والسنة فعدم الوثوق بإجماعهم فيه إخلال يعود على الشريعة المطهرة؛ ودعا هذا البعض إلى هذا المذهب أن اسم الفعل يفسر بفعله فهو خليفته؛ قال أبو النجا: وهذا مبني على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل؛ والمختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدرية وهو السكوت في صه مثلا ثم استعمل في معنى الفعل مجازا؛ واسم الفعل من الأسماء ويدل لذلك تسمية النحاة له اسم فعل ولأنه لا يقبل علامات الفعل؛ قال الأشموني:

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم كصه وحيهل

(اسْمٌ) وتقدم تعريفه وهو ينقسم إلى ظاهر كزيد ومضمر كأنا ومبهم نحو هذا والذي (وَفِعْلٌ) وتقدم تعريفه وهو ثلاثة أقسام: ماض كضرب ومضارع كيضرب وأمر كاضرب كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى) تقدم تعريفه وهو إما مشترك يدخل على الاسم وعلى الفعل

نحو بل والغالب أن المشترك لا يعمل وإما مختص بالأسماء نحو في ويعمل الجر بها وإما مختص بالأفعال نحو لم فيعمل الجزم والنصب كلن؛ ومحل اشتراك هل حيث لم يكن في حيزها فعل أما إن كان في جملتها فعل فلا تدخل إلا عليه؛ ومن هنا قالوا إن هل زيد قام زيد فيه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. وقوله جاء لمعنى أي من معاني الحروف ويسمى هذا القسم من الحروف حروف المعاني وهو احتراز من حروف التهجي التي تتركب منها الكلمة.

الحاصل أن الحروف ثلاثة أقسام: الأول حروف المعاني كمن وعن ولم وهي قسيم الاسم والفعل في قوله وحرف جاء لمعنى، الثاني حروف التهجي وهي مسميات ألف باء الخ وتسمى حروف المباني، والثالث أسماء مسميات الحروف كألف وباء الخ وهي أسماء حقيقية لقبولها علامات الأسماء ولا يطلق عليها حروف تهج إلا من إطلاق اسم المدلول على الدال كما مر، وأيضا فالحرف الذي يقابل الفعل المراد به ما

دل على معنى في غيره كقد وقد يتركب من حرفين من حروف التهجي كقد وثلاثة كعلى الجارة اهـ

ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في بيان ما يتميز به كل من الثلاثة عن صاحبه وبدأ بالاسم لشرفه فقال رضي الله تعالى عنه: (فالاسم يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ) نحو مررت بزيد؛ والمراد بالخفض نفس الكسرة وما ناب عنها التي يقتضيها عامل الجر على أن الإعراب لفظي وعلى أنه معنوي وهو الذي عليه المصنف هو تغيير مخصوص يقتضيه عامل الخفض علامته الكسرة وما ناب عنها؛ وعامل الخفض ينحصر في حروفه والمضاف الطالب للمضاف إليه في الغالب كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(والتنوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا لا خطأ لاستغنائهم عنه بتكرير الشكلة؛ ويكتب ألفا في حالة النصب وقد يلحق الآخر حقيقة كزيد ورجل وصه ومسلمات وحكما كيد ودم وفم ونحوها، وخرج بالتقييد بالاسم نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا نحو لنسفا وقفا، وأنواع التنوين الذي يكون علامة الاسم أربعة: الأول تنوين التمكين وإن شئت قلت التمكين أو الأمكنية وهو اللاحق بالأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم منها؛ ويدل تنوين التمكين هذا على تمكن الاسم في باب الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف، الثاني: تنوين التثنية أي الدال على التثنية وهو اللاحق ببعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في أسماء الأفعال كصه وأيه وقياسا في العلم المختوم بويه كعمرويه ونفطوية وسيبويه، الثالث: تنوين المقابلة وهو اللاحق جمع المؤنث السالم كمسلمات، ووجه تسميته نون المقابلة أنهم جعلوه في مقابلة نون جمع المذكر السالم قالوا لأن جمع المؤنث السالم معروب بالحركات وجمع المؤنث السالم معروب بالحروف والأصل من شأنه أن يكون فيه ما في الفرع من بنيته؛ فأحوجهم ذلك إلى زيادة التنوين في جمع المؤنث السالم مقابلة للنون الزائدة في جمع المذكر السالم كيلا يخالف الفرع أصله؛ وبذلك يكون كل منهما فيه ما يدل على الجمع وهو الواو أو الياء في الجمع المذكر والألف والتاء في جمع المؤنث مع نون زائد وهو النون في جمع المذكر السالم والتنوين في جمع المؤنث السالم، الرابع: تنوين العوض وهو إما عوض عن جملة أو كلمة وهو اللاحق لإذ عوضا عما تضاف إليه نحو يومئذ وحينئذ؛ والأصل يوم إذ كان كذا وحين إذ كان كذا فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضا عنها اختصارا فالتقى ساكنان وهما سكون إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والإضافة في ذلك من إضافة الأعم الذي هو يوم أو حين للأخص الذي هو وقت إذ كان كذا.

وأما التنوين الذي عوض عن كلمة فكقوله تعالى: قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ أَي كل إنسان، ومنه أيضا قوله تعالى: تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَي على بعضهم، وقد يعوض التنوين عن حرف كجوار وما أشبهه في حالتي الرفع والخفض بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لأن الإعلال متعلق بجوهر اللفظ ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها؛ وأصل جوار جوارى بالضم في حالته وبالجر في حالته أي مع حذف التنوين لمنع الصرف فاستثقلت

الحركة على الياء فحذفت أي الحركة فبقي الياء ساكنا وأوتي بالتثوين عوضا عنها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وكذا التقدير في حالة الجر، ومنهم من قال إن التثوين عوض عن الياء ومن ذلك تثوين المنقوص كقاض فإنه عوض عن لامه.

(**وَدُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ**) في أوله نحو المتعلم والدرس والرجل فهي أسماء لدخول الألف واللام عليها في أولها؛ ولا يعترض بالضمائر ونحوها من الأسماء لأن عدم قبولها دخول أل عليها لعارض ولأن العلامة يلزم طردها لا عكسها؛ ولا فرق في أل بين أن تكون معرفة أم لا كالرجل في المعرفة والعباس في الزائدة تلميحا للمنقول منه العلم أو موصولية كجاء القارئ ابنه، وقد تخلف أل أم في لغة حمير ومنه حديث: ليس من امبر امصيام في امسفر على إحدى الروايتين؛ قال الصبان: والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي.

فائدتان: حكى قطرب عن العرب أل فعلت بمعنى هل فعلت وهذه خارجة عن مراد المصنف رضي الله تعالى عنه لأنها استفهامية. الثانية: ما جاء من دخول أل الموصولية على المضارع لا يخرجها عن كونها من علامات الاسم لأنه نادر والناذر لا حكم له بل قال بعضهم بشذوذه ومنه البيت:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: قال في الكافية:

وشذ نحو الحكم الترضى ومن رأى اطراد مثله فما وهن

لكن من القوم الرسول الله منهم ونحوه ضعيف واه

ولذا اقتصر في التوضيح على أن أل الموصولية لا تكون علامة للاسم لأنها تدخل على المضارع لكن له في المغني ما يخالف ذلك وسيأتي في باب النعت المزيد من الكلام على أل إن شاء الله تعالى.

(**وَحُرُوفُ الْخَفْضِ**) أي ودخول حروف الخفض بأول الكلمة؛ وسواء كان الداخلة عليه اسما صريحا نحو سرت من المدينة أو مؤولا نحو عجت من أن تقوم أي من قيامك؛ وقد تدخل على الفعل بتقدير قول نحو والله ما ليلى بنام صاحبه أي بمقول فيه نام صاحبه؛ فلا تدخل على غير الاسم إلا بتقدير وتأويل (**وَهْي**) أي حروف الخفض أولها (**مِنْ**) بكسر الميم؛ ومن معانيها الابتداء للزمان كسرت من يوم الجمعة إلى يوم الخميس أو المكان كسرت من البصرة إلى الكوفة، وعبارتهم فيها أنها لا ابتداء الغاية والغاية المسافة أي لا ابتداء المسافة من باب إطلاق الجزء وإرادة كله، قاله أبو النجا رحمه الله تعالى: وعليه فالإضافة بيانية أي ابتداء هو الغاية لأن طرف الشيء هو غايته فابتدأه غاية وانتهاه غاية؛ وسيأتي في حروف الجر إن شاء الله تعالى بعض معانيها.

(**وَأَلِي**) ومن معانيها انتهاء الغاية نحو سرت إلى المدينة وتقدم تفسير الغاية؛ وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض معانيها.

(**وَعَنْ**) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس؛ والمجازة لغة بعد الشيء عن الشيء واصطلاحا بعد شيء عن المجرور بها؛ ويكون ذلك حقيقة في الأجسام كالمثال ومجازا في المعاني نحو أخذت العلم عن زيد، ومعنى رضي الله

تعالى عن الصحابة أن الرضا كأنه لما عمهم وفاض عليهم فضل حتى زاد وجاوزهم فهو مبالغة في كمال الرضا عنهم كالماء إذا ملأ مكانا سال إلى غيره، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض معانيها.

(وَعَلَى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على المروءة؛ والمراد بالاستعلاء العلو فاستعمل فيه ليست للطلب حقيقة إلا أن يشبه تكلفه بطلب، وقد يكون الاستعلاء تقديريا نحو عليه دين إذ ليس في ذلك استعلاء عياني، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض معانيها.

(وَفِي) ومن معانيها الظرفية؛ وتكون حقيقة في الأجسام نحو دخلت في الدار ومجازية في المعاني كالنجاة في الصدق والعلم في صدر زيد، وسيأتي بعض معانيها إن شاء الله تعالى.

(وَرُبَّ) وهي للتكثير كثيرا وللتقليل على قلة ويعلم الواقع منهما بالقرينة، قال أبو النجاء: ولبعضهم:

خليلي للتكثير رب كثيرة وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل وتنكير مجرور بها هكذا نقل

قال أي أبو النجاء رحمه الله تعالى: وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا اهـ وقد كنت قلت فيما زاده أبو النجاء قبل:

وعاملها فعل مضى ليس غيره له عمل فيها فزده بلا جدل

وجرت ضمير الغيب واجعله مفردا يفسره ما بعدها كيفما جعل

كربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة الخ فهي تجر ضمير الغيب المفرد ويفسر بما وقع بعده مفردا كان أو غيره ومذكرا كان أو غيره وهي حرف شبيهة بالزائد؛ وفرع على ذلك في المعنى أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي فتح الودود للشيوخ سيد المختار الكنتي رضي الله تعالى عنه كلام حافل على رب.

(وَالْبَاءُ) ومن معانيها التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في جعل الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبت؛ وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل للاسم فمشاركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد، والأصل في الباء أن تكون للإلصاق، وسيأتي بعض معانيها إن شاء الله تعالى.

(وَالْكَافُ) ومن معانيها التشبيه نحو زيد كالبدر وهو في الاصطلاح إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيهما، وسيأتي بعض معانيها إن شاء الله تعالى.

(وَاللَّامُ) ومن معانيها الملك نحو الكتاب لزيد؛ وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك، وتكون لشبه الملك ويعبر عنها بلام الاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من لا يملك نحو الباب للدار، وتكون للاستحقاق إذا كانت بين معنى وبين ذات نحو الحمد لله، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض معانيها. **(وَحُرُوفُ الْقِسْمِ)** وهي التي تدخل على المقسوم به وهي من حروف الخفض؛ وخصت بهذا الاسم لأنها تختص بالقسم بها **(وَهِيَ)** ثلاثة حروف أولها **(الواو)**

وتختص بأن المقسم به الداخلة عليه لا يكون إلا اسما ظاهرا؛ وشروطها ثلاثة: حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله لكثرة الاستعمال في القسم، والثاني لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني، والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال وك (وَالْبَاءُ) وتدخل على المقسوم بلا شرط فيقال أقسم بالله وبك الله وبالله أخبرني. (وَالتَّاءُ) وتزيد على شروط الواو باختصاصها بلفظ الله جل وعلا وقالوا إن أصلها الواو؛ وقد جعل هاء على قلة نحو ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات الألف وحذفها؛ وقد تخلفها اللام نحو الله لا يؤخر الأجل اه وقال بعضهم فيما تقدم من كل ما يشترك فيه حروف القسم وما يختص به بعضها:

في ظاهر مع حذف فعل القسم بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد تخصيصها بالله والباء يعم

أفاده أبو النجا رحمه الله تعالى.

(وَالفِعْلُ) وهو لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود ونحو ذلك من المصادر؛ واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس؛ وخرج بدلت على معنى في نفسها الحرف؛ وخرج باقتربت بزمان الاسم ولو زمانا كيوم لأنه غير مقترن بمعنى آخر؛ وخرج بوضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب لأن دلالتها على الزمان بالالتزام وأسماء الأفعال كهيئات فإن اقترباها بالزمان ليس بحسب الوضع لأنها موضوعة للفظ الفعل والمقترن بالزمان معناه أو وضعت لمعناه المصدرية كما عليه بعضهم ثم استعملت في معنى الفعل وعليه فهي بحسب الاستعمال تدل على معنى الفعل وبحسب الوضع فهي موضوعة للفظ الفعل أو معنى مصدره فتخرج من تعريف الفعل بقيد الوضع؛ ويدخل في تعريفه نحو عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الأصل والوضع؛ وعرض عليه عدم دلالاته على الزمان لمشابهته بالحرف في المعنى وتأديته لمعناه فهو جامد لا يتصرف ولذا تدخل عليه علامات الفعل، والفعل بالكسر الكلمة المخصوصة وبالفتح المصدر اه

(يُعْرَفُ) أي الفعل (ب) علامات لفظية أولها (قَدْ) أي يعرف الفعل بقبول دخول قد الحرفية وتنطلق عليها قد عند الإطلاق؛ وتدخل على الماضي فتكون للتحقيق في غالب الأحوال نحو قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ؛ ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة؛ وعلى المضارع وتكون لتقليل وقوعه نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل؛ قالوا ولا تكون في كلام الله عز وجل، وتكون لتقليل متعلقه مع تحقيق وقوعه وتكون في القرآن العظيم نحو: قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ أَي من الأحوال أي ما أنتم عليه قليل من متعلق علمه سبحانه وتعالى فقد أفادت في هذا المثال التحقيق باعتبار الفعل والتقليل باعتبار متعلقه، واحترزوا بالحرفية من قد الاسمية نحو قدني العلم أي حسبي فهي بمعنى حسب، وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبه الحرف نحو قد زيد درهم فقد في محل رفع مبتدأ مبني على السكون وزيد مضاف إليه ودرهم خبره أي حسب زيد درهم، وتستعمل أيضا قد اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيدا درهم أي يكفيه درهم، وقد تعرب في حال الإضافة نحو قد زيد درهم برفع قد

على الابتداء؛ قال أبو النجاء: لأن الإضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فقد يجوز معها البناء أي كما في قد.

(والسين وسوف) وهما للتنفيس إلا أن سوف تدل على استقبال أبعد من استقبال السين؛ ولدالتهما على الاستقبال لا يدخلان إلا على المضارع نحو سيقوم وسوف يقوم وينتفي معهما احتمال الحالية له، والتنفيس لغة التوسيع يقال نفسه أي وسعه، وكون كل من السين وسوف كلمة مستقلة هو ما قاله الجمهور؛ وقيل إن السين مختصرة من سوف، ونكتة تعريف السين بأداة التعريف دون سوف هي أن سوف علم على مسماها ولا مشارك لها في لفظها وهو مبني على الفتح ليلا تغير الصورة الحرفية التي علم عليها؛ والسين نفسه اسم لس فهو أي السين اسم معرب وتعريفه عهدي علمي.

(وتاء التأنيث الساكنة) ولا تدخل إلا على الماضي نحو ضربت هند؛ وقد تتحرك لعارض التخلص من سكونين نحو: وَقَالَتْ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ؛ وهي تدل على تأنيث المسند إليه الفعل أي فاعله فخرجت تاء ربت وثمرت لأن التاء فيهما لتأنيث لفظهما وهذا إذا سكنا فأما في حال تحريكهما فلم يدخل أصلا، وأما التاء المتحركة فليست علامة للفعل لأنها تدخل الاسم نحو قائمة وفاطمة، ولم يذكر مما يعرف به الفعل نوني التوكيد وياء المخاطبة وهما مما يعرف به الفعل قال في الخلاصة:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

الخ وينجلي أي يظهر.

(والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) أي فلا تدخل عليه علامات الاسم ولا علامات الفعل ولا يقبلها أصلا، والحرف لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى في غيره ولا يكون أحد جزأي الجملة فيشترط في معناه الإفرادي ذكر المتعلق به؛ فسرت من البصرة ومررت بزيد معناهما في غيرهما وهو ابتداء السير من البصرة وإصاق المرور بزيد؛ وبذلك يخرج أيضا الاسم والفعل لأن كلا منهما يدل على معنى في نفسه مستقلا بالمفهومية؛ وخرج بقيد ولا يكون أحد جزأي الجملة الموصول ونحوه فإنه وإن كان يدل على معنى في غيره فإنه يقع جزءا من الجملة، وقد تقدم بعض الكلام على تعريف الحرف، وقد نظم أحمد بن كداه ما يعرف به الاسم وهو كما في مجموع والدنا:

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| ويعرف الاسم بعود مضمـر | له كما أحمل أم معمر |
| كذا إذا أبدل منه اسم صريح | ككيف أنت أسقيم أن صحيح |
| كذاك الأخبار به إن باشرا | فعلا ككيف كان سير من سرى |
| كذاك أيضا إن تجيء زنته | قد وافقت ما ثبتت اسميته |
| كذاك إن وافقه في المعنى | من دون ما معارض قد عنا |
| فقد بمعنى حسب جا وشكنا | كمثل سرعان أتى وزانا |
| وخلف الاسناد ووضع الأحرف | عارض بذين واو مع ومن تفي |

الخ

وقال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه في تسهيله: ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه وبتعريفه وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه أو إبدال اسم صريح منه وبالإخبار به مع مباشرة الفصل وبموافقة تأتية في لفظ أو معنى دون معارض اهـ وقوله في النظم كذاك أن تجيء زنته مراده به الوزن المختص بالأسماء كفعالن فوشكان وزن مختص بالاسم فما أتى موافقا له فهو اسم كأيان، وقوله وخلف الإسناد ووضع الخ هو معنى قول التسهيل دون معارض؛ فواو مع التي هي موافقة لها في المعنى ليست اسما لأنها على وضع الحروف؛ ومن التبعية وإن كانت بمعنى بعض عرض دون اسميتها انعكاس الإسناد في نحو إن من إختوتك زيدا؛ فإذا كان بعض مكان من كان لها الإسناد وكان زيد خبرا فتقول إن بعض إختوتك زيد وهذا مختصر من الدماميني رحمه الله تعالى.

(باب الإعراب) عبارة المؤلف هذا وغيره من عبارات المؤلفين كلمتان: الأولى باب قالوا أنه يجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره باب الإعراب هذا محله؛ وهل الأولى حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة أو الأولى حذف الخبر لأن المبتدأ مقصود بذاته والخبر فرع عنه خلاف؛ والراجح كما لياسين رحمه الله تعالى أن يكون الخبر هو المحذوف، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الإعراب؛ قالوا ولا يمكن أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح؛ وكذا لا يمكن أن يكون مجرورا بتقدير انظر في باب الإعراب لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا فلا يمكن الحمل عليه، والكلمة الأخيرة وهي الإعراب مجرورة بالمضافة إليه فهي مضاف إليه ما قبله اهـ ملخصا من أبي النجا رحمه الله تعالى بزيادة من ياسين رحمه الله تعالى، والباب لغة ما يدخل منه إلى ما هو بابه حقيقة في الأجسام مجازا في المعاني، والإعراب له معان في اللغة قال أبو النجا المناسب منها هنا الإبانة والتغيير لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها أي بان وتغيرت أيضا عن حالة الوقف؛ ومعناه في الاصطلاح على أنه معنوي قال فيه المصنف رضي الله تعالى عنه.

(الإعرابُ تغييرٌ أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً) أي تغيير أو آخر الكلمة المدلول عليه بإحدى الحركات الآتية أو نائبيها بسبب اختلاف العوامل الداخلة على الكلمة واختلاف ما يطلب كل منها من الحركة أو نائبيها؛ وقد يكون الإعراب علامته ملفوظ بها وقد تكون مقدرة؛ فالملفوظ بها نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزید ويقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد، والمقدرة نحو قام موسى ورأيت موسى ومررت بموسى فالحركة هنا مقدرة على ألف موسى لتعذر ظهور الحركة على الساكن للمضادة بينهما، ومرادهم بأواخر الكلم آخرها حقيقة كالمثالين أو آخرها حكما كيد ودم لأن أصلهما يدي ودمي وحذفت الياء منهما فصار الدال من يد والميم من دم في حكم الآخر فظهر عليه الإعراب، وكذلك الأفعال الخمسة علامة الإعراب فيهن متصلة بالضمير الفاعل وهو ليس من الفعل فرعا عن أن يكون آخره؛ ولكن لما كانت علامة الإعراب متصلة بضمير الفاعل وهو كالجاء

من الفعل كان في حكم الآخر؛ ويخرج بهذا القيد تغير أواسط الكلمة كتغير التكسير والتصغير ونحو ذلك، وخرج بقيد لاختلاف العوامل تغير أواسط الكلمة لبناء أو نقل أو إتباع أو مناسبة أو تخلص من النقاء ساكنين؛ وكذا حركة الحكاية لأنها لغير عامل داخل عليها وعلى أن الإعراب لفظي فالإعراب نفس الحركات فهو ما جيء به من حركة أو نائبها لبيان مقتضى العامل؛ فالفاعلية تقتضي الرفع مثلا والمفعولية النصب والإضافة تقتضي الخفض وسواء كان العامل لفظيا كالأفعال والنواسخ وغير ذلك من العوامل اللفظية أو معنويا كالابتداء والتجرد من ناصب وجازم ونحو ذلك.

نكتة الأولى: قولهم تغيير أواسط الكلم فيه أن التغيير وصف المتكلم والذي توصف به الكلمة التغير والموضوع تفسير الإعراب وهو وصف للكلمة وذلك التغير؛ قالوا ويجب أن المراد بالتغيير أثره وهو التغير فهو من باب إطلاق الشيء على الحاصل به وهو كثير ومنه قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه: للاسم تمييز حصل.

النكتة الثانية: قولهم أواسط الكلم فيه أن الأواخر جمع كثرة فيلزم ذلك أن لا يوجد الإعراب بتغيير آخر كلمة واحدة والأمر بخلاف ذلك؛ وأجابوا عنه بأن الإضافة جنسية والإضافة الجنسية تصدق بفرد فأعلى، وكذلك أواسط الكلم فيه أن الكلم اسم جمع جنسي فلا يتحقق إلا بوجود الأقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف؛ وأجابوا بأن أُل في الكلام جنسية فتصدق بالفرد ومثل ذلك يقال في قولهم العوامل.

النكتة الثالثة: الإعراب على أنه معنوي كما اقتصر عليه هنا في الأجرومية وهو الراجح عندهم إنما توصف به الكلمة بتمامها وأخرها هو محل ظهور علامته؛ وأما على أنه لفظي فلا يوصف به إلا آخرها.

النكتة الرابعة: المراد بتغيير آخر الكلمة الانتقال ولو من حالة الوقف إلى الإعراب؛ فلا يرد أن التعريف لا يشمل ما نحو سبحان مما هو ملازم النصب ولا تختلف عليه العوامل لأن كل ذلك خرج من حالة الوقف إلى الإعراب؛ ومرادهم بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر كزيدا ضربت والمحذوف كزيد ضربته؛ وقوله لفظا أو تقديرا قال خالد الأزهري أنهما حالان؛ قال أبو النجا عليه رحمهما الله تعالى: وعليه يكونان مصدرين بمعنى اسم المفعول والمعنى حال كون التغير ملفوظا أثره بما يدل عليه من حركة أو نائبها أو مقدر أثره بتقدير حركة أو نائبها فهما حالان سببيان ويكونهما سببيان يندفع أن التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وحمله على هذا أن المصنف اقتصر على أن الإعراب معنوي؛ وأما على أنه لفظي فلفظا وتقديرا لا يحتاجان إلى تأويل اهـ وقال محمد بن ألفع رحمه الله تعالى في كشف الحجاب عن طرة الإعراب: وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار ذاته من الحركة ونحوها؛ والأظهر من جهة المعنى أنهما أي لفظا وتقديرا منصوبان بنزع الخافض وإن كان ضعيفا من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح.

النكتة الخامسة: العوامل جمع عامل؛ وهو أي العامل الطالب لأثر مخصوص كجاء ورأى والباء ونحوها من العوامل التي تطلب معمولات تقتضي إعرابا مخصوصا فجاء تقتضي فاعلا والفاعل يقتضي الرفع؛ ورأى تقتضي مع ذلك مفعولا والمفعول

يقتضي النصب؛ والباء تطلب مجرورا والمجرور يطلب الجر، والمراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل لا فيما تقتضي لأن ضربت زيدا وإن زيدا ونحوهما من طوالب النصب فيه اختلاف العوامل وما تقتضيه واحد وهو التغير المخصوص المدلول عليه بالنصب.

فائدة مناسبة: مقابل الإعراب هو البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت؛ ويعرف عرفا على أن الإعراب معنوي بأنه أي البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل؛ فخرج نحو سبحان الله والاعتلال يخرج المصطفى ونحوه؛ وعلى أن الإعراب لفظي فيعرف البناء بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا إتباعا ولا تخلصا من سكونين؛ ويعرف من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبني، وأقسام الكلام الثلاثة المتقدمة الحرف منها مبني بالإطلاق؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن

والفعل على ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع كما يأتي إن شاء الله تعالى؛ فالماضي والأمر منهن مبنيان وسيأتي في باب الأفعال إن شاء الله تعالى ما بينيان عليه؛ والمضارع الأصل فيه أن يكون معربا لأنه ضارع الاسم أي شابهه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والحروف وقد يعرض له البناء بسبب مباشرة نون الإناث أو نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة كما يأتي إن شاء الله تعالى في باب الأفعال.

والاسم الأصل فيه الإعراب وقد يعرض له البناء بسبب مشابهة الحرف في الوضع كضميري جئنا أو في المعنى بأن يتضمن الاسم معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم نحو متى وهنا فإن الاستفهام الدالة عليه متى معنى غير مستقل بالمفهومية وكذا الإشارة الدالة عليها هنا، ومن أسباب بناء الاسم أيضا مشابهة الحرف في الاستعمال في كونه يعمل ولا يعمل فيه كأسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل فيها بناء على أنها لا محل لها وهو الصحيح فأشبهت ليت ولعل فإنهما في معنى أتمنى وأترجى ولا يعمل فيهما، ومن أسباب بنائه أيضا مشابهة الحرف في الافتقار ويسمى الشبهة الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا مؤصلا أي لازما كالموصولات وإذا وإذا وحيث بخلاف نحو سبحان لأنه مفتقر إلى مفرد وبخلاف يوم ونحوه مما قد يضاف إلى جملة فيفتقر إليها نحو: هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لأن افتقاره أي يوم ونحوه غير مؤصل بل لعارض الإضافة لافتقار كل مضاف إلى المضاف إليه؛ ولذا كان إضافة يوم ونحوه غير لزومية نحو هذا يوم مبارك كذا يستفاد من الأشموني رحمه الله تعالى، وقال ابن مالك رضي الله تعالى عنه في معنى ما تقدم:

| | |
|----------------------------|-------------------------|
| الاسم منه معرب ومبني | لشبهه من الحروف مدني |
| كالشبه الوضعي في اسمي جئنا | والمعنوي في متى وفي هنا |
| وكنيابة عن الفعل بلا | تأثر وكافتقار أصلا |

واعلم أن الأصل في المبني البناء على السكون؛ قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه: والأصل في المبني أن يسكنناه وقد يعرض له البناء على الحركة؛ قال والدنا رحمه الله تعالى في مجموعته: أسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين كأين؛ وكون الكلمة على حرف واحد؛ وكونها لها أصل في التمكن كقبل وأول؛ أو لها شبه بالمعرب كالماضي فإنه شبيه بالمضارع، وأسباب البناء على الفتح خمسة: طلب الخفة كأين وأيان؛ وكونها حركة الأصل كيا مضاراً ترخيم اسم مفعول؛ والفرق بين معنيين بأداة واحدة كيا لزيد لعمره؛ والإتباع نحو كيف إتباعاً لحركة الكاف لأن الياء بينهما ساكن فهو حاجز غير حصين، وأسباب البناء على الكسر سبعة: التقاء الساكنين كأمس؛ ومجانسة العمل كياء الجر؛ والحمل على المقابل كلام الأمر كسرت حملاً على لام الجر لأنها في الفعل نظيرتها في الاسم؛ والإشعار بالتأنيث نحو أنت؛ وكونها حركة الأصل كيا مضاراً ترخيم اسم فاعل؛ والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء نحو لزيد لعمره؛ والإتباع كذو وتة بالكسر، وأسباب البناء على الضم ستة: أن لا تكون للكلمة حال الإعراب كقبل وبعد؛ ومثابته الغايات كيا زيد فإنه أشبه قبل من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى؛ وقيل أنه لا يكون له الضم حال الإعراب؛ وقال السيرافي من جهة أنه إذا نكر أي المنادى أو أضيف أعرب؛ ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم مصدر تحاج إذا سمي به ورخم؛ وكونها في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن.

(وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ) المراد هنا بالأقسام الجزئيات كما تقدم وسواء كان ذلك في الفعل أو الاسم؛ وسيأتي ما يخص كل واحد منهما إن شاء الله تعالى. ولما عرف المصنف رضي الله تعالى عنه الإعراب احتاج أن يبين حركاته الأصلية فبينها في هذا الباب وما ينوب عنها بينه في الباب بعده.

واعلم أن الرفع لغة العلو والارتفاع؛ واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة أو نائبيها؛ وعلى أنه لفظي فهو نفس الضمة أو نائبيها، والنصب لغة الاستقامة والاستواء؛ واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة أو نائبيها؛ وعلى أنه لفظي هو نفس الفتحة أو نائبيها، والخفض لغة ضد الرفع؛ واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة أو نائبيها؛ وعلى أنه لفظي نفس الكسرة أو نائبيها، والجزم لغة القطع؛ واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون أو نائبيها؛ وعلى أنه لفظي نفس السكون أو نائبيها، وكل هذه التغييرات لمقتضيات العوامل فيخرج ما بيني عليه المبني من حركة أو سكون؛ وكل هذا مستفاد من أبي النجاء رحمه الله تعالى.

(فَلِأَسْمَاءٍ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ) أي فلأسماء من أقسام الإعراب الرفع والنصب والخفض ولا يدخلها عامل الجزم؛ فلا يدخل عليها إلا طالب رفع أو نصب أو جر نحو ضرب زيد عمراً في الدار فضرب فعل ماضٍ يطلب فاعلاً ومفعولاً وفي الدار جار ومجرور وزيد مرفوع بالضممة لأن الفاعلية تقتضي الرفع وعمراً منصوب

لأن المفعولية تقتضي النصب وفي الدار مجرور والجار يقتضي الخفض فقد دخل كل من الرفع والنصب والخفض في هذا المثال على الاسم اهـ (ولا جزمَ فيها) لأنها أي الأسماء لا تدخل عليها عوامل الجزم لأن الجزم من خواص الأفعال، وقد تكون حركات الإعراب مقدرة كما في المصطفى والفتى وقد تكون محلية كما في المبنيات والجملة؛ وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى وقد تقدم بعضه.

تنبيه: قوله فلأسماء من ذلك: ذلك فيه اسم إشارة لأقسام الإعراب المتقدمة الذكر له ولا يمكن رجوع ذلك إليها إلا بتقدير المذكور المفهوم لزوماً أي لها من ذلك المذكور.

(وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها) نحو يقوم ولن يقوم ولم يقيم؛ فيقوم فعل مضارع حكمه الرفع لتجرده من الناصب والجازم؛ ولن يقوم لن فيه حرف نصب لنفي المستقبل ويقوم فعل مضارع منصوب بها؛ ولم يقيم لم فيه حرف جزم يقلب المضارع إلى الماضي ويقم فعل مضارع مجزوم بلم المذكورة، وقوله رضي الله تعالى عنه ولا خفض فيها لأنها لا تدخل عليها عوامله لأنه من خواص الأسماء كما تقدم، ويستفاد من كلامه رضي الله تعالى عنه أن الرفع والنصب يشتركان فيهما الاسم والفعل؛ وأن الخفض يختص به الاسم والجزم يختص به الفعل، وإنما اختص الاسم بالخفض لثقله وخفة الاسم لدلالته على معنى واحد واختص الفعل بالجزم لخفة السكون وثقل الفعل بتركب مدلوله فأعطي الثقل وهو الخفض الخفيف وهو الاسم وأعطي الخفيف وهو الجزم الثقيل وهو الفعل كذا قالوا كأنه إبداء مناسبة للعدل بينهما والله تعالى أعلم.

(باب معرفة علامات الإعراب) تقدم الكلام على باب؛ واعلم أن المصنف رضي الله تعالى عنه لما تكلم في الباب المتقدم على معنى الإعراب وأقسامه ذكر لنا في هذا الباب محال ما تكون فيه تلك الأقسام علامة وما ينوب عن كل منها فقال:

(لرفع أربع علامات الضمة والواو والألف والنون) أما الضمة فهي الأصل في الرفع وإن رفع بغيرها كان نائباً عنها؛ إذ الأصل الإعراب بالحركات الأربع الرفع والنصب والخفض والجزم وما عداها نائب عنها وهو معنى تسمية أبواب النياحة؛ وأما الواو وثنتي بها لأنها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت والألف وثلت بها لأنها أخت الواو في المد واللين والنون وأخرها لانقطاعها عن الضمة وما نشأ عنها فنائبات عن الضمة التي هي أم الرفع والأصل فيه كذا يستفاد مما قالوا، ثم قال المصنف رضي الله تعالى عنه مبينا المواضع التي تكون فيها الأربع علامة وبدأ بما تكون فيه الضمة علامة للرفع فقال:

(فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد وجمع التفسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بأخره شيء) قوله في الاسم المفرد أطلقه وإطلاقه مقصود فكل اسم مفرد يرفع بالضمة سواء كان مذكراً أو مؤنثاً أو منكر أو معرفاً أو منصرفاً أو غير منصرف؛ وأما المبني فغير داخل لأنه لا يوصف بالإعراب اللفظي ولا التقديري لأنه ضد المعرب ومقابلته وإعرابه محلي؛ فجاء زيد وجاءت هند وجاء رجل وجاءت امرأة وجاءت زينب كل واحد من هذه الأمثلة فعل وفاعل والفاعل فيها مرفوع بضمة ظاهرة لأنه اسم مفرد

غير معتل ولا منقوص؛ وكذا جاء المصطفى وجاء القاضي كل منهما فعل وفاعل مرفوع بضمة لأنه اسم مفرد ولكنها مقدره لعله تصريفية اقتضت سكون آخرهما والساكن يتعذر تحريكه بدون تخلص من سكونين، وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها. واعلم أن المراد بالمفرد في باب الإعراب ما ليس مثني حقيقة أو حكما ولا مجموعا حقيقة أو حكما ولا من الأسماء الخمسة على اللغة المشهورة من إعرابها بالحروف إذا كانت مضافة لغير ياء المتكلم، ومن المفرد المركب الإضافي كعبد الله وما من المزج غير المختوم بويه كعلبك؛ فالمركب الإضافي المفرد يعرب على جزئه الأول بالحركات فيرفع بالضمة وكذا المزجي غير المختوم بويه كعلبك وحضرموت فإنه يعرب إعراب ما لا ينصرف على جزئه الثاني فيرفع بالضمة.

قوله وجمع التكسير: أي ومما تكون الضمة فيه علامة للرفع جمع التكسير فإنه يرفع بالضمة كجاء الرجال وجاءت الهنود وجاء العذارى وجاء الأسارى ونحو ذلك؛ والضمة ظاهرة في الأولين لصحة الآخر ومقدرة في الأخيرين لاعتلال الآخر فيهما، وجمع التكسير هو ما تغير فيه بناء المفرد المجموع والجمع ما دل على أكثر من اثنين؛ والمراد بتغيير المفرد تغيير صيغته عن حالتها قبل الجمع بسبب الجمع لا لإعلال ولا لإلحاق لأنهما قد يكونان في المفرد، وأنواع التغييرات جمعوها في هذه الأمثلة: صنو وصنوان والتغير فيه بزيادة، وتخم وتخم والتغير فيه بنقص، وأسدُّ وأسدُّ والتغير فيه بتبديل شكل، ورجل ورجال والتغير فيه بزيادة حرف واحد وتبديل شكل، ورسول ورسول والتغير فيه بنقص وتغيير شكل، وغلام وغلما ن فيه التغيير بزيادة ونقص.

وقوله وجمع المؤنث السالم: أي ومما يرفع بالضمة جمع المؤنث السالم نحو جاء الهندات والفاطمات ونحو ذلك وهو اصطلاحا ما كان مجموعا بألف وتاء مزيدتين والغالب سلامة مفرده؛ وهو ينقاس في ستة أشياء نظمها الشاطبي رحمه الله تعالى بقوله في شرحه الألفية:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

وخرج من ذي التاء ما أشار له بعضهم بقوله:

وكلما أنت بالتاء جمع بألف والتاء قول متبع

واستثن من هذا الذي قد ذكرا ثلاثة ألفاظها لن تنكرا

شاة ولفظ أمة ثم الشفه فجمعها بما مضى لن نعرفه

وذو التاء يجمع هذا الجمع وإن كان مذكرا نحو طلحات؛ وقد سمع في المذكر نحو إصطبلات، وقال بعد أبيات الشاطبي المتقدمة: فيقتضي بما عدا الخمسة أي المذكورة في النظم أن جمع المؤنث السالم مقيس فيها على السماع كسماوات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمها ت؛ ويستثنى من الأول أي مما هو مقيس فيه ولم يسمع فيه امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة زاد الرودني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفها ت أو شفوات وأمة على أموات أو أميات؛ وخرج نحو أبيات وقضاة؛ قال الأشموني: لأن الألف والتاء لا دلالة فيهما على الجمعية فهما

من جموع التكسير والتاء فيهما ليست بزائدة لأنها في أبيات أصلية وفي قضاة منقلبة عن أصلي؛ قال ابن مالك: في نحو رام ذو اطراد فعله؛ وكذلك يعرب اسم الجمع منه هذا الإعراب كأولات وكذا ما سمي به من هذا الجمع كأذرعات وعرفات مع جواز إعرابه إعراب ما لا ينصرف؛ قال الأشموني: ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة وإذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روي بالأوجه الثلاثة:

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

كذا أولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

أي على اللغة الفصحى.

قوله والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء: أي ومما تكون فيه الضمة علامة للرفع الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من الضمائر الآتية أو نوني التوكيد نحو يقوم ويقعد ويرمي ويخشى ويدعو فكل من هذه الأفعال المضارعة مرفوع بضمة لتجرده من الجازم والناصب إلا أنها في الصحيح ضمة ظاهرة وفي المعتل ضمة مقدرة لعدة تصريفية؛ وأما ما اتصل به ضمير جمع أو ضمير الاثنين أو ضمير المخاطبة فسيأتي أن رفعه يكون بثبات النون إن شاء الله تعالى؛ وأما ما اتصل بآخره أحد نوني التوكيد المباشر نحو قوله تعالى: لِيُسْجَنَ وَيَكُونَ مِنَ الصَّاعِرِينَ فحكمه معهما البناء فلا يوصف إلا بالإعراب المحلي كالمبنيات وكذا إن اتصل به نون الإناث يكون مبنيا نحو يتربصن.

(وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ الْمُدَكَّرِ السَّالِمِ) كجاء الزيدون العالمون فالزيدون فاعل حكمه الرفع فهو مرفوع بالواو لأنه جمع سلامة لمذكر عاقل والعالمون نعتة وحكمها الرفع لأنها نعت لمرفوع وهي مرفوعة بالواو لأنها جمع سلامة لصفة العاقل؛ والجمع بمعنى المجموع فهو في الأصل مصدر بمعنى اسم المفعول ويسمى هذا الجمع جمع سلامة لسلامة مفرده؛ ويسمى أيضا الجمع على حد المثني وهو يطرد في العلم العاقل وصفته بشروط استقصاها المختار بن بون رضي الله تعالى عنه في تعليقه على قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

وشبه ذين وبه عشروننا وبابه ألحق والأهلوننا

فقد علق على قوله وشبه ذين تعليقا شافيا وقد شرحه والدنا عبد الرزاق رحمه الله تعالى ونص تعليقه:

بسم الله الرحمن الرحيم ونحمده على ما هدانا إليه من المنهج القويم وصلى الله على محمد عبده ونبيه الكريم أما بعد فهذا تعليق على ما جعله على شبه ذين المختار بن بون وأسأل الله أن لا يرحم فيه بالتخمين والظنون ولم أكن أهلا لذلك لكنني تطلعت

عليه ببركة المصنف ()¹ المسالك. قوله من كل علم ولو كان على التوكيد نحو أجمع فإنه علم على الشمول والإحاطة وفيه حينئذ نظر لأنه ليس بعاقل ولا مذكر كذا قيل وهو مردود لأن معنى ذلك للمذكر العاقل نحو كلهم أجمعون؛ وإنما اشترط في هذا الجمع كونه علما لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله أي يجبر هذا الجمع للعلم ما زال عنه من التعريف بخلاف النكرة لاتحادها في الفرد وغيره؛ واعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لأنهم اشترطوا العلم في الجمع فإذا وجد العلم اشترطوا انتفاءه؛ وقال في سؤاله لأهل الهند المشهور:

أيا علماء الهند لا زال مجدكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده
 ألم بكم شخص غريب لتحسنوا بإرشاده عند السؤال لقصده
 فها هو يبدي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه إلى سبل رشدته
 فيسأل ما أمر شرطتم وجوده لأمر فلم تقض النحاة برده
 فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا أبيتم حصول الأمر إلا بفقدته
 فهذا لعمرى في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون بسرده

والجواب أن العلم شرط في جواز إيراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل. قوله أو صفة أو مصغر لمذكر عاقل راجعين: أي لمذكر عاقل إلى الثلاثة؛ فخرج نحو زينب وواشق وحائض وسابق صفة لفرس وتصغير امرأة وجمل فلا يجمع هذا الجمع نحو هذه ليلا يلتبس جمع المذكر بالمؤنثات وجمع العقلاء بغيره ولأن الواو خاص بالعلاء الذكور إن كان ضميرا وحمل عليه الجمع؛ نعم إن سمي مذكر عاقل بزینب أو واشق أو وصف بسابق جاز هذا الجمع فيه، ثم أن العاقل إما حقيقة أو ادعاء كقوله تعالى: وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ؛ قَالَتَا أُنثِيَا طَائِعِينَ؛ جمع صفة الكواكب والسماء والأرض لما ثبت لها مما هو من شأن العقلاء من السجود، ومنه قول الشاعر في وصف قوس وسهامها:

لها فتية ماضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم أحمر

قال بعضهم: والأولى أن يقال بدل عاقل عالم ليدخل فِعْمَ المَاهِدُونَ؛ وفيه نظر لأن هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله سبحانه لا تجمع باطراد، والمراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث؛ وإنما جمع المصغر نحو رجل هذا الجمع دون مكبره حملا على الوصف ولتعدر تكسيره لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله. قوله خال من تاء التأنيث: راجع إلى الثلاثة أيضا فخرج نحو طلحة علما وعلامة صفة فلا يجمع هذا الجمع للجمع بين علامتين متضادتين وهما علامتا التذكير والتأنيث ووقوع التاء حشوا عند إثبات التاء فيه ولو حذف لالتبس بالمجرد منها؛ وقيد التأنيث بالتاء احترازا من

¹ بياض بالأصل

التأنيث بالألف كحلبى وحمراء أي علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون بواو في حالة الرفع وبياء في غيرها. قوله ويشترط في العلم الخلو من التركيب على التفصيل السابق ومن الإعراب بحرفين: أي كونه غير مركب تركيبا إسناديا اتفاقا لأن حكمه الحكاية والمحكي لا يغير ولا مزجيا مطلقا على الأصح؛ وقيل يجوز مطلقا؛ وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه فيقول سيبون قال بعضهم:

وقل إذا تجوزنه فيه سيبويهون سيبون ويه

وفي جوازه فيما ختم بويه دون غيره إشكال بأنه زاد على غيره بالبناء، وإن أردت جمع ما لا يجوز جمعه فاجمع ذو قبله قال بعضهم:

لكل ما لم يقبل التثنية فثن ذو ويقبل الجمعيه

وأما الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للتاني اهـ. قوله وفي الصفة قبول التاء: أي المقصود بها التأنيث فخرج ما كان على أفعل فعلاء كأحمر وفعالن فعلى كسكران وما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع نحو هذه كما لا يجمع مؤنثه بألف وتاء؛ وكذا نحو علام ونساب لأنهما إنما يقبلان التاء لتأكيد المبالغة؛ نعم قد يجمع نحو نساب كما قيل في نسبه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وقول الشاعر:

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لهم فديد

ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التأنيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده إذا كان وضعا؛ والفرق بين الصفتين أن التي تقبل التاء تشبه الفعل فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعرى منها عند التذكير نحو قام فجمعت هذا الجمع إلحاقا به فإنه وصف به المذكر العاقل لحقته بعد سلامته لفظة الواو وكقاموا ويقومون، نعم بقيت صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي. قوله أو الدالة على التفضيل: في كل فعل فيه حيث كان معرفا باللام أو مضافا إلى معرفة فإنه يجمع هذا الجمع نحو الأفضلون وأفضلوا بني فلان مع أن تأنيثه بألف. قوله وشذ:

منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرينا

أي عند البصريين خلافا للكوفيين في إجازتهم ذلك جريا على عادتهم، قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا ولبس بالجيد. قوله ويستثنى مما فيه هاء التأنيث ما كان علما من الثلاثي المعوض عن فائه أو لامه هاء التأنيث: فالأول كعدة والثاني كثبة. قوله ما لم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات كشفة أو يعتل ثانيه كدية: والإعراب بما أعرب به قبل النقل لأن الأعلام لا يجاوز بها حكم ما نقلت منه في الأصل. انتهى والحمد لله على انتهائه اهـ ومن خطه رضي الله تعالى عنه نقلت.

ومما ألحق بهذا الجمع عشرون وبابه إلى التسعين والأهلون وأولو لأنه اسم جمع؛ وعالمون وعليون وأرضون والسنون وبابه وهو كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التانيث ولم تكسر تكسيرا يعرب بالحركات؛ راجع تفاصيل ذلك في كتب النحاة هنا، وقد نظم محمذن باب بن داداه تخاريج طرة شبه ذين وكذا نظم محمد سام بن المختار بن ألما باب سنين وشرحه محمد بن ألفغ رضي الله تعالى عن الجميع ولم يحضرنى ذلك الآن .

وهذا هو الشرح المذكور² منقولاً من خط حامد بن يحظيه رحمه الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم

الحمد لله على إنعامه وإفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه كلهم أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فهذا تعليق عال عن التفريط المخل وعال من الإفراط الممل على أبيات لمحمد سالم بن المختار بن ألما في شأن باب سنين يتم ما تعطيه من الفوائد ويبرز ما تخفيه من دفين ويمتزج بها امتزاج الروح مع الجسد ويحل منها محل الشجاعة من الأسد والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع من تلقاه بقلب سليم إنه قريب مجيب وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(باب سنون حده) هو كل اسم ثلاثي حذفت لأمه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات، وهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جراً ونصباً أي كثر وشاع استعماله؛ فلا ينافي أنه شاذ قياساً نحو عضة وعضين وعزة وعزير وإرة وإرين وثبة وثبين وقلة وقلين، قال الله تعالى: كم لبثتم في الأرض عدد سنين. . . الذين جعلوا القرآن عضين . . . عن اليمين وعن الشمال عزيرين. وأصل سنة وهي اسم للعام سنو بالواو وسنه بالهاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهاء وفي الفعل سانية وسانهة. وأصل سانية سانوة قلبت الواو ياء حين جاورت متطرفة ثلاثة أحرف. وأصل عضة عضو بالواو من عضيته تعضيه فعل به ما ذكر أي فرقته تفرقة ومنه قول رؤبة: وليس دين الله بالمعضي أي المفرق؛ أو عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان؛ والعضا أيضا السحر في لغة قريش؛ ويدل للأول جمعها على عضوات وللثاني تصغيرها على عضيهة. وأصل عزة وهي الفرقة من النار عزو بالواو كما في الأشموني؛ وقال في التصريح أصلها عزي. وأصل إرة وهي موضع النار إري بالياء. وأصل ثبة وهي الجماعة ثبو بالواو؛ وقيل ثبي بالياء من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر؛ لأن ما حذفت من اللامات أكثره واو. وأصل قلة وهي عودان يلعب بها الصبيان قلو بالواو وقد نظمت تلك الأصول بقولي:

| | |
|------------------------|--------------------------|
| فرد سنين وعضين هاء | وقيل واو لامه وياء |
| وقيل واو لام كل من ثبه | وعزة والياء لا غير اجبله |
| إرة والواو ليس إلا | لقلّة توافق الأجلا |

² تمت إضافة هذا التأليف هنا بأمر من المؤلف الشيخ سيد محمد بن عبد الرزاق حفظه الله .

وذلك الحد (الذ علما) سابقا (إن أنت قد نظرتَه) متأملا (يخرج ما كزيب و) ما ك(ثمر) ة (و) ما ك(عدة) وزنه (و) ما ك(كيد) ودم (و) ما ك(اسم و بنت) وأخت وما ك(شفة) وشاة (ل)أجل (كثرة الحروف) في الأول؛ والمراد بكثرتها الزيادة على الثلاثة (و) لأجل (التمام) أي في الثاني عدم الحذف (و) لأجل (الحذف أي للفاء لا للام) في الثالث (و) لأجل (عدم التعويض) في الرابع (أو) أي ولأجل (تعويض ما لم يك هاء) تأنيث في الخامس إذ المعوض فيه إما همزة كما في اسم أو تاء تأنيث كما في بنت أو أخت، والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة. (وكتكسير السما) أي في السادس فإنهم قالوا شفاه وشياه بالتكسير؛ وكان الأنسب أن يقول ولتكسير السما إلا أن يقال الكاف تعليلية فهذه المحترزات لا يجوز في شيء منها الجمع المعرب بالحروف و(شدت) قياسا واستعمالا ألفاظ: شذ إوزون جمع (إوزة) وهي البطة، وإحرون جمع إحرة، وحرون جمع حرة؛ والإحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود، وأضون جمع (أضاة) كقناة وهي الغدير؛ للزيادة على الثلاثة في الأولين ولعدم الحذف فيهما وفي الباقي (و) شذ لدون جمع (لدة) وهي التراب، ورقون جمع رقة وهي الفضة؛ ظاهر الأشموني مطلقا؛ وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة، وحشون جمع حشة وهي الأرض الموحشة؛ لأن المحذوف الفاء، وشذ أبون وأخون جمع (أب) وأخ لعدم التعويض، وشذ (كذا) بنون جمع (ابن) لأن المعوض همزة، وشذ ظبون جمع (ظبة) وهي حد السهم والسيف لأنهم كسروها على ظبي بالضم وأظب (وواحدة) مما احترز منه بتعويض هاء التأنيث (لم تدخل الشذوذ وهي بنت) وأشار بقوله (ورتبين جميع ما بينت) أن هذا كله على اللف والنشر المرتب وقد وضحناه كل التوضيح وصرحنا به كل التصريح حتى صار نهارا بعد أن كان ليلا قال:

وكنت إذا ما جننت ليلي تبرقعت وقد رابني منها الغداة سفورها
تنبيهان: الأول قد يرد باب سنسن مثل حين في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة وإلى ذلك أشار محمد بن مالك بقوله: ومثل حين قد يرد * ذا الباب . لكن في باب سنين حينئذ لغتان التتوين وهو الغالب وعدمه قال:

دعاني من نجد فإن سنينه لعين بنا شييا وشيينا مردا
وفي الحديث: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في إحدى الروايتين. وفي باب سنين لغتان أخريان ذكر الصبان أن السيوطي ذكرهما في جمع الجوامع: الأول أن يلزم الواو وفتح النون. الثانية أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات، وقد نظم أحمد بن محمد الكمليلي تلك اللغات بقوله:

باب سنسن مثل حين قد يرد منونا وغيره عنهم وجد
ويلزم الواو وفتح النونا وقد أتى مشابه العربونا

الثاني: وهو من تنبيهات الأشموني ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين؛ وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح نحو مئين وحكى سنون ومئون وعزون بالضم؛ وما كلن مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين. وقد نظم المختار بن بون رحمه الله هذا بقوله:

واكسر من الباب جميع ما انفتح وكسر فاء جمع مكسور رجع
بالضم فاء منه جمعه نمي بكسرها وضمها فلتعلمي
والله تعالى أعلم.

قال جامع هذا التعليق محمد بن الفغ عبد الله عفا الله عنه وعن والديه وأقاربه وأحبته وجميع المسلمين: كمل بحمد الله وحسن عونه ما عنيت به من شرح الأبيات وجل اعتمادا فيه على الأشموني والتصريح والصبان وسميته: إبراز الدفين في باب سنين وكان فراغي منه في أوائل جمادى سنة ١٣٢٩ وأنا إذ ذاك عند إيكمليلن بشاطئ النهر المسمى أبجك مما يلي السودان والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين انتهى.

وقرظه محمد بن أنحوي جزاه الله خيرا ونصره نصرا عزيزا بقوله:

لإبراز الدفين على سنيانا بإبراز القريض مدى السنيانا

جدير إذ أحاط مع اختصار وأبدى من غوامضها الدفيانا

انتهى التأليف هنا ورجع الكلام للمؤلف .

وفي مجموع والدنا قال اجدود بن اکتوشن العلوي:

وليس عشرون بجمع في الأصح وذاك أمر بعد إشكال وضح

لو كان جمعا صح دون ما نظر إطلاق خمسين على خمس عشر

وأربعون قد أتت لاثني عشر وذا به أتحنفا نجل عمر

رضي الله تعالى عن الجميع.

(وفي الأسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وڈو مال) أي ومن المواضع التي تكون فيها الواو علامة للرفع الأسماء الخمسة المذكورة إذا أضيفت لغير ياء المتكلم وأفردت؛ وذلك يفهم من مثال المصنف رضي الله تعالى عنه؛ فإذا توفر ذلك في هذه الأسماء كان رفعها على اللغة المشهورة التي اقتصر عليها المصنف بالواو نيابة عن الضمة نحو جاء ذو مال أو أبوك أو أخوك؛ وإذا تثبتت أعربت إعراب المثني الآتي إن شاء الله تعالى؛ وإذا جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات وجمع تصحيح أعربت إعراب جمع المذكر العاقل السالم ولا يجمع منها جمع تصحيح إلا أب وأخ وحم على نزاع في الأخير؛ وإذا أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات وكذا إذا صغرت؛ وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدره وكذا إذا نسبت، ويشترط في إعراب فوك بالحروف خلوه من الميم فإن كانت فيه أعرب بالحركات الظاهرة، ويشترط في ذو أن يكون بمعنى صاحب فإن كانت

موصولية فلا تعرب بالحروف بل تبني على صيغة ذو بالواو وهي لغة عزوها لطبي
وأشردوا عليها قول سنان بن الفحل أدهم:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبثري ذو حفرت وذو طويت

وقد تعرب بالحروف كما جاء في إحدى روايتي: فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا،
وبقي عليه هنوك وهو الذكر؛ والهن في الأصل يكنى به عما يستقبح ذكره وقيل عن
الفرج خاصة ولم يذكره المصنف رضي الله تعالى عنه لأن نقصه وإعرابه على
النون أشهر من إعرابه بالحروف، فهذه الأسماء الستة منها ما يتعين إعرابه
بالحروف وهو ذو وفوك ومنها ما هو الأشهر فيه الإعراب بالحروف وهو أب وأخ
وحم ويجوز في هذه الثلاثة القصر أي إعرابها مقصورة نحو جاء أباه ومررت بأباه
ورأيت أباه أو أخاه أو حماه؛ ومنه مكره أخاك لا بطل المثل المشهور، ومن ذلك قول
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه حين قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم
بدر ما صنع أبو جهل وانطلق إليه وجده قد ضربه ابن عفراء حتى برد فلما جاء أي
ابن مسعود قال له أنت أبا جهل كما ورد في صحيح البخاري، ومنه ما روي عن
أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من قوله: لا ولو رماه بأبا قبيس؛ فما زعمه من
خطأ جهل بهذه اللغة، ويجوز فيها أيضا النقص أي إعرابها على العين بالحركات
الظاهرة كإعراب يد وأشردوا عليه:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

وفي هذا قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: والنقص في هذا الأخير أحسن
يعني هن.

وفي أب وتاليه ينـدر وقصرها من نقصهن أشهر

قال الأشموني: الحاصل أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالحروف
الثلاثة؛ والثانية أن تكون بالألف مطلقا؛ والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة أي
وتعرب على العين وهي نادرة؛ وأن في هن لغتين النقص وهو الأشهر والإتمام وهو
قليل اهـ وجاء على اللغة المشهورة ما في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي:
إذا رأيت الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا اهـ أي من انتسب
وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في الباطل فأعضوه أي قولوا له
عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك ولا تكنوا عنه بالهن؛ كذا يستفاد من الصبان
عازيا للموضح، وهذا حث على عدم نصره على الباطل اهـ
(وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدَانِ) فجاء
فعل ماض مبني على الفتح والزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه تثنية
والتثنية كما أفاده هنا ترفع بالألف؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

بالألف ارفع المثني وكلا إذا بمضمر مضاف وصلا

والتثنية لا تكون إلا في الأسماء فالإضافة لا مفهوم لها؛ لكن خاصة لها مفهوم بالنسبة
لمفرد الأسماء وجمعه وبالنسبة للألف فلا تكون علامة للرفع في غيرها وهي من
المصادر التي جاءت على وزن فاعلة كالعافية والعاقبة فهو مفعول مطلق أي أخص
تثنية الأسماء خصوصا والمشهور جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك،

والمثنى في اصطلاح النحاة هو اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف والمعنى بزيادة أغنت عن التعاطف فخرج نحو العمرين لأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فهو ملحق بالمثنى لا مثنى لعدم توافق اللفظين بل فيه تغليب، ومن الملحق به كلا وكلتا إذ لا يستعمل منهما مفرد إذا أضيفا لضمير، ومن مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه قال محمد سالم بن ألما:

أعرب إذا أضفت للضمير كـلا بالأحرف على الشهير

واعرب بشكل فوق ذاك الألف مقدر مهما لغير تضاف

ومطلقا بذى الحروف أعربا فيما إلى كنانة قد نسبا

ومطلقا بالحركات يعرب كما إلى لغة أخرى نسبوا

ومن ورودها على لغة كنانة قوله:

كلي يومي طوالة وصل أروى ظنون آن مطرح الظنون

وقوله رضي الله تعالى عنه كما إلى لغة أخرى نسبوا هي لغة بلحارث حكاها الإمام الفراء، ومن ذلك قوله:

نعم الفتى عمدت إليه مطيتي في حين جد بنا المسير كالانا

وكذا اثنان واثنان وبنتان ونحوه من كل ما لا مفرد له ويعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فهو ملحق به؛ والتثنية خاصة بالمعرب، وأما اثنان واثان والذاتان والذاتان فهي على صيغة المثنى وتعرب إعرابه وهي ملحقة به؛ وكذلك لا يثنى الجمع السالم ولا المثنى ولا منتهى الجمع كمفاعيل ومفاعل ولا المركب تركيب إسناد اتفاقا ولا المركب المزجي على الأصح؛ وأما المركب الإضافي فيثنى جزؤه الأول كجاء عبدا الله وبالجمله فيشترط في المثنى شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله:

شروط المثنى أن يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له مماثلا لم يغن عنه غيره

وقوله منكرا أي لأن التثنية تزيل العلمية فالجمله تعني المثنى، وقوله لم يغن عنه غيره مخرج لنحو سواء فلا تثنى لأنهم استغنوا بسيان عن تثنيتهما، وأما القمران فمن باب التغليب، وأما القلم أحد اللسانين فقالوا إنه شاذ اهـ ويمكن أن يكون القلم أطلق عليه اللسان لعلاقة التشبه فيكون اللسانان أحدهما حقيقة والآخر استعارة تصريحية.

(وَأَمَّا النَّوْنُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَثْنِيَّةٌ) نحو تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين فنقول أنتما تضربان يا زيدان أو يا هندان ويضربان للغائبين والغائبتين؛ فأنتما ضمير رفع مبتدأ وتضربان فعل مضارع تاء المضارعة فيه للخطاب مرفوع بالنون والألف ضمير الاثنان في محل رفع الفاعلية (أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ) أي ضمير جمع المذكر العاقل هو الواو نحو تضربون بالفوقانية وهو خاص بجمع العاقلين المخاطبين نحو أنتم تضربون؛ فأنتم ضمير رفع مبتدأ وتضربون فعل مضارع تاء مضارعة للخطاب مرفوع بالنون والواو ضمير جمع المذكر العاقل في محل رفع على الفاعلية، ويضربون بالتحية لجمعه الغائب نحو الزيدون يضربون؛ فالزيدون جمع سلامة مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

ويضربون فعل مضارع ياء المضارعة فيه تدل على الغيبة مرفوع بثبات النون والواو ضمير جمع العاقل في محل رفع على الفاعلية (أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ) نحو تضربين يا هند فتضربين فعل مضارع تاؤه تدل على الخطاب مرفوع بثبات النون والياء ضمير المخاطبة في محل رفع على الفاعلية، وعلى هذه الأفعال تنطلق الأفعال الخمسة وهي ترفع بثبات النون وتنصب وتجرم بحذفها كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهنا انتهت علامات الرفع والحمد لله رب العالمين.

(وَلِلنَّصْبِ حَمْسُ عِلَامَاتٍ الْفَتْحَةُ وَالْأَلْفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ) بدأ رضي الله تعالى عنه بالفتحة لأنها الأصل في النصب وما عداها نائب عنها وثنى بالألف لأنها تنشأ عنه وتثنت بالكسرة لأنها أخت الفتحة في التحرك والأصلية في الإعراب وربع بالياء لأنها بنت الكسرة وآخر حذف النون لبعدها المشابهة؛ هكذا قالوا وهو إيداء مناسبة حسنة.

(فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدِ) بالإطلاق فكل اسم مفرد معرب علامة نصبه الفتحة التي هي الأصل؛ وقد تكون ظاهرة إذا كان المفرد غير مقصور وغير مضاف إلى ياء المتكلم نحو رأيت زيدا وعبد الله؛ وقد تكون مقدرة إذا كان مقصورا آخره ألف أو مضافا إلى ياء المتكلم نحو رأيت المصطفى ولبست ثوبي فالمفعول به في المثالين منصوب بفتحة مقدرة (وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ) وقد تكون ظاهرة نحو علمت الصبيان أحكام النحو؛ وقد تكون الفتحة مقدرة نحو رأيت المرضى (وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) وقد تكون ظاهرة نحو: فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ؛ وقد تكون مقدرة إذا كان الفعل معنلا آخره بالألف نحو هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكَى، والنواصب ستأتي إن شاء الله تعالى في باب الأفعال، واحترز بقوله رضي الله تعالى عنه ولم يتصل بآخره شيء من الفعل المضارع المتصل به ضمير الجمع أو الاثنين أو المخاطبة أي الضمائر المتقدم بيانها في الأفعال الخمسة التي ترفع بالنون لأنه سيأتي له قريبا إن شاء الله تعالى أنها تنصب بحذف النون لا بالفتحة؛ وهذا في المضارع المعرب لا المضارع المبني لاتصال نون التوكيد بنوعيتها به أو نون الإناث لأن إعرابه إذ ذاك محلي لا يوصف بالظهور ولا التقدير.

(وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) التي تقدم في علامات الرفع بيانها وأنها ترفع بالواو؛ وأفاد رضي الله تعالى عنه هنا أنها تنصب بالألف ومثّل لذلك بقوله (نَحْوُ رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ) فأباك وأخاك كل منهما منصوب لأن الأول مفعول به والثاني معطوف عليه وعلامة نصبهما الألف لأنها من الأسماء الخمسة وهي تنصب بالألف (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) أي وما أشبههما وهو باقي الأسماء الخمسة أو الستة وتركه لأنه تقدم له ذكرها في علامات الرفع، والأشبه أن يكون وما أشبه ذلك مراده به ما أشبه هذا المثال من مجيء أحد الخمسة منصوبا بأي ناصب فإنه ينصب بالألف كما في رأيت أباك؛ وتقدم ما فيها من اللغات.

(وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) نحو ضربت الهندات فضربت فعل والتاء ضمير رفع في محل رفع على الفاعلية والهندات جمع سلامة

المؤنث وهو مفعول به وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كما قال رضي الله تعالى عنه هنا؛ وفي الألفية:

وما بتا وألف قد جمعـــــــــــــــــا يكسر في النصب وفي الجر معا

كما تقدم؛ وتقدم أنه يرفع بالضمة على الأصل؛ وسيأتي أنه يجر بالكسرة على الأصل إن شاء الله سبحانه.

(وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّنْثِيَةِ) أي في المثني نحو رأيت الزيدَينِ وشرحت بابين من النحو فرأيت فعل ماض والتاء فيه ضمير رفع في محل رفع على الفاعلية والزيدَين مفعول به منصوب بالياء لأنها تنوب عن الفتحة في التنثية كما أفاد هنا رضي الله تعالى عنه؛ وتقدم أنها ترفع بالألف وسيأتي أنها تجر بالياء إن شاء الله تعالى.

وما جاء مما يخالف هذا فهو لغة غير مشهورة أو مؤول؛ ومن ذلك قوله تعالى: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، وقد جمع والدنا رضي الله تعالى عنه ما قيل في ذلك في مجموعه في النحو قال: وأما قوله تعالى: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ فمؤول أي **فَقِيلَ** أنه على حذف اسم إن وهو ضمير الشأن؛ والتقدير إنه أي الشأن هذان لساحران؛ واعترض بأن اللام لا تزداد في خبر المبتدأ إذا كان مفردا لأن لها صدر الكلام؛ ولم يقبلوا أن تكون زائدة لأن زيادتها خاصة بالضرورة؛ ولا أنها داخلة على مبتدأ محذوف لأنها لتأكيد الداخلة عليه والتأكيد ينافي الحذف لأن مقامه مقام البسط ويضعفه أيضا أن حذف ضمير الشأن ضعيف والمسموع منه شاذ؛ نعم أجاز ابن مالك حذفه وهو اسم إن مطلقا.

وقيل أيضا إن إن هنا بمعنى نعم حرف جواب لتصديق المخبر؛ وهو قول الزجاج والمبرد وجماعة؛ ورده أبو علي بأن قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله تعالى عليه وسلم: وَيَلْكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا. . . الآية لا يقتضي أن يكون جواب نعم ولا يقتضيها قوله تعالى: فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ. . . الآية؛ ورد في الكشاف هذا بأنها جواب لإخبار بعضهم بعضا عند إسرار النجوى حكاة الله تعالى لنا عنهم فكأنه تعالى ذكر الجواب ولم يذكر السؤال؛ واعترض بأن مجيء إن بمعنى نعم لا يكاد يثبت؛ ورد بنقل سيبويه وغيره له عن العرب؛ واعترض أيضا بأن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وتقدم الجواب عنه، وأجيب أيضا بأن نعم تشبه أن المؤكدة لفظا فسهل ذلك دخول اللام في خبر المبتدأ الذي بعدها وشبه المعنى أمر عندهم معتبر.

وقيل إن علامة الاثنين وهي الألف منحذفة لاجتماع الألفين فالألف الذي تراه في هذان ألف هذا لأن ألف هذا لا تقبل التغيير أصلا حتى تنقلب ياء؛ ولم يقبل الدماميني هذا إذ لا مقتضى لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التنثية وإبقاء الألف التي من أصل الكلمة وليست تدل على شيء.

وقيل أيضا إن إن نافية واللام بمعنى إلا وعزي لأهل الكوفة.

وقيل أيضا: الآية جاءت على لغة خثعم وبلحارث الشهيرة واختاره ابن مالك الذين يلزمون المثني الألف في حالات الإعراب.

وقيل أيضا إن هذان جيء به على أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب. **وقيل** أيضا أن هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة كهذا أو هؤلاء؛ وأما هذين جرا ونصبا فليست إعرابا وإنما هي صيغة وضعت للثنيين المشار إليهما في حالتي الجر

والنصب وليست بتثنية هذا واختاره ابن الحاجب؛ وبه أجاب أبو الحسن محمد بن كيسان وذلك أن القاضي إسماعيل كان معتنيا بما يأتي به من مقايسة العربية فقال له يوما ما تقول في قراءة إن هذان لساحران ما وجهها على إغرابك في الإعراب؟ فأطرق مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر؛ فقال القاضي ما علة بنائها؟ فقال تحمل على أفرادها وجمعها وهما مبنيان فعجب من سرعة جوابه؛ فقال ما أحسنه لو قال به أحد؛ فقال ليقبل به القاضي؛ قال في المغني: وعلى هذا فقراءة هذان أفصح؛ إذ الأصل في المبنى أن لا تختلف صيغته؛ مع أن فيها مناسبة الألف وقيل أيضا إن اسم إن الهاء وهي ضمير القصة وذان مبتدأ أي أنها أي القصة ذان لساحران؛ فيرد الاعتراض الذي تقدم من كون اللام لا تدخل خبر المبتدأ؛ فيجاب بما تقدم من الجواب.

وقيل أيضا إن ألف هذان تشبه ألف يفعلان فلما لم تقلب ألف يفعلان لم تقلب تلك؛ قال الدماميني: وهذا أمر فاسد لأن الألف في يفعلان من قبيل الأسماء وألف هذان حرف وإنما لم ينقلب ألف يفعلان لأنه لا يتعاقب عليها ما تختلف به صيغتها لأنها لا تكون إلا فاعلا أو نائبا عنه. قال الوالد رحمه الله تعالى قيده كاتبه عبد الرزاق، ومن خطه نقلت رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

ومن مجموعته رحمه الله تعالى أيضا قال الأمين بن حمين:

| | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| في قوله جل قولا إن هذان | لساحران وراء غير إخوان |
| فقبل إما على حذف اسم إن لقي | وهو ابن بهجتها أي مضمرة الشأن |
| واللام تصحب محذوفا إذا وهما | تقديره وهو ذو ضعف لوجهان |
| وإن هنا على رأي مصدقة | كان إن اللقا برء لأشجان |
| وقيل جاء على لغوى مختممة | كادت تحاكي اشتهاار قصة الواني |
| واختار ذو طيء هذا ورجحه | أي اختيار وما أخرى بوجهان |
| وقيل بل علم الاثنيين منحذف | فما تراه فذو هذا بهذان |
| وإن سألت فهلا كان منحذفا | فقل أبي أن يرى حلغا لإذعان |
| وخرجوه على أن أن نافية | واللام موجبة فاعجب لما ذان |
| وقد عزوه إلى أدواء كوفتهم | وذا لعمري لم يدعم بأعوان |

انتهى رحم الله قائله وناقله. وقالوا إن منه لا وتران في ليلة الحديث؛ وإذا سمي بالمتنى جاز إعرابه إعراب التثنية؛ ومنهم من يلزمه الألف ويعربه على النون ويمنعه من الصرف.

(والجَمْع) أي جمع سلامة المذكر العاقل فهو من المواضع التي تكون فيه الياء علامة للنصب نحو ضربت الزبيديين؛ فضربت فعل ماض والتاء ضمير فاعل في محل رفع على الفاعلية والزبيديين مفعول به منصوب بالياء نيابة عن النصب لأنها تكون علامة

نصب جمع سلامة المذكر العاقل كما قال المصنف رضي الله تعالى عنه هنا، وتقدم له أنه يرفع بالواو وسيأتي له إن شاء الله تعالى أنه يجر بالياء أيضا.
(وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ) وقد تقدم أن الأفعال التي ترفع بثبات النون خمسة: الفعل المضارع المتصل به ضمير الاثنين نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعلين؛ فكل هذه الأفعال المضارعة في هذه الأمثلة حكمها النصب لدخول الناصب وهو لن عليها؛ وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن النصبه لأنه ينوب عنها في هذه الأفعال الخمسة، وتقدم له رضي الله تعالى عنه أنها ترفع بثبات النون نيابة عن الضمة وسيأتي له إن شاء الله تعالى أنها تجزم بحذف النون أيضا.

(وَاللِّخْفُضُ ثَلَاثُ عَلَامَاتِ الْكُسْرَةِ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ) أما الكسرة وبدأ رضي الله تعالى عنه بها لأنها الأصل وغيرها نائب عنها وأتبعها بالياء لأن الياء بنت الكسرة أي لأنها تنشأ عنها إذا مدت وثلت بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك، ثم شرع رضي الله تعالى عنه في بيان مواضع ما يكون فيه كل من الثلاثة علامة للخفض فقال:

(فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرَفِ) وهو العاري من شبه الفعل الموجب لمنع الصرف كما يأتي إن شاء الله تعالى بعض الكلام عليه، والصرف قال فيه ابن مالك رضي الله تعالى عنه: الصرف تنوين أتى الخ فكل اسم منصرف فإن علامة خفضه الكسرة كما أفاد رضي الله تعالى عنه هنا وهي الأصل في علامة الخفض وغيرها نائب عنها؛ وقد تكون ظاهرة إذا كان الاسم غير معتل الآخر نحو مررت بزيد فمررت فعل ماض وتاء الفاعل ضمير رفع متصل في محل رفع على الفاعلية وبزيد جار ومجرور حكمه الخفض بالكسرة لأنه اسم مفرد منصرف؛ ومثل هذا الإعراب يقال في مررت بالقاضي إلا أنك تقول في القاضي ونحوه من المعتل والمقصود أنه مجرور بكسرة مقدرة للتثقل والتعذر.

(وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرَفِ) قد تقدم بعض الكلام على معنى التفسير ومقابله وهو جمع السلامة بنوعيه؛ وأفاد هنا رضي الله تعالى عنه أن جمع التفسير المنصرف يخفض بالكسرة أي على الأصل نحو مررت برجال وهنود فمررت فعل ماض والتاء ضمير رفع متصل في محل رفع على الفاعلية وبرجال جار ومجرور حكمه الخفض وهو هنا مخفوض بكسرة ظاهرة لأنه جمع تكسير منصرف؛ ومثل هذا يقال في نحو مررت بالهنود ونحوهما من كل جمع تكسير منصرف؛ وفي حكمه اسم الجمع نحو مررت بقوم وسواء كان صحيح الآخر كالأمتلة المذكورة أو معتله إلا أن الكسرة فيه تكون مقدرة كما تقدم؛ وسيأتي له إن شاء الله تعالى حكم المفرد والجمع الممنوعين من الصرف، وتقدم له رضي الله تعالى عنه أيضا أن الاسم المفرد وجمع التفسير يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة مطلقا.

(وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) ولا يكون صريحه غير الملحق به إلا منصرفا ولذا لم يقيد رضي الله تعالى عنه بالانصراف وقيد سابقه به؛ وأفاد هنا أنه من المواضع التي تكون فيها الكسرة التي هي الأصل علامة للخفض جمع المؤنث السالم نحو مررت بالهنود فمررت فعل وفاعل على نحو ما تقدم وبالهندات جار ومجرور وعلامة

خفضه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم؛ ولا تكون كسرتة إلا ظاهرة لأن آخره لا يكون إلا تاء زائدة لأنها من بنيته المتحقق بها كما تقدم؛ وقد يعرب ملحقة كالمسمى به الذي على صيغته إعراب ما لا ينصرف على أحد الوجوه المسموعة فيه نحو عرفات وأذرعان؛ إذ هذا النوع منهم من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم فيجره بالكسرة وهي اللغة المشهورة؛ وبعضهم يعربه كذلك إلا أنه يجره بالكسرة من غير تنوين؛ فالأول راعى أن التنوين في الأصل للمقابلة فلم يحذفه والبعض الثاني راعى الصيغة في الإعراب والإفراد في عدم التنوين، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فلا يئونه ويجره بالفتحة، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن ذلك هو حكم ما لا ينصرف، وروي بهذه الأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعان وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال

(وَأَمَّا الْبَيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) المعهودة ذكرنا لأنها تقدمت في علامات الرفع وتكلم عليها هنالك وأنها ترفع بالواو؛ وأفاد رضي الله تعالى عنه هنا أنها تخفض بالياء نحو مررت بأبيك وأخيك وبذي مال وتكلمت بفيك؛ فكل هذه الأسماء المذكورة في المثال حكمها الجر لدخول حرف الجر عليها وعلامة خفضها الياء لأنها من الأسماء الخمسة، والحاصل أن الأسماء الستة أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك وذا مال ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وتقدم ما فيها من اللغات والمشهور من ذلك، لكن أبوك لا تغيره قریش في الكنية ففي مجموع الوالد: وفي نسيم الرياض في شرح الشفا عياض قوله ابن أبو أمية كذا صحت روايته كما يقال علي بن أبو طالب؛ قال التجاني: قریش لا تغير الأب في الكنية تجعله بالواو في أحواله الثلاثة حكي عن الأصمعي فليس بلحن كما يتوهم وهذه اللغة مخصوصة بالكنية اه بواسطة محمد فال بن بد قال الوالد ومن خطه نقلت رحمهما الله رحمة واسعة اه

(وفي التنئية) تقدم الكلام على التنئية وشروط المثني وأنها ترفع بالألف وتنصب بالياء؛ وأفاد هنا رضي الله تعالى عنه أنها تخفض أيضا بالياء نحو مررت بالزیدین بفتح الدال وكسر النون فمررت فعل وفاعل على نحو ما تقدم وبالزیدین جار ومجرور حكمه الخفض وعلامة خفضه الياء لأنه مثني وهو مما تكون فيه الياء علامة الخفض كما قال هنا.

(والجمع) أي جمع المذكر السالم المتقدم الكلام عليه وأنه يرفع بالواو وينصب بالياء؛ وأخبر رضي الله تعالى عنه أنه يجر بالياء أيضا نحو مررت بالزیدین بكسر الدال وفتح النون فمررت إعرابه تقدم مرارا والحمد لله وبالزیدین بصيغة جمع السلامة جار ومجرور وعلامة خفضه الياء لأنه جمع سلامة مذكر عاقل وهو يخفض بالياء كما قال هنا.

(وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا يَنْصَرِفُ) والصرف تقدم فيه قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

والاسم الذي لا ينصرف هو المشبه الفعل لاشتماله على علتين فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، والعلل المانعة للصرف تسعة: صيغة

منتهى الجمع، والتأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة؛ وتأنيث بالتاء الظاهرة؛ وتأنيث معنوي، والثالثة أي من علل ما لا ينصرف المعرفة والمراد بها هنا العلمية لا غيرها، والرابعة العجمة، والخامسة وزن الفعل، والسادسة زيادة الألف والنون في آخر الاسم، والسابعة العدل، والثامنة التركيب، والتاسعة الوصف اهـ ومن هذه العلل علتان تقوم كل واحدة منهما مقام علتين فتستقل بمنع الصرف وهما صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة والممدودة؛ ووجه منع علة منتهى الجمع أن كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى وكونه أقصى الجمع بمنزلة علة أخرى ترجع إلى اللفظ؛ ومثال ذلك ترددي بين مساجد؛ فمساجد مضاف إليه ما قبله حكمه الخفض وعلامته الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ما لا ينصرف وهو يخفض بالفتحة كما قال المصنف رضي الله تعالى عنه هنا، وأما وجه قيام ألف التأنيث المقصورة والممدودة مقام علتين فهو أن التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ولزومها علة ترجع إلى المعنى؛ نحو مررت ببيضى أو بيضاء فبيضى جار ومجرور حكمه الخفض أو بيضاء عطف عليه حكمه الخفض وعلامته فيهما فتحة مقدره فيهما نيابة عن الكسرة الأصل لأن كلا منهما ما لا ينصرف وهو يخفض بالفتحة، وأما ما عدا هاتين علتين من باقي العلل وهو سبعة فلا بد من اجتماع علتين منهما في الاسم الذي لا ينصرف؛ ومنها التأنيث بغير الألفين فلا بد له من علة معه في منع الصرف.

واعلم أن الوصف يجتمع مع ثلاثة أشياء: العدل كمثني وثلاث؛ ووزن الفعل كأحمر؛ وزيادة الألف والنون كسكران، وتجتمع الثلاثة مع العلم أيضا كعمر وعثمان وأحمد؛ ويزيد باجتماعه مع العجمة كإبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعدي يكر، فالسبعة والتأنيث بغير ألفه كل واحد منهما في الحقيقة جزء علة كما هو واضح اهـ

فوائد: الأولى: معنى منتهى الجمع أنه على صيغة أقصى الجمع؛ فلا تجمع صيغته جمع تكسير ولا يكون له نظير في الأحاد إلا منقولا منه؛ فكلب مثلا يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب وهو منتهى الجمع التكميري؛ ويمكن جمعه جمع المؤنث السالم كصواحب جمعه صواحبات.

الثانية: ضابط منتهى الجمع أنه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة وسطها ساكن كمصاييح؛ ومن الصيغة الأولى دواب وجواري.

الثالثة: ألف التأنيث الممدودة هي ألف المد التي بعدها همزة؛ وقال بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة؛ وأما ألف التأنيث المقصورة فهي ألف لينة مفردة كرضوى اسم جبل بالمدينة المنورة وذكرى مصدر وحبلى صفة ومرضى جمع.

الرابعة: العدل له معان منها نقيض الجور وفي الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا إلحاق، وهو حقيقي وهو ما دل عليه دليل؛ وتقديري وهو ما لم يوجد عليه دليل سوى منع الصرف؛ فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث الخ؛ والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فإنه لا يوجد إلا غير منصرف وليس يمكن أن تكون علة مع العلمية غير العدل فيقدر فيه ليلا تنخرم قاعدة منع الصرف فقالوا إنه معدول عن عامر.

الخامسة: مرادهم بوزن الفعل هنا وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة ولم يوجد في مفردات الأسماء إلا شذوذاً أو نقلاً كشمير بتضعيف العين علم فرس؛ وأما بقمّ اسم نبت يصبغ به معروف فعجمي؛ وأما دُئيل بصيغة الفعل المركب فشاذ، وإذا كان الاسم بصيغة المضارع في أوله أحد حروف المضارعة كان ذلك علة؛ وإن لم يكن مختصاً بالفعل كأحمد ويشكر ونحوهما يمنع الصرف فيهما للعلمية ووزن الفعل.

السادسة: التأنيث قد يكون لفظياً بألفيه كما تقدم أو بالتاء الموضوعه له معنوياً كان كفاطمة أو لفظياً فقط كطلحة وحمزة رضي الله تعالى عنهما؛ وقد يكون التأنيث معنوياً بدون ألفيه وتائه الدالة عليه كزينب وسعاد؛ والفرق بينهما أن التأنيث اللفظي ألفاه يمنعان بالإطلاق الصرف وتاؤه علة بالإطلاق إذا وجدت معها علة منعت؛ والمعنوي فقط يمنع بشروط فما كان منه زائداً على ثلاثة كان علة بالإطلاق لأن رابعه يتنزل منزلة تاء التأنيث؛ وكذا إن كان ثلاثياً متحرك الوسط نحو سقر لأن الحركة تقوم مقام الرابع القائم مقام التاء أو كان غير متحرك ولكنه أعجمي كجور وحمص؛ وكذا إن كان منقولاً من مذكر كزيد اسم امرأة لأن العجمة والنقل فيهما ثقل يعادل الخفة فيمنع معهما من الصرف الثلاثي الساكن الوسط؛ فإن لم يوجد واحد من الأربعة في الثلاثي نحو هند جاز فيه الوجهان والمنع أحق وأجود عند سيبويه؛ قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

..... وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والمنع أحق

السابعة: التركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد؛ وشرط منعه كونه مزجياً ليس عددياً ولا مختوماً بويه؛ فخرج المركب الإضافي فإنه يجري على جزئه الثاني بعد العلمية ما يجري عليه إن كان علماً غير مركب من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة؛ وأما جزؤه الأول فيعرب بحسب العوامل الداخلة عليه، وأما المركب الإسنادي نحو شاب قرناها فحكمه الحكاية، والمركب العددي نحو تسعة عشر مبني على الفتح للجزئين إلا اثني عشر فيعرب جزؤها الأول إعراب المثني والأخير يبنى على الفتح، والمختوم بويه من المزجي مبني على الكسر وغير المختوم بويه من المزجي هو الذي يكون علة يمنع انضمامها مع العلمية من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بمعد يكرب كما تقدم، وأما العجمة فما فوق الثلاثي علة فيه وأما الثلاثي ففه ثلاثة أقوال قال الأشموني: أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه وهو الصحيح؛ الثاني أن ما تحرك وسطه يمنع من الصرف وفي المسكن وسطه وجهان؛

وجزم ابن الحاجب بانصرافه اهـ وما ينصرف من أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام نظمه القائل:

هود شعيب صالح محمد أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكسر أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

وأبلغ بعضهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام سبعة فقال:

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شثنا محمدا
ومن مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه جمع بعضهم علل منع الصرف فقال:
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت منها اثنتان فما للمنع تعريب
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
ونون زائدة من بعدها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
ولوالدنا رحمه الله تعالى تأليف في العجمة سننثته هنا لعل أن يكون ذلك سببا لحفظه
ونشره إن شاء الله تعالى ونصه:

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله بالمعنى العميم يقول مقيد
الذي هو عبد الرزاق بن سيد محمد بن الشيخ أحمد: الحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله وبعد فلما وقفت على رسالة الإمام شهاب الدين بن إسماعيل الحلواني في
الجواب عن الأجاج للسمك المعروف؛ فوجدته قد استطردها فيها فوائد جلييلة ونفائس
بين الناس قليلة من ذكر المعرب بفتح الراء مشددة وأدلته معددة؛ فأردت اختصارها
وجعل موضوعها مضمارها؛ وقد كنت اختصرته مبسوطة منثورا والآن أختصره
معدودا مقصورا فأقول: عجمة اللفظ تعرف بوجوه ذكرها أئمة العربية:

منها: نقل أحد الأئمة لعجمته بالنص عليه كالمرهم لدواء الجراح؛ نقل الجوهرى
أنه معرب، والطارمة لبيت الخشب نقله الجوالقي الخ، وللثعالبي في كتابه فقه اللغة
فصل ساق فيه أسماء تفردت بها الفرس فاضطرت العرب لتعريبها وتركها كما هي
كالجرة والكوز والإبريق والطست والخوان والطبق والقصعة والخز والديباج
والسندس والكعك والبلور والمسك والقرنفل والعنبر والياسمين والصنبل والكافور
والفيروزج والفالودج الخ مما هو أغلب وجودا عند الأعاجم.

ومنها: خروج اللفظ عن أوزان أسماء العربية؛ ولذا حكم بعجمة نحو إبراهيم
وبلخس بفتحيتين فسكون لجواهر تجلب من بلخسان لبلد للترك لأن إفعاليل وفعلل ليسا
في العربية، وكإسكندر بفتح همزه وكسره لأن افعلنل ليس في أوزان الأسماء،
وكإبريسم بفتح همزه ورائه وبكسر همزه وفتح رائه لعدم افعيلل الخ وهو معرب
بريسم فارسي أي الذاهب صاعدا؛ ابن الأعرابي: هو بكسر همزه ورائه وفتح سینه
وليس في الكلام مثله، وكإهلليج بكسر همزه وفتح لامه لعدم افعيلل، وكخراسان بضم
الخاء فارسي لعدم فعلاان، وكأمين عبراني لعدم فاعيلل، وليس لفعلل كدرهم وهبلع
وبلعم وطفدع في لغية نظير؛ ودرهم معرب وهبلع وبلعم من البلع فلم يبق إلا طفدع
وسمع جدول لغية أيضا.

ومنها: كون الراء بعد نون متصلا في لفظ لخصوصه بالعجمة كالنرد المعروف؛
والنرز بوزنه للاستخفاء فزعا لتحقيق أنه معرب أو مصنوع؛ والنرسيان لتمر
بالكوفة واحده نرسيانة؛ وفي المثل أطيب من النرسيان بالزبد، والنرجس بالكسر
وضم الجيم لزهر معروف وهو العبر ولا نظير لوزنه فإن جاء وزنه رد أو هو
كنضرب، وفي شفاء الغليل: ليس في العربية نون بعدها راء فنرجس ونورج معربان
الخ وصريحه عدم شرط الاتصال؛ والنورج ما يداس به أكداس العظام كالنيرج
والنوجر؛ ويؤيد ذلك عدهم للمفصول في العجمية كالنبراس للمصباح أو هو من

البرس كالقدر للقطن لأن فتيلته منه؛ والنسرين بالكسر والفتح لورد معروف؛
والنقرس كزبرج للهلاك والداهية ولداء؛ وال نارنج بفتح الراء لثمر؛ والنيرنج بالكسر
لشبه السحر جمعه نيرنجات والنيرب للنميمة وغيرها قرية بدمشق؛ قال ياقوت: أنزه
موضع رأيته قيل فيه مصلى الخضر عليه السلام وثناه من قال:

سقى الله أرض النيربين وأهلها فلي بجنوب الغوطتين شجون

فما ذكرتها النفس إلا استخفني إلى برد ماء النيربين حنين

وقد كان شكي للفراق يروعني فكيف يكون اليوم وهو يقين

الخ. والجمهور على شرط عدم الفصل في المعجم؛ وهو الحق إذ لا شك في عربية
النبر والنثر والنجر والنحر الخ.

ومنها: كون آخره زاي بعد دال كمهندز وهنداز؛ فلذا عربا بإبدال الزاي سينا.

ومنها: كون الدال بعد الدال إلا ما قل كبغداد في لغة أباه أهل البصرة، وأما الداذي
لشراب ففارسي.

ومنها: كون الشين بعد لام؛ إذ ليس في العربية إلا العكس قاله ابن السيد، وأما
تلاشى فغير عربي أو مركب من لا شيء، أو كون جيم وصاد في لفظ كإجاص
وصولجان وصهريج وجص وسمجة كقصبة للفتديل؛ أو هذه عربية كقول الأزهري
إن الصنج لضرب من الحديد عربي؛ قال: وكذا جصص الجرو عينيه فتحهما وفلان
إناءه ملأه لكن الذي للإكثر الإطلاق. **ومنها:** اجتماع الجيم والطاء كالتاجن
والطيجن للمقلي معربي طابق والطباهجة واحدة الطباهج للحم المشوي الخ، أو الجيم
والقاف فإنهما لا يجتمعان إلا في حكاية صوت أو لفظ معرب نحو جلتبق؛ ففي
الصحيح حكاية صوت باب ضخم في فتحه وفي إصفاقه معلن بحدته للفتح وبلق
للفسق أي الغلق وأنشد المازني:

ونفتحه حيننا وحيننا نجيفه وتسمع في الحالين ومنه جلق بلق

وبوزنه جببطق في جري الخيل؛ قال:

جرت الخيل فقالت جببطق جببطق

وكالطفظة والذفدقة لجريها أيضا، وأما المعرب وهو كثير كجابلقى بالفتح وسكون
اللام مقصورا بلد بأقصى المشرق؛ وبوزنه جابرصل وتبدل راؤه لاما وصاده سينا
لبلد في أقصى المغرب وهما قديمتان ذكرا تذكر في الكتب صفتها بما يقضى منه
العجب؛ ووقع ذكرهما وبعض شأنهما في الأحاديث الضعيفة قف على الأصل الخ،
وروى ابن قتيبة أن الحسن السبط لما قدم الشام على معاوية صعد المنبر فقال: أيها
الناس لو طلبتم ابنا لنبيكم من جابلص إلى جابلق لم تجدوا غيري وغير أخي وإن
أدري لعله فتنة لكم ومتاعا إلى حين الخ؛ ويستفاد منه حذف ألفهما، ومنجنيق
كزنجبيل وتكسر الميم والمنجنيق بالحاء والمنجوق بالواو لغات لآلة قديمة ترمى بها
الحجارة بأن تشد سواري الخشب مرتفعة جدا ويوضع عليها الحجارة ثم يضرب
بسارية أخرى فيذهب الحجر بعيدا وما مر به هدمه؛ وضعه النصارى قبل البارود
والمدافع كما لابن الطيب على القاموس؛ أول من وضعه قوم الخليل عليه الصلاة
والسلام بإشارة من إبليس فهو أصله؛ ومن العرب جذيمة الأبرش؛ وأشار به سلمان

رضي الله تعالى عنه في حصار الطائف فأمر صلى الله عليه وسلم به فنصب قبالة حصن الطائف الخ والحديث شجون؛ وهل ميمه ونونه الأولان زائدان أو أصليان أو النون فقط زائد أقوال؛ و صوب ابن الطيب الأصالة قال: لأنه عجمي ليس بمشتق ولا مرجح لادعاء زيادة بعض دون بعض؛ وأما اشتقاقهم منه جنق يجنق كضرب وجنقوا تجنيقا ومجنقا وجمعه منجنقات ومجانيق ومناجيق وكنيته بأم فروة أو فرو الخ فذلك أن العرب كثيرا ما تشتق من الأعجمي وهو من قوة طلاقهم وتصرفهم في الكلمات وفصاحتهم الخ وانظر المزهري، ومن هذا جلق كجد وتفتح لامة لدمشق أو غوطتها بالضم؛ وهي بساتين وأنهار حولها وبها فسروا: وَأَوَيْتَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ عَلَى قَوْلٍ؛ وهي إحدى متنزهات الدنيا الأربع وهي: نهر الأبله بضمين فشد لبلد حول البصرة وشعب بوان بشيراز وصغد سمرقند كقفل موضع بها عجيب و غوطة دمشق وهي أحسنها كما لأبي بكر الخوارزمي؛ قال بعضهم وأطلق جلق على دمشق:

قل للذي قايس بين حلب وجلق بمقتضى عيانها

لا تلحق الشهباء في حليتها تعثر الشقراء في ميدانها

والشهباء لقب حلب والشقراء لقب دمشق؛ وأشار إلى ترجيحها بما روي مرفوعا: لو أن الخيل جمعت في صعيد واحد ما سبقها إلا الأشقر الخ؛ وفي ميدانها تورية بمكان بدمشق؛ وكفاها فضلا أنه دخلها عشرة آلاف عين رأت النبي صلى الله عليه وسلم الخ. ومن ذلك الجوسق كجورب معرب كوشه وهو القصر والحصن قال:

فسيان بيت العنكبوت وجوسق رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج

وقرية بمصر تجاه بلبيس وأخرى بالعراق على دجيل كزبير الخ، وكذا الجاثليق كالعالمين لرئيس النصاري وهو تحت بطريق أنطاكية ثم المطران كعجلان تحت يده ثم الأسقف تحت المطران ثم القسيس ثم الشمس الخ، والجرامقة لقوم من العجم بالموصل واحده جرمقاني بضم جيمه وميمه، والجرموق كعصفور لما يجعل على الخف معرب سرموزة، والجردق كجعفر وبهاء الرغيف وتعجم ذاله فارسيته كرده وجردقان للحافظ معرب كرده بان أي حافظ الرغيف؛ وكذا الجوالق بضم جيمه وفتح لامة وبكسرهما للغرارة معرب كواله جمعه جواليق وجوالق وجوالقات، والجهاليق بالضم للبندق معرب؛ وكذا الجوق بالضم كالجوقة لجماعة الناس أو لجماعة السفلة كالرعاء، والقولنج بضم قافه ولامه وفتحهما وتكسر لامة أو هو لازم لانعقاد أخلاط الطعام في قلوب فلا تنزل ويعسر خروج الريح ويصعد البخار إلى الدماغ فيهلك الشخص وهو أقسام؛ وروى أبو نعيم: أكل الشمر أمان من القولنج الخ؛ وقولون سادس الأمعاء السبعة أولها المعدة ثم ثلاثة تتصل بها هي البواب فالصائم فالرقيق وهذه الثلاث رقيقة ثم الأعور فقولون فالمستقيم وطرفه الدبر وهذه غليظة ولصاحب الأصل:

هي معدة فثلاثة وصلت بها بوابها مع صائم فرقيق

فالأعور القالون ثم المستقيم فهذه الأمعاء بالتحقيق
الخ، وكذا القبح كفلس كما في القاموس واللسان؛ قال ابن الطيب: ولا قائل به بل هو
كحبل وزنا ومعنى لطائر معروف معرب كبح، والجعليق كزنجبيل للمرأة العظيمة
كالجفليق بالنون؛ قال أبو حبيبة الشيباني:

قام إلى عذراء جعفليق قد زينت بكعشب محلوق
يمشي بمثل النخلة السحوق معجر مبجر معـروق
هامته كصخرة في نيق فشق منها أضيـق المضيق
طرفه للعمل المومـوق يا حبذا ذلك من طريق

الخ، وبكعشب لغة وكذا الجفة بالكسر للناقة الهرمة وجق الطائر إذا ذرق الخ؛ فما ذكر
هنا كله معرب شأن ما اجتمع فيه جيم وقاف غير حكاية صوت وهو باب مطرد عند
الأئمة كالجوهري وخاله الفرابي وغير وغير، وأما فُج ككم زنة ومعنى؛ وقبح بالكسر
للرجل كجق بمعنى اخرج فهو من التركية لا من العربية الخ.
العاشر: من أدلة العجمة أصلاً اجتماع الجيم والكاف كالكسركة بضمـتين وفتح رائه
مشددا وضم رائه خطأ؛ ويقال أسركجة بضم الهمز للثقوة بالضم لإناء توضع فيه
الكوامج من الجوارش على الموائد حول الأطعمة للتشهي والهضم معرب اسكره؛
وفي الحديث: ما أكل صلى الله عليه وسلم على خوان وسركجة، والكماج لخبز
بمصر واحده كماجة، والجنك لآلة للطرب ككمنجا لرباب الطرب معروف قال:

انهض خليل وبادر إلى سماع كمنجا
وليس من صد تيهأ وراح عنا كمن جا

ومنها: اجتماع صاد وطاء كالإصطبل لموقف الدواب؛ والأصطبة بالضم وشد الباء
للمشاقة معرب وأغفله في القاموس؛ والإصطفلية واحد الإصطقلين لجزر يؤكل؛
ومن كتاب معاوية رضي الله تعالى عنه إلى قيصر: ولأننتزعك من الملك انتزاع
الإصطفلية الخ، وأما الصراط فصاده بدل من سين لا لغتين أصلاً وهو إبدال مطرد
عند وجود الطاء وما بعدها مما في قول صاحب الأصل:

بالسين أو الصاد فه عند حروف أربع
أوائل في قولنا قد خاب غير طيع
والحاء زد في لغة لكلب كالسفح فعي

فالقاف كسقر وصقر؛ والحاء كصخاب وسخاب وصرخ وسرخ؛ والغين كسغب
وصغب وصبغ وسبغ؛ والطاء كاستقلين واصطقلين وكالسرائ والسرائ؛ والحاء
كالسفح والصفح في لغة كلب؛ ولا يشترط اتصال الصاد أو السين بما ذكر الخ.
ومنها: اجتماع سين وذال فلذا أستاذ وسذاب وساذج معربات؛ وكذا السين والزاي
كسرموزة.

ومنها: كون مادته ب س ت كبست بالضم لمدينة بكابل بين هراة وغرنة؛ قال
الخطابي البشتي صاحب معالم السنن:

وإني غريب بين بست وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

وما غربة الإنسان في شقة النوى ولكنها والله في عدم الشكل

وكذا مادة ب ق م؛ قال ابن مکتوم قال نصر بن محمد بن أبي الفنون النحوي في كتاب أوزان الثلاثي: ليس في العربية تركيب ب ق م ولا و ب م ولا م ب ق فلذا كان بقم كشمير معرباً؛ وكذا مركب ج ر م ن وتصرفه إلا ما اشتق منه المرجان ولم أجد له فعلاً؛ وأبعضهم أنه معرب وهو به حر.

ومنها: التركيب من حرف واحد إلا قولهم غلام ببة للسمين؛ وفي كلام عمر رضي الله تعالى عنه: لئن بقيت إلى قابل لأجعلن الناس بيّناً واحداً؛ أي طريقة واحدة في العطاء، وقيل ليس هذا بعربي محض أو نونه أصلي فلا إشكال. وقال ابن درستويه في شرح الفصيح: لا يجوز كون فاء الكلمة وعينها مثلين إلا بفصل ككوكب وقبب؛ وأما ببة فلقب كأنه حكاية صوت، وزعم الخليل أن ددا حكاية صوت اللعب واللهو لا هما الخ وهو أضيّق مما ذكر؛ وقوله زعم أي قال هنا؛ وهو منقوص كيد ولامه واو كقفا، ودد وددن بثلاث محركات وبالنون وكعصا وديد كزید وكزیدان لغات؛ وفي أثر: لست من دد ولا الددمني رواه البخاري في الأدب والطبراني، وروى ابن عساکر: لست من دد ولا ددمني.

فائدة: ببة لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب لقول أمه هند بنت أبي سفيان ترقصه:

لأنكحني بيته جارية خديته

مكرمة محبته تجت أهل الكعبه

أه أي تغلب نساءهم في الحسن؛ وعاش ببة رضي الله تعالى عنه بعد يزيد وكان بالبصرة فوليتها وكان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنها: كون آخره واوا ساكناً قبله واو مضموم؛ ولذا لما عربوا خسرو للملك المعروف بنوه على فعلى وأبدلوا خاءه كافاً فصار كسرى بالوجهين، وكذا وزن فوعلاء بضم فسكون فكسر ممدوداً؛ قال الأندلسي في المقصور والممدود: هي بنية لا توجد إلا معربة كصورياء لمدينة بالروم ولوثيلاء للحوت الذي عليه الأرض وبورياء للباري وجوديلاء للكساء نبطية ولوبياء لموضع ونوع من القطنية وسوبياء لشراب، وقد كان يصح إدراج هذا في الدليل الثاني كما مر وأفرّد للبيان هنا أهـ

المتهم عشرين: من أدلة المعرب وعجمة الأصالة كون اللفظ الرباعي فصاعداً ليس فيه أحد حروف الذلاقة الستة التي يجمعها مر بنفل؛ وهي الذلق كالحمر كأنه جمع أذلق؛ ثم هن ذلوقية نسبة للذولق كجورب للسان لأنها من ذلقها لطرفه وزنا ومعنى لرن؛ وشفوية لأنها من ذلق الشفة لطرفها ب ف م؛ وسميت كلها ذلقاً لأن ذلاقة المنطق أي حدته في ذلق اللسان والشفة، وهذه الستة هي أخف الحروف فلذا كثرت في الألفاظ العربية بحيث ما إذا وجد في العربية رباعي فصاعداً بلا زيادة ليس فيه بعضها حكم بعجمته وتعريبه؛ ولذا سمي غيرها من الحروف بالمصممة أي ببناء مفعول الرباعي المؤنث أي المصموت عنها إذ العرب سكنت عن بناء رباعي فأعلى منها سالماً من بعض اللذاقة، هذا وقد تقوم مقام الذلق السين لشبه السين بالنون في

تفشي الغنة؛ فلذا كان العسجد للذهب والجوهر والعسجد كقنفذ للطويل الأحمق عربيين؛ فحكم علي قاري في قاموسه على العسجد بالعجمة والتعريب بما مر غفلة عن هذا؛ وقد شنع عليه ذلك غير واحد كابن الطيب على القاموس الخ، وكذا اختلف في القسطاس للميزان هل هو عربي أو رومي معرب أو توافق فيه اللغتان أقوال، وليس يوسف عربيا لوجود الفاء وذلك أنه مما عرفت عجمته بالنقل كالوجه الأول؛ وكذا أسماء الأنبياء والملائكة غير هود وشعيب وصالح ومحمد صلى الله تعالى عليهم وسلم العربيين الخ، وقد قيل عدم الخلو من الذلاقة علامة العربي وحكم العلامة لزوم طردها لا عكسها؛ أي فيلزم من وجود الخلو في الرباعي الخ العجمة ولا يلزم من عدم الخلو عدم العجمة؛ فارتفع استشكل عجمة يوسف ونحوه مما فيه ذلعي وهو جيد، لكن كلامهم كالصريح في أن ما فيه ذلاقي فعربيته محضة حتى يخرجها نقل أو علامة كما مر اهـ.

وزاد بعضهم في أدلة العجمة عدم دخول أل وخطأ الحكم بتعريف المسيح لهذا اهـ وهو غفلة فقد قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام عند قوله:

من عهد إسكندر أو قبل ذلك قد شابت نواصي الليالي وهي لم تشب

المتعارف أن الأسكندر فيه أل فحذفها كما صنع أيضا في قوله: ما بين أندلس إلى صنعاء الخ والمعروف أن الأندلس بأل الخ أي واللفظان عجميان أصلا اتفاقا فهو صريح في دخول أل في الأعجمي، وفي شرح الأبنية من شرح كتاب سيبويه: وقد تعرب الأسماء العجمية فتلحقها العرب بأبنيتها أي واستعملتها باستعمالها وربما تركوها بحالها إذا وافقت حروفهم الخ.

فائدة: قال في الشفا: لا توجد الظاء والضاد في غير العربية؛ أما الضاد فبلا نزاع، وأما الظاء فلا توجد بمخرجها الخاص بها في غير العربية؛ قال الفيوضي وهو من أهل القرن الحادي عشر:

كن كيسا سهل الجناب ولا تكن صعب المراس فإنه إزاء

انظر لحرف الضاد أصبح ساقطا لما تعسر واستقام الظاء

وعن ابن الأعرابي: يجوز تعاقب الضاد والظاء وأنشد:

إلى الله أشكو من خليل أوده ثلاث خصال كلها لي غائض

بالضاد أي غائض الخ؛ لكن قال التبريزي وغيره أنه من غاضه إذا نقصه لا من الغيظ الخ.

تذييل: اختلف في فساد الصلاة بهذا الإبدال؛ واختار متأخروا الحنفية الفساد في القادر على الفرق وإلا فلا، وقد أسلمت العجم في الصدر الأول ولم ينقل حثهم على الفرق ولا تعليمه لهم من الصحابة ولو لزم ذلك لفعلوه ونقل إلينا الخ.

وهنا انتهى ما رمته من اختصار رسالة العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلواني الخليلي الشافعي المسماة بقطع اللجاج في مسألة الإجاج؛ قال فيها إنه فرغ منها سنة ١٣٠٠ فهو من أهل هذا القرن وأواخر الماضي؛ وذلك أنه سئل عن الإجاج للمسمك المعروف بمصر هل هو بالهمز أو هو القجاج بالقاف؟ وعن ما يعطيه النظر في وزنه وعربيته، فأجاب عن هذا وأطال في بسط الأدلة وفي النظر

في اشتقاقه فحصل أنه بالهمز مكسورا وأن القاف لحن وأنه لا وجه لما عند أهل القاهرة من فتحه وأن ضمه محتمل غير مسموع الخ فانظره، ثم أنه استطرد ما قدمناه من أدلة العجمة وهي موضوع اختصارنا نحن وقد كنت أتبعته في شجون الحديث والآن أقصرت عن ذلك بهذا الخ.

ولصاحب الأصل أيضا رسالة في حل اللغز الشهير بأيام العام والأسبوع الذي أوله:

ألا أيها الساري على ظهر أجرد يجوب الفيافي فدفا بعد فدفا

قيل إنه لصاحب الكشكول وسماها حلوة الرز بحل اللغز، وله قصيدة في وصف المهدي المنتظر وسماها بالقطر الشهدي شرحها محمد بن محمد بن أحمد المصري والبلبيسي الحسيني نسبا وسماه بالعطر الندي بشرح القطر الشهدي ومن شرحه نقلت ترجمتهما وله غير ذلك الخ.

قلت - أي عبد الرزاق -: وقد اختصرت هذه الرسالة كل الاختصار وحرقتها وغيرتها لكن بغير إخلال ولا اقتصار وربما عدلت عنه أو زدت في أمر ذي اشتهاؤ أو في معنى ذي انتشار، وعن صاحب هذه الرسالة أعبى بصاحب الأصل في عزو المقالة الخ. والحمد لله أولا وآخرا وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله باطنا وظاهرا من كان في سائر الفضائل والمكارم مثلا سائرا. اللهم واستعملنا في مرضاتك وعاملنا بكرامتك أمين أمين أمين.

هكذا صورة ما كتب والدنا عبد الرزاق رضي الله تعالى عنه عند انتهاء تأليفه هذا ومن خطه نقلت.

(وَاللَّجَزْمُ عَلَامَتَانِ السُّكُونُ وَالْحَدْفُ) الجزم لغة القطع واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل، والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحا قطع الحركة (فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلَّجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ) إذا دخل عليه جازم نحو لم يضرب؛ والصحيح الآخر هو السالم آخره من أحد حروف العلة الألف والواو الياء، وتقدم أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة (وَأَمَّا الْحَدْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلَّجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ) وهو ما كان في آخره أحد حروف العلة الثلاثة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم؛ فالمحذوف من يدع للجزم الواو والضمة تدل عليه ومن يخش الألف والفتحة تدل عليه ومن يرم الياء والكسرة تدل عليها؛ وتقدم أن معتل الآخر من الأفعال تقدر فيه الضمة؛ وأن ما آخره الألف منه يقدر فيه النصب أيضا؛ وأن ما آخره واوا أو ياء منه ينصب بفتحة ظاهرة.

(و فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِنَبَاتِ النُّونِ) أي فإنها تجزم إن دخل عليها جازم بحذف النون نحو لم تقومي ولم تقوما ولم تقوموا ولم يقوموا ولم يقوموا، وتقدم أنها ترفع بنبات النون وتنصب بحذفها.

(فَصُلِّ): تقدم معنى الفصل؛ وهذا الفصل فيه تلخيص الباب المتقدم الذي كان الكلام عليه. (المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) وتقدم أنها الأصل أن يعرب بها وما عداها نائب عنها، والحركات تقدم أنها الضمة والفتحة والكسرة؛ وأن الأصل الجزم بالسكون ولا يسمى حركة لأنه ضدها كما تقدم؛ وعلى هذا يكون قوله رضي الله تعالى عنه وقسم يعرب بالحركات فيه اكتفاء أي وجودها وعدمها فيدخل السكون أفاده أبو النجاء رضي الله تعالى عنه وتقدمت في الباب قبل هذا (وَقِسْمٌ يُعْرَبُ

بالحُرُوفِ) أي نيابة عن الحركة والحذف نيابة عن السكون¹ وتقدم في الباب قبل (فالذي يُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ) إجمالاً وتقدم في الباب قبل هذا تفصيله (أربعة أنواع) من الأسماء ثلاثة (الاسم المفرد) وتقدم أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة؛ ويستثنى الاسم الذي لا ينصرف فلا يجر بالكسرة بل بالفتحة كما تقدم (وجمع التفسير) وتقدم أنه يعرب بالحركات الثلاث نحو جاء رجال ورأيت رجالاً ومررت برجال (وجمع المؤنث السالم) كما تقدم؛ وتقدم أنه ينصب بالكسرة عكس ما لا ينصرف؛ وليس لهم حركة تنوب عن حركة إلا فيهما وذلك نحو جاء الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) وتقدم أنه يرفع بالضمة نحو يقوم وينصب بالفتحة نحو لن يقوم ويجزم بالسكون نحو لم يقوم.

(وكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ) على الأصل (وتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ) على الأصل (وتُخَفَّضُ بِالْكَسْرَةِ) على الأصل (وتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ) أي ما يجزم منها على الأصل؛ إذ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والسكون وغير ذلك نائب؛ وتقدم هذا وأمثله مراراً. (وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة وتقدم مثال ذلك (والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو آمنت بأحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فتاب عن الخفض في أحمد الفتحة لأنه لا ينصرف لوزن الفعل والعلمية كما تقدم (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم وتقدم ذلك والحمد لله تعالى.

(والذي يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ) والحروف فيها نائبة عن الحركات (التثنية) فإنها لا تعرب إلا بالحرفين الألف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر (وجمع المذكر السالم) فإنه لا يعرب إلا بالواو في حالة الرفع والياء في حالة الجر والنصب (والأسماء الخمسة) المتقدمة فال فيها عهدية فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء (والأفعال الخمسة) وهي تفعّلان ويفعلّان ويفعلّون ويفعلّون (فإنها ترفع بثبات النون).

(فأما التثنية) وهي بمعنى اسم المفعول أي المثني (فترفع بالألف) كما تقدم نحو قوله تعالى: قَالَ رَجُلَانِ (وتُنْصَبُ وَتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ) كما تقدم نحو رأيت رجلين ومررت برجلين كما تقدم (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء) كما تقدم نحو: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ؛ وأحب المؤمنين وأنا من المؤمنين، وتقدم أن الفرق بين التثنية وجمع المذكر السالم أن نون التثنية مكسورة وأن ما قبل الياء والألف مفتوح وفي جمع المذكر السالم النون مفتوح وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور (وأما الأسماء الخمسة فيرفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء) كجاء أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك وتقدم الكلام على ذلك (وأما الأفعال الخمسة فيرفع بالنون وتنصب وتجر بحذفها) نحو يفعلون ولن يفعلوا ولم يفعلوا الخ وتقدم بيان هذا كله في الباب قبل هذا.

¹ الحذف ينوب عن الفتحة أيضاً

والحاصل أن العلامات عشرة أشياء: الحركات الثلاث أي الضمة والكسرة والفتحة والسكون؛ والأحرف الثلاثة الواو والألف والياء وحذفها للجازم؛ والنون في الأفعال الخمسة وحذفها للجازم والناصب.

فوائد: الأولى: قوله المعربات قسما مبتدأ وخبره؛ والمعروف أن الجمع لا يخبر عنه بالمتنى لأن المبتدأ لا بد أن يطابقه خبره؛ وأجابوا عن ذلك بجوابين: أحدهما أن أل في المعربات جنسية وأل الجنسية قاعدتها أنها تبطل معنى الجمعية إذ يصدق الجمع معها على الجنس الصادق باثنين وأقل وأكثر، والثاني من الجوابين أن قسما المخبور بها تنثية قسم وهو متعدد الأفراد فمثناه في معنى الجمع أو الجمعين على حد قوله تعالى: فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ.

الفائدة الثانية: من المفردات ما يلحق بالمتنى كما تقدم في كلا وكتنا فإنهما مفردان لفظا وإذا أضيفتا إلى مضمرة يلحقان بالمتنى فيعربان بالحروف؛ وكذلك من جموع التكسير ما هو ملحوق بجمع المذكر السالم كباب سنين فإنه كسر مفردة لحذف لامه وأعرب إعراب جمع السلامة بالحروف.

الثالثة: المعتل عند النحويين ما آخره حرف علة بخلاف باع؛ وعند الصرفيين ما فيه حرف علة في أي مكان منه فاء أو عينا أو لاما.

الرابعة: تقدم أن المتنى إعرابه بالحروف هو المشهور وتقدم ما في ذلك؛ وفي مقابله وأزيد أن إعرابه بالحروف يقال لها لغة الإتمام.

الفائدة الخامسة: قد تحذف نون الأفعال الخمسة لغير جازم وناصب شعرا ونثرا؛ قرئ: قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا بِتَشْدِيدِ الظاء والأصل ساحران تتظاهرا بقاء الخطاب حرف مضارعة فأدغمت التاء في الظاء؛ والقياس إثبات نون الرفع لأنه فعل مضارع مجرد من ناصب وجازم مسنود إلى ضمير الاثنين فهو من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون، وأما على قراءة قراءتنا قراءة ورش بتخفيف الظاء فتظاهرا فعل ماض، ومن ذلك الحديث: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا لأن لا نافية فتدخلوا حذف منه النون على غير قياس لأنه مرفوع؛ وكذلك ولا تؤمنوا لأنه لا يصح عطفه على حتى تؤمنوا لأن الاستئنافية في واوه ظاهرة، ومن ذلك قول الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلـكي شعرك بالعنبر والمسك الذكي

فتدلكي فعل مضارع مسنود إلى ضمير المخاطبة متجرد من ناصب وجازم حكمه الرفع بثبات النون وحذفت على غير قياس.

السادسة: إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية جاز الإثبات للنونين مع الفك ومع الإدغام وجاز حذف أحد النونين؛ والمحذوف عند سيبويه وترجيح ابن مالك رضي الله تعالى عنهما نون الرفع؛ وأكثر المتأخرين أن المحذوف نون الوقاية، وأما إذا اجتمعت نون الرفع مع نون التوكيد فتحذف نون الرفع وجوبا قال: وحذفها لنون توكيد وجب.

نكتتان: الأولى: إطلاق التنثية على المتنى مجاز إن اعتبرنا أنها باقية على مصدريتها وحقيقة عرفية إن قلنا إنها نقلت من معناها المصدرية وجعلت علما على المتنى.

الثانية: قولهم علامات الإعراب الإضافة فيه بمعنى اللام على أن الإعراب معنوي وبيانية على أنه لفظي أي علامات هي الإعراب.
وهنا انتهى الكلام على التمييز والإعراب وعلاماته ونوائبها والحمد لله رب العالمين.

(بَابُ الْأَفْعَالِ) تقدم معنى الباب؛ وأل في الأفعال عهدية علمية جنسية أي الأفعال الثلاثة المعهودة في اصطلاح أهل النحو؛ وليس المراد هنا من الأفعال المعنى اللغوي والذي هو جمع فعل بالفتح الذي هو المصدر أي الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود ولا جميع صيغها وأوزانها بتجردها وزيادتها؛ بل المراد أنوا عها من حيث زمانها من ماض وحال ومستقبل وطلب في مستقبل؛ واستكفى المصنف رضي الله تعالى عنه عن بيان هذا بالتقسيم والأمثلة، وقد قال ابن الحاجب أن التعريف يستفاد من المثال وقد استكفى به الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه في تعريف المبتدأ والخبر.

(الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ مَاضٍ وَمُضَارِعٌ وَأَمْرٌ) وذلك أن الفعل إن تأخر التلطف به عن وقوعه فهو الماضي؛ وإن قارن التلطف به وجوده أو تأخر عنه فهو المضارع؛ أو تقدم التلطف به عن معناه فهو الأمر، فالفعل الماضي ما دل وضعا بالمطابقة على حدث مقترن بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي الماضي المعنى؛ ولا يعترض بالمضارع المجزوم بلم ولما لأن تعيينه للزمان الماضي معهما عارض منهما لا وضعي، واعلم أن دلالة الفعل على الحدث والزمان بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن؛ وعلى الفاعل والمكان بالالتزام، ومن علامة الفعل الماضي أن يقبل بأن تلحق آخره تاء التأنيث الساكنة إذا أسند إلى مؤنث نحو قامت هند، وأما عدم قبول فعل التعجب وحذا وخلا وعدا وحاشى لهذه التاء فلعارض وهو أن فعل التعجب فاعله ما وهي بمعنى شيء عظيم فما أحسن هند ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم وأحسن فعل ماض؛ وعليه ففعل التعجب عرض فيه أنه لا يستعمل مسندا إلا لضمير ما التعجبية وهي مفسرة بشيء وهو غير مؤنث؛ وكذلك حذا هند فالفاعل ذا وهي جارية مجرى المثل الذي لا يتغير، وأما عداء وخلا وحاشا فسيأتي إن شاء الله تعالى وجه عدم دخول تاء التأنيث عليهن.

ومضارع: الفعل المضارع هو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال بحسب الوضع؛ وعلامته قبول لم؛ والمضارعة المشابهة والمضارع بصيغة اسم الفاعل المشابه؛ وسمي المضارع لأنه شابه الاسم في أربعة أوجه: في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وفي الحركات لجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، أما إبهامه فلاحتماله الحالية والاستقبال، وأما التخصيص فنحو زيد يذهب اليوم فالיום خصصه أو يذهب غدا فغدا خصص يذهب، وقبوله لام الابتداء نحو إن زيدا ليقوم، وأما جريانه على اسم الفاعل فإن ضارباً ويضرب متوافقان في الحركات والسكنات ولهذه المشابهة أعرب المضارع دون الماضي والأمر كما تقدم، وأما دلالة اسم الفاعل المقيد بالزمان المستقبل على حدث في زمن مستقبل نحو أنا ضارب غدا فيخرج بقيد الوضع لأن الزمان ليس بجزء من معناه بحسب الوضع؛ وكذا اسم الفعل الذي بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتعجب ووي بمعنى أعجب؛ لأن الصحيح أن اسم

الفعل اسم للفعل أو الحدث بالوضع ودلالته على معنى الفعل عارضة في الاستعمال كما تقدم؛ والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كالعين للباصرة والماء الجاري والذهب والفضة؛ فيكون موضوعا للزمن الحالي والمستقبل بوضعين والزمن الحالي هو القدر المشترك بين الحالي والماضي فزيد يصلي الآن بعضه ماض وبعضه حالي وبعضه مستقبل؛ وعليه فالزمن الحالي هو المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه فزيد يكتب الآن مقارن لوجود بعض الكتابة.

وأمر: وفعل الأمر هو ما دل بالوضع بصيغته على طلب حدث في زمن مستقبل وقبل ياء المخاطبة ونون التوكيد بنوعيهما؛ وخرج بقيد الوضع المضارع الدال على الطلب لتضمنه إياه نحو: **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** لأنه وإن كان دالا على الطلب ويقبل ياء المخاطبة فدلالته على الطلب ليست بالوضع وإنما قالوا أنه متضمن الطلب هنا لجزم جوابه وهو: **يَعْرِفُ لَكُمْ دُنُوبَكُمْ** ولكن دلالته على الطلب تضمينية لا وضعية فيه، وخرج بقيد الصيغة ما دخلت عليه لام الأمر من المضارع، وخرج به أيضا المضارع المسند إلى ياء المخاطبة القابل لنوني التوكيد؛ وكذا نحو أكرم به في التعجب لأنه لا يدل على الطلب على الصحيح بل هو خبر لا إنشاء فعل ماض أتى به على صورة الأمر كما هو مقرر في محله، وخرج بقيد قبول الياء والنون نحو دراك ونزال فإنه وإن دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون، والأصل أن الأمر لطلب حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل هذا باعتبار الحدث المأمور به؛ وأما باعتبار الطلب فله معنى حالي على تفسير الإنشاء بإيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود اهـ

(نَحْوُ ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَاضْرَبَ) فهذه أمثلة الأفعال الثلاثة على اللف والنشر المرتب؛ فضرب فعل ماض ويضرب فعل مضارع واضرب فعل أمر، ثم شرع المصنف رضي الله تعالى عنه في بيان أحكامها فقال:

(فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ لِلْآخِرِ أَبَدًا) أي مبني على الفتح؛ وأفاد بأبدأ أن حركة البناء لا تتغير؛ وظاهر إطلاقه رضي الله تعالى عنه أنه مبني على الفتح ولو اتصل به ضمير رفع متحرك وسكن آخره أو ضمير جمع العاقل وضم آخره نحو ضربت بضم التاء وفتحها وكسرها للمتكلم والمخاطب والمخاطبة وضربوا؛ وقالوا إن هذا هو الراجح وعليه فالماضي مبني على الفتح في جميع أحواله، ولكن قد يمنع من ظهور الفتحة المبني عليها عارض التعذر كرمى ودعا ونحوهما أو عارض الثقل كضربت وضربتم وضربتما وضربتن فسكن آخره لعارض ثقل توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة لاتصال الضمير بالفعل؛ أو لعارض المناسبة كضربوا فضم آخره مناسبة للواو؛ فهو في هذه الأمثلة ونحوها مبني على فتحة منع من ظهورها العوارض المذكورة، ولا يسأل عن علة بنائه إذ البناء هو الأصل في الأفعال وإنما يسأل لما ذا لم يبن على السكون الذي هو الأصل في المبني؛ وعن وجه اختيار الفتحة عن أختيها؛ فقالوا إن وجه بنائه على الحركة أنه أشبه الاسم والمضارع في كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فاقتضى ذلك تحريكه فحركوه إشعارا بأنه يشبه المعرب؛

وجعلوها فتحة لخفتها وثقل الفعل فناسب أن يختار له الفتح؛ إذ لو بني على الضم أو الكسر لاجتمع ثقيلان، وحكوا على بناء الماضي الاتفاق.

(والأمر مجزومٌ أبدأً) ويبنى على الكيفية التي يعرب بها المضارع بالجزم من سکون أو حذف نحو اضرب واخش وادع وارم واضربي واضربا واضربوا؛ وهذا هو مذهب سيبويه وهو المشهور لجعله الأمر قسما ثالثا ويكون تعبيره بالجزم الذي في الإصطلاح لا يكون في المبني للتقريب ولأنه أقرب للحذف الذي يقع في الأمر، ومذهب الكسائي أن الأمر مضارع مجزوم بلام الأمر محذوفا فأصل اضرب عنده لتضرب فحذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع المرفوع ثم أتى بهمة الوصل عند الاحتياج إليها إذا كان بعد حرف المضارعة مسكنا وإلا فلا يحتاج نحو تعلم ودحرج وقاتل وقم وبع؛ نعم إذا اتصل بفعل الأمر نون إناء أو نونا توكيد فالأول يبنى معه الأمر على السكون نحو اضربن ونونا التوكيد يبنى معهما على الفتح نحو اضربن بتشديد النون وتخفيفها.

(والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع ويجمعها قولك أنيت) وهي الهمة المصورة بالألف والنون والياء والتاء وتسمى أحرف المضارعة، وآثروا الإشارة بأنيت لما فيه من الفال لأنها بمعنى أدركت بخلاف نأيت لأنها بعدت ولأن الأولى أقرب في الترتيب بالأخصية إلا أنها فيها تأخير تاء الخطاب؛ وأحوجهم إلى ذلك طلب معنى يفيد، وقالوا إنهم اختاروا هذه الحروف للزيادة في المضارع لأنها خفيفة والزيادة ثقيلة فلو كانت بأحرف ثقيلة لاجتمع ثقيلان قاله أبو النجا رضي الله تعالى عنه وهو إبداء مناسبة حسنة، ومحل اختصاص هذه الحروف بالمضارع إذا كانت زائدة تفيد المعنى الموضوع له بأن أفادت الهمة المتكلم الواحد نحو أقوم والنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه نحو نقوم والتاء المخاطب نحو تقوم والياء الغائب نحو يقوم؛ فإذا زادت هذه الحروف في أول المضارع وأفادت هذه المعاني تكون حروف مضارعة تختص بالمضارع؛ وأما إن لم تفد هذه المعاني فلا تكون أحرف مضارعة تختص بالمضارع ولو كانت زائدة نحو أكرموه وتعلموه ونرجس زيد الدواء ويرنأت شيبى اهـ وكل هذه الأفعال ماضية إذ لا تدل فيها الأحرف على معنى أحرف المضارعة.

(وهو) أي المضارع المجرد من دخول الناصب والجازم (مرفوعٌ أبدأً) إذا لم يعرض ما يوجب بناءه من دخول نون توكيد مباشر أو نون إناء، والعامل المقتضي رفعه معنوي وهو التجرد من الناصب والجازم على ما اختاره الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه وهو مذهب الكوفيين؛ ومقابلته أن رافعه وقوعه موقع الاسم ونسب للبصريين؛ وقيل نفس المضارعة ونسب لثعلب؛ وقيل حروف المضارعة ونسب للكسائي من الكوفيين، واختار ابن مالك رضي الله تعالى عنه قول الكوفيين لسلامته من الاعتراض لأن قول البصريين منقوض بهلا تفعل؛ وجعلت أفعل؛ ومالك لا تفعل؛ ورأيت الذي تفعل؛ فالمضارع لا يمكن أن يكون حالا محل الاسم في هذه إذ لا يقع فيها الاسم؛ فعلى مذهبهم يكون المضارع في هذه الأمثلة مرفوعا بلا رافع وذلك لا يمكن فانتقض القول أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ورد على ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه وهو أعم من الرفع وتحتاج كل حركة من حركاته

إلى عامل يقتضيها كما هو ظاهر في نصبه وجزمه والرفع مثلهما؛ فلا بد له من عامل خارج عن المضارعة التي هي موجب الإعراب من حيث هو، ورد القول بأن رافعه أحرف المضارعة بأنها كالجزء منه وجزء الشيء لا يعمل فيه ولذا لازمته في حال بنائه كقوله تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ، وقوله تعالى: لِيُسْجَنَ وَيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ، ولكن العامل يدخل على المبني والمعرب نحو لا رجل في الدار؛ ولا غلام رجل حاضر؛ اهـ وعلى كل فرعه بالتجرد ظاهر لأن التجرد من عوامل الرفع كما في المبتدأ لأن الابتداء الذي هو رافعه عبارة عن التجرد من العوامل.

فائدة: قد تدخل نون التوكيد على الفعل المضارع وتباشره لعله تصريفية وهي في الحقيقة غير مباشرة له؛ فلا يبنى معها لعدم مباشرته كقوله تعالى: لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ، فإن واو ضمير جمع العاقل فصل بين نون التوكيد والفعل؛ وأصل الفعل بلا يبلو بمعنى اختبر فدخلت عليه واو الضمير ولام القسم ونون التوكيد الثقيلة مع نون رفعه فصار لتبلوونن بواوين لام الفعل وواو الضمير ونونين نون الرفع ونون التوكيد فالتقى ساكنان وهما الواوان الممدودان فحذفوا الواو الأول لأن الثاني اسم عمدة وحذف حرف أولى من حذف اسم عمدة فصار لتبلونن والقاعدة أن نون الرفع تحذف لنون التوكيد كراهة توال الأمثال قال ابن بونه رضي الله تعالى عنه: وحذفها لنون توكيد وجب؛ فالتقى ساكنان الواو الفاعل ونون التوكيد المشددة والقاعدة أن الساكنين إذا التقيا وكان أولهما مدة يحذف ولكن الحذف هنا لم يمكن لأن الواو عمدة لا يجوز حذفها إلا لدليل يدل عليها وهو غير موجود فتخلصوا منها بتحريكها بحركة تناسب الواو وهي الضم فقبل لتبلون، وإعرابه أن تقول اللام موطنة للقسم وتبلون فعل مضارع تاء المضارعة فيه للخطاب والواو ضمير رفع لجمع العقلاء متصل والنون للتوكيد والفعل هنا حكمه الرفع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه النون المحذوفة لعارض توال الأمثال والواو في محل رفع نائبة عن الفاعل، ومن المفصول تقديرها وَلَا يَصُدُّكُمْ لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ بِوَإِوَاءِ الْجَمْعِ الْمَحْذُوفِ لِالتَّعَاثُفِ السَّاكِنِينَ المدلول عليه بضم الدال؛ وهذا يدل على أن ما قالوا في لتبلون أن واوه هي الضمير لا يتعين بل يمكن أن يكون لام الفعل وضمته للدلالة على واو الضمير كما قالوا في لا يصدنكم، والمفصول لفظا وَلَا تَتَّبِعَانَّ.

(حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) فينقله من الرفع إلى النصب إن كان العامل ناصبا نحو لن تقوم؛ ومنه إلى الجزم إن كان العامل جازما نحو لم يقم وتقدم لنا هذا، ثم شرع رضي الله تعالى عنه في ذكر عوامل النصب والجزم على اللف والنشر المرتب.

(فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ) والنواصب جمع ناصب وقدمها لأن أثرها من الإعراب وجودي لأن النصب حركة وأثر الجازم عدمي لأن السكون عدم الحركة والحذف عدم الثبوت؛ وقد يكون أثر الناصب عدمياً كما في الأفعال الخمسة ولكنه نادر إذ لا يكون الحذف علامة للنصب في غيرها، وعددها عشرة إنما هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أربعة بالأصالة وباقي العشرة ناصب بأن مقدرة كما يأتي؛ والمصنف رضي الله تعالى عنه من البصريين ولكن عبر بما ذهب إليه أهل الكوفة طلباً للتسهيل على المتعلمين المبتدئين.

(وَهِيَ أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون المصدرية العاملة؛ فخرجت الزائدة وهي التالية للما ففي القرآن: فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ؛ والواقعة بين الكاف ومجرورها: كَانَ ظبية تعطو إلى وارق السلم؛ والواقعة بين القسم والمقسم به:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

قال في التصريح: وتقع أن المصدرية في موضعين أحدهما في الابتداء نحو وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ؛ والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ويكون المصدر المؤولة به في محل رفع على الفاعلية نحو: أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ؛ ومحل مفعولية: فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيْبَهَا.

فائدة: تأتي أن هذه حرف نصب كما قال المصنف رضي الله تعالى عنه هنا ومفسرة وزائدة ومخففة من أن فلا تنصب المضارع في هذه المعاني الثلاثة؛ فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ؛ وقوله تعالى: وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا، وخرجت المخففة من أن الثقيلة نحو: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى؛ ونحو: أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ؛ ونحو: وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ وهي قراءة غير أبي عمرو والأخوين وضابطها أن تقع بعد علم؛ قال في التوضيح: ويجوز في تالية الفعل القلبي الظني أن تكون ناصبة وهو الأرجح ولهذا أجمعوا عليه في: أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا؛ بحذف نون الرفع، وقد تكون مخففة بعد الظن قال في التصريح: التحويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ؛ وقال ما حاصله أنه إن فهم من أفعال القلب اليقين تكون أن مخففة من الثقيلة وإن لم يفهم تكون ناصبة. ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى:

وبعد علم إن بظن أولا عمرو يجوز لأن أن تعملا

ومن غير الغالب: وَأَخْرَجُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى:

فسر بأن وزد وخفف وانصب وأضمرن حكاية لقطرب

ورادفت لإذ وللذي وما وإن ولا كذا ليلا فاعلما

أما التفسيرية والزائدة فقد تقدم مثالهما وكذا المخففة والناصبة وإضمارها سيأتي، وقال الوالد رحمه الله تعالى على قوله حكاية: حكى قطرب أن بمعنى عن ومرادفتها لإذ تكون مع الماضي نحو: بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ؛ قيل والمضارع: يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا؛ فأن في الموضعين بمعنى إذ، وأما إفادتها معنى الذي فمثاله زيد أعقل من أن يكذب، وموافقتها لما والمراد بها ما الظرفية فأنشد فيه قول الشاعر:

فوالله ما إن شهلة أم واحد بأوجع مني أن يهان وحيدها

وموافقتها ليلا قال تعالى: يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا، وقال:

وهم العشيرة أن يبطن حاسد أو أن يميل مع العدو لئامها

فائدة: أن هذه موصول حرفي؛ والموصول الحرفي هو كل اسم أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائذ، والموصول الحرفية خمسة وجمعها الشهاب الشندوبي فقال رحمه الله عز وجل:

وهاك حروفا بالمصادر أولت وعدي لها خمسا أصح كما رووا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وعدها في الأشموني ستة قال: الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: أن وأن وما وكى ولو والذي نحو: أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ، بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ، لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ، يَوْمَ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ، وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا، قال الصبان: الراجح أنها خمسة بإسقاط الذي؛ وأجابوا عن وخضتم كالذي خاضوا أن الأصل كالجمع الذي خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه؛ وأجيب أيضا بغير ذلك قف عليه، وقد تدخل أن المصدرية بفعل ماض متصرف نحو بلغني أن قام زيد؛ وتدخل على الأمر على ما روى سيبويه كتبت إليه بأن قم، وفي حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: دلالتها على تغيير زمان الحدث؛ والدلالة على إمكان الفعل؛ والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث؛ نحو أعجبنى أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لأمكن أن يكون الإعجاب متعلق بصفة من صفات القدم كسرعه مثلا، وقال ابن جني أن مصدر أحرف السبك لا يؤكد الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب بخلاف ضربت ضربا ولا يوصف فلا يقال يعجبنى أن تضرب الشديد بخلاف اضرب ضربا شديدا، وزاد الصبان أن الفعل وحرف المصدرية يسدان مسد الخبر والاسم نحو: وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا بِنَاءٍ عَلَى أَنْ عَسَى نَاقِصَةٌ؛ ومسد المفعولين في نحو: أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا؛ وكذا يصح الإخبار به عن الجثة بلا تأويل نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت، وما الموصولية قد يقدر الزمان قبلها وهي الزمانية وقد لا تكون زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرف ناقصا كدام نحو: خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؛ وكقوله:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

وأما كي المصدرية فلا توصل إلا بالمضارع وتقترب بلام التعليل لفظا أو تقديرا، وأما لو فتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام: ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية؛ والغالب وقوعها بعد مفهم التمني كود وأحب نحو: يَوْمَ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ؛ ومن غير الغالب قولها:

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(وَلَنْ) وهي لنفي المضارع المستقبل وتعمل فيه النصب؛ وقد يكون نفيه لغاية نحو: ا لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى، وقد لا يكون لغاية نحو: لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا.

(وَإِذْنٌ) وهي كما في التوضيح حرف جواب وجزاء؛ والصحيح أنها بسيطة وأنها حرف، وشرط إعمالها ثلاثة أمور: أحدها أن تنصدر أي أن تكون في أول الجواب والفعل بعدها مستقبل متصل بها نحو إذن أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك؛ فقد أجيب بها ووقعت في صدر الجواب وأفادت الجزاء فتعين النصب بها لتوفر شروطه؛ قال في التصريح: وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة؛ قال الرضى: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال، وعزا للشلوبيني أن إذن لا تخلو من الجزاء وحمل المثال على الماضي وقال: إن المعنى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك، والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، ومعنى كونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء لمضمون كلام آخر؛ فإن اختلف شرط من الشروط لم تعمل نصبها؛ فلا تنصب في نحو أكرمك إذن جوابا لمن قال سأجيبك لتأخرها، وكذا إن كان ما بعدها خبرا عما قبلها نحو إذن أكرمك جوابا لمن قال سأجيبك، وكذا لا تعمل إن كان ما بعدها جواب شرط قبلها نحو إن تأتني إذن أكرمك لأن الجواب متأخر عما هو جوابه، وكذا تهمل إذا كانت جواب قسم قبلها نحو والله إذن لا أخرج ولو كان مقدرًا نحو:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

لأن إذن لم تقع صدرا لأنها وقعت في الجواب، وجاء عملها مع توسطها بين اسم إن وخبرها في قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

ولكنه ضرورة أو الخبر محذوف قبل إذن أي إني لا أستطيع ذلك، فإن كان السابق عليها واوا أو فاء جاز النصب والرفع والغالب الرفع؛ فالنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن والمعطوف على أول أول؛ والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط الكلام بعبءه ببعض، قال ابن هشام: وقد قرئ وإذا لا يلبثوا؛ فإذا لا يؤثوا؛ والغالب الرفع وبه قرأ السبعة، وقال في التصريح: وإذن لا يلبثوا بالنصب بحذف النون قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وأما فإن لا يلبثوا بالنصب فقراءة أبي رضي الله تعالى عنه بن كعب؛ والمضارع الناصبة له لا بد أن يكون مستقلا؛ قال في التصريح: قياسا على بقية النواصب فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا، قال في التصريح: لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال؛ ولا بد من اتصالها بالمضارع ويجوز الفصل بينهما بالقسم كقوله:

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

قال في التصريح: فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب، وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اهـ وهذا كله مستفاد من التصريح والتوضيح وحاشية أبي النجا؛ وقال إن من إهمالها أي مع توفر الشروط إذن يطلق يا رسول الله برفع يخلق. . الحديث.

ومن تقاييد والدنا رضي الله تعالى عنه قال عبد الودود رضي الله تعالى عنه:

اكتب إذن بألف ذا الأجود والمازني بالنون والمبـرد

وفصل الفراء إن لم تعمل بألف والنون إن لم تهمل

والعكس محك عنه دون حيف أتى به الأشمون عند الوقف

وقال محمد سالم بن ألما رضي الله تعالى عنه:

كتب إذن فيما عدا الذكر اختلف فيه وإلا فاكتبها بألف

بنون أو ألف أو إن عملت لشبهها بلن لنون شملت

وقيل عكس ذا لأنها إذا ما أهملت خيف التباس بإذا

(وَكَيْ) وهي على نوعين مصدرية وتعليلية؛ فالمصدرية هي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً نحو: لِكَيْلًا تَأْسُوا؛ أو تقديرًا نحو جئتُك كي تكرمني إن كان على نية لام التعليل ويعرف ذلك بالقرينة؛ والمصدرية ناصبة بنفسها المضارع الداخلة عليه؛ وتتعين مصدريتها إن دخلت عليها اللام لفظاً لأن كي التعليلية جارة والنصب بأن بعدها مقدر وحرف الجر لا يدخل على مثله، وأما كي التعليلية فتتعين إن لم تدخل عليها اللام وعلم بالقرينة عدم إرادتها وتقديرها؛ وتتعين أن تكون تعليلية إذا تقدمت هي على اللام نحو جئتُك كي تكرمني؛ وكذا إذا دخلت على أن نحو جئتُك كي أن تكرمني؛ وإذا دخلت عليها اللام في هذا المثال نحو جئتُك كي أن تكرمني احتملت المصدرية والتعليلية لأن اللام تقتضي أنها مصدرية وأن الناصبة تقتضي أنها تعليلية، وكى التعليلية مذهب أهل البصرة أن الناصب أن بعدها مقدرة وقد تظهر كما في قوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهذه النواصب الأربعة أن ولن وإذن وكى المصدرية متفق على أنها هي الناصبة بنفسها والسنة الآتية مختلف فيها هل النصب بها أو بأن بعدها وهو مذهب البصريين. **فائدة:** قد تكون كي مختصرة من كيف فلا تنصب وأنشدوا عليه:

كي تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرب

أي كيف تجنحون ولذا ثبتت نون الرفع اهـ

(وَلَامُ كَيْ) وهي اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه نحو جئتُك لأزورك أو في غيره نحو: فَالْتَقَطَهُ أَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا وَأَضِيفَتْ إِلَى كَيْ لِأَنَّ هَذِهِ اللام تخلفها في التعليل؛ وقد تخرج عن التعليل كما في وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ؛ وقد تكون صيرورية كما في آية فَالْتَقَطَهُ أَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ؛ وقد يجب إظهار أن مع لام كي إذا اقترن بلا النافية ولا الزائدة نحو: لِنَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ؛ ونحو: لِنَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الكِتَابِ؛ وإنما يجب الإظهار ليقع الفصل بين المتماثلين أي اللامين فيرجع ذلك إلى علة لفظية، وأما إظهار أن مع لام كي في غير هذين فجائز نحو جئتُك لأزورك أو لأن أزورك؛ وكذلك يجوز إظهار أن مع المضارع المعطوف على اسم خالص قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابت أو من حذف

فلام كي والعطف على الاسم الخالص يجوز معهما إظهار أن وحذفها منوية وباقي ما تنصب معه منوية لا يجوز إظهارها معه كما يأتي إن شاء الله تعالى.
(وَلَا مَ الْجُحُودِ) أي الملازمة للجحود أي النفي لأنها مسبوقه بكان ومضارعها المنفيين بما ولم؛ فهي اللام الواقعة بعد ما كان ولم يكن؛ فمن تقايد والدنا رحمه الله تعالى:

فكل لام قبله ما كانا أو لم يكن فللجحود بانا

فتكون مع المضارع المخبر عن ما كان نحو: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ؛ فلام ليعذبهم لام الجحود، وتكون مع المضارع المخبر عن لم يكن نحو: لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْفِرْ لَهُمْ؛ فاللام في المثالين لام جحود تنصب بعدها أن مقدره ولا يجوز ظهورها، والجحود يطلق على النفي؛ والجحود أخص من النفي فهو من باب إطلاق الخاص وإرادة العام؛ ولا تصاحب من أدوات النفي إلا ما ولم؛ ولا تكون في مضارع غير مضارع كان لعدم السماع كذا قالوا والله تعالى أعلم.

(وَحَتَّى) وهي تستعمل ثلاث استعمالات: الأولى تستعمل ناصبة وهي مراد المصنف رضي الله تعالى عنه هنا؛ ولا تنصب المضارع إلا مستقبلا باعتبار التكلم نحو: فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ؛ أو باعتبار ما قبلها نحو: وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ نَافِعٍ؛ لأن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا فهو مستقبل باعتبار ما قبل حتى؛ إذ قولهم متأخر عن زلزالهم؛ وتسمى حتى هذه الجارة المفيدة للغاية لأن ما قبلها ينتهي بحصول ما بعدها فما بعدها هو غاية ما قبلها؛ وعلامتها أن يصح محلها إلى نحو: حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى؛ وتستعمل أيضا لإفادة التعليل أي كون ما قبلها علة لحصول ما بعدها فهو مسبب عنه؛ وعلامتها أن يصح موضعها كي التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي كي تدخل الجنة؛ فالمضارع في الأمثلة منصوب بعد حتى بأن مقدره لا يجوز إظهارها، قال في التوضيح: ويرفع الفعل بعد أن كان مسببا فضلا نحو مرض زيد حتى لا يرجونه؛ ومنه حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ لَأَنَّهُ مُؤُولٌ بِالْحَالِ أَي حَتَّى حَالَةَ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ، قال في التصريح: وإنما وجب رفع الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال فيجب النصب في مثل لأسيرن حتى تطلع الشمس؛ وما سرت حتى أدخلها لانتفاء السببية، قال في التصريح: أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير؛ وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير؛ فلو رفع ما بعد حتى في نحو هذا لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح، ويجب النصب أيضا إذا كان مستفهما عن السبب نحو أسار حتى يدخلها لأن السير الذي هو سبب الدخول غير محقق الوقوع؛ بخلاف أيهم سار حتى يدخلها فإن السير ثابت وإنما الشك في الفاعل؛ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير ثابت والمستفهم عنه زمانه؛ فالفعل مرفوع في نحو هذا لوجود السببية والفضلة، ويجب النصب في نحو سيرني حتى أدخلها لعدم الفضلة لأن سيرني مصدر

مبتدأ؛ ومثله كان سيرى أمس حتى أدخلها؛ فلو رفع الفعل لكان مستأنفا وحتى ابتدائية
وبقي المبتدأ بلا خبر إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اهـ
ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: قال عبد الباقي:

تلخيص مسألة حتى يا فتى رفعك حالا بعدها إذن أتى

ونصب ما استقبل والوجهان فيما مضى معنى فخذ بيان

كشربت حتى يجيء الإبل وما تلا فقاتلوا وزلزلوا

وكتب عليه: قول العرب شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه بالرفع لأن الفعل
واقع في الحال؛ و حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ بِالنَّصَبِ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى؛ وَزُلْزِلُوا
حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ بِالْوَجْهِينِ كَمَا تَقْدَمُ.

وأما باقي استعمالات حتى فسيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ) أي فاء السببية وواو المعية إذا كانا مسبوقين بنفي وطلب
محضين؛ قال الإمام رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أن وستره حتم نصب

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

نحو: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا؛ ونحو: وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ
الصَّابِرِينَ، والطلب يشتمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني
والاستفهام فهذه سبعة مع النفي المحض فتصير ثمانية جمعها بعضهم بقوله:

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كمالا

مثال جواب الأمر:

يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريح

ومثال الواو بعده:

فقلت ادعي وأدعو إن أندی لصوت أن ينادي داعيان

فنستريح وأدعو جواب الأمر الأول بالفاء والثاني بالواو والنصب فيهما للفعلين بأن
مقدرة لا يجوز ظهورها، ومثال جواب الدعاء رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل
صالحا، ومثال جواب النهي: وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ؛ وَلَا تَمَارِ زَيْدًا وَيَغْضَبِ
عَلَيْكَ، ومثال الاستفهام وهو المشار إليه بسل نحو هل هنا كتاب فأنظر فيه، ومثال
جواب العرض:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ومثال جواب التحضيض هلا اتقيت الله فيغفر لك؛ وهو والعرض متقاربان يجمعهما
التنبيه على الفعل إلا أن العرض بلين ورفق والتحضيض بحث وتوكيد، ومثال جواب
التمني: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ؛ وفي الواو: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذَبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا
وَنَكُونَ بِالنَّصَبِ فِي قِرَاءَةِ حَفْصٍ، ومثال النفي المحض: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا،
قال ابن هشام في توضيحه: وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله
تعالى: وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ

حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ؛ لأن تطردهم جواب النفي وتكون جواب النهي أي عن طريق اللف والنشر من غير ترتيب، فهذه ثمانية وزاد بعضهم جواب الترجي وإياه تبع ناظم البيت، قال في التصريح: ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي النفي والنهي والأمر والتمني، وقال أبو حيان رحمه الله تعالى: لا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي؛ فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع.

تنبيهات: الأول: المراد بالأمر هنا خصوص فعل الأمر وهو المقصود بالطلب المحض فخرج الطلب بالمصدر وباسم الفعل وبما لفظه خبر فلا ينصب جوابه بالفاء والواو؛ فلا ينصب صه فينام زيد؛ وحسبك الحديث فينام فلان؛ ولا نحو سكوتا فينام فلان؛ ولا نحو رزقتني الله ما لا فأحج، والاحتراز بالمحض يخرج النفي التالي للتقرير والمتلو بنفي والمنتقض بإلا نحو ألم تأتني فأحسن إليك بالرفع لتقرير الفعل ووقوعه؛ ونحو ما تأتينا إلا وتحدثنا؛ ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ فلا يصح إلا رفع الفعل لعدم بقاء النهي إلا في المنتقض بالاستثناء فقد نص سيبويه على جواز نصبه بعد الفاء وأنشد:

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

انظر ياسين.

الثاني من التنبيهات: المراد هنا بواو المعية الواو التي تفيد أن ما بعدها مصاحب له ما قبلها في الزمن أي مجتمعان في زمن واحد فخرجت واو العطف وواو الاستئناف؛ قال في التصريح: تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط وأبحت له الثاني؛ فإن قدرت النهي عن الجمع نصبت على إرادة المعية أو عن كل منهما جزمت انظر التوضيح والتصريح؛ وبهذا يظهر الفرق بين الواوات، وتقيد الفاء بالسببية يخرج فاء الاستئناف والفاء التي المقصود بها العطف نحو:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرتك اليوم ببيداء سملق

قال في التوضيح: فإنها أي الواو للاستئناف والتقدير فهو ينطق؛ ونحو: وَلَا يُؤذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ فَإِنهَا لِلْعَطْفِ فَعَطَفْتَ يَعْتَذِرُونَ عَلَى لَفْظِ يُؤذَنُ فَهُوَ شَرِيكَ لَهُ فِي رَفْعِهِ وَفِي النَّفْيِ؛ قال في التصريح: فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون؛ ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع؛ والمعنى لو أذن لهم لا اعتذروا مثل لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا. **الثالث:** الفرق بين الترجي والتمني أن الترجي هو طلب ما لا يستبعد مع تعاطي أسبابه؛ وإن كان توقع مكروه يقال له الإشفاق، والتمني طلب ما لا طمع فيه لامتناع وقوعه كقوله:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

وكذا ما فيه عسر كقول الفقير: ليت لي مالا فأحج به.

الرابع: يستثنى من جواب الاستفهام ما إذا كان بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا ينصب الجواب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه؛ بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه؛

وبخلاف في الدار زيد فأكرمه لأن الظرف والمجرور المخبور بهما منوي معهما
الفعل العامل فيهما أو الوصف، قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

واعلم أنه لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كما في قوله عز وجل: **فَهَلْ لَنَا
مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا؛** أو بالاسم نحو قوله تعالى: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ قَرِيًّا بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.**

نكته: واو المعية تشترك مع فاء السببية في أنها تفيد مقارنة وقوع الفعل مع ما قبله
في الزمن فتخلف فاء السببية لأن السبب مقارن لمسببه في الزمن فاجتمعا في أن كلا
منهما يفيد المقارنة، وهذه المسألة هي المعروفة بالأجوبة الثمانية أو التسعة بزيادة
الترجي والله المستعان.

فائدة: قال الصبان إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفاعلان منفيان وانتفاء الثاني
مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فما يظلمنا ونصبه
على ترتب انتفائه على الأول أي فكيف يظلمنا، وإذا قلت ما يحكم الله بحكم فيجوز
فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيذا للأول؛ والمراد أن
أحكامه لا تكون جورا تعالى الله عن ذلك لأنه متصرف في ملكه كيف يشاء.
ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: قال محمد عبد الرحمن:

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| من قال لا يليق بالله علا | ظلم فيظلم العباد مثلا |
| فالنفي في الفعلين ظاهر جلي | الثان منتف لنفي الأول |
| والثان منهما إذا عطفته | على الأول منهما رفعته |
| والنصب إن رتب نفيه على | نفي الأول منهما قد انجلى |
| أو قال ما حكم حكما فيجوز | فالنصب للثاني مع الثاني يدور |
| لأنه مرتب على الأول | حسبما الصبان قاله الأجل |

(وَأَوْ) أي فهي مما ينصب الفعل المضارع بعدها بأن ولا يجوز إظهارها؛ ويكون
ذلك في ثلاث مواضع من استعمالات أو: أولها إذا أمكن أن تحل محلها إلا نحو
لأقتلن الكافر أو يسلم فإنه يمكن أن تقول إلا أن يسلم، والثاني أن يمكن أن تحل محلها
إلى ومنه قوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

فإنه يمكن أن تقول حتى أدرك المنى، والثالث أن يمكن أن تحل محلها كي التعليلية
نحو لأطيعن الله أو يغفر لي أي ليغفر لي، قال ياسين رضي الله تعالى عنه: ويصلح
للتقديرات الثلاث قوله لألزمك أو تقضييني حقي فإنه صالح للتعليل بكي وللغاية بالي
وللاستثناء من الأزمان بالإلا؛ ويتعين التعليل في لأطيعن الله أو يغفر لي؛ ويتعين
التقدير بحتى في لأنتظرنه أو يجيء؛ ويتعين التقدير بالإلا في لأقتلن الكافر أو يسلم،
قال: والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي

مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوك فيه؛ فإذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أفعُلْ كذا أو أتركُ كذا عند المساواة؛ وإن قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون أن لقوتها دون أخواتها اهـ ومن النصب بعد أو التي تصلح في محلها إلا قوله:

وكننت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

قال في التصريح: أي إلا أن تستقيم فلا أكسرهما؛ ولا يصلح معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر، وبقي على المصنف رضي الله تعالى عنه مما ينصب فيه المضارع بأن مضمرة المضارع المعطوف على اسم خالص أي جامد بالواو أو الفاء أو ثم كقولها:

لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

فإن وتقر منصوب بأن لعطفه على لبس وهو اسم خالص والعطف بالواو، ومثاله بعد الفاء:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر إترابا على ترب

ومثاله بعد أو:

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

وإلى هذه المسألة أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله: وإن على اسم خالص فعل عطف. . الخ كما تقدم، فنستفيد من هذا الذي تقدم أن النواصب التي ذكروا منها أربعة تنصب بنفسها وهي أن أم الباب ولن وكى المصدرية وإن؛ وستة المشهور الذي عليه البصريون أن النصب فيها بأن مقدرة بعدها مضمرة جوازا بعد لام كي ويجب إظهارها معها إذا كان الفعل معها منفيا بلا نحو لأن لا يكون كما تقدم؛ وكذا يجوز إظهار أن مع المضارع المعطوف على اسم خالص؛ والباقي لا يجوز إظهارها فيه، وهذه النواصب على نوعين: أربعة من حروف الجر وهي كي ولامها ولام الجحود وحتى، وثلاثة حروف عطف وهي الفاء والواو وأو.

وهنا انتهى ما أعان الله تعالى عليه من الكلام على نواصب الفعل المضارع، ثم شرع المصنف رضي الله تعالى عنه في الجوازم فقال:

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةٌ عَشْرٌ) والجوازم جمع جازم وتقدم معنى الجزم لغة واصطلاحاً؛ وهي تنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين (وَهِيَ) بالتفصيل (أَمْ) وهي حرف جزم ونفي فتجزم المضارع وتختص به وتقلب معناه إلى الزمن الماضي نحو لم يقم؛ فلم حرف جزم ونفي ويقم فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، وأما قوله: يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فقيل ضرورة؛ قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه إنه لغة، قال في التصريح: وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار.

(وَلَمَّا) وهي حرف جزم ونفي مختص بالمضارع وتقلبه إلى الزمن الماضي؛ وهذه تتفق فيها لم ولما وكذا يشتركان في أن كلا منهما تدخل عليه همزة الاستفهام نحو ألم وألما؛ ويفترقان في خمسة أوجه:

الأول أن لما لا تقترن بأداة الشرط بخلاف لم قال تعالى: **وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ**؛ ولا يجوز إن لما تفعل؛ ونكتة ذلك أن لما تفيد نفي "قد فعل" ولم تفيد نفي "فعل"؛ وقد لا تدخل أداة الشرط على فعلها لأن قد تفيد تحقيق وقوع الفعل وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال الوقوع وعدمه فرعا أن يفيد قرب الوقوع.

والثاني أن منفي لما مستمر النفي إلى وقت التكلم بخلاف لم؛ فإن قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى لم ينفعه الندم عقب ندمه؛ وإن قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى وقته هذا؛ فلم تنفي المضارع بالإطلاق ولما تنفيه إلى زمن التكلم ويتوقع معها الثبوت.

والثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في لم؛ فتقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما.

الرابع: أن منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى: **وَلَمَّا يَدْخُلُ الْأَيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ** أي ويتوقع دخوله فيها؛ ولذا لا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما بل يمتنع.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف لأنها لنفي "قد فعل" وحذف الفعل بعد قد جائز ومسموع؛ تقول قاربت المدينة ولما أي أدخلها وقوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم

قالوا إنه ضرورة.

ومن تقاييد والدنا عبد الرزاق رضي الله تعالى عنه قال:

في خمسة لما للم قد وافقا في النفي والجزم وفي أن يسبقا

بهمزة تنمى للاستفهام والقلب للمضي في المعتام

خامسها أنهما حرفان معا بما ضارع مختصان

وأما لما الحينية وهي التي بمعنى حين كقوله تعالى: **وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا**؛ ولما الإجابية وهي التي بمعنى إلا كقوله تعالى: **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** في قراءة من شدد لما أي إلا فلا يدخلان المضارع أصلا؛ ولذا لم يحترز منهما المصنف رضي الله تعالى عنه.

(وَأَلَمْ وَأَلَمَّا) نحو قوله تعالى: **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**؛ فنشرح فعل مضارع مجزوم بألم والهمزة للاستفهام التقريري وعلامة جزمه السكون، وألما أحسن إليك؛ فألما حرف جزم والهمزة للاستفهام التقريري وأحسن فعل مضارع مجزوم بالسكون، وإنما عد المصنف رضي الله تعالى عنه ألم وألما مع أنهما لم ولما المتقدمان بزيادة همزة الاستفهام مسaire للمبتدئين المؤلف لهم هذا الكتاب.

(وَلَمَّا الْأَمْر) والمراد بها اللام الموضوع لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو: **لِيُنْفِقْ دُونَ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**؛ أو دعاء نحو: **لِيَبْقِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ**؛ أو التماسا نحو ليقم؛ فالأمر من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي، واعلم أن جزمها للفعل المضارع

المبدوء بهمزة المتكلم أو نون المتكلم المشارك قليل؛ ومن الأول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: قوموا فلأصل لكم والفاء زائدة، ومن الثاني قوله تعالى: وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ؛ وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ومنه قراءة عثمان وأبي أنس وزيد ويعقوب العشري: فَبِذَلِكَ فَتَنَّا قُورَاحًا؛ ومنه قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لتأخذوا مصافكم؛ وقول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا

وجمع حاجة على حوائج قال ياسين إن الحريري لم يجد له إلا بيت بديع الزمان:

فسيان بيت العنكبوت وجوسق رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج

قال أي ياسين ولم يسمع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان، وقوله: إن الله عبادا خلقهم لحوائج الناس، وقوله: اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه، ونقل عن ابن السكيت أن حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج قف عليه، وقد تأتي للتهديد كقوله تعالى: فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ، وقد يبقى معها معنى الخبرية لقريظة كقوله تعالى: فُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا.

(و) لام (الدُّعَاءِ) كقوله تعالى: لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ كما تقدم.

(ولا في النهي والدُّعَاءِ) ويقال لها لا الطلبية نهيا كانت نحو: لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ؛ أو دعاء نحو: لا تُؤَاخِذْنَا؛ أو التماسا كقولك لمساويك لا تفعل؛ قال ابن هشام: وجزمها فعلي المتكلم نادر كقوله:

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على أعقاب أكوار

وقوله:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجرامض

وتمام البيتين من التصريح والبيت الأخير فيه غاية الإذابة وهتك حريم الصحابة ورضي الله تعالى عن معاوية وسائر صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأرضاهم، وإنما قل ذلك في فعلي التكلم لأن الغالب أن الإنسان لا ينهى ولا يطلب من نفسه بصيغة اللفظ، وعبارة الشارح: وتصحب أي لا الناهية فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم، وقد تكون للتهديد نحو قولك لعبدك لا تسم، وخرج بقيد الدعاء والنهي لا الزائدة والناحية؛ وما سمع من الجزم بلا النافية نادر، فهذه الجوازم السبعة بعد ألم وألما ولام الدعاء كما فعل المصنف رضي الله تعالى عنه تجزم فعلا واحدا إذ لا تقتضي فعلين إذ لا تقتضي جوابا؛ وإن نظرنا إلى الحقيقة فألم هي لم بزيادة استفهام وألما هي لما بزيادة استفهام ولام الدعاء تدخل في لام الأمر فتكون الجوازم أربعة.

ثم شرع المصنف رضي الله تعالى عنه في عد ما يجزم فعلين من الجوازم عاطفا له على الجوازم المتقدمة.

(وإن) بكسر الهمزة وسكون النون وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط؛ وهي تجزم شرطها الداخلة عليه إذا كان فعلا مضارعا وجوابها إذا كان كذلك كقوله تعالى: وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا؛ فإن حرف شرط يجزم فعلين وتعدوا فعل مضارع

مجزوم بحذف النون بإن وهو شرطها ولا تحسوها فعل مضارع مجزوم بحذف النون جواب إن، وقد تدخل على ماضيين فيكونان مجزومي المحل كقوله تعالى: وَإِنْ عُدْتُمْ عِدْنَا؛ وقد يكونان ماضيا ومضارعا نحو: مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ، وعكسه وهو قليل نحو: من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له رواه البخاري؛ وقوله: إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ، قال ابن هشام: لأن تابع الجواب جواب، ومنهم من خص هذا أي كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا بالضرورة، وإلى ما تقدم أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وماضيين أو مضارعين تليفهما أو متخالفين

ولكن رفع الجواب بعد الماضي حسن قال في الخلاصة:
وبعد ماض رفعك الجزا حسن. . . قال:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

برفع يقول؛ والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال، وفي معنى الماضي المضارع المجزوم بلم نحو إن لم تقم أقوم برفع أقوم قال ابن هشام: ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف، وقال ابن مالك: ورفع بعد مضارع وهن. . .
والتقييد بالشرطية يخرج إن الزائدة والنافية التي قد تعمل عمل ليس والمخففة من الثقيلة، والشرط لغة العلامة أي على ربط أمر بأمر ومنه أشرط الساعة وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض الكلام عليه.

(وَمَا) أي الشرطية فإنها اسم شرط يجزم فعل شرطه وفعل جوابه نحو: وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ؛ فما اسم شرط جازم في محل نصب مفعول تفعَّلوا متقدم عليه لأن أسماء الاستفهام والشروط لها صدر الكلام ولا يجوز تأخرها وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه الله جواب الشرط بما المجزوم بها فعل الشرط كما هو اختيار جمهور البصريين وعلامة جزمه السكون، وما هذه موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، وقيد الشرطية تخرج به ما الزائدة كغضبت من غير ما ذنب؛ والمصدرية كقوله:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

أي يسر ذهاب الليالي، وتخرج به أيضا ما الاستفهامية نحو ما هذا.
(وَمَنْ) الشرطية وهي موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت التي تجزم معنى الشرط نحو قوله تعالى: مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ؛ فمن اسم شرط يجزم فعلين ويعمل فعل الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه السكون الظاهر ويجز جواب الشرط مجزوم بمن الشرطية وعلامة جزمه الحذف لأنه معتل والفعل المعتل يجزم بحذف حرف علقته، وخرجت بقيد الشرطية من الموصولية ومن النكرة التامة والموصوفة والاستفهامية.

(وَمَهْمًا) وهي في وضعها كما لأنها موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط؛ فهي اسم شرط موضوع لغير الزمان مما لا يعقل؛ وتجزم فعل شرطها وجوابه

كغيرها من أدوات الشرط نحو قوله تعالى: وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا
فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ؛ وقال:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فمهما اسم شرط جازم وتأنتا فعل مضارع مجزوم به وعلامة جزمه حذف حرف
العلة وجوابها فما نحن لك بمؤمنين والفاء رابطة للجواب وما حجازية ونحن اسمها
وبمؤمنين خبرها والجملة بتمامها في محل جزم جواب مهما.
(وإدما) هي حرف شرط على الأصح يجزم فعل شرطه وفعل جوابها وأنشدوا على
ذلك:

وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا

فإدما حرف شرط على الأصح وتأت فعل الشرط مجزوم بإدما المذكور وعلامة
جزمه حذف حرف العلة وتلف جواب الشرط مجزوم بما جزم به فعل الشرط
وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء فيهما وآتيا من الإتيان؛ وروي تأب وآتيا
مكان تأت وآتيا، وإدما لمجرد تعليق الجواب على الشرط كإن في ذلك أفاده في
التصريح. ومن تقاييد والدنا رضي الله تعالى عنه:

وجوز الجرمي جزما بإذي وحيث دون ما وقوله انبذ

(وأي) الشرطية وهي اسم شرط يجزم فعلين فعل شرطه وجوابه؛ وهي بحسب ما
أضيفت إليه فإن أضيفت إلى مكان فهي ظرف مكان وإن أضيفت إلى زمان فهي
ظرف زمان وإن أضيفت إلى غير ذلك فهي بمعنى ما أضيفت إليه مع تضمن
الشرطية معنى الشرط والاستفهامية معنى الاستفهام والموصولية معنى الموصول
والوصفية معنى الوصف، وأنشد الأشموني على إعمال أي في فعلين: في أي نحو
يميلوا دينه يمل. . . وقد تزداد معها ما فتعمل معها كقوله تعالى: قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا
الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى؛ فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعو
بمعنى تُسَمُّوا وما زائدة والمفعول الأول محذوف قاله الصبان وتدعوا مجزوم بأيا
وعلامة جزمه حذف النون، وقال في التصريح: ومنه أي الجازم فعلين ما هو متردد
بين أنواع الاسم الأربعة وهو أي فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي في أيهم يقيم أقم معه
من باب من؛ وفي أي الدواب تركب أركب من باب ما أي لأنها جاءت لغير العاقل؛
وفي أي يوم تصم أصم من باب متى لأنها أتت للزمن؛ وفي أي مكان تجلس أجلس
من باب أين لأنها أتت للمكان اهـ

(ومتى) وهي للعموم في الزمان ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام؛
واستكفى المصنف رحمه الله تعالى عن تقييدها بالشرطية لأن المحل والمحال تقييد؛
فتخرج متى الاستفهامية فليست من الجوازم؛ ومتى الشرطية تجزم فعلين فعل الشرط
أي فعلها الداخلة عليه وجوابه وأنشدوا:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وقوله:

متى ما تلقني فريدين ترجف روائق أليتيك وتستطارا
والرائق جمع رائقة لأسفل الإلية وتستطار تفرع وهو منصوب لعطفه على الجواب؛
قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليل قمن

وابن جلا تستعمله العرب هكذا؛ وجلا بمعنى ظهر وهو صفة لرجل محذوف أو أب
أي أب جلا أي ظهر؛ والمعنى أنا ابن رجل ظاهر الشجاعة؛ والإعراب: أنا مبتدأ
ضمير رفع وابن جلا خبره وجلا جملة في محل خفض صفة لمحذوف وطلاع الثنايا
عطف على ابن جلا فهو خبر بعد خبر ومتى اسم شرط جازم وأضع فعل مضارع
مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وتحركه بالكسر عارض من التقاء الساكنين
والعمامة مفعوله وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون
والتي فيه نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به وواو العقلاء فاعله.

(وَأَيَّانَ) وهي بفتح الهمزة والنون وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ به في قراءة غير
عشرية أي شاذة؛ وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى ومتضمنة معنى
الشرط فتجزم فعلين فعل الشرط أي الداخلة عليه وجوابها؛ وذهب بعضهم إلى أنها
لتعميم الأحوال وأنشدوا:

إذا النعجة الكوماء أضحت بقفرة فأيان ما تعدل بها الريح تنزل

فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم بها وعلامة جزمه
السكون وتنزل جواب الشرط مجزوم بسكون وحركته عارضة للروى.
(وَأَيَّانَ) وهي موضوعة للمكان ومتضمنة معنى الشرط؛ فهي اسم شرط يجزم فعله
وجوابه كما في قوله تعالى: أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ؛ فأين اسم شرط جازم وما
زائدة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب
الشرط مجزوم بسكون ظاهر وكم ضمير في محل نصب على المفعولية والموت
فاعل وأنشدوا:

أين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي

(وَأَيَّانَ) بفتح الهمزة والنون المشددة؛ وهي موضوعة للمكان ومتضمنة معنى الشرط
فتجزم فعلها الداخلة عليه وجوابها قال:

خليلي أنى تأتياي تأتيا أبا غير ما يرضيكما لا يحاول

فأني اسم شرط وتأتياي مجزوم بأني وعلامة جزمه حذف النون والباقية فيه نون
الوقاية وتأتيا جوابه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ وأنشدوا أيضا:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فأني اسم شرط جازم فعلين وتأتها فعل الشرط مجزوم بأني وعلامة جزمه حذف
حرف العلة وهو الياء وتستجر بدل اشتغال من تأتها وتجد جواب الشرط مجزوم
وعلامة جزمه السكون الظاهر به.

(وَحَيْثُمَا) وهي اسم وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط؛ وهو يجزم
فعلين: فعله وجوابه وأنشدوا:

حيثما تستقيم يقدر لك اللسه نجاحا في غابر الأزمان

فحيثما اسم شرط يجزم فعلين وتستقيم فعل الشرط مجزوم به وعلامة جزمه السكون الظاهر فيه ويقدر جوابه مجزوم به وعلامة جزمه السكون لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء وتقدم:

وجوز الجرمي جزما بإذي وحيث دون ما وقوله انبذ

(وَكَيْفَمَا) وهو اسم شرط موضوع للدلالة على الحال؛ والجزم به مذهب الكوفيين وليس من الجوازم عند البصريين ولذا لم يذكره في الخلاصة وتوضيحها؛ وعن بعضهم أنه لم يجد لها شاهدا من كلام العرب، ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى: كيف الشرطية يجب مماثلة فعل جوابها لذي شرطها ككيف تفعل أفعل، وأما قوله تعالى: هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ حيث لم يوجد جوابها فليقدر مضارعا من المشيئة متعلقا بالجواب الذي قبلها أي كيف يشأ الأمور يشأ تصوركم أي لا فرق بين المشيئتين إلا بالتعلق كما للشمسي، وقال الأشموني: وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب؛ وقيل يجوز بشرط اقترانها بما اهـ وهو ظاهر المصنف رضي الله تعالى عنه في ذكرها بقيد ما.

(وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً) وهي اسم ظرف قد يُضَمَّنَ معنى الشرط وقد يجزم به في الشعر خاصة كما قال المصنف رضي الله تعالى عنه؛ وأنشدوا على ذلك:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خاصة فتجمل

فإذا اسم شرط قد يجزم به في الشعر وتصبك فعل الشرط مجزوم بإذا وعلامة جزمه السكون الظاهر لأنه فعل مضارع غير متصل بآخره شيء صحيح الآخر وتجمل فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوبا لأنه أمر الواحد والجملة في محل جواب إذا ولذا قرن بفاء الجواب؛ ونكتة عدم الجزم بها في غير الشعر أنها خالفت أداة الشرط في كون شرطها وجوابه لا يكونان إلا محققين الوقوع أو مظنونيه وغيرها من أدوات الشرط للمشكوك والموهوم والنادر؛ قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه في الكافية:

وشاع جزم بإذا حملا على متى وذا في النثر لن يستعملا

وجوز الجزم بلو في الشعر ذو حجة ضعفها من يدي

قال الأشموني: ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة وهو ما صرح به التوضيح فقال: هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما: إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين. . الحديث، وهذه الأدوات التي تجزم فعلين ما عدا إن وإنما أسماء؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

واجزم بإن ومن وما ومهما أي متى أيان أين إنذما

وحيثما أنى وحرف إذما كان وباق الأدوات أسما

ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى: عوامل الجزم وهي أسماء وحروف ومنها جازم فعل واحد ومنها جازم اثنين ومنها جازم رابط وجازم فقط؛ وعبر بعوامل ليشمل الجميع؛ فالحروف عشرة: أقسام لا الثلاث وكذا اللام ولم ولما وألم وألما، وحاصل تمييزها إما حرف اتفاقا أو على الأصح أو اسم اتفاقا أو على الأصح، وحاصل معناها أقسام ست: رابط فقط كإن وإذما؛ وذو تعميم عاقل مع الربط كمن؛ وذو تعميم غير عاقل معه كما ومهما؛ وذو تعميم الزمان معه كأيان ومتى؛ وذو تعميم المكان معه كأيين وحيثما وأنى؛ وذو تعميم الكل معه كأني اهـ ولم يذكر المصنف رضي الله تعالى عنه في الجوازم جواب الأمور المتقدمة في قوله: مر وادع وسل الخ وجواب غير النفي منها إذا لم يقترن بالفاء أو الواو وقصد الجزاء بالجواب جزم كما أشار له الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وبعد غير النفي جزما اعتمد إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد

كما في آية ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا نُفَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ وآية فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ، فكل ما تقدم من الأمر والدعاء والنهي والاستفهام والعرض والتخصيص والتمني والرجاء جوابه إن لم يقترن بالفاء أو الواو بأن تجرد منهما يجزم إن فهمت سببية الشرط له وفهم أن الجواب جزاء الطلب اهـ ويمكن أن نكتة عدم عدهم له في الجوازم أنه في الحقيقة داخل في الجزم بان؛ لأن الصحيح أن الجواب في هذه الأمور لجملة شرط محذوفة حذفاً مطرداً كما في ابن هشام وغيره؛ ففي مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه: حذف جملة الشرط مطرد بعد الطلب كقوله تعالى: قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ؛ وكذا فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكُمْ سَبِيلًا؛ وكذا رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَحْبِبْ دَعْوَتِكَ؛ أي إن تأخرنا نجب دعوتك اهـ الغرض منه. وأما المصنف رضي الله تعالى عنه فغرضه تبيين الواضح من النحو فلا وجه لذكره هذه المسألة اهـ **تنبيه:** الطلب إن كان بغير فعل الأمر لا ينصب جوابه قال في الخلاصة:

والأمر إن كان بغير افعال فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

ومما ينبغي علمه أنه يشترط في الشرط ستة أمور:

الأول: أن يكون فعل الشرط غير ماضي المعنى؛ فلا يجوز إن قام أمس قمت، وأما قوله تعالى: إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ فالمعنى إن ثبت أنني كنت قلته.

والثاني: أن لا يكون طلباً فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم.

والثالث: أن لا يكون جامداً؛ فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس.

والرابع: أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس؛ فلا يجوز إن سوف يقيم.

والخامس: أن لا يكون مقرونا بقد؛ فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقيم. **والسادس:** أن

لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم؛ ولا فلا يجوز إن لما يقيم ولا إن لن يقيم اهـ

واعلم أن كل جواب يمتنع وقوعه شرطاً يجب اقترانه بالفاء؛ وذلك الجملة الاسمية نحو: وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ والطلبية نحو: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي؛ واجتماعاً في قوله تعالى: وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؛ إذ هو جملة اسمية طلبية، والتي فعلها جامد نحو: إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى

رَبِّي، أَوْ مَقْرُونٍ بِقَدِّ نَحْوِ: إِنْ يَسْرُقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ، أَوْ تَنْفِيسِ نَحْوِ: وَإِنْ خَفْتُمْ عَيْلَةَ فَسَوْفَ يُعْزِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، أَوْ لَنْ نَحْوِ: وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ، أَوْ مَا نَحْوِ: فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْنَاكُمْ مِنْ أَجْرٍ؛ وَقَدْ تَحَذَفُ الْفَاءُ ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلالن

والبيت لعبد الرحمان بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما، وقوله:

ومن لا يزل ينقاد للغبي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما

وإلى هذه القاعدة أشار الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

واقرن بفاً حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها لم يجعل

وقد تغني عن الفاء إذا الفجائية إن كانت الأداة إن والجواب جملة اسمية غير طلبية نحو: وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اهـ وكل هذا مستفاد من التوضيح والتصريح اهـ

فائدة: الفعل المعطوف على الجزاء بالواو أو الفاء لك جزمه بالعطف على الجواب محله ولفظه إن كان مضارعا؛ ومحله إن كان ماضيا؛ ونصبه بأن مضمره وجوبا لأنه يشبه الاستفهام في عدم تحقق الوقوع وهو قليل؛ ورفع على الاستئناف؛ قال في التوضيح: قرأ عاصم وابن عامر فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِنْفَافِ وَبِاقِيهِمْ بِالْجَزْمِ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بِالنَّصْبِ، وَإِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَشَارَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بِقَوْلِهِ:

والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمــــن

(بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ) لك أن تجعل الإضافة للبيان على معنى من ولك أن تجعلها من إضافة الصفة للموصوف؛ وهذه الترجمة يخرج منها ما كان من الأفعال مرفوعا كالمضارع المجرد من دخول الجازم والناصب؛ وتخرج منها منصوبات الأسماء ومجروراتها، ونكتة تقديم مرفوع الأفعال أنها عاملة في الأسماء ورتبة العامل متقدمة على رتبة المعمول؛ ونكتة تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات أن المرفوعات عمد؛ وثنى بالمنصوبات لأنها أكثرها فضلا وكذا المجرورات، وهذا الباب عقده المصنف رضي الله تعالى عنه لذكر المرفوعات معدودة بدون ذكر أحكامها ثم أعقبه بذكرها مفصلة مع أحكامها وعقد لكل واحد منه باباً يخصه.

(الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ وَهِيَ الْفَاعِلُ) والفاعل حقيقة الله تعالى؛ ومر على أدني في المذاكرة أن قول سيبويه رضي الله تعالى عنه الفاعل حقيقة الله تعالى رأي في المنام ينتعم بها ورأيته في تقايد والدي رضي الله تعالى عنه اهـ والفاعل في الاصطلاح النحوي سيأتي إن شاء الله تعالى؛ ونكتة البدء بالفاعل من المرفوعات لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي وهو الفعل؛ بخلاف عامل المبتدأ على ما اعتمد في الخلاصة حيث قال: ورفعوا مبتدأ بالابتداء الخ والابتداء معنوي والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؛ واحتجوا على ذلك بأنه إذا دخل عليه يغلبه كما في نواسخ الأفعال والحروف؛ وقيل إن أصل المرفوعات المبتدأ لأنه يترجح بأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم والتقديم بخلاف الفاعل فيلزم تأخيرها؛ وقيل هما

أصلان، قال أبو النجاء رحمه الله تعالى: وليس لهذا الخلاف ثمرة اه قلت: ولكن فيه نكتة وقواعد مفيدة لطالب هذا الفن اه ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى:

واختلفوا فيما له التأصل في الرفع هل مبتدأ أو فاعل

ووجه كل باتجاه يجلس من ثم قال البعض كل أصل

ومثاله: قام زيد فقام فعل ماض وزيد فاعل وعلامة رفعه الضمة لأنه مفرد اه (وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) نحو ضَرَبَ زَيْدٌ بتركيب ضرب وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. (وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ) نحو زيد قائم فكل من زيد وقائم مرفوع (وَأَسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا) نحو: وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا؛ فالله مرفوع لأنه اسم كان (وَخَبْرُ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا) نحو إن زيدا قائم فقام مرفوع لأنه خير إن (وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: النَّعْتُ) نحو قوله تعالى: وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ؛ فمؤمن مرفوع لأنه نعت لمرفوع (وَالعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالبَدَلُ) العطف كقوله تعالى: فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ؛ والتوكيد كقوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ؛ والبديل نحو جاء زيد أخوك؛ وجاء القوم بعضهم؛ ونفعني زيد علمه؛ ولم يذكر عطف البيان لأنه شبيهه بالبديل وسيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الأبواب التالية بعض الكلام على أحكام المرفوعات والله تعالى المستعان وبه التوفيق.

(بَابُ الْفَاعِلِ) الفاعل في الحقيقة ربنا عز وجل ولغة من أوجد الفعل؛ وفي الاصطلاح النحوي من أوجد الفعل أو اتصف به أو نفي عنه؛ فهو ما أسند إليه الفعل على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء ليدخل لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد؛ وأما قام زيد وعمرو وقام زيد أبو عمرو فالعطف والبديل ليس لهما إسناد مباشر فلا يعترض بهما؛ وقربه المصنف رضي الله تعالى عنه بقوله: (الْفَاعِلُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ) الأصلي الصيغة المرفوع به كقام زيد فقام فعل ماض وزيد فاعل وهو اسم مرفوع بالفعل الصادر عنه المذكور قبله وعلامة رفعه ضمة ظاهرة؛ ويستفاد من كلامه رحمه الله تعالى أن الفاعل لا يكون إلا اسما ولا يكون إلا مرفوعا ولا يكون إلا مؤخرا عن فعله؛ وقد تكون اسميته بالتأويل فيما إذا كان مصدرا منسبكا من حرف سبك وفعله كقوله تعالى: أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا؛ أي إنزلنا وقال الشاعر وأجاد:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

أي يسر المرء ذهاب الليالي؛ وقوله تعالى: أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ؛ أي خشوع قلوبهم، قال والدنا رحمه الله تعالى: والسابك في هذا الباب خاص بالثلاثة دون لو وكى لأن لو لا بد أن يتقدمها فعل من مادة الود يطلبها مع مدخولها مفعولا نحو: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ؛ فالغالب أن يكون مسبوكها ظرفا؛ وأما قولها: ما كان ضرك لو مننت. . فنادر ولأن كي لا بد أن يتقدمها لام جر لفظا أو تقديرا فهي مع مدخولها في محل حرف جر اه وأما وقوعه جملة بدون سابك فممنوع؛ واستثنى الدماميني باب التسوية وأجازه جماعة نحو يعجبني يقوم زيد؛ وما يحل محل الفعل كهو في رفع الفاعل كاسم الفعل نحو هيات زيد؛ والمصدر بشرطه واسمه واسم الفاعل وغيره من الصفات بشرطها؛ وقد يكون الفاعل مرفوعا تقديرا نحو جاء الفتى وجاء

القاضي؛ ومن المرفوع تقديرًا على ما حرره ياسين الفاعل المجرور بحرف زائد نحو قوله تعالى: مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ؛ وقوله تعالى: وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا؛ قائلًا إن الإعراب المحلي يختص بالمبنيات والجمل لأن الفرق بين المحلي والتقدير أن المانع في المحلي قائم بجملته الكلمة وفي التقدير قائم بالحرف الأخير منها؛ وعليه فنحو كفاني بريد ليس الفاعل فيه مبنيًا؛ وغير المبني إعرابه لفظي إن أمكن أو تقديري إن تعذر لعارض كما هنا، وقوله المذكور قبله فعله مخرج باقي المرفوعات الآتية إن شاء الله تعالى، ولا يرد كان زيد قائمًا وكاد زيد يقوم وأخواتهما لأن أسماءها وإن كانت مرفوعة بعد فعل فليس صادرا عنها ولا قائمًا بها ولا منفيًا عنها فلا يقال لها فاعل حقيقة ولا اصطلاحًا؛ وإن تأملت بين ما قام زيد وما كان زيد قائمًا علمت أن المنفي عن زيد في المثال الأول الفعل نفسه والمثال الثاني المنفي فيه عن زيد الخبر لا كينونته بلا قيد اهـ وتقدم أن ما في معنى الفعل كاسمه واسم الفاعل وأوزان المبالغة والصفة المشبهة به والمصدر واسمه يرفع الفاعل كالفعل؛ أما اسم الفعل كهيئات العقيق فبلا شرط؛ وأما غيره فبشرط؛ وكذا الظرف والجار والمجرور إن اعتمدا على استفهام كانا كاسم الفاعل إن تقدما على مرفوع نحو: أفي الله شكٌ؛ فشك فاعل أغنى ولكن في الحقيقة الرفع متعلقهما المنوي المحذوف وجوبا كما سيأتي في المبتدأ والخبر بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

(وَهُوَ) أي الفاعل (عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) فالظاهر يعني به غير المضمر؛ ومن الأفعال ما لا يكون فاعله ظاهرا وهو أربعة لا يكون فاعلها إلا ضميرا مستترا أشار لها الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة بقوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل أوافق نغتبط إذ تشكر

(فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ وَيَقُومُ زَيْدٌ وَقَامَ الزَّيْدَانُ وَيَقُومُ الزَّيْدَانُ وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ وَقَامَ الرَّجَالُ وَيَقُومُ الرَّجَالُ وَقَامَتِ هُنْدٌ وَتَقُومُ هُنْدٌ وَقَامَتِ الْهِنْدَانُ وَتَقُومُ الْهِنْدَانُ وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ وَقَامَتِ الْهُنُودُ وَتَقُومُ الْهُنُودُ) فالمفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم في أمثاله هذه للفاعل كل منها مرفوع بضممة ظاهرة والمثنى منها مرفوع بالألف وجمع السلامة مرفوع بالواو؛ وتقدم وجه ذلك في باب معرفة علامات الإعراب (وَقَامَ أَخُوكَ وَيَقُومُ أَخُوكَ) ونحوهما من باقي الأسماء الخمسة؛ وكذا هنوك ولكن النقص فيه أشهر؛ نحو جاء ذو مال وجاء أبوك وتقدم أن الأسماء الخمسة ترفع بالواو (وَقَامَ غُلامِي وَيَقُومُ غُلامِي) وهذا إشارة منه إلى أن رفع الفاعل قد يكون تقديرًا لعلّة تصريفية وهي في غلامي لزوم الكسر للحرف الذي قبل ياء المتكلم للمناسبة؛ وفي نحو جاء المصطفى أن قاعدة حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يجب قلبه ألفا (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من كل اسم مرفوع ذكر قبله فعل يطلبه فاعلا، ويستفاد من تجريده الفعل في قام الزيدان ويقوم الزيدون أن التجريد هو حكمه وهو كذلك قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنتين أو جمع كغاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

وهذه هي اللغة الفصحى؛ وجاء في لغة طيبي وأزد شنووة عدم التجريد ولكن الأحرف عليها ليست ضمائر؛ قال ابن بون رضي الله تعالى عنه: نحو سعد أخواك وسعدوا إخوتك وسعدن نسوتك فالأحرف دالة على التثنية والجمع والتأنيث والفاعل الاسم الظاهر بعدها.

(وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ) ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: الضمير هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب؛ وينقسم إلى بارز ومستتر: فالبارز ما له صورة في اللفظ والخط؛ والمستتر ما لا صورة له في اللفظ ولا في الخط، والبارز منه ما يسمى متصلا لعدم استقلاله في اللفظ والخط بنفسه فكأنه جزء كلمة؛ ومنه ما يسمى منفصلا وهو ما كان ظاهر الاستقلال بنفسه في الخط والنطق اهـ والضمير المستتر من قسم المتصل اهـ وهذه التسمية للبصريين ويسمى عند أهل الكوفة كناية؛ وقد يكون لا يحتاج إلى مفسره للاستغناء عنه بالتكلم والحضور والخطاب؛ وأما ضمير الغائب فلا بد له من مفسر يعود إليه والغالب أن يذكر قبله، ثم شرع رضي الله تعالى عنه في تعداد الضمائر الاثني عشر.

(نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ) بالتاء المضمومة تاء الفاعل ضمير رفع المتكلم الواحد؛ وهي في محل رفع على الفاعلية لضرب (وَضَرَبْنَا) بسكون الباء والنون الممدودة بالألف ضمير رفع هنا وهو للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه؛ وهي هنا في موضع رفع على الفاعلية لضرب، وإن انفتح ما قبل هذه النون تكون مفعولا به نحو ضربنا زيد؛ ومثل ذلك السكون غير الحي نحو الزيدان ضربانا؛ ومثل ذلك السكون غير الأصلي في بنية الكلمة كقوله تعالى: شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا، وحاصل هذا أنها إذا سكن ما قبلها وكان لام فعل لا تكون إلا ضمير رفع وهذا في الماضي وأما المضارع فلا تكون معه إلا ضمير نصب مفعول به (وَضَرَبْتُ) بفتح تاء المخاطب المذكر وهي ضمير رفع متصل للمخاطب المذكر في محل رفع على الفاعلية لضرب (وَضَرَبْتُ) بكسر التاء وهي ضمير رفع متصل للمخاطبة؛ وهي في محل رفع على الفاعلية لضرب (وَضَرَبْنَا) بضم التاء وفتح الميم وهي ضمير رفع متصل في محل رفع على الفاعلية لضرب؛ وزيدت فيه الميم فرقا بين خطاب الاثنين والواحد وزيدت الألف لتدل على الاثنين أو الاثنتين فهي معهما ضمير المخاطبين والمخاطبتين (وَضَرَبْتُمْ) بضم التاء وإسكان الميم؛ ويجوز ضمها مختلصة أي بلا إشباع الضمة بواو أو بإشباعها به؛ قالوا وهو الأصل بدليل ضربتموه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها؛ وهي أي التاء المضمومة ضمير رفع متصل لجمع الذكور المخاطبين في محل رفع على الفاعلية؛ وزيدت فيها الميم للدلالة على مخاطبة جماعة الذكور العقلاء؛ ويغلب الذكر إن كان مع الإناث؛ قال ابن بونه رضي الله تعالى عنه: وغلب العاقل والمذكرا. . . (وَضَرَبْتَنَ) بضم التاء والنون المشددة للإناث المخاطبات والتاء ضمير رفع في محل الفاعلية لضرب والنون المشددة حرف دال على خطاب جمع الإناث؛ ولا تقع هذه التاء إلا فاعلا أو نائبا عن الفاعل.

وهنا انتهى الكلام على ضمير المتكلم والمخاطب؛ ثم شرع رضي الله تعالى عنه في ضمير الغائب (وَضَرَبَ) أي زيد ضرب؛ ففي ضرب ضمير مستتر يعود على زيد ويقربونه بهو؛ والمستتر ينافي البارز فلا يكون إلا ذهنيا فلا حظ للفظ فيه؛ لكن منه

ما يخلفه الظاهر كالمثال إذ يجوز ضرب زيد ومنه ما لا يخلفه الظاهر وهذا هو الذي قالوا إنه معني بقوله في الخلاصة:

ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل أوافق نغبتب إذ تشكر

أما المحذوف فيجوز ظهوره وبروزه كذا حقق المدقق الصبان وغيره؛ وإعراب زيد ضرب: زيد مبتدأ وضرب فعل ماض مستتر فيه ضمير غيبة يعود على زيد في محل رفع على الفاعلية؛ وتقدم أن المستتر من قبيل المتصل (وَضْرَبْتُ) بتاء التانيث الساكنة أي هند ضربت؛ ففي ضربت ضمير مستتر يرجع إلى هند يقرب بهي في محل رفع على الفاعلية؛ فهند مبتدأ وضربت فعل ماض وتاء التانيث الساكنة والضمير المستتر في ضربت فاعل والجملة خبر المبتدأ؛ وهذه التاء تاء التانيث الساكنة تلحق الفعل الماضي إذا كان مرفوعه أي فاعله أو نائبه مؤنثا؛ قال في الخلاصة:

| | |
|------------------------------|----------------------------|
| وتاء تانيث تلي الماضي إذا | كان لأنثى كأبت هند الأذى |
| وإنما تلزم فعل مضم | متصل أو مفهم ذات حري |
| وقد يبيح الفصل ترك التاء في | نحو أتى القاضي بنت الواقف |
| والحذف مع فصل بإلا فضلا | كما زكا إلا فتاة ابن العلا |
| والحذف قد يأتي بلا فصل ومع | ضمير ذي المجاز في شعر وقع |
| والتاء مع جمع سوى السالم من | مذكر كالتاء مع إحدى اللب |
| والحذف في نعم الفتاة استحسنا | لأن قصد الجنس فيه بين |

والتانيث معني في الفاعل فعلامته كان حقها أن تلحقه؛ قالوا وإنما لحقت الفعل لأن الفاعل كالجاء من الفعل فجاز أن يتصل بالفعل ما يدل على معني في الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع في الأفعال الخمسة؛ وتلحق هذه التاء الفعل إذا أسند إلى مرفوع مؤنث سواء كان حقيقي التانيث كأبت هند أو مجازيه نحو طلعت الشمس؛ لكن لا تجب إلا مع حقيقيه أو ضميره بالإطلاق كما يفيد الحصر في قوله:

وإنما تلزم فعل مضمير متصل أو مفهم ذات حري

أي فرج وهو المؤنث الحقيقي؛ وعليه فيمتنع تركها في نحو قامت هند وقامت الهندان وقام الهندات وهند قامت والشمس طلعت وغير هذين لا تجب معه فيجوز هند ما قام إلا هي ونحوه من الضمائر المنفصلة المؤنثة فلا تلزم في نحو ما قام إلا أنت؛ ولا في الفاعل الظاهر المجازي التانيث نحو طلع الشمس؛ ولا مع الفاعل الجمع الظاهر نحو نهق الحمير، ويضعف إثباتها مع الضمير المنفصل نحو ما قام إلا أنت؛ قال الصبان: ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن وقمتما خطاب الأنثى فليس يحتاج إلى تاء تانيث لعدم الاحتياج إليها اهـ بالمعنى وزيادة إيضاح.

فوائد: المراد بالحر هنا المحل المعد للوطء فيه؛ أما في اللغة فخاص بفرج المرأة وهو بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم؛ وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة اهـ

الثانية: اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة إذا أسند الفعل إلى مفرده تلحقه التاء لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف؛ قال ابن عصفور: وهو بخلاف الإخبار عنه فإنه بحسب ما يراد من المعنى.

الثالثة: قد يكون التأنيث حقيقيا ولفظيا نحو قامت فاطمة أو معنويا فقط كقامت هند؛ ويستثنى من المعنوي المجرد من التاء واحد اسم الجنس الذي لا يتميز مفرده من جمعه بالتاء كبر غوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث؛ كما أن المتميز مفرده بها يؤنث وإن أريد به مذكر؛ قال الصبان قاله أبو حيان.

الرابعة: قال الأشموني تساوي هذه التاء أي تاء التأنيث في الأحكام تاء المضارعة إذا أسند الفعل للغائبين والغائبة والغائبات نحو تقوم هند ومنه قوله تعالى: نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ؛ أما في الخطاب نحو تقومين فتاء خطاب لا تاء تأنيث كذا يستفاد مما قال الصبان؛ وعبارة ابن بون رضي الله تعالى عنه في هذا: ويليهما المضارع متحركة أي يليها أي تاء التأنيث المضارع حال كونها متحركة.

الخامسة: قيل باسمية تاء التأنيث الساكنة وأنها الفاعل والمرفوع بعدها بدل منها أو مبتدأ وخبره الجملة قبله أفاده أبو النجاء، ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى قال بعضهم:

التاء من قولك قامت نعم قال الجلولي بأنها اسم

ما بعدها مبتدأ أو مبدل منها وذا عن غيره لا ينقل

قال رضي الله تعالى عنه: كما في المغني وقال على قوله لا ينقل: وكفى بذلك ردا.

السادسة: إذا قلت قامت هند وزيد فأيهما تقدم جرى الحكم عليه وتغليب العاقل محله في غير نحو هذا.

وقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء أي ولو حقيقي التأنيث كما في قوله أتى القاضي بنت الواقف وأنشدوا على ذلك:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام

وقوله:

أن امرؤ غره منكن واحدة بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور

والأجود إثبات تاء التأنيث في نحو هذا كما يفيد قوله: والحذف مع فصل بإلا فضلا أي على الإثبات كما زكا إلا فتاة ابن العلا إذ معناه ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا؛ ويجوز ما زكت نظرا إلى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر وأنشدوا:

ما برئت من ريبة ودم في حربنا إلا بنات العم

وقول غيلان:

طوى النحر والأجزاء ما في ضلوعها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع
قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه: والصحيح جوازه في النثر فقد قرئ:
قَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ؛ وقرئ: إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً؛ والقراءتان قال
الصبان أنهما ليسا من السبع وقوله:

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع

وأنشدوا:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وقوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وقوله:

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبـن

وهي لبنة كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة؛ تقول قام الرجال وقامت الرجال
وقامت الهنود وقام الهنود وقام الطلحات وقامت الطلحات؛ فإثبات التاء لتأوله
بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع؛ قال الصبان: والمراد بالجمع ما دل على جماعة
فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبقرة؛ قال الأشموني: حق كل جمع
أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير
في نحو قام الزيدون والتأنيث في نحو قامت الهندات؛ وخالفت في هذا أهل الكوفة
فجوزوا الوجهين فيهما وعلى مذهبهم قال الأديب وهو الزمخشري:

إن قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

فالكلية لا تصدق إلا على مذهبهم، وقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا الخ أي
لأن أل في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية؛ قال الأشموني: ومع كون الحذف
حسنا الإثبات أحسن منه؛ وفي معنى ذلك ما قام من امرأة؛ والأكثر في مدخول من
الزائدة أن يجردها معها الفعل انظر هنا الأشموني والصبان لما نقلته هنا.

(وَضْرَبًا) بألف ضمير رفع المذكرين الاثنين الغائبين؛ وهو فاعل ضرب متصل به
ولا بد له من مفسر يعود عليه أي الزيدان ضربا؛ فالزيدان مبتدأ وضربا فعل وفاعل
والجملة خبر المبتدأ، (و) في الاثنين تقول: الهندان (ضْرَبَتَا) فالألف ضمير رفع
متصل عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء
الساكنين وفتحت لمناسبة الألف فحركتها عارضة لا يعترض بها على قاعدة امتناع
توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة والألف الضمير فاعل ضرب والهندان مبتدأ
خبره جملة ضربتا (وَضْرَبُوا) أي الزيدون ضربوا؛ فالواو ضمير رفع متصل وهو
لجماعة الذكور العقلاء الغائبين يعود على الزيدون في محل رفع على الفاعلية
لضرب والزيدون مبتدأ وجملة ضربوا خبره. (وَضْرَبْنَ) فالنون ضمير رفع متصل
للجمع المؤنث الغائب؛ والأصل الهندات ضربن فالهندات مبتدأ وضربن فعل ونون
الإناث فاعل والجملة خبر المبتدأ.

وأما الضمير المنفصل الذي للرفع فلا يقع فاعلا إلا بعد إلا أو إنما؛ نحو ما ضرب إلا أنا؛ وما ضرب إلا نحن؛ وما ضرب إلا أنت؛ وما ضرب إلا أنت بكسر تاء ضمير المخاطبة؛ وما ضرب إلا أنتما؛ وما ضرب إلا أنتم؛ وما ضرب إلا أنتن؛ وما ضرب إلا هو؛ وما ضرب إلا هي؛ وما ضرب إلا هما؛ وما ضرب إلا هم؛ وما ضرب إلا هن، وكذا تقول إنما ضرب أنا وإنما ضرب نحن إلى آخر الضمائر المتقدمة مع إلا.

فوائد من أحكام الفاعل لا غنى عنها:

الأولى: الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل لأنه كالجاء منه؛ ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة وهي النون، والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بالفاعل؛ قال الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

أي لأنه فضلة.

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

أي وفاعله لأن الفاعل لا يتقدم على فعله؛ فقد يتقدم المفعول على الفاعل جوازا نحو ضرب عمراً زيداً؛ أو وجوبا إذا كان الفاعل هو المحصور نحو ما ضرب عمراً إلا زيداً؛ وإنما ضرب عمراً زيداً، وكذا إن كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد، وقد يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان المفعول محصوراً نحو ما ضرب زيداً إلا عمراً؛ وإنما ضرب زيداً عمراً، وكذا إذا كان الفاعل ضميراً نحو أكرمت زيدا وأكرمتك، وكذا إن لم يؤمن اللبس بين الفاعل والمفعول نحو علم المصطفى الفتى، وكذا إن كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول بخلاف العكس لأن إعادة الضمير على متأخر رتبة ولفظاً ممتعة كما في المفعول مع الفاعل بخلاف الفاعل فإنه إن تأخر لفظاً له التقدم رتبة على المفعول؛ وأما مجيء المفعول قبل الفعل فقد يكون جائزاً نحو: فَرِيقاً هَدَى؛ وقد يكون واجبا نحو من أكرمت ونحو ذلك مما له صدر الكلام؛ ويمنع تقدمه على الفعل ما يمنع تقدمه على الفاعل؛ وإلى هذا أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر

وما بإلا أو بإنما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر

وقوله: وقد يسبق إن قصد ظهر. . بأن كان الحصر بإلا وأنشدوا:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

وقوله:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جباً بطــــلا

وقوله:

تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

وقوله:

ولما أبى إلا جماحا فـؤاده ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل

فكل هذه الشواهد تقدم فيها المحصور لأن الحصر إذا كان بإلّا وتقدم معها محصورها ظهر قصد حصره وأمن اللبس، والشاهدان الأولان المقدم فيهما مع الحصر الفاعل والباقيان المقدم فيهما مع الحصر المفعول؛ وساغ ذلك لظهور القصد؛ فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بإلّا ولم تتقدم مع المحصور امتنع التقديم لانعكاس المعنى حينئذ.

الثانية: عود الضمير في الفاعل المتقدم على المفعول المشار إليه بقوله: وشذ نحو زان نوره الشجر. . قال فيه محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه: والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه؛ وأنشد على ذلك أبياتا منها:

ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطمعا

وقوله:

وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر

وقوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداء ذا الندى في نرى المجد

قال الأشموني: وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف.

الثالثة: أحكام الفاعل سبعة: أنه حكمه الرفع، وأنه عمدة لا يجوز حذفه، وأنه يجب تأخيره عن الفعل، وأنه يجب تجريده إذا أسند ولو لغير واحد، ولزوم تاء التأنيث إذا أسند لمؤنث، وعدم تعدده؛ فهذه سبعة أحكام له، وما أتى يوهم خلاف هذا فله وجه كجره بمن الزائدة كقوله تعالى: أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير؛ أو بالباء الزائدة كقوله تعالى: وكفى بالله شهيدا؛ وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فوجه هذا أن الفاعل في هذه الأمثلة مرفوع تقديرًا؛ ويجوز في تابعه الرفع على الإتيان لحركة الفاعل الأصلية والجر إتيانًا لحركة عامل الجر الزائد؛ نعم إذا كان التابع عطفًا إن كان معرفة تعين رفعه لأن من الزائدة لا تجر المعرفة، وأما فاعل اسم الفاعل وشبهه مما يعمل عمل الفعل فقد يضاف إلى فاعله فيجره ما عدا اسم الفعل، وكذا ما أتى من إيهام حذفه كقوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيًا

أوله الجمهور بأن فاعل يرضيك ضمير يعود على اسم مفهوم من السياق؛ أي فإن كان لا يرضيك هو أي ما نحن عليه من السلامة، وأجاز الكسائي تقدمه وكذا ما أتى من إيهام حذفه يجب فيه تقدير الفاعل ضميرًا مستترا في الفعل ويكون المتقدم مبتدأ

نحو زيد قام أي هو؛ وهذا هو معنى قولهم الفاعل إذا تقدم يكون مبتدأ؛ ولكن إذا تقدم وولي ما يخص بالفعل كان فاعلا لفعل محذوف كما في نحو: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ . . الآية، ويجوز فيه الفاعلية والابتدائية في نحو: أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا؛ وَأَنْتُمْ تَخْفَوْنَهُ؛ والأرجح الفاعلية لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك بالأصالة الفعل؛ هذا مذهب البصريين قالوا لأن الفاعل كجزء الفعل ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها؛ وأجاز ذلك أهل الكوفة تمسكا بقول الزبء:

ما للجمال مشيها وثيدا أجندلا يحملن أم حديدا

وتأوله البصريون بان التقدير مشيها يكون أو يوجد وثيدا فمشيها مبتدأ محذوف الخبر كما ترى؛ وقد روي مشيها بالحركات مثلثا: فالرفع على ما ذكر؛ والنصب على المصدر أي تمشي مشيها؛ والخفض على أنه بدل اشتمال من للجمال، وأما الفعل نفسه فقد يحذف إن دل عليه دليل قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

ويرفع الفاعل فعل أضمرأ كمثل زيد في جواب من قرأ

ومنه: وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ؛ أي خلقهن الله ومنه قوله:

لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء بيك للمجهول؛ فيكون ضارع فاعل فعل محذوف تقديره من يبكيه؟ يبكيه ضارع لخصومة، ومنه قراءة: يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْإِنْسَالِ رَجَالٌ بِنَاءٍ يَسْبَحُ لِلْمَجْهُولِ؛ والتقدير من يسبحه؟ يسبحه رجال، قال الأشموني: هي قراءة ابن عامر وشعبة؛ وكذا إن أجب به نفي كقوله:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

أي بل عراه أعظم الوجد وقوله:

أَسْقَى الْإِلَهَ عِدْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مَلْتِ غَادِي

كُلُّ أَجْشٍ حَالِكِ السَّوَادِ

أي سقاها كل أجش.

وأما حذف الفعل في نحو: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ؛ فواجب لأن الفعل الظاهر مفسر للفعل المحذوف فلا يجوز الجمع بينهما.

ويحذف الفاعل في خمسة أبواب: في المبني للمجهول، وفي المصدر نحو ضرباً زيدا على أن المصدر لا يتحمل الضمير؛ وأما على أنه يتحمله فسبيله سبيل فعل الأمر، وفي نحو وَلَا يَصُدُّكَ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ لَعَلَّةُ فَهُوَ كَالثَابِتِ، وفي التعجب نحو: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ أَي بِهِمْ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد؛ وما قام وقعد إلا زيد، وأكثر هذه الحذف فيها صوري. قال أحمد بن إجمد رضي الله تعالى عنه:

وحذف فاعل أتى في أربع مسائل على القياس فاسمع

في الحصر والنائب ثم المصدر ونحو أسمع بهم وأبصر

ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى من شرحة للفاعل:

ورفع مفعول به عنهم ندر ونصب فاعل إذا القصد ظهر
قال في التسهيل: وربما رفع مفعول ونصب فاعل، قال الدماميني: وهذه المسألة
المعروفة بالقلب، قال ابن بون رضي الله تعالى عنه: سمع من كلامهم خرق الثوب
المسمار؛ وكسر الزجاج الحجر؛ وأنشد عليه أيضا:

مثل القناذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر

وقوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت أما تصح والشيب وازع
وهاك مكتوبا لو الدنا في القلب من شرحه للفاعل قال: والقلب منه معنوي وهو وظيفة
البياني؛ ومنه ما في الكلمة وهو وظيفة التصريفي؛ ومنه التركيبي وهو والإعرابي
هما وظيفة النحوي؛ ومن ذلك في الشعر في باب المبتدأ قوله: يكون مزاجها عسل
وماء. . . كما مر وحمل على غيره؛ وفي باب كأن لون أرضه سماؤه والأصل العكس
فقلب إعرابه لأمن اللبس لأجل الوزن؛ ومن باب التعدية: كما طينت بالفدن السباعا. .
في رواية طينت والأصل طينت الفدن بالسباع والسباع الطين وهو الذي يطين به
والفدن القصر لأنه الذي يطين فقلب لأمن اللبس لضرورة الوزن؛ ومنه في السعة
قولهم: عرضت الناقة على الحوض؛ وأدخلت القنسوة في رأسي؛ والأصل العكس
لما مر في الأول؛ وفي الثاني لأن القنسوة هي الظرف والرأس هو المظروف فحمل
على القلب لذلك؛ ومن باب الإضافة في الشعر قوله:

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيقت

والأصل فديت بنفسه ومالي لأنه المتعارف عندهم؛ ولذا لما أمن خفاء المعنى
صنع القلب بين المتضايقين، وحمل عليه في باب التثنية قوله تعالى: فَكَانَ قَابَ
قَوْسَيْنِ؛ فالأصل قابي قوس لأنه المعنى فقلب بين التثنية والإفراد لأمن خفاء المعنى
كما للجوهري؛ وحمل على غيره ومنه ما أنشده ابن العربي:

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة فلست بشري فعله لحمول

أي بشر فعليه فقلب للوزن ولما مر، ومنه ما هو المراد في هذا الباب وهو كثير ما
يصيرون إليه حال التأويل لتصحيح المعنى أو التركيب، والأقوال فيه أربعة: قول
بالمعنى مطلقا ولعله قول الجمهور، وقول بالجواز مطلقا بقلة كما مر عن الناظم وابن
العلج والموضح في المغني بل قاسه ابن الطراوة، وقول بالجواز في الشعر للضرورة
بشرط مراعاة معنى يصح معه القلب وهو قول المغاربة؛ وهذان هما الشهيان، وقيل
يجوز في الضرورة بلا شرط وضعفه الموضح في شرحه لبانت سعاد كما قال
الدماميني، وأما البيانيون فاختلّفوا أيضا في قبوله في الكلام الفصيح؛ وفي التلخيص
أن السكاكي قبله مطلقا وقال يورث الكلام ملاحاة والسجع كمال بلاغة ويأتي في
المحاورات والأشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا؛ قال صاحب التلخيص: والحق
أنه إن تضمن اعتبارا لفظيا قبل وإلا فلا وهو قول بعضهم أيضا؛ ومن الأول قول
رؤية:

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أي كأن لون سمائه لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة، ومن الثاني قول عروة بن الورد: فديت بنفسه نفسي ومالي الخ لأنه لا نكتة فيه فهو مردود لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام المقتضي الحال وهو ممنوع اهـ منه بزيادات من الشمني وشرح بانث سعاد اهـ من خط والدنا رحمه الله تعالى.

وقد يرتفع الفاعل والمفعول معا وقد ينتصبان؛ قال ابن بون رحمه الله تعالى: وارتفعا وانتصبا فيما انتظم. . . قال والدنا عليه أي بشرطين: كونه في النظم أي الشعر لضرورة الوزن؛ والثاني ظهور المعنى بقرينة خارجية؛ إلى أن قال: وإلا بأن كان في السعة أو لم يظهر المعنى فلا يجوز ذلك، قال ابن هشام في شرح بانث سعاد بعد ذكر هذا: فتلخص أنه سمع في إعراب الفاعل والمفعول أربعة أوجه: رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول وعكس هذا هو الوجه وما عداه لا يقع إلا في الشعر أو في شاذ من الكلام بشرط أمن الإلباس في ذلك كله اهـ انظر عند قوله منه تظل سباع الجو ضامرة الخ؛ قال والدنا رحمه الله تعالى: ولم أقف في هذا الشرح على ما عزا له ياسين من كون هذا لغة قوم مع أنني تتبعته ما أمكن مع أن الحافظ حجة على من لم يحفظ وعدم الوجدان لا يستلزم العدم والله تعالى أعلم وأنشد ابن بون:

إن من صاد عققا لمشوم كيف من صاد عققان وبوم

قال والدنا رحمه الله تعالى: أنشده ابن هشام في شرحه لبانث سعاد وفي مغنيه على ذلك؛ ولا يقال إنه على إلزام المثني الألف لأنه عطف عليه بوم بالرفع وسهل ذلك أن الصائد هو الذي يصيد وأن الطائر هو المصاد كما هو معلوم خارجا اهـ قال الدماميني على المغني: لا دليل في البيت لإمكان كون الشاعر أراد إجراء عققان على لغة من يلزم المثني الألف ويكون بوم خبر مبتدأ محذوف أي ومعها بوم اهـ بتحريف من نقل الشمني على المغني وسلمه بالسكوت مع أنه ذاع شح على الدماميني اهـ من نقل والدنا، وأنشد ابن بون على انتصابهما:

قد سالم الحيات منها القدا والأفعوان والشجاع الشجعما

قال والدنا رحمه الله تعالى: أنشده على وجود نصب الفاعل والمفعول معا في حالة واحدة لظهور المعنى؛ وهو مبني على رواية نصب الحيات في أحد حمليه؛ قال في الخزانة: وهي رواية الكوفيين نسبتها إليهم ابن جني في كتابه الخصائص ونسبها بعضهم إلى أهل بغداد؛ وحمله ابن هشام في المغني على أنها المراد هنا وكذا في شرحه لبانث سعاد قال فيه: وقيل أنه جاء على نصب الفاعل والمفعول لأمن اللبس؛ إلى أن قال: وأما رفع الحيات فرواها سيبيويه في الكتاب والفراء في تفسيره والزجاج في جملة و عليه فلا شاهد فيه هنا.

(بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) والأولى تسميته بالنائب عن الفاعل بدلا من المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه أخصر؛ ولأنه مخرج لنحو المفعول الثاني من باب

كسا إذا بني للمجهول نحو كسي زيد جبة، ويسمى فعله المبني للمجهول ويقال له أيضا الفعل المركب.

(وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ) قَرَّبَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِهِ تَقْرِيْبًا لِلْمَبْتَدِئِ؛ وَقَوْلُهُ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْصَّرِيْحُ وَالْمَوْوَلُ وَالظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ فَالْجُمْلَةُ وَالْحَرْفُ وَالْفِعْلُ لَمْ يَدْخُلْنَ أَصْلًا فِيهِ؛ وَقَوْلُهُ الْمَرْفُوعُ هُوَ حَكْمُهُ وَرَفْعُهُ قَدْ يَكُونُ لَفْظًا وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيرًا وَقَدْ يَكُونُ مَحَلًّا عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ؛ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لَمْ يَذَكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ وَالْفَاعِلُ وَبَابُ كَسَا الْمَرْكَبِ وَاسْمُ كَانَ؛ وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ ذِكْرِهِ تَرْكُهُ وَعَدَمُ قَصْدِهِ لِقِيَامِ نَائِبِهِ مَقَامَهُ فِي رَفْعِهِ وَكَوْنُهُ عَمْدَةً وَوَجُوبُ تَأْخِيرِهِ عَنِ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ؛ وَأَمَّا عَدَمُ تَأْنِيثِهِ فِي نَحْوِ مُرِّبِهِنْدٍ فَإِنَّ النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ جُمْلَةٌ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَلَى خِلَافِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ بِجُمْلَتِهِ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ فَلَا وَجْهَ لِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ؛ وَيَسْتَنْبِطُ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّذْكَيرَ أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ فَلَا يَعْذَلُ عَنْهُ إِلَّا بِتَأْنِيثِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ نَقْلِ عَنِ الْعَرَبِ، وَبِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَكُونُ لِأَسْبَابٍ: جَهْلُ الْفَاعِلِ نَحْوِ سُرْقِ الْمَتَاعِ؛ أَوْ لِلْخَوْفِ نَحْوِ قُتْلِ زَيْدٍ؛ أَوْ لِإِبْهَامِ نَحْوِ تُصَدِّقْ بِهَذَا؛ أَوْ لَوِزْنِ كَقَوْلِهِ: عَهْدتُ مَعِينًا مَغْنِيَا مِنْ أَجْرَتِهِ؛ أَوْ لِتَحْقِيرِ نَحْوِ طَعْنِ عَمْرٍ؛ أَوْ تَعْظِيمِ نَحْوِ رِزْقِنَا؛ أَوْ عِلْمِ نَحْوِ خُلِقَ الْإِنْسَانُ؛ أَوْ اخْتِصَارِ نَحْوِ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ؛ أَوْ لِسَجْعِ نَحْوِ مَا طَلَعَ هَلَالٌ وَلَا سَمِعَ إِهْلَالٌ؛ أَوْ لِلْقَافِيَةِ نَحْوِ: وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوُدَاعُ؛ وَجَمْعِهَا أَبُو حَيَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ:

وحذفه للخوف والإبهام والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإنكار

قال والدنا رضي الله تعالى عنه بعد أن نقل هذا في مجموعته: والحق في هذا للبيانين وهذا من النحويين تطفل عليهم اهـ والأصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائبا عنه؛ ولذا لا يكون النائب جملة إلا بقصد اللفظ؛ وأما إنابة المجرور والظرف فبخلاف الأصل اهـ من مجموع الوالد رحمه الله تعالى وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض الكلام على نيابتهما.

(فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) وَمِثَالُ ذَلِكَ ضَرْبُ زَيْدٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكُسْرٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ؛ وَقَدْ تَمَنَعُ مِنْ ذَلِكَ عِلَّةٌ تَصْرِيْفِيَّةٌ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلًا الْعَيْنُ أَوْ مُضْعَفًا كَقِيلٍ وَبِيْعٍ وَشَدٍّ؛ وَأَصْلُ قِيلٍ قَوْلُ بَضْمِ الْقَافِ وَكُسْرِ الْوَاوِ؛ وَأَصْلُ بِيْعٍ بِيْعٍ إِلَى بَضْمِ الْبَاءِ وَكُسْرِ الْيَاءِ؛ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ فِي قَوْلِ الْيَاءِ فِي بِيْعٍ إِلَى فَائِهِمَا وَهُوَ الْقَافُ فِي الْأَوَّلِ وَالْبَاءُ فِي الثَّانِي بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرَكَتَيْهِمَا الَّتِي هِيَ الضَّمُّ وَسَكَنَتِ الْعَيْنُ بِمَدِّ قَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ تَقْلِبْ الْيَاءُ لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي فَصَارَ قِيلٌ وَبِيْعٌ، وَأَصْلُ شَدٍّ شُدٌّ بِالْفَكِّ فَأَدْغَمَ الْمَثَلَانِ فَصَارَ شَدٌّ؛ فَنَحْوُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ يَقْدَرُ فِيهَا حَرَكَةُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ حَتَّى يَكُونَ مَا شِئَا عَلَى قَاعِدَتِهِ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ فَعِلٌ بِكُسْرِ الْعَيْنِ نَحْوِ شَرَبِ اللَّبَنِ مِنْهُمْ قَائِلٌ أَنَّ الْكُسْرَةَ أَحَدُثُهَا التَّرْكِيبُ وَمِنْهُمْ قَائِلٌ إِنَّهَا الْحَرَكَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي الْعَيْنِ؛ وَمِنَ الْإِتْفَاقِ أَنَّ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا فِي كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ فِيهِ مَثَلَانِ لِذَلِكَ وَهُمَا ضَمُّ وَكُسْرٌ.

(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) نحو يقرأ الكتاب بضم ياء المضارع وفتح الراء الذي قبل الحرف الأخير؛ هذا في الصحيح ومثال المعتل يقال ويبيع ومثال المضعف يشد، وأصل يقال يُقُولُ وأصل يبيع يُبَيِّعُ بضم حرف المضارعة وفتح الواو في الأول والياء في الثاني إذ هما قبل الأخير ثم قلب كل من الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارا يقال ويبيع، وأما يشد ففتح ما قبل آخره فيه مقدر لعارض إدغام أحد المثليين في مماثله مع عدم المانع.

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) نحو ضرب زيد ويضرب وضربت وأضرب وذلك على نحو ما تقدم في الفاعل من التفصيل والأمثلة؛ لأن كل ما جاز أن يكون فاعلا جاز أن يكون نائبا عنه (فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبَ زَيْدٌ) بضم الضاد وكسر الراء قبل آخره؛ فضرب فعل ماض مبني للمجهول وزيد نائب عن الفاعل (وَيُضْرَبُ زَيْدٌ) بضم أوله أي حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره؛ فيضرب فعل مضارع مبني للمفعول وزيد نائب عن الفاعل (وَأَكْرَمَ عَمْرٌ وَيَكْرُمُ عَمْرٌ) بضم أول أكرم وكسر ما قبل آخره لأنه فعل ماض ويكرم بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره لأنه مضارع، وهذا تنبيه من المصنف رضي الله تعالى عنه إلى أن القاعدة التي ذكر في الفعل المركب مطردة في الثلاثي وما فوقه واقتصاره على الماضي والمضارع يعلم منه أن فعل الأمر لا يبني للمجهول وهو كذلك لأنه للإنشاء والنائب وفعله من باب الإخبار.

(وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ) بضم الضاد وكسر الراء وتاء مضمومة ضمير رفع وهي نائب عن الفاعل (وَضَرَبْتَنِي) بضم الضاد وكسر الراء؛ وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمجهول ونا ضمير المتكلم المشارك أو المعظم نفسه وهي هنا في محل رفع على أنها نائب عن الفاعل (وَضَرَبْتِ) بالبناء للمجهول وتاء المخاطب الواحد ضمير رفع؛ وهي نائب عن الفاعل (وَضَرَبْتِ) بالبناء للمفعول وتاء المخاطبة؛ وهي ضمير رفع محله هنا الرفع على أنها نائب عن الفاعل (وَضَرَبْتُمَا) بضم أوله وهو الضاد وكسر ما قبل آخره بالبناء للمجهول والتاء المضمومة ضمير رفع والميم والألف علامة خطاب الاثنين؛ ومحله هنا الرفع على أنه نائب عن الفاعل (وَضَرَبْتُمْ) بالبناء للمجهول والتاء المضمومة المتصلة بالميم ضمير رفع؛ وإعرابه: ضربتم فعل ماض مبني للمجهول والتاء المضمومة ضمير رفع محله هنا رفع على أنه نائب عن الفاعل والميم دالة على خطاب جمع المذكر العاقل (وَضَرَبْتُمْ) بضم الضاد وكسر الراء مبني للمجهول فهو فعل ماض مبني للمجهول والتاء المضمومة المتصلة به المتصل بها النون ضمير رفع نائب عن الفاعل والنون دالة على أن ضمير الرفع للمخاطبات.

والحاصل أن ما قرروه أن التاء هي ضمير الرفع وحدها ولكنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبتين والمخاطبات احتاجوا إلى ما يعين كلا من ذلك؛ فضمت للمتكلم وفتحت للمخاطب وكسرت للمخاطبة وزادوها بألف وميم في المخاطبتين وبالميم فقط لجمع المخاطبتين المذكر وزادوا النون المشددة في خطاب الإناث.

ثم شرع رضي الله تعالى عنه في نيابة ضمير الغيبة عن الفاعل (وَضُرِبَ) أي زيد ضرب فـضرب فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير غيبة مستتر يعود على المبتدأ أي زيد (وَضُرِبَتْ) بضم الضاد وكسر الراء وتاء التأنيث الساكنة وهو فعل ماض مركب ونائبه ضمير مستتر فيه يعود على هند محذوفة مبتدأ خبره جملة الفعل المركب ونائبه؛ والأصل هند ضربت أي هي (و) الزيدان (ضُرِبَا) بضم الفاء وكسر العين فعل ماض مبني للمجهول نائبه ضمير الاثنين المتصل به والزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثني وخبره الفعل ونائب الفاعل (و) الزيدون (ضُرِبُوا و) الهندات (ضُرِبْنَ) بضم الضاد وكسر الراء فعل ماض مبني للمجهول ونائبه الضمير نون الإناث المتصل به والهندات مبتدأ خبره هذه الجملة.

وهذه أمثلة نيابة ضمائر الرفع المتصلة؛ وأما نيابة المنفصلة فمثاله: ما ضرب إلا أنا؛ وما ضرب إلا نحن؛ وما ضرب إلا أنت؛ وما ضرب إلا أنت بفتح التاء في المثال الأول وكسرها في الثاني للمخاطب والمخاطبة؛ وما ضرب إلا أنتما؛ وما ضرب إلا أنتم؛ وما ضرب إلا أنتن؛ وما ضرب إلا هو؛ وما ضرب إلا هي؛ وما ضرب إلا هما؛ وما ضرب إلا هم؛ وما ضرب إلا هن؛ بالبناء للمجهول في جميع الأمثلة وكذا تقول: إنما ضرب أنا؛ وإنما ضرب نحن؛ وإنما ضرب أنت إلا آخر الأمثلة المتقدمة.

فوائد تتعلق بالنائب عن الفاعل: **الأولى:** الظرف والجار والمجرور والمصدر المتصرف والمختص منها تجوز نيابته عن الفاعل نحو: صيم رمضان؛ وجلس أمام الأمير؛ وقوله تعالى: **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**، والمتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن؛ ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية؛ والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية؛ ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد بأن خصص بنوعية أو عدد، وأما غير المتصرف وهو الملازم الظرفية كعند وإذا من الظروف والملازم المصدرية نحو سبحان فلا يكونان نائبين؛ وبخلاف المبهم غير المختص نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة قاله الأشموني، وقال الصبان: لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما وأما:

وقالت متى يبخل عليك ويعتدل يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

مما ظاهره أن المصدر المبهم ناب عن الفاعل مع حذفه وفهمه من السياق وهو لا ينوب مع ذكره فأحرى مع عدم ذكره؛ فأجابوا عنه بأن التقدير ويعتدل هو أي الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فخصصته أل العهدية في التقدير الأول وعلى الثاني مختص بعليك، ومن ذلك **وَحِيلَ بَيْنَهُمْ** أي الحول المعهود؛ أو حيل حول بينهم ومنه:

فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوي امرؤ هو نائله

أي حيل الحول المعهود أو حيل حول دونها، وأما نيابة الجار والمجرور فيشترط فيها أن لا يلزم الجار طريقة واحدة في الاستعمال كمد ومنذ ورب وحروف القسم

والاستثناء ونحوها وأن لا يدل على تعليل كاللام والباء وعن إن استعملت المذكورات في التعليل؛ وأما قوله:

يغضي حياءً ويغضي من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

فهو من باب إنابة المصدر على نحو ما مر أي يغضي الإغضاء.
الثانية: إذا وجد المفعول به مع هذه المذكورات لا ينوب إلا هو كما لسيبويه ومن وافقه؛ وأجاز أهل الكوفة إنابة غيره مع وجوده وقد يرد ذلك؛ قرأ أبو جعفر: لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ؛ ومنه قوله:

لم يعن بالعلياء إلا سيّدا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وقوله:

وإنما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه

لكن باب كسا يمكن إنابة الأخير من مفعوليه حين بناء فعله للمجهول نحو كسي زيدا جبة إذا أمن اللبس؛ ولا يجوز أعطي زيدا عمرو.

الثالثة: صيغة اسم المفعول من الثلاثي والرباعي إن كانت صلة لأل نحو مررت بالمضروب عبده؛ أو للحال أو للاستقبال مع اعتماد على نفي أو استفهام نحو أمضروب زيد الآن أو غدا؛ أو أخبر عنه نحو ما مضروب زيد؛ أو جاء صفة نحو مررت برجل مكرم أبوه تجد نائباً عن الفاعل وتعمل عمل الفعل المبني للمجهول، واعلم أن الفعل إذا كان غير متعد لا بنفسه ولا بالحرف نحو كرم لا يبني للمفعول؛ إذ البناء للمجهول فرع عن تعدية الفعل بنفسه أو بالحرف راجع الأشموني والصبان لهذا كله.

الرابعة: قال الوالد رحمه الله تعالى في مجموعه: باب ما جاء على لفظ ما لا يسمى فاعله من أدب الكاتب تقول وتُنت يداه فهي موثوءة ولا يقال وثأت؛ وزُهي فلان فهم مزهو ولا يقال زها ولا هو زاه؛ وكذا نُخي من النخوة فهو منخو؛ وعُنيت بالشيء فأنا أعنى به ولا يقال عنيت قال ابن حنبل:

وأنا عن الأرقام أنبا ء وخطب نعنى به ونساء

فإذا أمرت قلت لتعن بفلان ولتعن بأمرى؛ ونتجت الناقة ويقال أيضا قد نتجت ناقتي قال الكميت:

وقال المذمر للناجيين متى ذمرت قبلي الأرحل

ويقال أنتجت إذا استبان حملها فهي نتوج ولا يقال منتج؛ ويقال أولعت بالأمر وأوزعت به سواء ولو عا؛ وأرعدت فأنا أرعد وأرعدت فرأئصه؛ ووضعت في البيع ووكتت وشدهت عند المصيبة وبهت الرجال قال الله تعالى: فَبُهتَ الَّذِي كَفَرَ؛ قال الكسائي يقال بَهتَ وبُهتَ وبُهتَ؛ وسقط في يديه وأهرع الرجل فهو مهرع إذا أرعد غضبا؛ وأهل الهلال واستهل؛ وأغمي على المريض وغمي عليه؛ وغم الهلال على الناس.

(بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) وهما الثالث والرابع من المرفوعات؛ وإنما جمعتهما النحاة في باب لتلازمهما لأن المبتدأ مفتقر للخبر والخبر مفتقر للمبتدأ؛ وقد يستغني المبتدأ بما يغني عن الخبر كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وقرب المصنف رضي الله تعالى

عنه المبتدأ بقوله: (المُبْتَدَأُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ) ورافعه الابتداء قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

ورفعوا مبتدأً بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدا

وأشار رضي الله تعالى عنه إلى معنى الابتداء بقوله: (العاري) أي المجرد (عَن الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) ومثال ذلك: زيد قائم فزيد مبتدأ لأنه اسم مرفوع متجرد من العوامل اللفظية مرفوع بالابتداء وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ، فخرج بالاسم الفعل والحرف؛ وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد أو شبهه؛ وبالعاري عن العوامل اللفظية باقي المرفوعات كالفاعل واسم كان وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل؛ ومراده بالاسم ما يشمل الصريح كما مثلنا والمؤول كقول الله عز وجل: وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ؛ فأن تصوموا ينحل إلى مصدره بعد سبكه فيصيره صومكم خير لكم فيكون مبتدأ، وقد يقع الفعل مكان مصدره بدون سابق كالمثل: تسمع بالمعيدي خير من تراه؛ وحديث يميظ الأذى عن الطريق صدقة؛ أي السمع بالمعيدي خير من رؤيته وميظ الأذى عن الطريق صدقة؛ لكن تسمع بالمعيدي الخ شاذ؛ قال في التصريح: لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها، وقد يدخل العامل الزائد وشبهه على المبتدأ نحو بحسبك درهم مما أخبر عنه بنكرة؛ فإن بحسبك مبتدأ ودرهم خبره؛ وأما إن ولي بحسبك معرفة نحو بحسبك زيد فاختلف فيه فمنهم من قال أن زيد هو المبتدأ لأنه علم وبحسبك خبره لأن حسب لا تتعرف بالإضافة؛ ووجه ابن مالك هذا القول بأن المعرفة لا يخبر بها عن نكرة وإن خصصت إلا في نحو كم مالك؟ وخير منك زيد عند سيبويه؛ وفي النواسخ نحو فإن حسبك الله؛ وقال ابن هشام في بحسبك زيد: بحسبك مبتدأ وزيد خبره وحثه أن الباء لا يزداد في خبر المبتدأ في الإيجاب اهـ وقوله تعالى: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ قَالَ الصبان: غير الله إما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو الخبر؛ ولا يصح أن يكون فاعلا أغنى عن الخبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلة؛ قال: ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا عند سيبويه؛ ولكن الحذف في نحو بحسبك درهم سماعي؛ وفي نحو هل من خالق غير الله قياسي؛ فلك أن تقول هل من قائم أو ما من قائم غير زيد، وقد يجر المبتدأ بحرف شبه الزائد وأنشدوا:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب

فأبي المغوار مرفوع تقديرا منع من ظهور رفعه عمل حرف الجر الزائد الشبيهه بالزائد وقريب خبره؛ وقوله:

لعل الله فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم

قال الصبان: فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهور رفعه حركة حرف الجر الشبيهه بالزائد وفضلكم خبر؛ ونحو رب رجل صالح لقيته؛ قال في التصريح: فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لأن لعل ورب أشبهها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء، ومن الأول عند سيبويه بَأَيُّكُمُ الْمُقْتُونُ؛ فأيكم مبتدأ والباء

زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر؛ وعند الأخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ وخبره بأيكم وعلى مذهبه الباء غير زائدة، ومنه عند بعضهم: ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فبالصوم مبتدأ مؤخر والباء زائدة وعليه خبر مقدم؛ وحجة هذا الإعراب أن إغراء الغائب شاذ؛ وأما على جعله إغراء وأن ضمير الغائب مراد به هنا المخاطب فالباء زائدة في المفعول قف على التصريح، ولم يحترز المصنف رضي الله تعالى عنه من دخول حرف الجر الزائد وشبه الزائد على المبتدأ لقلته وندرته ولأن العوامل اللفظية إذا أطلقت لم تنطلق على الزائد وشبهه إلا بقيد، وإلى ما قد يجر به المبتدأ أشار الناظم كما في مجموع والدنا رحمه الله تعالى بقوله:

سؤال غريب عن ثلاث نواسخ بها المبتدا جروا إليكم رفعتها

ورب فصيح قالها ولعلها غريب ولولا شعره ما عرفتها

قوله ثلاث نواسخ أي لفظا لأنها تجر المبتدأ لفظا فتتسخ رفعه؛ وقوله رب فصيح قالها تمثيل لجره برب؛ ولعله تمثيل بجره بلعل؛ ولولا شعره تمثيل بجره بلولا؛ فهذه ثلاثة يجر بها المبتدأ وهي شبه الزائد إذ لا تحتاج إلى متعلق يعمل فيها. **تنبيهات** فيها نكت: **الأول:** أل في العوامل الأحسن أن تكون جنسية فتصدق بعامل فأعلى؛ وبه يسلم الكلام من الاعتراض والتأويل.

الثاني: إذا قلنا إن التجرد عن العوامل فرع عن سبق وجودها والمبتدأ لا يشترط أن يسبق بعامل أجابوا عنه بأن إمكان دخولها عليه ينتزل منزلة وجودها فيه بالفعل فصح التعبير بالتجرد اهـ أفاده أبو النجا؛ **قلت:** ولقائل أن يقول أن التجرد فيه معنى النفي والسالبة تصدق بنفي الموضوع؛ فهو مثل قولهم في قوله: عاف تغير إلا النوي والوتد؛ حيث قالوا أن تغير فيه بمعنى النفي أي لم يبق على حاله.

الثالث: قد يكون الاسم المرفوع مجردا لا تقديرا لقريئة نحو زيد في جواب من قام؛ لأن الأصل مطابقة الجواب؛ ونحو: **وإن أحد من المشركين استجارك؛** ونحو: **إذا السماء انشقت؛** ونحو ذلك لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل؛ فالاسم المرفوع في ذلك فاعل فعل محذوف للقريئة.

الرابع: الابتداء ينبي عن الاهتمام بالشيء وأنه هو المتبوع وبه تظهر نكتة تسمية جزئي الجملة مبتدأ وخبر.

(وَالْخَبْرُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ) ورافعه المبتدأ فقد تقدم قول محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه: كذاك رفع خبر بالمبتدأ؛ وقيل ترافعا؛ وقيل إن الابتداء رافع لهما؛ وقيل الابتداء والمبتدأ معا هما رافع الخبر **(المُسْنَدُ إِلَيْهِ)** أي المسند إلى المبتدأ؛ وهكذا يسمى الخبر عند أهل المعاني المسند، وقال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

الخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيادي شاهده

فالله مبتدأ وبر خبره والأيادي مبتدأ وشاهده خبره **(نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ قَائِمٌ)** فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ **(وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ)** فالزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف وقائمان خبر علامة رفعه الألف أيضا لما تقدم **(وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ)** فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع سلامة مذكر عاقل وقائمون خبره

مرفوع بالواو لأنه جمع سلامة لصفة مذكر عاقل كما تقدم والواو نائبة عن الضم فيهما كما تقدم؛ ونحو الرجال قيام وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات والهنود قائمة؛ فهذه الأمثلة كان من حق المصنف رضي الله تعالى عنه أن يأتي بها وتركها لتقديمه ما تستفاد منه، وإنما اقتصر المصنف في تعريف الخبر على الاسم مع أن الجملة والظرف ونحوهما قد يخبر بكل منهما تنبيها منه أن الأصل في الخبر أن يكون بالاسم؛ ولأن الإخبار بالجملة وشبهها في تأويل الاسم عند أهل الفن أفاده أبو النجا رضي الله تعالى عنه.

[وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ أَنَا وَنَحْنُ وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمْ وَأَنْتِنَّ وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهِنَّ نَحْوُ قَوْلِكَ أَنَا قَائِمٌ وَنَحْنُ قَائِمُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَعَيْرُ مُفْرَدٍ فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٌ]]¹

(وَعَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ) وهذه المذكورات هي التي يعبر عنها بالجملة وشبهها؛ والجملة تطلق على فرديها الاسمية والفعلية؛ ومن الفعلية الفعل المبني للمجهول ونائبه وكان وأخواتها وأسماءها (نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَزَيْدٌ عِنْدَكَ) قالوا: والصحيح أن الخبر هو المتعلق به الجار والمجرور والظرف العامل فيهما؛ أي كائن أو مستقر في الدار أو عندك أو استقر أو كان بمعنى وجد وحصل؛ ومعنى هذا يقال لكل منهما خبر إذا أخبر به قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

فإعراب زيد في الدار أو زيد عندك: زيد مبتدأ مرفوع بالضملة الظاهرة وفي الدار جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر زيد؛ وإن قلت عندك تقول: عندك ظرف مكان في محل رفع على أنه خبر زيد، واعلم أنه يشترط في الظرف وعديله الواقعين خبرا أو صلة أو حالا أن يكونا تامين مستقرين ومعنى تمامهما هو كون عاملهما كون عام محذوف وجوبا؛ ومعنى استقرارهما أن يكون مستقرا فيهما ضمير الكون المذكور بأن ينتقل إليهما من عاملهما المحذوف؛ ويقابل التام الناقص والمستقر اللغوي، ومن تقاييد الدنيا رحمه الله تعالى:

الظرف لغو إن يكن مخصوصا بعامل كما أتى منصوصا

ومستقر إن يكن قد عما واحذف لهذا دون ذاك حتما

وقيل لغو إن يكن معلقا بعامل مصرح بتحقيقا

ومستقر إن يكن قد حذف عامله ذا باشتهار عرفا

ومن تقاييده أيضا رضي الله تعالى عنه: الظرف التام والمجرور التام هما ما يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما يفهم بدون ذكره نحو زيد في الدار أو عندك؛ والقتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة؛ أي كائن أو استقر، أو كونه خاصا يفهم بقريئة نحو: بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم؛

¹ هذه الفقرة من نص الأجرومية لم تشرح

ومنه قول الله سبحانه: **الْحُرُّ بِالْحُرِّ**؛ أي مقتول بالحر أو يقتل لأن تقدير العام فيه غير مفيد قاله المغني، والناقصان هما ما حذف متعلقهما الخاص بلا قرينة كزيد بك أو اليوم؛ والظرف المستقر هو ما يستقر معنى عامله فيه ويفهم منه لأن كون يفهم بدون ذكره ولأن الضمير يستقر فيه إذا قلت أنه الخبر؛ وبهذا التفسير يرادف الظرف التام أي في المعنى ويختلفان بالحيثية، والظرف اللغو هو ما خص متعلقه ويمنع حذف متعلقه بلا قرينة؛ وأما معها فتارة يجوز كزيد في جواب بمن مررت وبهذا التفسير يرادف الناقص؛ فمدار المستقر واللغو على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعليه اقتصر **د**، وقيل مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون إلا خاصا؛ وبهذا التفسير يكونان متلازمين أي التام والناقص، وقيل المستقر ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا واللغو ما لا يقع كذلك؛ وهذا التفسير لازم أيضا على تفسير الناقص والتام، قال الوالد: اهـ من خط المختار بن محمد امبارك رحم الله الجميع رحمة واسعة، وأنشدوا على انتقال الضمير إليهما قوله:

فإن يك جثمانني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

قال الصبان: وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادي ولا للدهر لنصبهما؛ ولا لضمير محذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد لمنافاة الحذف للتوكيد؛ ولا لفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله؛ فتعين كونه تأكيدا للضمير في الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح اهـ والتقدير عندك هو أجمع اهـ

(**وَزَيْدٌ قَامَ أَبَوَهُ**) فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وأبوه فاعل والجملة خبر المبتدأ وربطها الضمير المضاف إلى السببي وهو الهاء والجملة فعلية. (**وَزَيْدٌ جَارِيئُهُ ذَاهِبَةٌ**) فزيد مبتدأ وجاريتيه مبتدأ ثان وذاهبة خبر جاريتيه وهذا الأخير وخبره جملة اسمية خبر زيد والرباط ضمير السببي، وكان الأنسب أن يبدأ في التمثيل للإخبار بالجملة بزيد قام ولكنه عدل إلى التمثيل بما فيه ظهور لجزئي الجملة. واعلم أن الجملة الواقعة خبرا يجب أن تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ يرجع عليه أو ما يقوم مقامه قال في الألفية:

ومفردا يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له

قال الأشموني: ليحصل الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه؛ أو خلفا عن ضميره كقولها: زوجي المس مس أرنب والرياح ريح زرنب؛ قيل أل عوض عن الضمير والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين؛ وجعلوا منه: **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ**؛ أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه وهي المأوى له؛ أو كان فيها إشارة إليه نحو: **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ**؛ وإعادته بلفظه نحو: **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**؛ قال أبو الحسن: أو بمعناه نحو جاءني زيد أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله: فأما القتال لا قتال لديكم. . كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير جائز؛ فالأولى أن

يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس؛ أو وقع بعدها جملة مشتتة على ضميره بشرط كونها إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه وقوله:

وإنسان عيني يحسر المرء تارة فيبدو وتارات يجم فيغـرق

قال ابن هشام: أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها؛ وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام؛ وكذا إن كانت بمعنى المبتدأ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنظقي الله حسبي وكفى

فوائد: الأولى: وجه تسمية الظرف وعديله شبه الجملة للمشابهة؛ إذ الظرف وعديله يقع كل منهما خبراً وصلة وحالاً كالجملة في ذلك.

الثانية: الجملة تنقسم إلى صغرى وكبرى ومحملة لهما؛ فزيد قام أبوه فيه مثال للصغرى والكبرى؛ إذ الكبرى فقط هي ما وقع خبرها جملة ولم يخبر بها والصغرى فقط هي ما وقعت خبراً؛ فزيد قام أبوه الاسمية الأولى كبرى لأن زيد أخبر عنه بجملة ولم يخبر به هو وخبره عن مبتدأ وقام أبوه صغرى لأنها مخبر بها؛ ومثل ذلك زيد جاريته ذاهبة، ومثال المحملة زيد أبوه غلامه منطلق فالأولى كبرى لأن زيدا أخبر عنه بالجملتين؛ والثانية محتملة صغرى لأنها أخبر بها وكبرى لأن الخبر فيها جملة؛ والثالثة صغرى لأنها أخبرت ولم يخبر بها؛ هكذا يستفاد من أبي النجا رضي الله تعالى عنه.

الثالثة: لا بأس أن يخبر بالجملة الطليبية نحو زيد اضربه والثوب بعه وقد تكون قسمية؛ قال الصبان: بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية؛ والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها؛ لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبراً طلباً كانت أو غيره أي كبرت لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ؛ فإذا قلت: زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حال من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به؛ وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه؛ وبه صح احتمال الكلام للصدق والكذب؛ قال هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن اهـ

الرابعة: قد يستغنى عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً يعمل عمل فعله؛ فيغني فاعله عن الخبر نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسار دان

وأنشدوا :

أقطن قوم سلمى أم نووا ظعننا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقوله:

أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

وقوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقطع

وقوله:

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وقوله:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

فكل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به أو نفي بلفظ صالح لمباشرة الاسم كما ولا وإن وغير وليس يكون فاعله يغني عن خبره إن عومل معاملة الفعل في التجريد كالمثاليين والشواهد سواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة؛ وأما إذا لم يعتمد الوصف على استفهام أو نفي فمذهب البصريين منع الابتداء به ومذهب ابن مالك رضي الله تعالى عنه الجواز بقبح وقال بقلته جدا ومذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبح؛ وقال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أولوا الرشد

ولا حجة على البصري في قوله:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

قال الأشموني: لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد: وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ؛ وأما إذا طابق المبتدأ الخبر في سوى الأفراد نحو أقائمان الزيدان تعين أن أقائمان خبر والزيدان مبتدأ؛ وكذا إذا تطابقا في الجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث؛ فإن تطابقا في الأفراد جاز الوجهان نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند؛ قال الصبان: والأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر؛ انظر عند قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الأفراد طبق استقر

الخامسة: الخبر إذا كان مشتقا كان فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو زيد قائم وزيد مضروب؛ والمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وما أول به نحو زيد أسد أي شجاع؛ ويجب استتاره إلا لعارض قال الصبان: كالحصر في نحو زيد ما قائم إلا هو؛ أو الجريان على غير من هو له نحو زيد عمر ضاربه هو أي لخوف اللبس؛ وكذا عند أمن اللبس على مذهب البصريين نحو زيد هند ضاربها هو؛ وأجازة الكوفيين واستدلوا بقوله:

قومي ذرى المجد بانوها وقد عملت بكنه ذلك عدنان وقحطان

قال الصبان: ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر؛ وأما إذا كان الخبر جامدا فلا يتحمل الضمير خلافا للكوفيين كهذا زيد؛ وجمهور المناطقة توافق الكوفيين إذ الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا بمعنى المثال صاحب هذا الاسم زيد؛ فيكون خبرا مقدما وزيد مبتدأ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير استكن
وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا
واعلم أن ما تقدم أن الظرف يخبر به فيه تقييد زائد على ما تقدم قال ابن مالك رضي
الله تعالى عنه:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا
إذ الغالب أن ظرف الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى نحو الصوم غدا لا عن
الجثة أي الذات إذ لا معنى لزيد غدا إن لم يكن على حذف اسم معنى مضاف إليه
زيد؛ وقد ورد من ذلك: الهلال الليلة؛ والرطب شهري ربيع؛ واليوم خمر وغدا أمر
وقوله:

أكل عام نعم تخونه تلحقه قوم وتنتجونه
ولكن جميع ذلك على حذف مضاف اسم معنى أي طلوع الهلال ووجود الرطب
وشرب الخمر وإحراز نعم؛ وهذا التأويل لجمهور البصريين، واعلم أن الزمان إذا
أخبر به عن المعنى واستغرق المعنى الزمان أو أكثره وكان نكرة يرفع غالبا نحو
الصوم يوم والسير شهر أي زمن الصوم يوم الخ؛ وقد ينصب ويجر بفي إن لم
يستغرق الجميع أو الأكثر؛ أو كان الزمان معرفة نصب أو جر نحو الخروج يوما أو
في يوم والصوم اليوم أو في اليوم، وقد يرفه ومنه: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ؛ وكذلك
ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان
المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب؛ ويجوز جانبا بالنصب؛ فإن
كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب
ويجوز الرفع؛ ويجب نصب غير المتصرف كفوق أفاده الصبان؛ ولعل من غير
المتصرف الذي يجب نصبه: وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ اهـ لكن أسماء الشهور يتعين
نصبها نحو أول السنة المحرم قف على الصبان.
واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه والحكم على المجهول
لا يفيد؛ ولكن النكرة قد يقع لها ما يفيد الإخبار عنها فيسوغ إذ ذاك الإخبار عنها؛ قال
ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمره
قال والدنا رحمه الله تعالى في مجموعه: وفي شرح ابن عقيل للخلاصة في الكلام
على مسوغات الابتداء بالنكرة أنه أنهى بعضهم جميع ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا؛
قال الخضري عليه رحمه الله وهو بهاء الدين بن النحاس: وأرجع بعضهم جميع
ذلك إلى العموم والخصوص ومنهم أبو حيان رحمه الله تعالى؛ قال في نهاية
الإعراب: وكل ما ذكرت يرجع للتخصيص والتعميم؛ وفي المغني لم يعول المتقدمون
إلا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها
فنتبعوها والذي يظهر لي انحصارها في عشر أمور؛ وزاد الأشموني خمسة فبلغتها
عشرين فنظمتها بقولي:

مسوغات ابتداء منكورهم صفة عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخرق وتنويع حقيقته أو بدء حال جواب للسؤال يلي
أو بعد لولا وكم لام ابتدا وإذا تقديم إخباره الإبهام فابتهل
كذا إرادة مخصوص مناقضة وكونه فاعلا معنى فلا تحل

وقوله صفة أي من مسوغات الابتداء بالنكرة الوصف سواء ذكر الموصوف كقوله تعالى: وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ. . الآية؛ أو الموصوف فقط كقوله عز وجل: وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ أَي طائفة منهم، ومنه التصغير نحو رويجل قائم لأنه تفهم منه صفة قائمة تفيد معنى من معانيه، ومنه المثل شر أهر ذا ناب على أحد القولين، ومنه إن ذهب عير فعير في الرباط على قول، وقوله عطف أي من مسوغات الابتداء بها عطفها على ما يمكن الابتداء به لكونه معرفة أو نكرة لها مسوغ؛ لأن العطف يشرك في الحكم نحو رجل وزيد أو تميمي قائمان، قوله عموم أي بنفسها نحو كل يموت وكأسماء الشرط والاستفهام أو عمت بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام كقوله تعالى: أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ. . الآية؛ والمراد هنا العموم الشمولي لا البدلي لوجوده في كل نكرة؛ والأظهر أن قصد الحقيقة مسوغ نحو رجل خير من امرأة؛ وقيل من باب العموم، قوله ومعنى الفعل أي من مسوغات الابتداء بالنكرة إفادتها معنى من معاني الفعل كالدعاء والتعجب؛ فالدعاء نحو قوله تعالى: سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ؛ وقوله تعالى: وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ؛ والتعجب كقوله:

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

وقوله مع عمل أي من مسوغات الابتداء بها أن تعمل ففي الحديث: أمر بمعروف صدقة؛ وفي الخلاصة: ورغبة في الخير خير الخ، وقوله حصر أي من مسوغات الابتداء بها الحصر نحو إنما رجل في الدار، قوله وخرق أي من مسوغات الابتداء بها الإخبار عنها بخارق لعادتها نحو بقرة تكلمت، قوله وتنويع أي تفصيلها كقوله:

ويوم لنا ويوم علينا ويوم نساء ويوم نسر

وقوله:

وأقبلت زحفا على الركبتين فتوب نسيت وثوب أجر

قوله حقيقة أي من مسوغات الابتداء قصد الحقيقة بها نحو تمره خير من جرادة، قوله وبدء حال أي ومن مسوغات الابتداء وقوعها حالا بظهور علامة ذلك من واوه ونحوها كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

وبدونها كقوله:

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي

قوله جواب للسؤال أي من مسوغات الابتداء بها وقوعها جواب سؤال نحو رجل في جواب من عندك؟ لأن الأصل في الجواب المطابقة فيكون الجواب رجل عندي، قوله أو بعد لولا أي من مسوغات الابتداء بالنكرة وقوعها بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودي كل ذي مقعة لما استقلت مطاياهن للظعن
قوله كم أي ومن مسوغات الابتداء بالنكرة كون كم التكثرية قبلها قال:

كم عمه لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

قوله ولام ابتدا نحو لرجل قائم، قوله وإذا الفجائية ومنه قوله:

حسبتك في الوغى مردي حروب إذا خور لديك فقلت سحقاً

والمردى بكسر الميم وسكون الراء الحجر يرمى به ويقال للشجاع إنه لمردى حروب
اه من مصحح الأشموني، قوله تقديم أخبار كعند زيد نمرة، قوله والإيهام إذا كان
هو المقصود كقوله:

مرسعة بين أرساغه به عسم يبتغي أرنبا

قوله كذا إرادة مخصوص كقول أبي جهل: رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون منه،
قوله مناقضة كرجل قائم لمن قال امرأة قائمة؛ ولا يبعد أن يكون من باب النكرة
المراد بها الحقيقة، قوله وكونه فاعلا معنى كجارية ضربت أو نائب نحو كريم يوفي
بوعده اه من تقاييد الوالد رضي الله تعالى عنه اه ولكن الاستشهاد بكم عمه هو
على رواية رفع عمه وقد روي نصبها وجرها.

ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى قال محمد فال بن محمذن رضي الله تعالى
عنهما أي ببها:

كم عمه لك اجعلنه مبتدا إن عمه بالنصب والخفض بدا

واجعله نائبا عن المصدر أو ظرفا لرفع عمه ؟؟؟ حكوا

وعمة إذ ذاك هو المبتدا وحلبت له اجعلن مسندا

وقال سيد بن عبد الله:

كم عمه من قوله كم عمه إذا نصبت أو جررت العمه

وإن بالارتفاع فيها تنطق أعرب كم بالظرف أو بالملق

وعمة بالرفع مبتدا وفي جر ونصب فهي تمييز تفي

وحلبت تخبر بالوجهين نظرت في التنبيه ذا بالعين

وكذلك الأصل في المبتدأ أن يتقدم لأنه محكوم عليه وفي الخبر أن يتأخر لأنه محكوم
به قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

ومثله بقولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك؛ وقد يمتنع التقديم لعارض وقد يجب
لعارض؛ فمن وجوب تقديم المبتدأ إذا أخبر عنه بفعل فيه ضمير نحو زيد قام؛ وإذا
استوى المبتدأ والخبر ولم توجد قرينة تعين أحدهما نحو صديقي زيد وأفضل منك
أفضل مني لخوف اللبس؛ فإذا وجدت قرينة جاز تقديم الخبر نحو أبو حنيفة أبو
يوسف لأن المشبه به معلوم أنه الشيخ ومنه:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد
وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ؛ وكذا إِنَّمَا
أَنْتَ مُنْذَرٌ؛ وأما قوله:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول
فشاذ؛ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كان المبتدأ داخله عليه لام الابتداء لاستحقاقها
الصدر؛ وأما قوله:

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الأخوالا
فشاذ أو مؤول؛ وقيل اللام داخله على مبتدأ محذوف أي لهو أنت، وكذا يجب تأخير
الخبر إذا كان المبتدأ ملازم لصدر الكلام؛ وقال في هذه المسائل محمد بن مالك
رضي الله تعالى عنه:

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي ببيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرًا
أو كان مسندا لذي لام ابتداء أو لازم الصدر كمن لي منجدا
ومن الأخير: من يقيم أحسن إليه؛ وما أحسن زيد؛ وكم عبيد لزيد، وأما وجوب تقديم
الخبر فمن مواضعه المبتدأ النكرة إذا أخبر عنه بظرف أو عدليه قال في الخلاصة:

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر
قال الأشموني: رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال؛ ولهذه العلة وجب التقديم في
نحو قصدك غلامه رجل؛ ولهذا لو خصصت النكرة جاز تأخير الخبر نحو: وَأَجَلٌ
مُسَمًّى عِنْدَهُ، ومنها إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وأنشدوا:

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها
لما في ذلك من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومنها إذا كان الخبر له صدر
الكلام نحو أين من هو ذاهب، ومنها إذا كان محصورا، وقال في الخلاصة:

كذا إذا عاد عليه مضمرا مما به عنه مبينا يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا كأمين من علمته نصيرا
وخبر المصور قدم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا

ومما زاد الأشموني والصبان هنا أنه يجب تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي
يأتيني فله درهم لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم؛ وكذا إذا كان الخبر جملة طلبية؛
وكذا إذا زيدت فيه الباء نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال؛ وفي نحو ما رأي مذ
يومان أو منذ يومان على قول من أعرب مذ ومنذ مبتدئين، ومما يجب فيه تقديم
الخبر إذا كان المبتدأ منسبكا من أن الناسخة وصلتها نحو عندي أنك فاضل وإذا كان
معها أما جاز:

عندي اصطبار وأما أنني جزع يوم النوى فلو وجد كان يبيريبي

لأمن اللبس لأن إن المكسورة ولعل الذين قد تلبس بهما أن المفتوحة المشددة لا يكونان مع أما أفاده الأشموني؛ قال الصبان: ومن مواضع وجوب تقديم الخبر ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد؛ أو كان تأخيره يخل بالمقصود نحو لله درك إذ لو أخر ما فهم التعجب؛ أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد اهـ واعلم أن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه لقرينة ويجوز حذفهما لها؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

وفي جوب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه إذ عرف

وحذف ما يعلم من قواعد النحو العامة في جميع الأبواب إلا باب التوكيد ونحوه؛ قال الأشموني وقد يحذف الجزاءان معا إذا حلا محل مفرد كقوله تعالى: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ؛ أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة أشهر عليها اهـ وقد يجب حذف الخبر قال في التسهيل: ووجوبا أي حذف الخبر بعد لولا الامتناعية غالبا وفي قسم صريح وبعد واو المصاحبة الصريحة وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرا عاملا في مفسر صاحبها أو مؤولا بذلك والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها؛ فمثال حذفه بعد لولا هو لولا زيد لهلك عمرو وذلك للقرينة الدالة على الخبر وهي أن لولا موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فهي تدل على أن الخبر بعد وجود مطلقا من تقيد بوصف خاص من قيام ونحوه؛ والتقدير لولا زيد موجود ولأن جواب لولا ساد مسد الخبر؛ وأما إذا كان المقصود بعدها وجود مقيد ولا قرينة تدل عليه فيجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم؛ ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: لولا قومك حديثو عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم؛ وإن قامت عليه قرينة جاز حذفه نحو لولا أنصار زيد لم ينج؛ وذكره نحو لولا أنصار زيد حموه لم ينج؛ هذا ما اختار ابن مالك رضي الله تعالى عنه تبعا للرماني والشلوبيني؛ والجمهور على أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقا، ومثاله في القسم الصريح لعمر ك لأفعلن إذ صراحة لعمر ك في القسم وتعيينه له دال على الخبر المحذوف أي لعمر ك ما أقسم به لأفعلن وجواب القسم ساد مسد الخبر؛ واحترزوا بالصريح من نحو عهد الله لأفعلن فلا يجب حذف الخبر فيجوز علي عهد الله لأفعلن إذ لا يعلم منه القسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف لعمر ك وأيمن الله مما هو صريح في القسم؛ والعمر بالفتح والضم معا ولكن الفتح لا يستعمل إلا مع القسم، ومثاله بعد واو المصاحبة كل رجل وضيعته أي مقرونان؛ قال الدماميني: والظاهر أن حذف الخبر في هذا جائز لا واجب، ومثاله قبل حال بشروطه المذكورة؛ قال الدماميني: وهو ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال:

الأولى: أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحبها نحو ضربي زيد قائما؛ والتقدير على ما اختاره ابن مالك رضي الله تعالى عنه ضربي زيدا ضربه قائما

فالمبتدأ مصدر عامل في زيदा وزيدا هو المفسر صاحب الحال لأن قائما حال من الضمير الذي في ضربه وهو يعود على زيد فهو مفسره.

الثانية: أن يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال والمبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا.

والثالثة: أن يكون معمول المبتدأ ليس مصدرا صريحا ولكنه مؤول بالمصدر نحو أخطب ما يكون الأمير قائما؛ فأخطب مبتدأ مضاف إلى ما ليس بمصدر وهو ما ولكنه في تأويل أكوان أي أخطب أكوان الأمير كونه قائما؛ قال الدماميني: فالخبر في هذه واجب الحذف لوجود القرينة الدالة عليه واللفظ الساد مسده؛ قال الأشموني: فإن صلح الحال أن يكون خبرا لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربي زيदा شديدا؛ وشذ قولهم حكمتك مسمطا على صيغة اسم المفعول من سمط بالتضعيف أي مثبتا وناقذا؛ كما شذ زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش، وأما وجوب حذف المبتدأ ففي مواضع قال الأشموني أنها أربعة: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض ذم أو مدح أو ترحم، الثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس، الثالث: حكى الفارسي ذمتي لأفعلن أي في ذمتي عهد لأفعلن، الرابع: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمر سمع وطاعة؛ ومنه قوله:

وقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

ومنه:

شكا إلي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

قال الصبان: ومنها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد ولا سيما.
ومن تقايد والدنا رحمه الله تعالى في مجموعة النحو:

| | |
|-------------------------|-------------------------|
| وحذف مبتدا له قد أوجبوا | في سبعة معدودة لا تذهب |
| ما أخبروا عنه بنعت قطعا | بمدح أو ذم على ما سمعا |
| كذا ترحم ومصدر بـدل | من فعله وما بنعم قد حصل |
| ثم صريح قسم كـذاكا | من أنت زيد حكمه كـذاكا |
| ولا سوى وكذا لا سيما | زيد برفع كن له متمما |

واعلم أنه يجوز تعدد الخبر قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وأخبروا باثنين أو بأكثرنا عن واحد كهم سراة شعرا

قال تعالى: وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ؛ وأنشدوا على ذلك:

من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتبي

والبت بفتح التحتبية وتشديد التاء الفوقية الكساء الغليظ المربع؛ وأنشدوا أيضا:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقسي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم
وقد يتعدد في اللفظ دون المعنى نحو الرمان حلو حامض أي مز، وقد يتعدد لتعدد ما
هو له نحو بنوك كاتب وصانع وفقه وأنشدوا:

يداك يد خيرها يرتجي وأخرى لأعدائها غائظه

قال ياسين: يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر
مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان؛
والطلاحة الإعياء.

واعلم أن حق الخبر أن لا تدخل عليه الفاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من
الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف؛ إلا أن بعض المبتدئات يشبه أدوات الشرط
فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما كقوله تعالى: وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْتَاهُمْ؛ وقد
تحذف لضرورة الشعر قال:

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

وإما جوازا إذا أشبه أداة الشرط في العموم وجملة ذلك خمس عشرة صورة:
الأولى: موصل بفعل لا شرط معه مع قصد العموم واستقبال معنى الصلة نحو الذي
يأتيني فله درهم.

الثانية: أن يكون موصلا بجار ومجرور نحو الذي في الدار فله درهم.

الثالثة: أن يكون موصلا بظرف نحو الذي عندك فله درهم.

الرابعة والخامسة والسادسة: موصوف بإحدى هذه الثلاثة فالموصوف بالفعل رجل
يسألني فله فضل؛ أو في المسجد فله بر؛ أو عنك فله حق؛ فهذه ست صور.

السابعة والثامنة: مبتدأ مضاف للموصول نحو كل الذي تفعل فلك؛ ومبتدأ مضاف إلى
موصول نحو كل رجل يتقي الله فسهيد.

التاسعة والعاشر: أن يكون الوصف بالجار والمجرور نحو كل الذي في الكتاب
فمفهوم؛ والعاشر أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصوف بالجار والمجرور نحو كل
رجل في الدار فعالم.

الحادية عشر والثانية عشر: بجعل الظرف مكان عديله في المثالين.

والثالثة الباقية توجد في المبتدأ الموصوف بالموصول نحو: السعي الذي تسعاه
فستلقاه؛ والأمر الذي في الدار فستعلمه؛ والعلم الذي عندك فستنشره؛ فهذه ثلاثة تضم
إلى الاثني عشر كذا يؤخذ من الأشموني والصبان.

قال محمد بن باب بن داداه رضي الله تعالى عنهما:

إن اقتران خبر بالفاء جـوازُه بالاتفاق جاء

في العشر مع ثلاثة في المبتدأ وصل بالظرف وما كهو بدا

أو فعل الشرط له قد صلحا والمبتدأ في كل ذا قد وضحا

موصولا أو وصف أو أضيف له فتلك تسع قد أتت مفصله

نكرة موصوفة بظرف أو كالظرف أو فعل وذا أيضا رروا

في خبر أخبر عن كل وفي جملة اسمية الخلف يفي
وخبر عن آل وذا المحصل خمس بهن عشرة قد يوصل

انتهى من مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه ومنه أيضا:

والفا أجز في خبر اسم شبه ما ضمن معنى الشرط كالذي وما
إذا بشرط أو بفعل وصلا وعمما واقتضيا مستقبلا
كذا منكر يضا هي ما ذكر وفي مضاف لهما ذاك اعتبر
إن عم والموصوف بالموصول في ذا الحكم مثله لمعنى ما خفي
وذا الجواز بعد لكن وإن وأن باق وأبى أبو الحسن
وغير باق بعدما الذي بقي بغير خلف فانتقي الذي انتقي

ومن مجموعه أيضا رضي الله تعالى عنه:

وقرنوا بفا جوازا خبرا عما كما شرط وما شرط يرى
وذاك آل ووصلها مستقبل عم وغيرها إذا ما يوصل
بظرف أو بشبهه أو فعل يصلح للشرط كذاك أصل
وهكذا منكر عم وصف بواحد من ذي وقس ولا تقف
وكل إن يصف إليه أو وصف مبتدأ هنا بموصل عرف
مضاه كذا وفي خبر كل إلى منكر أضيف قد نقل
لخبر الموصول غير ما مضى والأخفش الفا مطلقا قد ارتضى
وامنعه بعد مبتدأ قد اقترن بما سوى إن ولكن وأن

ولم يعز النظمين، وكتب على وغيرها: أي من الموصولات العامة المستقبلة صلتها،
وكتب على يصلح للشرط: أي لكونه مستقبلا نحو وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا .
. الآية؛ بخلاف الذي زارني بالأمس له درهم، وكتب على ذي: أي الثلاثة المتقدمة؛
وخص ابن الحاجب ذلك بكل نحو كل نعمة فمن الله، وكتب على عرف مضاه: أي
مضاف الموصوف بالموصول المذكور، وكتب على وغير ما مضى: نحو وَمَا
أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْقِي الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ.

(بَسَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) فلا تدخل على ما لا يكون مبتدأ
وخبرا؛ نعم لا تدخل على المبتدأ المخبور عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه؛ ولا
إنشائية نحو هند زوجتكها؛ ولا المبتدأ الذي له صدر الكلام نحو أيهم عندك؛ ولا
الملازم للحذف كالنعت المقطوع إلى الرفع ونحوه كما تقدم قريبا؛ ولا الملازم

الابتدائية بنفسه أو بغيره كإذا الفجائية والأول نحو أقل؛ ولا عدم التصرف كطوبى، كما أن من العوامل التي سيذكر في هذا الباب ما قد يدخل على ما ليس مبتدأ وخبره كأفعال التصيير فإنها الأغلب أن تدخل عليهما وقد تدخل على غيرهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت المعدوم موجودا؛ وعلى هذا فالعوامل جنسية لا استغراقية، ولما كانت هذه العوامل تزيل وتغير إعراب المبتدأ إلى إعراب آخر لأنها عوامل لفظية أقوى من الابتداء الذي هو من العوامل المعنوية سماها النحاة النواسخ.

(وهي ثلاثة أشياء) أي ثلاثة أقسام من حيث العمل لأن كل قسم منها له عمل يخص به لا من حيث الحقيقة لأنها من حيث الحقيقة شيان أفعال وهي كان وظن وأخواتها وحروف وهي إن وأخواتها؛ ولا يعترض بما تصرف من أفعال البابين من الأسماء من ما يعمل عمل أفعاله لأنها إنما تعمل عمل الأفعال المتصرفة منها فهي تابعة لها في العمل فلا فائدة في عدها قسما رابعا من النواسخ. فبدأ رضي الله تعالى عنه بأول الثلاثة وهو (كَانَ وَأَخْوَاتُهَا) ومن قبيلها الحروف المشبهة بليس وهي ما الحجازية ولا النافية للواحد العاملة عمل ليس وإن النافية بشروط ولات بشروط في الكل ستأتي إن شاء الله تعالى؛ فكان وأخواتها والحروف المشبهة بليس على حدة في العمل (و) الثاني من النواسخ (إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا) في العمل لها عملها في المبتدأ والخبر على حدة (و) الثالث من الأشياء العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر (ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتُهَا) في العمل على حدة فكل هذه الأشياء الثلاثة عمله في المبتدأ والخبر على حدة وسيبين لك ذلك هذا المصنف رضي الله تعالى عنه كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ونكتة تقديم كان وأخواتها أنها أفعال والأصل في العمل لها لا للحروف فناسب ذلك أن يكون نكتة تقديمها على إن وأخواتها؛ ونكتة تقديم إن وأخواتها على ظن وأخواتها مع أنها أفعال هي أن إن وأخواتها أحد جزئي الابتداء باق فيه على موافقة جزئي الابتداء في الإعراب بخلاف ظن وأخواتها؛ وبه تظهر نكتة تقديم كان وأخواتها على ظن وأخواتها مع أن الكل أفعال، ونكتة تقديم كان لأنها أم الباب لاختصاصها بتصرفها التام وعملها في ضمير الشأن مع أنه ملازم الحذف؛ قال والدنا في تقييده: قال الدونشري يستثنى منه - أي منع دخولها على واجب الحذف - ضمير الشأن فيجوز دخول كان عليه كقوله:

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

أه ياسين انتهى من مجموع رضي الله تعالى عنه.
(فَأَمَّا كَانَ وَأَخْوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ) الذي هو المبتدأ في الأصل ويسمى اسمها؛ وملابسة الإضافة فيه عملها فيه (وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) الذي هو خبر المبتدأ في الأصل ويسمى خبرها؛ وملابسة الإضافة عملها فيه نحو كان زيد قائما؛ وما يفهم من ظاهر اللفظ من الاسم والخبيرية ليس بمراد لأن اسم كان ما يعين مسماها الذي هو الكاف والألف والنون وذلك غير زيد؛ وكذلك قائما ليس خبرا لكان لأن الفعل لا يخبر عنه بل هو خبر عن زيد بزيادة وصفه الذي اكتسب من كان، ولم يسمها النحاة فاعلا ومفعولا مع أن العامل فيهما فعل لأن هذه الأفعال في حال نقصانها أي عدم استكفائها بالمرفوع لا يكون حدثها من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول؛ فصارت

من حيث احتياجها إلى معمولين عمدتين كالروابط حتى أن الزجاجي سماها حروفا كذا أفادوا هنا.

(وَهِيَ) أي كان وأخواتها وسيأتي إن شاء الله تعالى للمصنف منها ثلاثة عشر فعلا وهي أكثر من ذلك **(كَانَ)** وهي عند الإطلاق تدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي إذا لم توجد قرينة على عدم استمرار اتصافه أو قرينة على انقطاعه عنه؛ فالأول نحو كان زيد قائما؛ والثاني نحو: **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** للعلم باستمرار اتصافه تعالى بصفاته في الأزل وما لا يزال، ومنها القدرة التي صفات الأفعال ترجع إليها، والثالث نحو كان الشيخ شابا لدلالة الوضع اللغوي على انقطاع الخبر؛ قال ياسين: والأصح أن وزنها فعل بفتح العين؛ وقال الكسائي: فعل بالضم؛ ورد بأنه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لأن الوصف من فعل فعيل.

(وَأَمْسَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو أمسى زيد قائما أي اتصف بالقيام وقت الغروب؛ والمساء بالمد ضد الصباح يصدق على ما بعد الزوال إلى الغروب.

(وَأَصْبَحَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بخبره في الصباح نحو أصبح البرد شديدا أي اتصف البرد بالشدة وقت الصباح.

(وَأَضْحَى وَظَلَّ) بالطاء المشالة أي المشال عليها الألف والنقطة فرقا بينها وبين الضاد المعجمة والطاء المهملة؛ وتفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما؛ وقد تأتي بمعنى صار كقوله تعالى: **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا**.

(وَبَاتَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا.
(وَصَارَ) وهي تفيد التحول من حقيقة إلى أخرى أو من صفة إلى أخرى نحو صار الجذب خصبا؛ وصار الجاهل عالما؛ قال محمد بن ألفغ رضي الله تعالى عنه:

وصار مثل ضم أو مثل قطع آتية مضموما ومكسورا وقع

قال والدنا عبد الرزاق رضي الله تعالى عنه مذيلا له:

أما الذي قد جاء مثل رجعا آتية بالكسر كما قد وقعا

(وَلَيْسَ) وهي عند التجرد من القرائن لنفي الحال أي نفي مضمون الجملة في الحال أي زمن التكلم نحو ليس زيد قائما أي في الزمان الحاضر ويمكن أن يقوم؛ وقد تعينها القرينة إلى الزمن الماضي نحو ليس زيد قائما أمس؛ أو الزمن المستقبل نحو ليس زيد قائما غدا، وذهب بعضهم إلى أنها للنفي بلا قيد.
تنبيه: قولهم لنفي الحال هو على حد مكر الليل؛ فهو من إضافة الظرف للمظروف.

ومن مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه:

ليس تجي للنفي في الذي اطرد كليس في الدار من القوم أحد

وأصلها نفي ويبقى العمل وقد تجي للنفي ثم تهمل

وقد تجي ليس للاستثناء كقوله ليس أبا السدرءاء

(وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتَى وَمَا بَرَحَ) وهذه الأفعال الأربعة موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال من صحة اتصافه به؛ نحو ما

زال زيد عالما فاستمرار الخبر مبدؤه من صلاحية الاتصاف بالعلم لا قبل ذلك لما اقتضته الحال أن الصبي لا يوصف بالعلم عادة، ولكن هذه الأربعة تخالف الأفعال قبلها لأنها يشترط في عملها تقدم النفي أو شبهه كالنهي والدعاء، قال أبو النجاشي رضي الله تعالى عنه: وإنما شرط في هذه الأفعال ذلك لتوقف إفادة استمرارها على دخول النافي عليها لأنها أي هذه الأفعال نفسها بمعنى النفي؛ فإذا دخل عليها النفي انقلبت وأفادت الإثبات لأن نفي النفي وما بمعناه إثبات؛ وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي له؛ ومثال ذلك بعد النفي: وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ؛ ومن ذلك: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ؛ ولو كان النافي اسما نحو:

غير منك أسير هوى كل وان ليس يعتبر

وكذا النفي بالفعل قال:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

ومنه الفعل العارض استعماله في النفي قال:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا

قال في التصريح: لأن قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية، ومنه الفعل الذي يفيد الامتناع نحو: أبيتُ أزال أستغفر الله؛ قال في التصريح: أي لا أزال قاله الفراء لأن أبيتُ يفيد الامتناع؛ قال تعالى: إنا إبليسَ أبى، ومثال ذلك بعد النهي قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ففسيانه ضلال مبيــــــــن

ومثاله بعد الدعاء قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلا بجعائك القطر

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم، وقد يحذف نافي هذه الأربعة قياسا بثلاثة شروط؛ قال في التصريح: ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعا؛ وكونه جواب قسم؛ وكون النافي لا كما في تالله تفتأ تذكر يوسف؛ وكما في قول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

إذ الأصل لا تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا، ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى: وشذ قوله:

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه

قال لأنه لا يقاس حذف نافي زال وأخواتها إلا بثلاثة شروط وذكر الثلاثة المذكورة قبل؛ وقال: وظاهر كلام الرضي جوازه مطلقا وكذا الزمخشري في المفصل؛ ومنعه ابن الطراوة مطلقا؛ وجعله ابن عصفور من الضرورة؛ وتكونه الهاء فيه هي الخبر؛ والأكثر في خبر كان إذا كان ضميرا إن يكون منفصلا وهذا من القليل واستشهد به عليه اهـ والبيت لخليفة بن براز شاعر جاهلي وبعده بيت وهما:

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه

والمرء قد يرجو الحياة والموت دونه

وكان أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كثيرا ما يتمثل بهما؛ وأخذ البيت بعضهم فقال:

يقال فلان مات في كل ساعة ويوشك يوما أن تكون فلانا
انظر الخزانة اهد من خطه رحمه الله تعالى. قال الدنوشري رحمه الله تعالى:
ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم
وقد يفصل نافي هذه الأفعال عنها بالقسم كما في قوله:

فلا وأبي الدهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قح
(وَمَا دَامَ) نحو لا أتكلم ما دام زيد تاليا؛ ودام العاملة عمل كان لا تكون إلا مقرونة
بما المصدرية الظرفية؛ وهي موضوعة للدلالة على مدة استمرار اتصاف المخبر
عنه بخبره؛ ومعنى أن ما مصدرية أنها تؤول بمصدر مدخولها؛ ومعنى أنها ظرفية
أن مصدرها المؤولة به ينوب عن الظرف؛ والتقدير: لا أتكلم مدة تلاوة زيد؛
وحاصل ما قالوا هنا أن كون ما مصدرية ظاهر وأن كونها ظرفية فيه أن الظرف لا
يكون حرفا؛ وأجيب بأن ما وما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن
الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه فسمي مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف
نحو جئت طلوع الشمس أي وقت طلوعها؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
مقامه اهـ

فوائد: مما قالوا هنا أن زال لها ثلاثة معان وأن التي تعمل منها هذا العمل
مضارعها يزال؛ فمن تقاييد والدنا قال أحمد بن كداه:

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| لزال أقسام وهي أن تقول | زال يزال ويزيل ويـزول |
| أما يزال فهي بالنقص وفـت | يزيل أيضا بالتمام رسمت |
| تقول زل ضأنك عن معزك ذا | والزيل للمصدر عنهم أخذًا |
| وهي بمعنى ماز في المنقول | وحكمها العمل في المفعول |
| وليـزول فاعل والغير لا | وكونها للانتقال جمعًا |
| مثالها يمـسك أن تـزولا | مصدرها الزوال ع المقولا |

الثانية: فتى مثلثة العين ونظم ذلك والدنا رحمه الله تعالى عبد الرزاق قال:

ثلث لقاء فتئنا وعن تميم أفتنا

ذا في الدمامين ورد فانظره إن شئت تجد

الثالثة: إذا كانت ما الداخلة على دام مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل كان نحو
يعجبني ما دمت صحيحا أي دوامك صحيحا فصحيحا حال؛ فأحرى إن لم تدخل
عليها ما أصلا نحو دام زيد صحيحا فصحيحا حال؛ قال في التصريح: ولا يلزم من
وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض؛ إذ لا
يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

(وَمَا تَصْرَفَ مِنْهَا) أي وما كان سمع من مادة الأفعال المتقدمة من مضارع وأمر ومصدر واسم فاعل ونحو ذلك يعمل عملها؛ قال في التوضيح لابن هشام رضي الله تعالى عنه: وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام: ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين، وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ودام عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعا، وما يتصرف تصرفا تاما نسبيا إذ لا اسم مفعول لها وعليه فلا تبنى للمجهول وهو الباقي، وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل؛ قال في التصريح: بشرط وغيره؛ وقال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعمالا

(نَحْوُ كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبَحَ تَقُولُ كَانَ زَيْدًا قَائِمًا وَلَيْسَ عَمْرُو شَاخِصًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) نحو: وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا؛ وتدخل عليها تاء التانيث الساكنة قال:

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا وما مواعيده إلا أباطيل

والمضارع نحو: وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا؛ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا؛ قال في التصريح: فأك أصله أكون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا - وزن مبالغة - اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة اهـ أي مجانسة للياء، والأمر نحو: كُونُوا حَجَارَةً؛ ومنه: كُونُوا رَبَّانِيَيْنَ، والمصدر كقوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك عسي

واسم الفاعل نحو قوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وأنشدوا في زال:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمضا

تنبيه: مما يؤكد شبه اسم هذه الأفعال بالفاعل وجوب استتاره مع فعل أمر الواحد منها؛ وفعل المتكلم أكن ونكن ومخاطبها نحو تكون؛ واتصال الضمير بها؛ واستتاره إذا تقدم الاسم نحو زيد كان قائما، ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى قال محمد بن ألفع:

كنانة مصدر كان ككفل ولسواه مطلقا كون حصل

فوائد الأولى: يجوز توسط خبر هذه الأفعال نحو كان قائما زيدا؛ وقال الله تعالى: وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ وقرأ حمزة وحفص رضي الله تعالى عنهما: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ بِنَصْبِ الْبِرِّ؛ وقال:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهـرم

وقوله:

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

وقوله:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهـول

قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حذر

وقد يمنع من ذلك موانع تقديم الخبر والمفعول المتقدمة كحصر الخبر نحو: وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً؛ أي صفيرا؛ أو خوف ليس نحو كان الفتى أخاك؛ وقد يجب التوسط بما يوجب تقديم المفعول والخبر المتقدم الكلام عليه نحو كان في الدار ساكنها ونحو ذلك.

الثانية: مفهوم وكل سبقه دام حذر أن غير دام أي وليس من هذه الأفعال يجوز تقدم خبره عليه نحو قائما كان زيد؛ وهو كذلك قال في التصريح: بدليل أهؤلاء إيتاكم كانوا يعبدون اهـ وأنفسهم كانوا يظلمون؛ أي لأن تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل؛ وهؤلاء مفعول يعبدون الذي هو الخبر وقد تقدم على كان وكذلك أنفسهم المتقدم عليها مفعول يظلمون الذي هو الخبر، وأما ما دام فلا يتقدم الخبر عليهما اتفاقا لأن ما موصول حرفي ودام صلتها والصلة لا تتقدم على موصولها وكذلك معمولها لأن تقديمه يؤذن بجواز تقديمها؛ وكذلك لا يجوز تقدمه على دام بينها وبين ما على الصواب كما في التصريح وغيره؛ لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلتها بمعمولها؛ وأجازته ابن عصفور إن لم يكن عاملا؛ وعليه فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري ذلك الخلاف الذي في ليس الآتي إن شاء الله تعالى، أما الناظم فظاهر قوله وكل سبقه دام حذر أن عدم جواز سبقه دام متفق عليه؛ وأما ليس فجمهور البصريين لا يجوز عنده تقدم خبرها عليها قياسا على عسى لاجتماعهما في الجمود؛ وأجازته قداماء البصريين والفراء ومن تبعهم؛ واحتجوا بنحو قوله تعالى: أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ؛ قال في التصريح: وتقرير الحجة أن يوم يأتيهم معمول لمصروف وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفها خبرها وتقديم المفعول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله؛ قال في التوضيح: وأجيب بأن المفعول ظرف فيتسع فيه أي ما لا يتسع في غيره اهـ وأجيب أيضا بأن يوم محتمل أن يكون معمولا لمحذوف؛ وقال ياسين: وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصويره إذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره قف عليهم.

الثالثة: لا يجوز في هذه الأفعال أن يليها معمول خبرها إلا أن يكون ظرفا أو عديله نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا؛ قال في التوضيح: فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا؛ والكوفيون يجيزون مطلقا؛ وفصل ابن السراج والفارسي ومن تبعهما فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو كان طعامك أكلا زيدا ومنعوه إن تقدم وحده نحو كان طعامك زيد أكلا؛ واحتج الكوفيون على جوازه بقوله:

فنافد هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا
لأن إياهم مفعول عودا التي هي الخبر؛ وخرجه البصريون على زيادة كان وإضمار
الشأن أو على الضرورة كما في قوله:

باتت فؤادي ذات الخال سالبية فالعيش إن حم لي عيش من العجب
فيتعين عند أهل البصرة أنه ضرورة لظهور نصب الخبر ومثله:

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغربا لقد هون السلوان عنها التحلّم
وقال في هذه المسألة الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

ومما يمكن فيه ذلك قوله:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

الرابعة: تستعمل هذه الأفعال استعمال الأفعال المطلقة التي تستكفي بالفاعل؛ وهي
المعبر عنها بالأفعال التامة؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

.....
وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائما قفي

قال الأشموني: أي فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال؛ وما سواها من أفعال الباب
يستعمل ناقصا وتاما نحو ما شاء الله كان أي حدث؛ وإن كان ذو عسرة أي حضر؛
وتأتي كان بمعنى كفل وبمعنى غزل ويقال كان فلان الصبي إذا كفله؛ وكان الصوف
إذا غزله؛ ونحو: فسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ؛ أي حين تدخلون في
المساء وحين تدخلون في الصباح؛ ونحو: خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ؛ أي ما
بقيت وقوله:

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا؛ ونحو ظل اليوم أي دام ظله؛ وأضحينا أي دخلنا
في الضحى وقوله:

ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى؛ قال الدماميني نقلا عن ابن مالك
رضي الله تعالى عنه: يقال صاره ويصيره وصوره أي ضمه أو قطه؛ ومنه بمعنى
الضم: فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ؛ وفي الهمع أنها تأتي بمعنى رجع ومنه: ألا إلى الله تصيرُ
المأمورُاه بواسطة الصبان، وقالوا برح الخفاء؛ وكذا انفك الشيء بمعنى انفصل تامة؛
وكذا بمعنى خلص؛ وقالوا برح الخفاء قال الصبان أي ذهب؛ وتأتي بمعنى صار.

الخامسة: قد تحذف كان وحدها وقد يحذف معها الاسم وهو الأكثر؛ ويكثر ذلك بعد
إن ولو؛ قال الأشموني: ومن ذلك المرء مجزي بعمله إن خير فخير وإن شرا فشر
وقال:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيسلا
أي إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا؛ وقال:

حدبت علي بطون ضبة كلها إن ظالما فيهم وإن مظلوما
ومنه الحديث: التمس ولو خاتما من حديد؛ وقوله:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
والتقدير: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وإن كان عمله شرا فجزاؤه شر؛ وتقدير
البيتين: إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما؛ ولو كان ملكا أي ولو كان هو أي ذو البغي
ملكاً، وتقدير الحديث: التمس ولو كان الملتمس خاتما من حديد، وقد يكون المحذوف
معها خبرها نحو: المرء مجزي بعمله إن خير فخير وإن شر فشر؛ أي إن كان في
عمله خير فجزاؤه خير وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر، قالوا: وفي هذه المسألة
أربعة أوجه مشهورة؛ والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيرا فهو يجزي
خيرا؛ والرابع عكس الأول أي نصب الأول ورفع الثاني وهو أضعف الوجوه لأن
فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر؛ بخلاف
اللازم في الأول لاشتماله على أمرين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد إن
وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، ومن حذف الخبر مع بعد لو قولهم: ألا طاعم ولو
تمر؛ جوز فيه سيبويه رحمه الله تعالى أن يكون التقدير ألا طاعم عندكم ولو يكون
عندكم تمر؛ أما حذفها مع غير إن ولو فنادر ومنه ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى:
من لد شولا فإلى إتلانها؛ قدره سيبويه من لد أن كانت شولا؛ وأتى بأن لأن إضافة لد
ولدن إلى الجمل قليلة وتعوض منها ما بعد أن المصدرية؛ قال ابن مالك رضي الله
تعالى عنه:

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت برا فاقترب

وأنشدوا:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

قال الصبان: والأصل لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفخر علي فإن قومي؛
والضبع المراد به السنة المجذبة؛ وقال العيني: حذفت اللام تأنسيا ثم حذفت كان
لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضمير المنفصل خلفا عن المتصل ثم عوض عن كان ما
الزائدة قبل الضمير والتزم حذف كان ليلا يجتمع العوض والمعوض منه ثم أدغم
نون أن في الميم فصارت إما، قال الأشموني: وحذفت كان مع معموليها في قولهم
افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره لكن كان ما عوض عنها؛ ومنه:

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقا لك أو جمالا

أو ثلة من غنم إملا لا

السادسة: يجوز حذف نون مضارع كان إذا جزم بالسكون ووليه متحرك؛ وسواء
كانت ناقصة أو تامة نحو: وإنْ تُكُ حَسَنَةٌ في القراءتين التمام والنقص؛ فلا يجوز
حذفه إذا كان منصوبا أو مرفوعا نحو: وتكون لكم الكبرياء في الأرض؛ ونحو: مَنْ
تكون له عاقبة الدار؛ ولا إن جزم بغير السكون نحو: وتكونوا من بعده قوما

صَالِحِينَ؛ وَلَا إِنْ وَلِيَهُ سَاكِنٌ نَحْوُ: لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ؛ وَخَالَفَ فِي هَذِهِ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَأَجَازَ الحذفَ مَعَ تَوَلَّى السَّاكِنَ لَهُ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: ويقولُه أقول وحمله غيرهما على الضرورة؛ وكذا لا يجوز الحذف إن اتصل بالمضارع ضمير متحرك نحو إن يكنه فلن تسلط عليه؛ ومن تقاييد والنا رحمه الله قال ابن عبدم:

ومن مضارع لكان بالسكون منجزم قد تحذف العرب نون

إلا إذا ضمير نصب اتصل به كلم يكنه فالحذف انحطل

السابعة: قد تزداد كان فلا تعمل شيئاً أصلاً؛ ومعنى زيادتها عدم عملها وعدم اختلال المعنى بسقوطها؛ وسواء كانت ناقصة أو تامة وأنشدوا:

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكور

فقد زِيدت بين نعت ومنعوتِه؛ قال في التوضيح: تختص كان بأمر منها جواز زيادتها بشرطين: أحدهما كونها بلفظ الماضي وشذ قوله:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

والثاني: كونها بين شئيين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو ما كان أحسن زيدا؛ وقول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم؛ وشذ قوله:

جياذ بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وليس من زيادتها:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير وهو الواو؛ والزائدة لا تعمل شيئاً عند الجمهور ومنهم أبو العباس المبرد؛ فمذهب الجمهور في هذا البيت أن كان ناقصة اسمها الضمير الواو المتصل بها ولنا خبرها؛ وقال سيبويه بزيادتها ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لا يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم والكلام على هذا طويل، ومن زيادتها بين العاطف والمعطوف:

في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

ومن ذلك بين نعم وفاعلها قوله:

ولبست سريال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتال

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم؛ والقائل قيس بن غالب البدري كما في مجموع والدنا؛ قال الزمخشري في المستصفي: فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزيد العبسي الكلمة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل؟ فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس تكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وقد تزداد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدمه
ومفهومه أن زيادتها في غير حشو لا تجوز وهو كذلك خلافا للفراء؛ قالوا: ويفهم من
ذكرها بالخصوص أن غيرها من أخواتها لا يزداد وهو كذلك؛ قال الأشموني: إلا ما
شد من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون؛ وأجاز أبو علي
زيادة أصبح وأمسى في قوله:

عدو عينيك وشانبيهما أصبح مشغول بمشغول

وقوله:

أعادل قولي ما هويت فأوبى كثيرا أرى أمسى لديك ذنوب

قال: وأجاز بعضهم زيادة سائر هذه الأفعال اهـ وفي الصبان هنا: وفي شرح ابن
عقيل على النظم أي الألفية أنها أي زيادة كان في حشو سماعية فيما عدا التعجب؛
وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس وأيد أنها مقيسة في
الحشو بالإطلاق **سم** وهو المفهوم من إطلاق الناظم رضي الله تعالى عنه المتقدم وقد
تزداد كان الخ.

نكتة تنبهوا عليها هنا: وهي أنه إذا دخل النافي على هذه الأفعال نحو ما كان زيد
قائما فالمنفي هو الخبر؛ فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو ما كان زيد إلا قائما؛
إلا زال وأخواتها إذ نفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا؛ كما لا يقترن بها خبر كان
الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر؛ وما أوهم ذلك فمؤول نحو قول
ذي الرمة:

حراجيح لا تنفك إلا مناخاة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

فالبيت مؤول بوجهين: الأول وهو الأحسن أن تنفك هنا تامة أي لا تنفصل عن
الأتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلدا قفرا فأو بمعنى إلى،
الثاني: أنها ناقصة وخبرها على الخسف ومناخاة منصوب على الحال أي لا تنفك
على الخسف إلا في حال إناختها؛ وهذا الاحتمال ضعفه الصبان قف عليه؛ وفيه:
خرج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة قف عليه؛ وفي مجموع والدنا
رحمه الله تعالى: قال أحمد بن كداه ناظما تأويلات قول ذي الرمة حراجيح لا تنفك إلا
مناخاة:

وتتمن وأهملن وصحف لحن وأخبر بعلى الخسف تفي

قال عليه: الأول قول المصنف وابني طاهر وخروف قالوا إن تنفك تامة بمعنى ما
تنفصل عن التعب إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف وأو
نرمي عطف على مناخاة خلافا لابن قاسم في زعمه أن أو بمعنى إلا وسكن الياء
ضرورة، والثاني رأي أبي الفتح وهو إهمالها أي زيادتها أي إلا كما جوزه الواحدي
في قوله تعالى: كَمَثَلِ الَّذِي يَدْعُو بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً؛ وأنشد عليه قول
الفرزدق:

هم القوم إلا حيث سلوا سيوفهم وضحوا بلحم من محل ومحرم

خلافاً لابن قاسم أيضاً في زعمه أنها لا تأتي زائدة، والثالث: هو ما ذهب إليه الكسائي من أنها تصحيف الـأ والـأل الشخص؛ ويقال إنه لما أعيب على ذي الرمة قال إنما قلت الـأ مناخة، والرابع: قول فريق من الناس بقول الأصمعي أن ذي الرمة لا يحتج بشعره فأقدم على تخطئته غير مبال؛ والجمهور على الاحتجاج به ولذلك أولوه إلى الصواب، الخامس: قول آخرين أن تنفك ناقصة خبرها على الخسف ومناخة حال وفيه ضعف انظره في الدماميني، وروي إلا مناخة بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

واعلم أن المصنف رضي الله تعالى عنه ترك مما يعمل عمل كان ما ولا ولا وإن المشبهات بليس؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه في ما العاملة عمل ليس:

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكـن

أي علم؛ ويقال لما هذه الحجازية لأن التميميين أهلوها والحجازيون أعملوها وبلغتهم جاء التنزيل؛ قال الله تعالى: مَا هَذَا بَشَرًا؛ وَقَالَ تَعَالَى: مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ؛ ولإعمالها في لغتهم أربعة شروط: الأول أن لا يقترن اسمها بإن الزائدة فإن اقترن به بطل عملها كما في قوله:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم خزف

برفع ذهب على الإهمال؛ ورواية يعقوب ذهباً بالنصب تخرج على أن إن غير زائدة بل مؤكدة لنفي ما. الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا فلذلك وجب الرفع في: وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ وفي: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ؛ قال ابن هشام رضي الله تعالى عنه وأما قوله:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقال عليه التصريح والتوضيح ما حاصله أنه من باب المفعول المطلق على حد وما زيد إلا سيرا أي يسير سيرا؛ والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذيباً؛ قال في التوضيح: ولهذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد بل ولكن أي إذا عطف بهما على خبر ما نحو ما زيد قائماً بل قاعد أي بل هو قاعد أي أو ولكن هو قاعد؛ ولا يجوز نصبه بالعطف على خبر ما لأنه موجب وهي لا تعمل في الموجب؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

ورفع معطوف بلكن أو بيل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

الثالث: أن لا يتقدم الخبر كقولهم ما مسيء من أعتب؛ فمسيء خبر مقدم على من أعتب ومن أعتب مبتدأ مؤخر؛ قال في التصريح: والمعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك؛ ومنه قوله:

وما خذل قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهم فهم هم

وأما قوله:

الله تعالى عنه بقوله: في النكرات أعملت كليس لا . . وهذا صريح أن اسمها وخبرها لا يكونان إلا نكرتين؛ وقول النابغة:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبيها متراخيا

فنادر ومثله: فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا؛ قال في التوضيح: والغالب أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

أي لا براح لي؛ والصحيح جواز ذكره كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وعملت لا هنا عمل ليس مع نفيها للجنس؛ والكثير في العاملة عمل ليس أن تكون لنفي الوحدة.

وأما لات فأصلها لا النافية ثم زيدت التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة؛ والجمهور على أنها تعمل عمل ليس ولعملها شرطان: كون معموليها من أسماء الأحيان؛ وحذف أحدهما والغالب كونه المرفوع نحو: ولات حين مناص؛ أي ليس حين حين فرار؛ وفي قراءة غير عشرية: حين مناص بالرفع فيكون المحذوف الخبر وهي قراءة عيسى بن عمرو؛ وفي الشواذ: وقرئ ولات حين مناص بالخفض؛ قال الفراء أن لات جارة لاسم الزمان خاصة كما أن من ومنذ كذلك قف على التصريح؛ وأنشد الأشموني:

ندم البغاة ولات ساعة مندم؛ وقوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

وأما قوله:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير

فمجير مبتدأ أي حين لات له مجير أو فاعل فعل محذوف؛ والتقدير: حين لات يحصل له مجير؛ وأما: حنت نوار ولات هنا حنت ففيها مذهبان: أحدهما أن لات مهمله لا اسم لها ولا خبر؛ والثاني أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف؛ والتقدير وليس الوقت وقت حنين؛ وهو ضعيف إذ فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي لا تنصرف وفيه إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في النكرات.

وأما إن فقال في التوضيح: إعمالها نادر أي عند ابن مالك رضي الله تعالى عنه؛ وقال غيره أنها أكثر من عمل لا وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم: إن أحد خير من أحد إلا بالعافية؛ وكقراءة سعيد بن جبير: إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم ومما يعمل عمل كان أفعال المقاربة وهي على ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وكرب وأوشك؛ وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى وحرى واخلولق؛ وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير وأنهاء بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا ومنه أنشأ وطفق وجعل وعلق وهلهل وأخذ وقام؛ وجميع أفعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر إلا أن خبر هذه الأفعال يجب كونه جملة وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى وأوشك قال:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وقولهم: عسى الغوير أبؤسا جمع بؤس وهو غير جملة وأخبر عن عسى وهو شاذ؛
هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين؛ وقال الكوفيون: خبر يكون محذوفة
والتقدير أن يكون أبؤسا؛ وقال الأصمعي: خبر يصير محذوفة؛ وقيل مفعول به
والتقدير يأتي بأبؤس؛ وقال حسان بن ثابت:

من خمر بيسان تخيرها ثريافة توشك فتر العظام
قال في التصريح: وقد يقال أنه على حذف كان أي يوشك أن تكون فقر العظام؛ وأما
قوله تعالى: فَطَفِقَ مَسْحًا فَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ أَي يَمْسَحُ مَسْحًا؛ وعبر ابن مالك رضي الله
تعالى عنه عن وقوع الخبر غير جملة بالندور قال:

ككان كاد وعسى لمن ندر غير مضارع لهذين خبر
وشرط الجملة الواقعة خبرا أن تكون فعلية؛ وشد قوله:
وقد جعلت قلوب بني سهيل من الأكوام مرتعها قريب
ويشترط في ذلك الفعل ثلاثة أمور: أحدها أن يكون رافعا لضمير الاسم نحو وَمَا
كَادُوا يَفْعَلُونَ؛ أما قوله:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل
وقول ذي الرمة:

وأسقيه حتى كاد مما أثبه تكلمني أحجاره وملاعبه
فثوبي وأحجاره كل منهما بدل؛ والتقدير: جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمي؛
ويجوز في عسى فقط أن ترفع السببي أي الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود
على اسمها كقوله:

وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد
روي برفع جهده وهو محل الشاهد وبنصبه مفعول به ليبلغ، والثاني من الشروط أن
يكون ذلك الفعل مضارعا وشد في جعل قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:
فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا؛ فأرسل خبر جعل، والثالث من
الشروط أن يكون المضارع المذكور مقرونا بأن إن كان الفعل دالا على الشرع قال
ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وترك إن مع ذي الشرع وجبا. . كما في قوله تعالى: وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا
لِلْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ وَالشَّرْعِ فِيهِ وَذَلِكَ يَنَافِي الْإِسْتِقْبَالَ؛ والغالب في خبر عسى وأوشك
اقتران الفعل الخبر عنهما بأن قال تعالى: عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ؛ وكما في قوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
ومن غير الغالب:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقوله:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
وكاد وكرب بالعكس فالغالب في خبرها التجرد من أن لأنهما يدلان على شدة قرب
الفعل ومداومته؛ فمن الغالب قوله تعالى: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ؛ وقوله:
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
ومن القليل قوله:

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ربطة وبرود

وقوله:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطع

فائدة: في مجموع والدنا رحمه الله تعالى على قول المختار بن بون رحمه الله:

وأثبتن كاد إذا ما أثبتت على الأصح وانفها إن نفيت

يعني أن كاد إثباتها إثبات لها نفسها ونفيها نفي لها نفسها كغيرها من الأفعال؛ فإذا
قال قائل كاد زيد يموت فمعناه قارب زيد الموت فمقاربة زيد الموت ثابتة؛ وإذا قال
لم يكد يموت فمعناه لم يقارب الموت فمقاربة الموت منتفية؛ إلى أن قال: وجعل في
التسهيل كاد المنفية على قسمين فقال: وتنفي كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا ومثل له
الدماميني بقوله تعالى: فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ؛ وقال بعد ذلك: أو بعدمه وعدم
مقاربتة أي إعلاما بعدم الفعل وعدم مقاربتة ومثل له الدماميني بقوله تعالى: لَمْ يَكْذُ
يَرَاهَا؛ والحق أن كاد إذا أثبتت انتفى خبرها وإذا انتفت انتفى خبرها انتفاء أبعد من
انتفائه عند إثباتها؛ وأجيب عن الآية المتقدمة أعني فذبحوها وما كادوا يفعلون بأنها
كلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقد الآخر؛ فالتقدير:
فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربتين له؛ وعلى هذا درج في الكافية
حيث قال:

وبثبوت كاد ينفي الخبر وحيث تنفي كاد ذاك أجدر

فكدت أصبو منتف فيه الصبا ولم يكد يصبو كمثل ما صبا

وغير ذا على كلامين يرد كولدت هند ولم تكد تلد

والتقدير ولدت بعد أن كانت بعيدة من الولادة غير مقاربة لها انتهى مبين المراد من
نفي أو إثبات كاد من خط مقيده محمد بن ألفغ هكذا قال الوالد رحم الله تعالى كلا
منهما، ومن مجموع الوالد أيضا رحمه الله تعالى: قال المعري ملغزا:

أنحوي هذا العصر ما هي كلمة جرت في لساني جرهم وشمود

إذا استعملت في حالة النفي أثبتت وإن نفيت قامت مقام جحود

فأجابه الشهاب الحجازي فقال:

لقد كاد هذا اللغز يصدأ فكرتي وما كدت منه أشتفي بورود

فهذا جواب يرتضيه أولوا النهي وممتنع من فهم كل بليد

وأجابه السجاعي:

لقد رمت إلغازا بكاد و ليس ذا صحيفا لدى حذاق أهل وجود
بل إن تصحين نفيها بالانتفا وإلا فلإثبات دون جحود

ومن مجموعه أيضا: وترد كاد زائدة عند الأخفش كقوله تعالى: أَكَادُ أَحْفِيهَا؛ وقيل
أكاد غير زائدة وعليه فقيل أخفيها أزيل خفاءها أي غطاءها؛ وقيل كاد بمعنى أراد
كما أن أراد تأتي بمعنى كاد كما في قوله تعالى: يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ؛ لكن في هذا حمل
الآية على الشذوذ لأن اقتران أن بخبر كاد شاذ اهـ وإلى معني الأفعال المتقدمة أشار
المختار بن ألما رضي الله تعالى عنه كما في مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه
بقوله:

للقرب أوشك وكاد وكرب وللرجا عسى حرا عند العرب
واخلوق أيضا للرجاء يذكر وما بقي فللشروع يؤثـر

ومن مجموعه أيضا:

قرب بذات الكاف يا منتبها عسى حرى اخلوق راجيا بها
وما سواها للشروع ينسب واطلب فإن العلم نعم المطلب

وقال الوالد رضي الله تعالى عنه:

عسى لدى الجمهور فعل مطلقا وهي لدى ثعلب حرف حقا
ومثله في قوله ابن السراج حذام ذا الفن كذلك الزجاج
وسيبويه إن يكن بها اتصل ضمير نصب فهي حرف كعمل
وإن يكن لم يتصل ففعلل وذلك في مغني اللبيب يجلو

مما تعرضوا له هنا أن هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها
مضارع وهي: كاد نحو: يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ، وأوشك كقوله: يوشك من فر من منيته؛
ومضارعها أكثر استعمالا من ماضيها، وطفق: حكى أبو الحسن والأخفش يطفق
كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم، وجعل: حكى الكسائي إن البعير ليهرم حتى
يجعل إذا شرب الماء مجه، واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد وأنشدوا:

أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

وكرب وأنشدوا:

أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

وأوشك وأنشدوا:

فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي

وفي توضيح ابن هشام: والصواب أن الذي في البيت الأول أنا كابد بالباء الموحدة
من المكابدة والعمل وهو غير جار على الفعل لأن فعله كابد واسم فاعله مكابد لا
كابد؛ وبهذا جزم ابن يعقوب في شرح ديوان كثير، وأن كارباً في البيت الثاني اسم
فاعل كرب التامة في نحو قولهم: كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري، ولكن
ذكر في التصريح أن الموضح رجع عن قوله إلى قول ابن مالك أن الرواية أنا كائد

وأنه اسم فاعل من الناقصة، واستعمل مصدر من طفق وكاد؛ حكى الأخفش طفوقا كقعودا عن قال طَفَّقَ بالفتح وطفَّقًا بالتحريك عن قال طَفَّقَ بالكسر؛ وقالوا كودا ومكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء، وقال ابن هشام في حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك مصدر أوشك انظر التصريح، وفي مجموع الوالد رضي الله تعالى عنه قال زياد بن حامت رضي الله تعالى عنهما من نظمه لمتروك ابن بون من التسهيل:

في باب كاد اعدد توسط الخبر ولا تقدمه فيما اشتهد —
وأجز الحذف له إن علما كقول بعض الشعراء القدما
ولازمت أفعال هذا الباب أن تجمد الدهر بلا ارتياب
وما أتى من يوشك وموشك يكاد فهو نادر ومترك

وقال على قوله كقول بعض الشعرا الخ وهو هممت ومنه فَطْفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ اهـ وتختص عسى واخولق وأوشك بجواز إسنادهن إلى أن يفعل مستغنى به عن الخبر؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

بعد عسى اخولق أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقص

نحو قوله تعالى: وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ؛ قال ابن هشام في توضيحه: وينبني على هذا فرعان أحدهما أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر؛ وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة؛ ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير الإضمار: هند عست أن تفلح؛ فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وأن تفلح في موضع نصب على أنه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على الخبرية عن المبتدأ هند؛ والزيدان عسيا أن يقوموا والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن؛ فالاسم الظاهر في هذه الأمثلة مبتدأ والضمير المتصل بعسى اسمها والفعل الداخلة عليه أن الضمير المتصل به فاعله والجملة خبر عسى وعسى ومعمولاها خبر المبتدأ، وتقول على تقدير الخلو من المضمير هند عسى أن تقوم والزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وهو الأوضح؛ قال الله تعالى: لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ؛ وإلى هذا أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرها

وكذا يجوز الوجهان إذا تأخر الاسم عنها نحو عسى أن يقوم أخواك أو عسى أن يقوموا أخواك؛ فالمثال الأول الخالي فيه الفعل أي يقوم من الضمير يقوم فيه مسندة إلى الاسم بعدها فتكون عسى مسندة إلى أن والفعل مع معموله فتكون تامة؛ والمثال

الثاني الذي الفعل فيه عامل في ضمير الاسم بعده الذي هو أخواك فأخواك فيه اسم عسى متأخر على خبرها وأن يقوم في محل نصب جملة خبر عسى أخواك، ومما ذكروا هنا أنه يجوز كسر سين عسيت وفتحها قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتفى الفتح زكن

وقرأ غير نافع بالفتح وقرأ نافع بالكسر؛ قال الوالد رحمه الله تعالى في مجموعه على قول ابن بون رحمه الله تعالى وبه: أي الفتح قرأ غير نافع لعدم اختلافه أي الفتح مع الظاهر والمضمر ولأنه اللغة المشهورة؛ وأما نافع فإنه قرأ بالكسر لمناسبة الياء وهي من مفرداته الثلاث؛ الثانية أنه قرأ لدني بالتخفيف والجمهور بالتشديد؛ والثالثة أنه قرأ السلم بالفتح والجمهور بالكسر اهـ ولسيد بن أحمد بن الحسن:

| | | | | | | | | | | |
|--------|---------|-------|-------|-------|------|-------|--------|-------|--------|------|
| ولعسى | إذا | أتى | أن | يفعلا | من | بعد | أربع | وجوه | تجتلى | |
| فيجب | التمام | في | نحو | عسى | أن | يضرب | الأمير | بعض | الجلسا | |
| ويجب | النقصان | في | نحو | عسى | أخوك | أن | يضرب | من | قد | جلسا |
| ويستوي | الأمران | عند | من | درى | فيها | إذا | اسم | قبلها | قد | ذكرا |
| أو | ذكروه | بعدها | وجعلا | مبتدأ | ففيه | وجهان | انجلى | | | |
| ووقع | الخلاف | في | نحو | عسى | أن | يأتي | الأمير | صباحا | ومسا | |

(وأما إنَّ وأخواتها فإنَّها تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ) وإنَّ وأخواتها حروف وعبر عنها ابن هشام بالأحرف الثمانية بإدخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة؛ وعبر عنها سيبويه بالأحرف الخمسة لأن أن المفتوحة فرع عنده عن المكسورة ولا التبرئة جعلها على حدة لأنها لا تدخل عليه إلا نكرة؛ وأما عسى المتصل بها ضمير نصب فلأنها لغة غير عامة ولأن الجمهور على إطلاق فعليتها؛ ولم يقل بحرفيتها إلا السيرافي ناقلا عن سيبويه كما سيأتي، وهذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في الاسم والخبر الداخلة عليه كان؛ راجع ما قدمنا من أنها لا تدخل على مبتدأ مخبور عنه بجملة طلبية ولا إنشائية الخ، أما نصب هذه الحروف الاسم المبتدأ في الأصل فحكى عليه في التصريح الاتفاق؛ وأما رفعها الخبر فهو مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وأنه باق على رفعه الأصلي، فحجة البصريين أن هذه الأحرف تشبه كان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية؛ وحجة الكوفيين أنه لا يجوز إن قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها (وهي إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب؛ وتأتي لمعان قال في المجموع قال الحسن بن زين:

تجيء إن كتعبن وعدي وكقربن وكأمر مفرد
من أن أو مضيه المركب إن كان بانكسار فائه حبي
وهي من الأين وأن أمر لهن فهي إن تركب عشر مع إن

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون؛ ولا تفتح همزتها إلا لسد مصدر يطلبه عامل (وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ) بتشديد النون فيهما (وَلَيْتَ وَلَعَلَّ) بتشديد اللام الأخيرة (تَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فإن حرف ناسخ وزيدا اسمها منصوب بها وقائم خبرها مرفوع بها؛ وبلغني أن زيدا قائم فبلغني فعل ماض والنون فيه للوقاية وياء المتكلم ضمير في محل نصب على المفعولية وأن بفتح الهمزة حرف ناسخ وزيدا اسمها منصوب بها وقائم خبرها مرفوع بها؛ وهي في تأويل مصدر يقدر من المشتق منه خبرها وهو هنا قائم والتقدير بلغني قيام زيد؛ وقاعدة أن المفتوحة أنها تؤول بمصدر خبرها إن كان مشتقا كالمثال المذكور؛ وإن كان الخبر جامدا نحو بلغني أن هذا زيد فيؤول بالكون العام أي بلغني كون هذا زيد وبلاستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو بلغني أن زيد عندك أو في الدار أي بلغني استقراره عندك أو في الدار؛ وموجب فتح أن وقوعها في محل معمول قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وهمز أن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

وسياتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى، ومن مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه فيما قالوا في فرعية أن بفتح الهمزة قال بعضهم:

| | |
|---|---|
| وَأَنَّ بِالْفَتْحِ لَهَا بِالْكَسْرِ | فَرَعَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ عَمْرٍ |
| لَأَنَّ ذَاتَ الْكَسْرِ لَا تَتَوَوَّلُ | بِعَكْسِ ذَاتِ لَفَتْحٍ فِيمَا نَقَلُوا |
| وَأَنَّهَا أَشْبَهَ بِالْأَفْعَالِ | فِي عَمَلٍ وَعَدَمِ الْأَعْمَالِ |
| وَأَنَّهَا اسْتَعْنَاؤُهَا بِالْخَبْرِ | وَالْمَبْتَدَأِ عَنِ الزِّيَادَةِ دَرِي |
| وَأَنَّ ذَاتَ الْفَتْحِ بَعْضُ مَنْ سُمِّيَ | إِذْ هِيَ فِي تَقْدِيرِهِ مَعَهُمَا |
| وَقَالَ أَيْضًا أَنَّ ذَاتَ الْكَسْرِ | فَرَعَ لَذَاتِ الْفَتْحِ غَيْرِ عَمْرٍ |
| وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا أَصْلَانِ | كَمَا حَكَوهُ عَنِ أَبِي حِيَانَ |

(وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) فليت حرف ناسخ ينصب الاسم ويرفع الخبر؛ وهي لتمني ما لا طمع فيه وعمرا اسمها منصوب بالفتحة وشاخص خبرها مرفوع بالضم.

(وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوَكِيدِ) أي تأكيد ثبوت الخبر للمبتدأ أو نفيه عنه فهما يفيدان تقوية الحكم عند المخاطب؛ وسواء كان ذلك في حالة الثبوت نحو إن زيدا قائم أو في حالة النفي نحو إن زيد ليس بقائم؛ فهما يفيدان تأكيد النسبة الإيقاعية والانتزاعية؛ فإن كان المخاطب مترددا في الحكم فالمقام يقتضي الإتيان بهما على جهة الاستحسان؛ وإن كان منكرا فالمقام يقتضي وجوب التأكيد بهما؛ وإن خالي الذهن فالمقام يقتضي عدم التأكيد بهما.

(وَلَكِنَّ لِالِاسْتِدْرَاكِ) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه؛ لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجابا وسلبا أي نفيًا وثبوتًا؛ فلا بد أن يتقدمها كلام وقد تكون معه للتوكيد؛ فالاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل؛ وإنما تعين الاستدراك هنا

لأن من شيمة الشجاع الكرم، قال في التصريح: ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها إما أن يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك ولكن هذا ساكن؛ أو ضدا له نحو ما هذا أسود ولكنه أبيض؛ أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو يشرب؛ أو مثلا له نحو ما زيد قائم ولكن عمرو قائم؛ فالأول والثاني جائزان باتفاق؛ والثالث جائز على الأصح؛ والرابع ممتنع قاله أبو حيان اهـ منه، ومثال مجيئها للتوكيد والاستدراك: لو جاءني زيد لأكرمته لكنه لم يجئ فأكد بلكن ما أفادته لو من الامتناع لأن لو إذا دخلت على مثبت منعت وجوده فينتفي، وقالوا إن لكن بسيطة على الأصح؛ وقال الكوفيون أنها مركبة من لا وأن المفيدة للتوكيد والكاف زائدة بينهما للتشبيه.

(وَكأنَ لِلتَّشْبِيهِ) وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في مشابهة مدلول عليها بكأن أو كاف التشبيه ليخرج تخاصم زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو؛ ومثال كأن قوله تعالى: **طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**؛ فكأن حرف ناسخ للتشبيه والضمير المتصل بها في محل نصب اسمها ورؤوس الشياطين مرفوع بضمه خبرها، وكأن تفيد تأكيد التشبيه لأنها مركبة من كاف التشبيه وأن المفيدة للتوكيد؛ قال في التصريح: فكأن زيدا أسد أصله إن زيدا كالأسد أي مثلا فقدمت الكاف على إن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة إن وصار كلمة واحدة؛ ولهذا لا تتعلق الكاف أي منها بشيء وقبل التركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح؛ وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله:

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون؛ ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد؛ ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبي الحسين الأنصاري؛ ولا للنفي نحو كأنك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي.

(وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي) وهو طلب ما لا يطمع فيه أو فيه عسر؛ ومثال الأول:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

ومثال الثاني قول الفقير المنقطع الرجاء: ليت لي مالا فأحج منه فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر؛ ولذا يمتنع ليت غدا يجيء فإن غدا واجب المجيء عادة.

(وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) وهو طلب المحبوب المطموع فيه لتعاطي أسبابه فلا يكون إلا في الممكن الحصول؛ وعبر عنه في التوضيح بالتوقع نحو لعل الحبيب قادم؛ ومنه عند البصريين: **لَعَلَّ اللّٰهَ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**؛ وأما **لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ** . الآية فجهل وإفك من فرعون **(وَالتَّوَقُّع)** وهو الإشفاق من توقع مكروه نحو قوله تعالى: **لَعَلَّكَ بَآخِعٌ نَّفْسًا**؛ فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا؛ والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، وقال اللقاني: قال الرضى ما معناه أن لعل في كلام تعالى مراد بها الأمر بالترجي أو الإشفاق؛ وقال الأخفش والكسائي: وتأتي للتعليل نحو أفرغ عمك لعلنا نتغذى؛ ومنه لعله يتذكر قاله في المغني؛ ومن لا يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهب على

رجائكما؛ وقال الكوفيون أنها تأتي للاستفهام نحو: وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْغَى؛ ونحو: لا تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا؛ أي وما يدريك أيزكي؛ الله يحدث بعد ذلك أمرا، وعقيل بالتصغير القبيلة المعروفة يجوز في لغتها جر اسمها وكسر لامها الأخير وحذف لامها الأولى وإثباتها؛ قال شاعرهم: لعل أبي المغوار منك قريب، وقال في المغني ما نصه: واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الحرف الزائد نحو بحسبك درهم؛ والجامع بينهما عدم التعلق بعامل اهـ قال ابن هشام في توضيحه: والسابع عسى في لغية وهو بمعنى لعل في الترجي والإشفاق وشرط اسمها أن يكون ضميرا لغائب أو متكلم أو مخاطب قال:

فقلت عساها نار كأس وعلاها تشكى فآتي نحوها فأعودها

ولي نفس تنازعتني إذا ما أقول لها لعلني أو عساني

قال في التصريح: فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره؛ وياء المتكلم في عساني في الشاهد الثاني اسم عسى وخبره محذوف أي أفعل؛ وقال آخر: يا أبتا علك أو عساكا؛ فالكاف اسم عسى وخبره محذوف أي أن يئئن أو أنك بدليل صدر البيت:

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

فاستعزم الله ودع عساكا

وهو أي عسى حينئذ حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بحرفيته؛ قال في التصريح: الحاصل أن في عسى ثلاثة أقوال: فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل إن عمل لعل فحرف وإلا ففعل؛ ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه المشيب لزلت أم القاسم

وفيه أيضا: وما ذكره الموضح من أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب وما بعدها خبرها هو مذهب سيبويه؛ وذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا؛ ورد بأمرين: أحدهما أدائه إلى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا؛ والثاني أن من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك قف على بقية كلامه اهـ وأما لا العاملة عمل إن فستأتي إن شاء الله تعالى

فوائد فيها زيادة أحكام تتعلق بإن وأخواتها:

الأولى: هذه الحروف الثمانية لا يتقدم خبرها مطلقا ولا يتوسط بينهما وبين أسمائهن إلا أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا فيجوز توسطه في سائرهن إلا عسى لأن شرط عملها أن يكون اسمها ضميرا متصلا بها كما تقدم؛ ومثال التوسط مع إن قوله تعالى: إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا؛ فلدينا خبر مقدم وأنكالا اسمها مؤخر؛ قوله تعالى: إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً؛ فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها، وقد يعرض لخبرها في هذه الحالة وجوب التوسط والتقدم على الاسم نحو إن عند هند عبدها؛ وإن في الدار مالكة؛ لأن من قواعد النحو أن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة، وإلى هذا الحكم أشار الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

الثانية: تتعين إن المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها؛ وتتعين أن المفتوحة حيث سد المصدر مسدها ومعموليها؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وهمز إن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر

وإذا صح الاعتباران جاز الكسر والفتح، فيتعين كسرها في عشرة مواضع: **الأول:** أن تقع في الابتداء نحو: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ؛ ومنه: أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.

والثاني: إذا تلت لحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس.

والثالث: إذا تليت لأذ كأتيتك إذ أن زيدا أمير.

والرابع: إذا تليت لموصول اسمي أو حرفي نحو: مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ . **الخامس:** إذا وقعت جوابا بالقسم نحو: حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ؛ وسواء لم يذكر فعل القسم ولم تذكر اللام كما في المثال أو ذكر وجاء لام القسم نحو أقسمت إن زيدا لقائم.

السادس: إذا وقعت محكية بالقول نحو: قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ؛ وذلك أن هذه المذكورات لا يقع بعدها مفرد.

والسابع: أن تقع حالا مقرونة بالواو أو لا؛ فالأول نحو: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ؛ فجملة إن في محل نصب على الحال؛ والثاني نحو جاء زيد إنه فاضل؛ قال في التصريح: ولم تفتح إن فيهما وإن كان الأصل في الحال الأفراد لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير.

الثامن: أن تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل إنه فاضل؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها؛ وإذا وقعت في حشو الصفة فتحت نحو مررت برجل عندي أنه فاضل؛ إذ الوصف بالجملة لا بالمصدر.

التاسع: أن تقع بعد عامل علق باللام الابتدائية نحو: وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ؛ لأنها لو فتحت وجب تسليط العامل عليها؛ ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده.

والعاشر: أن تكون خبرا عن ذات نحو زيد إنه فاضل لأن المصدر لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن؛ ومنه: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ؛ فجملة إن الله يفصل بينهم خبر إن الذين آمنوا والذين هادوا؛ كذا أفاد ابن هشام في توضيحه رحمه الله تعالى.

وأما كسرها بعد كلا وبعد اللام من غير تعليق وبعد حتى الابتدائية والمعطوفة على المكسورة فكل ذلك داخل في حكم كسر الابتدائية؛ واقتصر الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه على ستة من هذه المواضع فقال:

فاكسر في الابتدا وفي بدء الصله وحيث إن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرتة وإنني ذو أم

وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم إنني لذو تقمى

وتتعين أن المفتوحة في ثمان مواضع:
الأول: إذا كانت هي ومعموليتها في محل فاعل نحو: **أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ؛** أي إنزالنا.

والثاني: أن تكون هي ومعموليتها في محل مفعول غير محكية بقول نحو: **وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ؛** أي إشراركم.

والثالث: وقوعها ومعموليتها في محل رفع على النيابة عن الفاعل نحو قوله تعالى: **قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ؛** أي استماع نفر.

والرابع: وقوعها ومعموليتها في محل رفع على الابتداء نحو: **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ؛** أي رؤيتك الأرض من آياته هذا مذهب الخليل؛ وعن سيبويه اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل وإن لم يعتمد الظرف وكذا المبتدأ المنسوخ؛ قال في التصريح: نحو كان عندي أنك فاضل فوقوعها مع معموليتها مبتدأ يوجب الفتح ووقوعها في الابتداء يوجب الكسر؛ ومن وقوعها في محله: **قُلْ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ؛** فليل لا يحتاج لخبر؛ وقيل خبره محذوف أي لولا كونه من المسبحين؛ ومنهم من جعلها فاعل ثبت محذوفاً أي فلولا ثبت أنه كان من المسبحين.

والخامس: أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنه فاضل فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي لأن فاضل خبرها وهو لا يصدق على اعتقادي؛ بخلاف قلبي إنه فاضل واعتقاد زيد إنه حق فيجب كسرها لوقوعها في المثال الأول خبر عن قلبي ولأن حق في المثال الثاني صادق على الاعتقاد.

السادس: أن تقع مجرورة بالحرف كقوله تعالى: **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ؛** لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً.

السابع: أن تقع مجرورة بالإضافة أي إلى غير ظرف كقوله تعالى: **إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِفُونَ؛** أي مثل نطقكم.

والثامن: أن تقع معطوفة على واحد من الأمور السبعة الموجبة لفتح همزها نحو قوله تعالى: **ادْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ؛** فإن وأني فضلتكم معطوف على نعمتي فهو مفعول به؛ وكذلك إذا أبدلت من شيء من ذلك كقوله تعالى: **وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ؛** فأنها لكم بدل اشتغال من إحدى أي وإذ يعدكم الله كون إحدى الطائفتين لكم؛ قال في التصريح: فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح أن فيها لأنها أماكن مفردات لا أماكن جمل.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران الكسر باعتبار جهة صحة وقوع الجملة بعدها والفتح باعتبار وقوع المفرد بعدها وهو تسع مواضع:

الأول: بعد فاء الجزاء نحو: **فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ؛** من آية مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ فَقَدْ قَرِئَ بِفَتْحِ هَمْزَةٍ أَنْ وَكسرها فالكسر على اعتبار أن التقدير فهو غفور رحيم والفتح على تقدير فالغفران والرحمة أي حاصلان.

والثاني: أن تقع بعد إذا الفجائية نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد أي البغته قال:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيد إذا أنه عبد القفا واللهـــازم

قال الدنوشري: في قولهم سألت عنه فإذا أنه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه؛ فالأول تحل محله الجملة لأنه باعتبار الوصف بمعنى العبودية؛ والثاني يحل محله المفرد لأن المقصود فيه الذات؛ فالتقدير على الأول فإذا هو عبد القفا وعلى الثاني فإذا نفس العبودية أي حاصلة.

الثالث: أن تقع موضع التعليل كقوله تعالى: **أِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** من قوله تعالى: **إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ**؛ قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف؛ ومثله: **وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ**؛ ومثله: **لبيك إن الحمد والنعمة لك بفتح الهزمة على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف**؛ قال في التصريح: وهو أرجح والكسر اختيار أبي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف.

الرابع: بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله:

أو تحلفي بربك العلي أي أبو ذيانك الصبي

فالكسر على الجواب ويوجبه البصريون والفتح بتقدير على؛ ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام وذكر تعين الفتح إجماعاً.

الخامس: أن تقع خبراً عن قول ومخبر بها عن قول والقائل واحد نحو قولي إني أحمد الله؛ ولو انتفى القول الأول فتحت نحو عملي أي أحمد الله؛ ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت نحو قولي أي مؤمن؛ وقولي عن زيدا يحمد الله.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو: **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ**؛ قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح بالعطف على أن لا تجوع.

السابع: أن تقع بعد حتى ويختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى إنه لا يرجونه؛ لأن حتى الابتدائية مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةٌ أَلَا الاستفاحية؛ ويختص الفتح بالجاره والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل.

الثامن: أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة أَلَا والفتح على أنها بمعنى أحقا وهو قليل فتكون مركبة من همزة الاستفهام وما بمعنى شيء؛ وصار بعد التركيب في الاستعمال بمعنى أحقا؛ فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله:

أحقا إن جيرتنا استقلوا فنيننا ونيتهم فريق

التاسع: بعد لا جرم والغالب الفتح نحو: **لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ**؛ فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض وأن وصلتها فاعل؛ أي وجب أن الله يعلم ولا صلة؛ والصلة تقال للحرف الزائد في القرآن أدبا؛ وقال الفراء: لا جرم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها لا بد ومن بعدهما مقدرة؛ والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جرم لأتيناك؛ ولا جرم أنك ذاهب، ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى قال محمد بن ألفغ رحمهما الله تعالى:

وفتح همز إن بعد لا جرم إن تك في المعنى كلا بد انحتم
ولا لزيد أو لنفي نسبا ما بعده فعل بمعنى وجبا
وكسرها إن تك إيلاء وجب كما حكى الفراء عن بعض العرب

وفي مجموعه هنا: وفي لا جرم لغات وهي لا جرم بضم الجيم وإسكان الراء؛ ولا ذا جرم ولا ذو جرم ولا ذي جرم بإيصال ذا وذو وذو على أنها حشو ولا يعتد بها؛ ولا عن ذي جرم بزيادة عن؛ ولا جر بحذف الميم لكثرة الاستعمال كحاش في حاشي وسو في سوف ومن ذلك قوله:

إن كلابا والدي لا ذا جرم لأهدرن اليوم هدرا في النعم

هدر المعنى ذي الشقاشيق اللهم

كما في الخزانة؛ المعنى الفحل اللئيم الذي إذا هاج حبس في العنة وهي الحظيرة ليلا يضرب في النوق الكرام وأصله المعنن نقلت النون ياء؛ واللهم الذي يلتهم كل شيء أي يبتلعه؛ ولعل هذا يشهد لرواية الفراء أنها تأتي بمنزلة القسم اه وفي مجموعه رحمه الله تعالى أيضا: وإلى مواضع فتح إن الثمانية ومواضع كسرها العشرة ومواضع الوجهين التسعة أشار بعضهم بقوله:

تكسر في تسع وفي ثمان تفتح في تسعة الوجهان

اه قف عليه؛ وإلى بعض هذه المواضع أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه فقال:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

مع تلوفا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد

الفائدة الثالثة: تدخل على إن المكسورة لام الابتداء نحو إن زيدا لقائم؛ وتسمى اللام المزحلقة؛ والمزحلقة بالقاف والفاء قال في التصريح: وسميت بذلك لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون إن ليلا يتقدم معمولها عليها؛ وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدا قائم ليلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل ومعموله قاله في المغني؛ وسميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد إن المكسورة؛ قال سيبويه: إنما دخل بعد إن المكسورة لمشابهة القسم في التأكيد؛ وتدخل على خبرها بثلاثة شروط: كونه مؤخرا ومثبنا وغير ماض نحو: **إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ؛ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ؛** ونحو: **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ؛** وإن زيدا لعندك؛ ونحو: **وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ؛** بخلاف **إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا** لتقدم الخبر؛ وبخلاف **إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا** نفي الخبر؛ وشذ قوله:

وأعلم إن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء

وبخلاف **إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى** لأن الخبر ماض، وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إن زيدا لنعم الرجل؛ ولعسى أن يقوم لأن الفعل الجامد كالاسم، وأجاز الجمهور إن زيدا لقد قام لشبه المضارع بتقريب قد له من زمان الحال، وأما نحو إن زيدا لقام فلا يجوز أن تكون اللام للابتداء إلا بتقدير قد على ما للأخفش وهشام، قال في التصريح:

ويشترط في الخبر أيضا أن لا يكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط ولا الجواب خلافا لابن الأنباري، ومما تدخل عليه لام الابتداء معمول الخبر وذلك بثلاثة شروط: تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو إن زيدا عمرا ضارب؛ بخلاف إن زيدا جالس في الدار لتأخر معمول؛ ولام الابتداء مما له صدر الكلام ما أمكن؛ وبخلاف إن زيدا راكبا منطلق لأن معمول حال لم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعه؛ وبخلاف إن زيدا عمرا ضرب خلافا للأخفش في هذه، والثالث مما تدخل عليه لام الابتداء الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر إما عن الخبر نحو: إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةٌ؛ أو عن معموله نحو إن في الدار لزيدا جالس، الرابع مما تدخل عليه لام الابتداء ضمير الفصل وذلك بلا شرط نحو: إنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ؛ إن لم يعرب هو مبتدأ، قال في التصريح: والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء: اثنين مؤخرين واثنين متوسطين؛ فالتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد؛ وإلى ذلك أشار الناظم يعني ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لــــوزر

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كــــإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا

والثاني الاسم وإليه أشار واسما حل قبله الخبر؛ وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل وإليهما أشار بقوله:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حل قبله الخبر

ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى:

خطاب في لقد سما على العدا اللام لام قسم لا لابتــــدا

وقال أيضا إنها لام قسم محمد الغزني بن مسعود العلم

قال في مجموعه رضي الله تعالى عنه بعد أن ذكر ما تقدم من أن لام الابتداء تدخل على الماضي المقترن بقد على الأصح: ومقابل الأصح قول خطاب بن يوسف الماردي صاحب الترشيح بمنع دخول اللام على الماضي مطلقا مع قد ودونها وادعى فيه أنها للقسم؛ ووافقه محمد بن مسعود الغزني بفتح المعجمة الأولى وتسكين الثانية نسبة إلى غزنة؛ قال في القاموس غزنة من أطيب البلاد وأفسحها رقعة، كما أنها للقسم أيضا إن اتصل أحد نوني التوكيد بالمضارع نحو إن زيدا ليقومن؛ قال زياد بن حامد رضي الله تعالى عنهما:

وإن أتت من قبل ما كعلما أو نوني التوكيد فانوا القسما

ومن مجموعه: وإذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الحروف تكفها عن العمل وتهيؤها للدخول على الجمل الفعلية؛ قال في المغني: وتسمى ما الكافة نحو: قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ؛ ونحو: كَأَنَّمَا يُسَافِرُونَ إِلَى الْمَوْتِ؛ ومثاله بعد لعل:

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ومثال لكن: ولكنما أسعى لمجد مؤثّل، وأما قوله:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
 فما اسم موصول لا زائد، ولكن ليت تبقى معها على اختصاصها بالجمل الاسمية قال
 في التوضيح: ويجوز إعمالها وإهمالها وقد روي بهما قوله:
 قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
 وندر الإعمال في إنما؛ وإلى هذا أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:
 ووصل ما بذى الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل
 ويعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله:
 إن الربيع الجود والخريف يدا أبي العباس والصيوف
 فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي الخ وعطف
 الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر؛ والجود بفتح الجيم
 وسكون الواو المطر الغزير ويروى الجون بالنون الأسود؛ والمراد بالربيع والخريف
 والصيوف أمطارهن، ويعطف بالرفع بشرطين استكمال الخبر وكون العامل إن أو
 أن أو لكن مما لا يغير معنى الجملة نحو: أن الله بريء من المشركين ورَسُولُهُ؛
 وقوله:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

فرسوله معطوف على محل اسمها بعد استيفاء خبرها ومثاله في لكن:

وما قصرت بي في التسامي خوولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب الأصل؛ وإلى هذا أشار
 الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكلم

الخ قال في التوضيح: والمحققون أن الرفع في ذلك على الابتداء أو بالعطف على
 ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم لأن الابتداء زال
 محله بالناسخ؛ والمسألة فيها كلام طويل وحصله محمد بن ألفغ كما في مجموع
 والدي بقوله:

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| إتحاف خالد برفع وارد | في إن زيـدا قائم وخالد |
| والخلف في توجيه خالد بدا | فهو لدى المحققين مبتدا |
| خبره منحذف أو منعطف | على ضمير خبر إذا ألف |
| فصل كان ذا كريم أصلا | وزيد أما إن عدت فصلا |
| فالوجه الأول التزم ومثل | لذا بذلك المثال الأول |
| ولا يصح عندهم أن ينعطف | على محل الاسم للذي عرف |
| من اشترطهم وجود المحرز | وليس فيهم سوى مبرز |
| وغيرهم لم يشترطه فعطف | على المحل قال قائد السلف |

وجائز رفعك الخ

قال يحظيه بن عبد الودود:

وقدرن تأخيره أو احذف لخبر من قبله لتقتطف

في موهم العطف بلا استكمال مورا معبدا وذا اعتدال

وقد يكونان بلا استواء وقد يكونان باستواء

والمسألة فيها كلام طويل فانظر التوضيح والتصريح؛ ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تمسكا بنحو: **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**؛ وبقراءة بعضهم **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ** برفع ملائكته؛ وبقوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

وقوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

لكن الفراء يشترط خفاء الإعراب كما في **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا** والبيتين؛ وخرج المانعون ذلك على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول؛ ولم يشترط الفراء الشرط الثاني أي اختصاص ذلك بأن وأن ولكن تمسكا بقوله:

ياليتني وأنت يا لميس في بلد ليس بها أنيس

وخرج على أن الأصل وأنت معي والجملة حالية والخبر قوله في بلد وكل هذا منقول من التوضيح والتصريح ومجموع الوالد رحمه الله تعالى.

ومن أحكام إن المكسورة أنها تخفف لتقلها بالتضعيف فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو: **وَأَنَّ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**؛ فإن مخففة من الثقيلة واللام لام ابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعت، ويجوز إعمالها استصحابا للأصل ومنه قراءة نافع رضي الله تعالى عنه: **وَأَنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**؛ وكذا في قراءة ابن كثير فإن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام ابتداء وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما؛ والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم أعمالهم؛ وقيل ما نكرة موصوفة وصفتها جملة القسم وجوابه؛ والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله، وتلزم لام الابتداء بعد المهمله قاله ابن هشام؛ وقال ابن مالك رضي الله تعالى عنهما:

وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

وقد تغني عنها قرينة لفظية نحو إن زيد لن يقوم؛ ومنه إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة؛ فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني؛ أو معنوية كقوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

والقرينة أنه في مقام المدح فلا يتوهم أنها نافية؛ وهذا هو الذي أشار له في الخلاصة:

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أرادته معتمدا

ولكن إن وليها فعل فشرطه أن يكون ناسخا وربما تخلف؛ وشرط الناسخ كونه غير ناف وخرج بذلك ليس؛ وغير ملازم لنفي وشبهه وبه تخرج زال وأخواتها؛ والداخل عليه النافي نحو ما كان؛ وكذا لا تدخل على ما كان صلة نحو ما دام؛ والأكثر أن يكون الناسخ الداخلة عليه مضارعا نحو: وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزِلُّوكَ بِأَبْصَارِهِمْ؛ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ؛ وأكثر منه دخولها على الماضي؛ ووجه دخول إن المخففة على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل فلما زال اختصاصها بالتخفيف اختصت بالنواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية؛ ومثال دخولها على الماضي قوله تعالى: وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً؛ إِنَّ كِدْتَ لَتُرْدِينَ؛ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ؛ وندر كونه ماضيا غير ناسخ كقوله:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

ولا يقاس عليه؛ وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا نحو إن يزيناك لنفسك وإن يشينك لهيه.

وكذلك أن المفتوحة تخفف فيبقى العمل ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا محذوفًا؛ وقال ابن الحاجب إنه لا يكون إلا للشأن؛ وقال ابن مالك أنه يكون لغيره وأما قولها:

بأنك ربيع وغيث مربع وأنت هناك تكون الشمالا

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب: كون اسمها ليس ضمير شأن وكونه مذكورا؛ ومن وجه واحد عند ابن مالك رضي الله تعالى عنه؛ ويجب في خبرها أن يكون جملة فإن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفصل؛ فالاسمية نحو: وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ والفعلية التي فعلها جامد نحو: وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى؛ ومثال الفعلية التي فعلها دعاء: وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَفَ؛ ويجوز معهن الفصل ويجب الفصل في غيرهن خوف اللبس بأن المصدرية وتعويضا من المحذوف وهو أحد النونين والاسم؛ والفصل بأحد أمور: قد أو نفي بلا أو لن أو لم أو لو وإلى هذا أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعاً

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

وأمثلة هذه الفواصل نحو: وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا؛ ونحو: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى؛ ونحو: وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً؛ ونحو: أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ؛ ونحو: وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ؛ ونحو: أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاَهُمْ؛ قال ابن هشام: ويندر تركه أي الفصل كقوله:

وعلموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والقياس: علموا أن سيأملون؛ وأكثر النحويين لم يذكر الفصل بلو؛ وقد لخص محمد بن حمين رحمهما الله تعالى حكم إن فقال كما في مجموع والدنا رحمه الله:

وإن تخفف إن ذات الكسره
وقد يليها غيره والفارقه
كان وجدنا بعده لفاسقين
ومضمرة الفاعل أو ظاهره
إلا إذا كان ضميرا ما استقل
أي مظهرا أو ضمرا كمثل ما
وإن أهنت ذكره من بعد

تتبع بفعل ناسخ بكثره
في الخبر الأصلي لن تفارقه
ولكبيبة ورا كانت يبين
كان يزينك إلى آخره
فاللام للمفعول إذ ذاك انتقل
في إن قتلت بعده لمسلما
ذا مع لإياه تمام القصد

والحاصل كما في مجموع والدنا رحمه الله تعالى أنها تدخل مع الناسخ في الجزء الثاني لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائما معناه إن زيد لقائم؛ ومع غير الناسخ في الفاعل إن كان الفعل لازما والمفعول ضميرا نحو إن قام لزيد وإن يزينك لنفسك وإن يشنك لهيه؛ وإلا ففي المفعول بقسميه نحو إن قتلت لمسلما وإن أهنت لإياه وإن ضرب زيد لعمرأه ومن المجموع أيضا ما لخص به محمد سالم بن ألما رحمهما الله تعالى ما تدخل عليه إن المخففة المكسورة قال:

إن كدت من وإن يكاد أكثر من إن قتلت إن يزين أندر

وقيس الأولان والثالث فيهِ الخلف والرابع قيسه نفي

وكذلك كأن تخفف وتبقى عاملة استصحابا للأصل؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وخففت كأن أيضا فنوي منصوبها وثابت أيضا روي

كقوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

يروى بالرفع على حذف الاسم أي كأنها وبالنصب على حذف الخبر أي كأن مكانها ظبية وبالجر على أن الأصل كظبية وزيد أن بينهما وكقوله: كأن ورديه رشاء خلب، وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كقوله:

ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان

وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلم أو قد نحو: كأن لم تَعَنَّ بالأمس؛ وقوله:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما

وتخفف لكن فتهمل وجوبا نحو: ولكن الله قتلهم.

واعلم أنه يجوز حذف ما علم من اسم هذه الحروف وخبرها؛ حكى سيبويه إن بك زيد مأخوذ أي إنه أي الأمر والشأن بك زيد مأخوذ؛ وحكى الأخفش إن بك مأخوذ أخواك أي إنك بك؛ ومن شواهد حذف الخبر:

أتوني وقالوا يا جميل تبدلت بثينة إبدالا فقلت لعلها

أي تبدلت؛ قال الوالد رحمه الله تعالى في مجموعه ومنه:
إن محلا وإن مرتحلا؛ ومنه فليت رفعت الهم عني ساعة أي فليتك؛ قال في التسهيل
وعليه أي حذف الاسم يحمل: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون؛ قال
الدماميني: فيكون التقدير إنه من أشد الناس لا على زيادة من خلافا للكسائي، ومن
مجموع والدنا: ويجب حذف الخبر إذا سد مسده واو مصاحبة؛ حكى سيبويه إنك ما
وخيرا أي إنك مع خير وما زائدة؛ وحكى الكسائي إن كل ثوب لو ثمنه بإدخال اللام
على الواو، ويجب حذفه أيضا إذا سد الحال مسده نحو إن شربي السويق ملتوتا أي
كونه ملتوتا؛ ومنه قوله:

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظها بالحزم والجلد

أي كونه ذا ثقة كما في ضربى زيدا قائما في باب المبتدأ؛ قال السيوطي في فريدته:

ووسط المعمول حالا ظرفا وجوزوا عند الدليل الحذف

لاسم كذا لخبر وأوجب مع وا ومع وسد حال تصب

ومن نظم زياد محمد بن حامت رحمهما الله تعالى لما ترك ابن بون من التسهيل:

وقد بقي أيضا مجيء النكرة في باب إن خبرا عن نكره

بشرط أن يفيد أو بمعرفه كما حكى النحاة أهل المعرفه

كذلك سد الحال والواو مسد خبرها هنا وحذفه اعتقد

اه منه؛ ومنه أيضا قال في الكافية:

وحذفه في لبيت شعري التزم وذكر الاستفهام بعده حتم

هذا قول المصنف ومن وافقه؛ وجملة الاستفهام عنده معمول لشعري أي لبيت علمي
بقيام زيد ثابت أم لا؛ وأطال الوالد رحمه الله تعالى في مجموعه هنا.
(وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا) وهي القسم الثالث من النواسخ التي تدخل على المبتدأ وخبره
فتنسخ أحكامهما (فإنها تنصب المبتدأ) بعد استيفاء فاعلها (وَالْخَبْرُ) أي تنصب كلا
من المبتدأ والخبر بعد رفعها الفاعل (عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا) والمبتدأ المفعول
الأول والخبر المفعول الثاني وكل منهما عمدة؛ ولا يعارض ذلك أن النصب إعراب
الفضلات لأنه قد يكون للعمد؛ وقال أهل الكوفة أن نصب الثاني على التشبيه بالحال
قالوا لوقوعه جملة وظرفا؛ ورد قولهم بأن المفعول الثاني لها لا يتم الكلام بدونه
وبأنه قد يقع معرفة من علم أو ضمير أو غيرهما وليس ذلك بغالب في الحال، قال
محمذن باب بن داداه رحمهما الله تعالى:

والثان مما نصبت ظن كما قد زعم الفراء حال فاعلما

بكونه يضمرد ما حكى في ما كمثل خالد ظننتكا

قال الوالد رحمه الله تعالى في مجموعه: وترجمة التوضيح هي هذا باب الأفعال
الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، والمراد بأخواتها
نظائرها في العمل؛ وإنما لم يعبر بأفعال القلب لئلا تبقى أفعال التصيير ولا بأفعال

التصيير ليلا تبقى أفعال القلب؛ وأفعال القلب أربعة عشر وأفعال التصيير عشرة؛ وإنما قيل لها أفعال القلب لأن معانيها قائمة به؛ وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل هو على ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر؛ وما يتعدى لواحد كعرف وفهم؛ وما يتعدى لاثنتين وهو المراد هنا، وقال السهيلي أن ظن وأخواتها من باب أعطى، قال محمذن باب بن داداه رحمهما الله تعالى:

عند السهيلي باب ظن عملا عمل أعطى ودليله انجلى

بقولهم ظننت زيدا عمرا ورد بالرفع إن الإلغا يرى

في نحو زيد قائم ظننت وفي المساعد الذي بينت

وإنما كان لها مفعولان لأنها وضعت للدلالة على تعليق الشيء بالشيء على صفة وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين؛ كما أن أعطى ونحوه كذلك لتعلقه بين مفعولين اه انظر الدماميني، ولا تدخل هذه الأفعال على ما لا تدخل عليه كان فلا تدخل على ما يلزم التصدير أو الحذف إلى آخر ما تقدم؛ قال محمذن باب بن داداه رحمهما الله تعالى:

ما دخلت عليه كان تدخل عليه ظن وسواه يحظّل

وجاز في البابين كون الخبر اسما للاستفهام ذا عنهم دري

مثاله أين ظننت خالدا وأين كنت ولتكن مساعدا

وأما قول أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه: وجدت الناس اخبر تقله مما يوههم الأخبار بالإنشائية فهو على إضمار قول أي مقول فيهم اخبر تقله؛ قال والدنا رحمه الله تعالى: واخبر بمعنى اختبر ومنه قوله:

لاتمدحن امرؤا حتى تجربه واخبر مودته بالفت والعض

والفت الدق والكسر بالأصابع اه

(وَهِيَ ظَنَنْتُ) نحو ظننت زيدا قائما، وفي حكمها ما تصرف منها.

(وَحَسِبْتُ) بكسر العين في الماضي وكذا الآتي على الأكثر وقد يفتح كما هو القياس؛ والمصدر الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها نحو حسبت زيدا قائما.

(وَوَخِلْتُ) ومضارعه يخال وإخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو لغة أسد؛ ومصدرها خيل وخال وخيلة ومخيلة وخيولة وخيلان فهو خائل اه نحو خلت الهلال لأثا.

(وَوَزَعْتُ) مصدرها الزعم بتثليث الزاي كما في الصبان عن القاموس؛ وقال في المصباح: فتحها لغة الحجاز وضمها لأسد وكسرها لبعض قيس قال:

الزعم جا مثلثا يا صاح هذا الذي رأيت في المصباح

فللحجاز الفتح كسر الزعم لبعض قيس أسد ذو ضم

نحو زعمت زيدا صادقا؛ وهذه الأفعال الأربعة تدل في غالب على رجحان وقوع المفعول الثاني؛ والثلاثة الأول قد تجيء لليقين؛ قال الله تعالى: الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ؛ أي يتيقنون ذلك وقال:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

أي تيقنت وقال:

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول

أي تيقنت؛ وذلك أن النساء تدعو الشاب بالأخ والأشيب بالعم.

فائدة: في مجموع والدنا رحمه الله تعالى ما حاصله أن زعم عند السيرافي رحمه الله تعالى قول مع اعتقاد أي ظن صح أو لا؛ أما على قول الجرجاني فقول مع علم فعنده هي من أفعال اليقين؛ وأما على قول ابن الأنباري فلا تستعمل في القول إلا من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب وظاهره أنها ليست من أفعال القلوب إلا إذا قلت إن فلانا معتقدا له فيصح اه وقد تكون للعلم كقول أبي طالب:

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

أي علمت بدليل قوله ولقد صدقت وكقوله:

لقد زعمت أنني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

اه من الحضري بزيادة من شرح بانة سعاد لابن هشام، ومن شواهد الرضى على مجيء زعم للتحقيق:

نودي قم واركن بأهلك إن ن الله موف للناس ما زعما

وقيل إن زعم هنا بمعنى قال أو ضمن؛ والبيت في قصيدة لأمية ابن أبي الصلت وأخرى للناطقة الجعدي؛ ومن كتاب ليس لابن خالويه: الزعم زاملة الكذب وليس في كلام العرب زعم محمودا إلا قوله نودي قم الخ فهذا على الحق؛ وقيل بمعنى قال أو وعد اه انظر الخزانة اه من نقله؛ واعلم أن أوصاف الله تعالى توفيقية فلا يثبت بهذا وصفه تعالى بالزعم اه
(وَرَأَيْتُ) نحو:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

قال والدنا رحمه الله تعالى: ومحاولة أي قدرة وهو تمييز لأكبر كما أن جنودا تمييز لأكثرهم أي الأشياء.

(وَعَلِمْتُ) نحو علمت الموت آتيا وعلمت الرسول صادقا قال:

علمتك البازل المعروف فانبعث إليك بي واجفات الشوق والأمل

قال الوالد: انبعثت انطلقت والواجفات من الوجيف لضرب من السير؛ ومثله قوله:

علمتك منانا فلست بآمل نذاك ولو أمسيت ظمآن عاريا

(وَوَجَدْتُ) نحو وجدت العلم نافعا؛ ومصدرها الوجدان بكسر الواو عن الأخفش؛ والوجود عن السيرافي اه ياسين: وقالوا أن هذه الثلاثة تدل على تحقيق وقوع المفعول الثاني أي غالبا لأن رأى قد تأتي بمعنى ظن؛ وقد اجتمعا أي المعنى الغالب فيها والنادر في قوله جل وعلا: إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً؛ أي يظنوناه ونعلمه؛ وكذا علم قد ترد بمعنى ظن؛ قال تعالى: فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ؛ قال والدنا: استشهد به في التوضيح والأشموني على القليل من مجيئها للظن وتبعهما المطرر أي المختار بن بون لكن السيوطي في شرحه لفريده استشهد به لليقين؛ وأما وجد فلليقين خاصة؛

لا تتعدى إلا لواحد نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولمست الحرير وشممت رائحة الطيب.

(تَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) ظننت فعل قلبي يفيد رجحان وجود الخبر ناسخ ينصب المبتدأ والخبر والتاء فيه ضمير رفع للمتكلم وهي فاعل ظننت فمحلها رفع وزيدا مفعولها الأول ومنطلقا مفعولها الثاني وهما في الأصل مبتدأ وخبر إذ النواسخ لا تدخل إلا عليهما (وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا) يقال فيه ما قيل في المثال قبله؛ نعم في خلت علة تصريفية لا بأس بالتنبيه عليها لأن علم التصريف من العلوم التي اعتنى بها أئمة المسلمين؛ والعلة هي أن أصل خلت خيلت بكسر الياء وفتح الخاء كسمعت فنقلت حركة الياء التي هي الكسرة إلى الخاء فاء خلت بعد سلب حركتها فصار خيلت فالتقى فيها ساكنان مدة وهي الياء وساكن حي وهو اللام؛ لأن الفعل الثلاثي إذا دخلت عليه تاء الفاعل تسكن لأمه ليلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة والساكنان إذا التقيا وكان أولهما مدة حذف، وذكر المصنف ابن أجيروم رضي الله تعالى عنه خبر كان واسم إن ومفعولي ظننت استطرادا لتتميم الكلام على الكلام على أحكام النواسخ الأولية (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) أي وما أشبه المثالين فيقاس عليهما بقية الأفعال فتقول: حسبت زيدا صديقا؛ وعلمت زيدا صديقا.

فوائد: الأولى: قال في التوضيح: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام: أحدها الإعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع، والثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو زيد ظننت قائم؛ ونحو زيد قائم ظننت؛ ومن التوسط قوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدي وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

ومن التأخر قوله:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما

قال ابن هشام: وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله والمتوسط بالعكس؛ وقيل هما أي الإعمال والإهمال سواء، والثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو: وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ؛ فمن موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاف ومن صلة أي زائدة وجملة ما له في الآخرة من خلاق خبر من الرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة لمن وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل؛ وإنما تخطاها في باب إن فرغ الخبر نحو إن زيدا لقائم لأنها مؤخرة لعارض إصلاح اللفظ؛ ومما يقع به التعليق لام القسم قال:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم اهكذا في التصريح؛ وقال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم؛ قال في الغرة: لام القسم لا تعلق قال:

لقد علمت أسد أننا لهم يوم نصر لنعم النصير

قال في التصريح: بفتح أن فهذه لام قسم ولم تعلق؛ وتقول علمت أن زيدا ليقوم بفتح أن اه وفي المغني أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله: ولقد علمت لتأتين منيتي اه فأخرج لام لتأتين عن كونها للقسم، ومما يعلق ما النافية نحو: لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِأَمْ يَنْطِفُونَ، ولا وإن النافيتين في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو؛ وعلمت والله إن زيد قائم؛ والمقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو؛ وعلمت إن زيد قائم، ومما يعلق الاستفهام وله صورتان: إحداهما أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو: وَإِنْ أُدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ؛ والصورة الثانية أن يكون في الجملة استفهام عمدة كان نحو: لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ؛ أو فضلة نحو: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ، وإلى هذا أشار ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

..... والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم

واعلم أن الإلغاء والتعليق لا يدخلان في أفعال التصيير ولا في قلبي جامد وذلك اثنان من أفعال القلوب هب وتعلم.

الثانية: لتصريف هذه الأفعال من العمل ما لها نحو أظن زيدا قائما وأظان زيدا عمرا؛ وتلغى وتعلق بسبب الإلغاء والتعليق نحو زيد قائم أنا ظان وأنا ظان ما زيد قائم؛ قال ياسين: قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدر أي لأن إلقاءه واجب مع التوسط والتأخر لأن المصدر لا ينصب ما قبله؛ وقس على ذلك.

نكتة: الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل والعامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ؛ ولذلك جاز علمت لزيد قائم وعمرا قاعدا عطفًا على المحل؛ ومنه على أحد الوجوه:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

وهذا البيت استدل به ابن عصفور على أن ولا موجعات بالنصب عطف على محل ما البكا؛ ولك أن تدعي أن البكا مفعول وما زائدة فيكون من عطف الجمل؛ أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا قاله في المغني اه والوجه الثاني أن سبب التعليق موجب فلا يجوز ظننت ما زيدا قائما بالإعمال؛ وسبب الإلغاء تجوز فيجوز زيدا ظننت قائما وزيدا قائما ظننت؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: وجوز الإلغاء لا في الابتداء اه وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم واستدلوا بقول الفزاري:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيممة الأدب

برفع ملاك على الابتدائية والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما؛ وفي الحماسة بنصبهما وعليه فلا شاهد؛ واستدلوا أيضا بقول كعب رضي الله تعالى عنه:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويـل
برفع تنويـل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال بكسر الهمزة والقياس
فتحها، وأجاب الجمهور بوجوه: منها أن ذلك محمول على أن العمل في نحو هذا في
ضمير الشأن قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا في موهم إلغاء ما تقدمـا

ومنها أن ذلك من باب الإلغاء لأن وجدت وإخال لم يقعا في الابتداء لأن وجدت
مسيوقة بإني وإخال بما النافية إذ التوسط الموجب للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا لجواز الإلغاء؛ نعم التوسط بين
المعمولين أقوى في الإلغاء، والثالث من الوجوه أن يكون ذلك على حذف لام الابتداء
والأصل لملاك وللدنيا قاله في التوضيح اهـ ولكن من المقرر أن لام الابتداء للتأكيد
والتأكيد ينافي الحذف.

الثالثة من الفوائد: قال في التوضيح ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارا أي
لدليل نحو: أين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبيهم عارا علي وتحسب

أي تزعمونهم شركاء وتحسبه عارا علي، وأما حذفها اختصارا أي لغير دليل فعن
سيبويه والأخفش المنع مطلقا واختاره الناظم؛ وعن الأكثر الإجازة مطلقا لقوله
تعالى: وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ؛ وقوله تعالى: وَظَنَّتُمْ ظَنَّ السَّوِّءِ؛ وقولهم من يسمع
يخل؛ ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اختصارا وأما اختصارا أي لدليل فأجازه
الجمهور قال:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره مني واقعا.

نكته: هذا الخلاف يرجع عند أهل علم البيان إلى أن مقتضى حال المتكلم يختلف فقد
يكون مقتضى حاله قصد مجرد الإخبار بوقوع الحدث وتارة نسبته إلى فاعله من
غير تعلق بمفعول الفعل؛ ومثالها وقع ظن وفلان يظن فينزل الفعل منزلة القاص؛
وأما إن كان الغرض يتعلق بذكرهما فلا يحذفان إلا لقرينة اهـ
وهذه أنظمة من مجموع والدنا رضي الله تعالى عنه أثبتنا هنا تتعلق بهذا الباب منها
نظم له هو تعرض فيه لمحل جملة التعليق وهو:

| | |
|---------------------------|------------------------|
| وجملة التعليق حيث تنتمي | لعامل اثنين تسد لهما |
| إن ينصب الأل وكانت في محل | ثانيهما سدت لذلك المحل |
| وحيثما كانت لما تعدى | لواحد كانت له مسدا |
| وإن تكن بالحرف ذات تعديـه | محلـه نصب بحذفـه عيـه |

وكتب رحمه الله تعالى على قوله سدت لذلك المحل: وليس بين النكرة والمعرفة
إبطاء ولذا قال:

وأعطى لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

بل جعله العروضيون من الجناس قال اهد من خط زياد اعتذارا عن بيت له جعل فيه نحو ذا اهد ونص التسهيل: والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط الجار إن تعدى لواحد به؛ وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد؛ وسادة مسد المفعولين إن تعدى إلى اثنين؛ وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد؛ وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول اهد ومنها قال محمد عال أي آلا رضي الله تعالى عنه:

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| وأطلقن فيه تقف العربا | الفعل من وجد زن بضربا |
| فعل فخصمه بوزن تظفر | أما المصادر فكل مصدر |
| ووجد الناشد ذا وجدانا | فما بمعنى الشوق جدا كانا |
| ونلت مالا بعد فقر قل جده | على المسي وجدت كان موجد |

وقال الشيخ أحمد رضي الله تعالى عنه:

| | |
|-------------------------|---------------------------|
| فعل يفعل بفتح ثم ضم | إن كان واوا فآؤه من العدم |
| واستثنين وجد زيد ما طلب | ووجد الفتى عليه أي غضب |
| موجدة آتيهما بالضم | والكسر جاء عند أهل العلم |

وضم المضارع لغة لبني عامر بن صعصعة؛ قال في المجموع: وأنشد التاج عليه قول:

لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غليلا

وقال محمد بن ألفع رحمه الله تعالى ورضي عنه:

تكون رؤيا مصدر العينيه كما تكون مصدر الحليميه

إلا لدى الحرير وابن مالك نص عليه أوضح المسالك

يعني توضيح ابن هشام ومن تلك الأنظام قول ابن العز:

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| ونحو ذا وهذ الأفعال | ثلاثة أحكامها الأعمال |
| يقع في الجميع وهو الأصل | والثاني التعليق وهو بطل |
| عملها لفظا فقط أي لا محل | لمانع من غيرها بأن حصل |
| عقبها الذي بتصدير وصف | كما يجي فانصب عليه المنعطف |
| نحو ظننت أسعيد لا بث | وعامر منطلقا والثالث |
| إلغاؤها وذاك إبطال العمل | لمانع فيها بلفظ ومحل |
| كالضعف بالتأويل ثم ذان | ليس على الجميع يدخلان |
| بل بعضها الذي يقول نظما | وخص بالتعليق والإلغاء ما |

ومنها في عد ما يستحق صدر الكلم:

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| أما الذي استحق صدر الكلم | فلام الابتداء ولام القسم |
| وإن ولا النافيتين وانحتم | بما والاستفهام والشرط وكم |
| كذلك أي والحروف الناسخه | وأحرف التخصيص في ذا راسخه |
| ومثله الموصول باعتبار | صلته ذاك عليه جار |

وهذه تعلق ظن وأخواتها المتصرفه، ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى: ونص التسهيل وتختص أيضا المتصرفه بتعديها معنى لا لفظا إلى ذا استفهام أو مضاف إليه أو تالي لام الابتداء أو لام القسم أو ما وإن النافيتين أو لا ويسمى تعليقا اهـ (بَابُ النَّعْتِ) تقدم معنى باب والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه؛ واصطلاحا إجراء المنعوت في إعرابه؛ واستعملته النحاة بمعنى المنعوت به وترادفه الصفة والوصف؛ وعليه في رسم بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به بحسب المقام، ثم النعت إما لتخصيص نكرة أو توضيح معرفة؛ والتخصيص إخراج بعض ما يدل عليه اللفظ والتوضيح رفع الاحتمال عن ما يراد به اللفظ؛ وقد يكون المراد من النعت بالقصد المدح نحو: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ أو الذم نحو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ أو الترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين؛ أو التوكيد نحو: تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، ولا يكون النعت إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق لدلالته على معنى في متبوعه لأن المشتق يدل على حدث وصاحبه بخلاف الجامد فلا يكون معناه فيه معنى يوصف به إلا بواسطة مشتق، وهو أول التوابع وهي أربعة أتى بها المصنف رضي الله تعالى عنه متتابعة، قال أبو النجاء رحمه الله تعالى: وإذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب الذي قال فيه بعضهم:

نعت البيان مؤكداً بدلاً نسق هذا هو الترتيب في القول الأحق

(النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَكْثِيرِهِ تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ) نحو جاء رجل كريم ورأيت رجلا كريما ومررت برجل كريم؛ وتقول في التعريف: جاء الرجل الكريم ومررت بالرجل الكريم؛ ومتابعة النعت لمنعوته في حركته يستوي فيه النعت الحقيقي كالأمثلة والنعت السببي نحو جاء رجل قائم أبوه وجاء الرجل القائم أبوه إلى آخر الأمثلة؛ ومن السببي مررت برجل قائم الأب؛ ولا يشترط في السببي الموافقة في التأنيث ومقابله كمررت برجل قائم بنته ومررت بهند القائم أبوها؛ ولا في التنثية والجمع نحو جاء الرجل القائم أبواه ومررت بهند القائم أبواها، ونكتة هذا أن النعت السببي لما كان غير رافع لضمير المنعوت كان غير مسند إليه فلا يؤنث بتأنيثه ولا يذكر بتذكيره؛ وكان الذي يؤنث بتأنيثه ويذكر بتذكيره السببي المسند إليه أي الاسم الظاهر الرافع له النعت المضاف إلى ضمير المنعوت؛ فانظر في هذا المثال: مررت برجل قائم أمه فإن النعت لما كان غير رافع الضمير المنعوت لم يتبعه في التذكير وتبع الاسم الرافع في

تأنيته، ونكتة كون النعت السببي يلزم الأفراد ولا يتبع في التثنية والجمع والمنعوت نحو جاء الزيدان القائم أبواهما أن الوصف لما رفع الظاهر كان حكمه التجريد تبعا لحكم الفعل العامل عمله؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

نعم إذا كان النعت رافعا لجمع تكسير اختاروا تكسيره نحو مررت برجل قيام أبائه ومررت برجال قيام أبائهم؛ ولا يجمع جمع سلامة إلا في لغة أكلوني البراغيث، وإذا استعمل النعت صفة مشبهة بأن يكون اسم مفعول أو اسم فاعل أضيف إلى معموله وحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت طابق النعت متبوعه لأنه يرجع إلى النعت الحقيقي نحو جاء الزيدان المضروبان الأب وجاء الزيدان الحسان وجه الأب والهندان الحسنان وجه الأب؛ فهذا النوع يرجع إلى النعت الحقيقي فلا بد من موافقة النعت فيه المنعوت في أربعة من عشرة مع بقائه على السببي في المعنى، والنعت الحقيقي وهو ما رفع فيه النعت ضمير المنعوت نحو جاء الرجل القارئ لا بد أن يتفق مع المنعوت في أربعة من عشرة؛ والعشرة: الحركات الثلاث والتذكير ومقابله والإفراد ومقابله والتنكير ومقابله؛ والمراد بالمتابعة في الحركات ما هو أعم من توافقهما في نفس الحركة؛ إذ قد يكون إعراب النعت بنائبها وبالعكس؛ وقد يكون إعرابا محليا وإعراب النعت لفظيا وبالعكس، ثم إن النعت على قسمين: القسم الأول المفرد والمراد بالمفرد هنا ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع: المشتق وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام وأفعال التفضيل؛ والثاني مما ينعت به شبه المشتق وهو اسم الإشارة وذو معنى صاحب والمنسوب كالمكي؛ والثالث المصدر كعدل، والثاني مما ينعت الجملة وشبهها وهو الظرف والجار والمجرور؛ والمنعوت بالجملة وشبهها لا يكون إلا نكرة نحو: وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ؛ وفي معنى النكرة المعرف بأل الجنسية كقوله عز وجل: كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا؛ ولا تكون الجملة المنعوت بها إلا مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت؛ وقد يكون مقدرًا كقوله تعالى: وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا؛ أي لا تجزي فيه ولا تكون أيضا إخبارية.

(وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءٌ) قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه؛ قال الرضى في شرحه: قوله بعينه احترازًا عن النكرات؛ والمعنى ما وضع لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها من المعارف، وقال سعد الدين: المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية؛ ولما كانت المعرفة محصورة بالعد لم يعرفها المصنف رضي الله تعالى عنه لأن المحصور بالعد لا يحتاج إلى الحد، وقوله رحمه الله تعالى خمسة أشياء لا ينافي كون ابن مالك رضي الله تعالى عنه عدها ستة وجعل السادس الموصول؛ ولا من جعلها سبعة بزيادة النكرة المقصودة في المنادى المعين لإمكان أن يكون المصنف رحمه الله تعالى مراده بالمبهم ما يشمل الموصول؛ ولأن النكرة المقصودة في النداء وإن كانت من المعارف فمنهم من قال إنها تعرفت بما تعرف به اسم الإشارة فتدخل فيه؛ ومنهم من قال إنها تعرفت بأل محذوفة؛ قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا؛ والظاهر أنها أُل

التي لعهد الحضور ونابت عنها الياء فتدخل في المعرف بأل؛ ومنهم من قال إن تعريفها بالقصد والإقبال وهو قريب من التعريف بأل الحضورية اهـ
(الإِسْمُ الْمُضْمَرُ نَحْوُ أَنَا وَأَنْتَ) أي وهو وتفاعيل الثلاثة؛ وتقدم تفصيل هذه الضمائر في باب الفاعل والحمد لله رب العالمين؛ وأزيد هنا أن أهل البصرة تسمي المضمير الضمير وتسميه أهل الكوفة الكناية والمكني وهو ما دل بالوضع على متكلم واحد أو أكثر أو مخاطب واحد أو أكثر أو غائب واحد أو أكثر؛ وسواء كان لمذكر أو أنثى كما تقدم تفصيل ذلك في الفاعل.

(وَالِإِسْمُ الْعَلْمُ) وضح العلم ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله: اسم يعين المسمى مطلقا الخ ويعني بمطلقا بدون قيد؛ فخرج بالاسم الفعل والحرف وبيعين المسمى النكرة وبمطلقا تخرج ببقية المعارف لأن تعريفها بقيد القرينة؛ وقد تكون القرينة لفظية كما في المعرف بأل والصلة في الموصول أو معنوية كالحضور في ضمير المتكلم والخطاب واسم الإشارة كالغيبية؛ قال محمد بن ألفع رضي الله تعالى عنه:

للنكرات أخرج التعيين وأخرج الإطلاق ما يبين

معرفا وقيدوا تعيينه لما له عين بالقرينه

حسية توجد أو لفظيه توجد أو توجد معنويه

فالحسية في أسماء الإشارة واللفظية التعريف بأل والإضافة والصلة والمعنوية كالحضور والغيبية في الضمائر والقصد في المنادى المعين اهـ من حواشي أحمد سالم بن سيد محمد رحمهما الله تعالى على الطرة اهـ (نَحْوُ زَيْدٍ وَمَكَّةَ) وتكرير المثال من المصنف رضي الله تعالى عنه تنبيه منه على أن العلم لا يختص بعلم الشخص كزيد وعمرو وهند بل كلما عين مسماه بالإطلاق علم؛ سواء كان مسماه عاقلا كالأمثلة أو غير عاقل كمكة ومصر وشدقم علم على جمل للنعمان بن المنذر وهيلة علم على عنز لبعض نساء العرب؛ وفي حكم العلم علم الجنس نحو حضاجر علم على الضبع وأسامة علم على السبع وسبحان علم على التسبيح وبرة علم على المبرة؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص وهو عم

ومعنى قوله كعلم الأشخاص أن العرب تعامله في اللفظ معاملة المعرفة فينعت بالمعرفة ويبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ويجيء الحال منه ولا تدخل عليه أل التعريفية إلى غير ذلك من خواص المعرفة؛ وفهم من قوله كعلم الأشخاص لفظا أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط وأما في المعنى فهو كالنكرة لأن أسامة مثلا شائع في كل أسد صادق على كل فرد منه بحسب البدلية، وقال أهل الغوص على المعاني أن الفرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ مع علم الجنس كأسامة تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا؛ وقالوا إن علم الجنس علم على الماهية بقيد حضورها في الذهن؛ قال أبو النجا رحمه الله تعالى: اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة؛ فالأول ما وضع لمعين في الخارج؛ والثاني ما وضع لمعين في الذهن؛ والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين أي بلا قيد حضورها أي لم يلاحظ فيه ذلك وإن كانت حاضرة؛ والرابع ما وضع لواحد مبهم على حسب البدلية اهـ

(وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ) قال خالد الأزهري رحمه الله تعالى أن مراد المصنف رحمه الله تعالى بالمبهم اسم الإشارة؛ قال ووجه إبهامه عمومه أي صلاحيته إلى كل مشار إليه وهذا يدل عليه أمثلة المصنف رحمه الله تعالى الآتية إن شاء الله تعالى، وقال أبو النجا رحمه الله تعالى عن الشنواني: الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لا أسماء الإشارة فقط؛ وسميت مبهمة لأنه لا يعلم معاني اسم الإشارة والموصول بمجرد الوضع اللفظي وإنما يتعين المعنى فيهما بضميمة الإشارة والصلة اهـ (نَحْوُ هَذَا) فإنه اسم إشارة صالح للإشارة به إلى كل مفرد مذكر سواء كان مذكرا عاقلا علما نحو هذا زيد أو منكرا نحو هذا رجل أو غير عاقل نحو هذا جماد وهذا حمار؛ والمراد بالمذكر هنا المذكر في أحكام الإعراب؛ قال تعالى: هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ اهـ ثم أن ذا يشار به بدون ها التنبيه نحو ذا رجل ويشار به معها قبله نحو مثال المصنف رحمه الله تعالى والأمثلة المتقدمة؛ ويشار به أيضا بدون كاف الخطاب كما تقدم ويشار به معها دون هاء التنبيه نحو ذلك الكتاب وبزيادتها نحو هذالك الرجل؛ ويجوز فيه أيضا زيادة اللام ولكن لا تجتمع مع هاء التنبيه فلا يجوز زيادتها فلا يقال هاذلك؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: واللام إن قدمت ها ممتنعه؛ ومنعوا ذلك لكرهه كثرة الزوائد.

واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة: مرتبة القريب ويشار إليه بدون زيادة كاف الخطاب واللام فيشار إليه بهذا وذا، ومرتبة المتوسط بين القرب والبعد ويزاد كاف الخطاب فيها دون اللام نحو ذاك وهذالك، ومرتبة البعيد فيجاء فيها بكاف الخطاب واللام الزائدين فيقال ذلك؛ وهذا ما ذهب إليه الأكثر، وذهب محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه أن المشار إليه إما قريب وإما بعيد ولا واسطة. (وَهَذِهِ) وته وهاته ويشار بها إلى الأنثى؛ ويأتي ذان وتان على صيغة المثنى في إعرابه وصيغته؛ قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

وذا تان في المثنى المرتفع وذين تين في سواه اذكر تطع

(وَهَوْلَاءُ) بالمد على لغة أهل الحجاز وهي الفصحى ويقصر في لغة بني تميم؛ ويشار به إلى الجمع العاقل وقد يرد لغير العاقل قال:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

واعلم أن المشار إليه ينحصر في ستة أقسام لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموعا وكل منهما إما مذكر أو مؤنث؛ أما صيغ اسم الإشارة فخمسة لأن اسم إشارة الجمع يشترك فيه المذكر والمؤنث. (وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْعُلَامِ) المعروف بال وهو الرابع من أنواع المعارف؛ قال الإمام محمد رضي الله تعالى عنه في الخلاصة: أل حرف تعريف أو اللام فقط؛ وإلى أن التعريف بهما ذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلا أن سيبويه ذهب إلى أن الهمزة زائدة همزة وصل معتد بها في الوضع وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال، وقال الخليل إنها همزة قطع وإنما وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال، ووجه القولين أن فتحها يرفع قطعيتها وسقوطها في الدرج يرفع وصليتها، وقيل أن التعريف باللام فقط والهمزة لا دخل لها فيه، وقيل التعريف بالهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ وعلى هذا تكون الهمزة لا وصلية ولا قطعية لها

حكم القطع في الفتح وحكم الوصل في الدرج، وإلى هذه الأقوال أشار ابن عديم رحمه الله تعالى فقال:

| | | | | | | | | | |
|--------|---------|--------|--------|-------|-------|-------|-----------|---------|--------|
| جملة | أل | حرف | لتعريف | وفى | عمرو | على | ذا | والخليل | اثتلفا |
| لكن | ذي | الهمزة | عند | عمر | زائدة | دون | الخليل | فادر | |
| وبعض | من | تأخر | ادعى | ورود | اللام | وحده | لتعريف | وزيد | |
| ذا | الهمز | للوصل | إذ | اللام | بدا | مسكنا | وهو | به | لا |
| والهمز | للتعريف | كان | وضعا | لا | غيره | فيما | المبرد | ادعى | |
| وقال | إنما | أتوا | باللام | لميزه | عن | همز | الاستفهام | | |

واعلم أن أل الموضوعه للتعريف أقسامها ستة كما أفادوه رحمهم الله تعالى: عهدية وجنسية والعهد إما ذكري وهو إذا تقدم معهودها ذكرا كقوله تعالى: كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ؛ وقد يكون تقدمه صريحا كما في هذه الآية وقد يكون كناية كما في آية: إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا؛ فإن هذا خاص بالذكور فهو المعهود في قوله تعالى: وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى؛ وإما ذهنية وهو العهد المستفاد من حضور المعهود وصحة الإشارة إليه بالتعيين؛ وقد يكون العهد علميا فمثال الذهني الحضور قولك لمن شتم حاضرا لا تشتم الرجل؛ ومثال العهد العلمي اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ؛ أي اليوم المعلوم الحاضر؛ وأل الجنسية إما لاستغراق الأفراد نحو قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ؛ لأن الاستثناء لا يكون إلا من عام ومن قواعدهم الاستثناء معيار العموم فلا يكون إلا من العموم الشمولي؛ فمما تعرف به أل الاستغراقية أن يأتي بعدها استثناء من مدخولها وصحة حلول كل وما في معناها محلها حقيقة؛ وقد يكون الاستغراق في الصفات نحو أنت الرجل علما وتعرف بصحة حلول كل محلها مجازا؛ وقد تكون الجنسية للحقيقة ولا عموم فيها نحو الرجل خير من المرأة أي حقيقة الرجولية خير من حقيقة الأنوثة؛ ومنها أل الواقعة في التعاريف نحو الإنسان الحيوان الناطق أي حقيقة الإنسان مترتبة من الحيوانية والناطقية اهـ **فائدة:** قد تكون أل موصولية بمعنى الذي ومدخولها نكرة لأن الموصولية لا تفيد التعريف؛ نعم هي نفسها معرفة بالجملة العهدية نحو مررت بالضارب زيدا؛ وقد تدخل على الأعلام فتكون زائدة فلا تكسب تعريفا لامتناع تحصيل الحاصل نحو الفضل والعباس، وحكى قطرب أنه سمع من العرب أل فعلت بمعنى هل فعلت فتكون استفهامية فلا تكسب التعريف؛ وتقدم ذلك في أول الكتاب والحمد لله رب العالمين. **(وَمَا أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ)** فالإضافة إلى الضمير نحو ثوبي السابغ لبسته وثوبه السابغ لبسه ونحو ذلك من كل ما أضيف إلى مضمرة؛ ومثال المضاف إلى علم نحو غلام زيد القارئ رأيتَه وجبل مكة المبارك وقفت عليه ونحو ذلك من كل ما أضيف إلى علم؛ ومثال المضاف إلى المبهم نحو غلام هذا قرأ وجاء غلام الذي قرأ ونحو ذلك من كل ما أضيف إلى اسم إشارة أو موصول؛ ومثال المضاف

إلى المعرف بآل نحو كتاب الرجل قرأته ونحوه من كل اسم أضيف إلى معرف بآل،
وإلى مراتب المعارف أشار الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الكافية:

ما شاع في جنس كعبد نكره وغيره معرفة كعنتـــــــره

فمضمّر أعرفها ثم العلم فاسم إشارة فموصول متمم

فدو أداة فمنادى عيناً فدو إضافة بها تبيناً

واختار ابن مالك رحمه الله تعالى أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقاً وأن
المعرف بآل والموصول في مرتبة واحدة، وقال ابن كيسان رحمه الله تعالى إن
المعرف بآل أعرف من الموصول؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم ضمير
المخاطب ثم ضمير الغائب السالم من الإيهام نحو زيد رأيتَه إذ لا احتمال فيه أنه عائد
على زيد؛ بخلاف جاءني زيد وعمرو فأكرمتَه فإنه وإن كان الضمير يعود إلى آخر
مذكور يحتمل مع ذلك أن يعود إلى زيد بقرينة لأنه صالح في الجملة أن يعود إليه،
والجمهور على أن ضمير الغائب معرفة بالإطلاق سواء عاد إلى معرفة أو نكرة؛
وقيل العائد إلى النكرة نكرة لأن العائد إليه شائع في جنسه فهو نكرة؛ وبعضهم فرق
بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد على جائز التنكير
والتعريف معرفة.

وأعرف المعارف الله تعالى وأسماءه تعالى ثم أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم
الأجناس؛ وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم ما كان للمتوسط ثم ما كان
للبعيد؛ وأعرف أسماء الموصول ما كان مختصاً؛ وأعرف المعرف بآل ما كانت فيه
أل للعهد الحضورى ثم ما كانت فيه للعهد الشخصي الإفرادى ثم ما كانت فيه للعهد
الجنسي، ثم اعلم أن هذه المعارف التي ذكر المصنف هنا منها ما لا ينعت ولا ينعت
كالضمير ومنها ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم وباقيها الذي هو اسم الإشارة
والمعرف بآل والمعرف بالإضافة ينعت به ولا يُنعت؛ ومن المعارف المنادى المعين
كما تقدم عن الكافية.

(وَالنَّكْرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ) من أفراد جنسه (دُونَ آخِرِ)
نحو رجل فإنه شائع في كل فرد من أفراد الرجال على البديل لصحة الإخبار عن كل
فرد من أفراد الرجال أنه رجل؛ فتقول زيد رجل وعمرو رجل وبكر رجل؛ فالنكرة
ما صدق على متعدد بحسب البدلية؛ وبهذا يعلم أن مراد المصنف رضي الله تعالى
عنه ما هو أعم من الجنس في اصطلاح المناطقة؛ لأن ما قال يصدق على مختلفين
في الحقيقة كحيوان وعلى متفقين في الحقيقة وسواء كان ذاتياً كالمثالين أو عرضياً
كأبيض؛ وقد لا يوجد من النكرة إلا فرد كشمس لأنه إذا وجدت شمس صدق على
كل فرد منها أنه شمس فعدم صدقها على غير واحد عارض، ولما كان هذا التعريف
للنكرة لا يناسب المبتدئ قربه المصنف رضي الله تعالى عنه بقوله: **(وَتَقْرِيْبُهُ كُلُّ مَا**
صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ نَحْوُ الْفَرَسِ وَالرَّجُلِ) أي التي تفيد التعريف لا الزائدة
والموصولية؛ وقوله كالفرس والرجل فيه أن مراده تعريف النكرة والمثالان كل
منهما معرفة فلا يصلح المثال بهما للنكرة؛ فتعين أن مراده رضي الله تعالى عنه نحو
رجل وفرس لصالح دخول الألف واللام المعرفة عليهما نحو الرجل والفرس وحذف

أول الكلام لتبادره عند السماع، وأما ذو بمعنى صاحب وأسماء الشرط والاستفهام وما التعجبية ونحو ذلك مما هو نكرة ولا يصلح دخول أُل التعريفية عليه فلا يرد لأن قولهم كل ما صلح دخول الألف واللام عليه الخ مرادهم به ما صلح بنفسه أو بمرادفه؛ وكل من المذكورات لها مرادف يصلح دخول أُل التعريفية عليه، وفي هذا يقول الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

نكرة قابل أُل مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكرا

اهد والحمد لله.

(بَابُ الْعَطْفِ) وهو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه؛ ومراده رضي الله تعالى عنه بالترجمة عطف النسق وهو العطف بحروف مخصوصة سيأتي المصنف رضي الله تعالى عنه بها؛ ولم يذكر عطف البيان، والعطف في الاصطلاح هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية، أما عطف البيان الذي لم يذكر المصنف رضي الله تعالى عنه فقال فيه الإمام محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه

وانكشاف القصد به يكون بتوضيح المنعوت إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة؛ واستشهدوا للأول بقوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من ثقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص، والثاني نحو قوله تعالى: مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ؛ وأنكر وجوده جمهور البصريين وقالوا ببديلية صديد، ومر ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة على أن المنعوت وبيانه قد يكونان نكرتين حيث قال فيها:

فقد يكونان منكربين كما يكونان معرفيين

وصالح لبديلية يرى في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكري فليس أن يبدل بالرضي

ووجه تسمية عطف البيان بيانا لأنه تكرر للأول لزيادة بيانه؛ وهو عطف لغة لأنه رجوع إلى الأول؛ ويوافق النعت في أنه لا بد من موافقته لمتبوعه في أربعة من عشرة أوجه وهي إحدى الحركات الثلاث والإفراد والتذكير والتثنية وفروعهم وتقدم بعض ذلك والحمد لله؛ فانظر إلى هذا المثال: أبو حفص عمر تجد عمر موافق أبا حفص في الإفراد والتعريف والتذكير والرفع فهذه أربعة من العشرة وقس على ذلك، وإلى هذا أشار في الخلاصة:

فأولينه من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولي

نكتة: كل ما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدلا إلا أن يمتنع الاستغناء عنه فلا يعرب بدلا لأن البدل في نية الطرح فيصح الاستغناء عنه؛ فنحو هند قام زيد أخوها يتعين أن يكون أخوها عطف بيان لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير المبتدأ المخبور عنه بالجملة السببية لأن البدل على نية تكرر العامل فكأنه من جملة أخرى مستقلة والسببية لا تكون مستقلة، وكذا يمتنع إعراب عطف البيان بدلا

إن كان لا يمكن إحلاله إحلال الأول لمانع نحوي نحو يا زيد الحارث؛ فالحارث يتعين أنه عطف بيان لأنه لا يمكن إحلاله محل زيد الداخلة عليه ياء النداء للمانع النحوي وهو أن أل وياء النداء لا يجتمعان؛ ومنه قوله:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فيتعين أن عبد شمس ونوفلا عطف بيان تفصيلي ولا يمكن إعرابهما بدلا لمانع نحوي لأن البديل لا يمكن أن يحل محل المبدل منه لأنه إذا حل مكانه آل الأمر أن يقال يا عبد شمس ونوفلا بالنصب لهما ونوفلا في نحو هذا المثال لا يمكن نصبه لأن من القواعد النحوية أن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى حكمه في حال ندائه ونوفل إذا نودي وجب أن يبنى على الضم ولا يجوز نصبه كما يأتي إن شاء الله تعالى؛ ومن هذا القبيل قوله:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقيه وقوعا

فبشر يتعين أن يكون عطف بيان ولا يمكن أن يكون بدلا لأنه إذا حل محل البكري لزم إضافة الصفة التي هي التارك المقرونة بأل إلى ما ليس مقرنا بأل وذلك لا يجوز نحو إلا عند الفراء فيجوز عنده الضارب زيد؛ فعلى مذهبه يجوز إعراب بشر في المثال بالبديل؛ والبيان أرجح لأنه من القواعد أن جعل الزائد بيانا عطف بيان أولى من جعله بدلا؛ وإلى ما ذهب إليه الجمهور أشار ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله:

--- بشر تابع البكري فليس أن يبديل بالمرضي

وقد أتى في التصريح بأمثلة مما يجوز أن يعرب بدلا أكثر من هذا فراجع اهـ ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى قال عب:

وهند قد ضربت زيدا خالها عطف بيان خالها إذما لها

من رابط إذ أعربوه بدلا إذ هو من جملة أخرى فاعقلا

ومنه أيضا:

وجا أخوك زيد أعرب ببديل إن لا أخ كان سواه لك بل

أعربه بالبيان إن كان لكا أخ سواه ادع لمن علمك

(وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ) وهي بحسب مشاركة العطف للمعطوف نوعان: منها ما يفيد المشاركة في اللفظ والمعنى معا وهو الواو والفاء وثم وحتى؛ فتقول جاء زيد وعمرو أو فعمر أو ثم عمرو أو حتى عمرو؛ فعمر في العطف بواحد من الأربعة يشارك زيدا في نحو هذا المثال في رفعه وفي المعنى وهو المجيء، ومنها اثنان يفيدان التشريك في حالة وهما أو وأم؛ وذلك في حالة ما إذا لم يقتضيا إضرابا نحو زيد في الدار أم عمرو أو عمرو؛ لأن السائل حاصل في علمه أن الذي في الدار أحد المذكورين ولكن يجهل تعيينه؛ فقد توافق في هذا المثال ونحوه العطف والمعطوف بأم أو أو في اللفظ لأن كلا منهما مرفوع وفي المعنى لأن كلا منهما صالح لأن يكون هو المستقر في الدار وذلك هو المعنى الذي أشركتهما فيه أم وأو، وأما إذا كانا للإضراب فلا يفيدان إلا المشاركة في اللفظ دون المعنى كما يأتي إن

شاء الله تعالى، والقسم الثاني من حروف العطف يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى؛ ومنه ما يثبت للعطف ما انتفى عن المعطوف وهو بل عند الجميع نحو ما قام زيد بل عمرو؛ ولكن عند سيبويه رحمه الله تعالى نحو ما قام زيد لكن عمرو؛ ومنهم من اشتراط خلوها من الواو كالمثال وقال لا تستعمل عاطفة إلا مع الواو الزائدة قبلها وصححه ابن عصفور؛ وقال ابن كيسان: يعطف مع الواو الزائدة وبدونها؛ وقال يونس: هي حرف استدراك، ومن حروف العطف ما ينفي عن العطف ما ثبت للمعطوف عكس المثال المتقدم وهو لا عند الجميع نحو جاء زيد لا عمرو؛ ومثلها ليس عند ابن بابشاذ؛ وجرى عليه في التسهيل وجعلوا منه:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل

برفع الجمل عطف مغايرة بليس على الفتى؛ وقال المانعون اسم ليس محذوفاً والجمل خبره والتقدير ليسه الجازي.

(وهي الواو) وتفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين لا بقيد ترتيب بينهما؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

ومثال عطف اللاحق بها قوله تعالى: وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ؛ فقد عطف إبراهيم اللاحق على نوح السابق صلى الله تعالى عليهم وسلم، ومثال عطفها متقدماً في الزمن على متأخر فيه قوله تعالى: كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ، ومثال عطفها المصاحب في الزمن قوله تعالى: فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ، ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى قال محمد سالم بن ألما رضي الله تعالى عنه:

إباحة الواو فيها الجمع قد قصداً مع أن إمكانه أيضاً بهما وردا

أما إباحة أو فالجمع يمكن فيهما لكن القصد فيها لم يكن وجداً

فأو لواحد أشيا لا سواه لـذا كقصداً الجمع في معانها امتنعاً

وتختص الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف اسماً على اسم لا يستغني الكلام عن واحد منهما نحو اختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو ونحو ذلك من كل معطوفين يشتركان في معنى نسبي لا يقع إلا بين اثنين فصاعداً؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني

ومن هنا قالوا أن رواية قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل

بالواو أصح من الفاء لأن البينية من النسب، وتختص أيضاً الواو بعطف الخاص على العام وعكسه وذلك يكون للاهتمام بالمعطوف؛ ومنه قوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وتختص أيضاً بعطف المرادف نحو قوله تعالى: شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا، وتختص بعطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون؛ وبالجملة فتختص بواحد وعشرين محلاً انظرها في التصريح اهـ ومن مجموع والدنا رحمه الله تعالى: قال في المغني تختص الواو من حروف العطف باقترانها بلا إن سبقت

بنفي ولم تقصد المعية لتفيد أن الفعل منفي عنها في الاجتماع والافتراق كقوله تعالى: وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُفَرِّبُكُمْ؛ فلا يجوز قام زيد ولا عمرو وإنما جاز ولا الضالين لأن غير في معنى النفي وليست لا هي العاطفة لأن من شرط العطف بلا أن لا يتقدمها نفي ولا تقترن بعاطف؛ وقد اجتمعا في قوله تعالى: غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ اهـ من دمية المحراب وهي لمحمد فال بن محمذن أي ببها.

(وَالْفَاءُ) وهي للترتيب المعنوي وهو تراخ العطف عن المعطوف نحو جاء زيد فعمره؛ والتعقيب في كل بحسبه أي ما يكون عقبه في العادة فقد يقرب نحو: أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ؛ وقد يتأخر نحو تزوج فولد له؛ وقد تفيد الفاء مع ذلك السببية نحو: فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ؛ ونحو: فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ؛ وأما أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنًا وحديث توضأ فغسل وجهه مما ظاهره عطفها متقدم على متأخر فقالوا إن الآية بمعنى أردنا إهلاكها والحديث بمعنى أراد الوضوء لدلالة القواعد العربية على ذلك، وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة لخلوه من العائد نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك؛ وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو عمرو، وكذلك تختص بالعطف على جملة الخبر ما لا يصلح أن يكون خبرا لخلوه من العائد نحو قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً؛ ومنه قوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغسرق

وكذلك تختص بالعطف على الصفة ما لا يصلح أن يكون صفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك زيد ومررت برجل يبكي عمرو فيضحك؛ ومثله في ذلك الحال نحو مررت بعمرو يبكي فيضحك زيد ومررت بزويد يبكي فيضحك عمرو، والقاعدة أن الجملة بعد تمام الكلام نعتية بعد النكرة وحالية بعد المعرفة وإلى هذا أشار ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلـــــــــه

أي ومثل ذلك ما أشبه الصلة كالأمثلة المتقدمة لاشتراك ذلك في العلة. (وَمُ) وهي للترتيب والتأخير قال ابن مالك: وثم للترتيب بانفصال؛ كقوله تعالى: ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ؛ وقد تكون للترتيب الذكري وهو الترتيب في الأخبار نحو أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب؛ إذ هي في هذا المثال لترتيب الأخبار بلا تعرض للمعنى إذ أمس قبل اليوم؛ وقد تحل محل الفاء كما في قوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

قالوا إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب؛ وقال الجوهري: والرديني زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة اهـ التصريح، وفي الشمني أنها تلحقها تاء للتأنيث اللفظي وحينئذ تختص بالجمال أي في حال تأنيثها، ومن تقابيد والدنا رحمه الله تعالى قال محمد فال أي ببها رحمه الله تعالى:

ثمت لا تعطف بها المفردا واعطف بها الجملة كي ترشدا

قيد ذا ياسين يا منكرا فيما على التصريح قد قيــــدا

وقال سيد محمد أي سيد بن الشيخ سيدي رضي الله تعالى عنهما:

أزيد قاعد أو قام، وأما الضرب الثاني من أم المتصلة وهي أم المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لحكم معلوم فتقع بين مفردين؛ وقد يتوسط بينهما ما لا يسأل عنه كقوله تعالى: **أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا؟** وقد يتأخر عنهما ما لا يسأل عنه كقوله تعالى: **وَأِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ؟** فالسؤال في الآية الأولى وقع عن تعيين المسند إليه وفي الثانية وقع عن المسند؛ وقاعدة أم المطلوب بها التعيين أن تكون الهمزة المعادلة لها يليها أحد الأمرين المطلوب تعيينه ويلى أم الآخر؛ فإذا استفهمت عن المبتدأ تقول أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أزيد أم عمرو قائم؛ وتقول إذا استفهمت عن الخبر أزيد أم قائم وإن شئت قلت أزيد أم قائم؛ وتقع أيضا بين جملتين فعليتين نحو قوله:

فقلت للطف مرتاعا فأرقتني فقلت أهي سرت أم عادني حلم

لأن الأرجح أن أهي الضمير أي هي فيها فاعل فعل يفسره سرت لأن الفاعل إذا تقدم وتقدمه استفهام يكون فاعلا يفسره الفعل المذكور بعده، وتقع أيضا بين اسميتين قال الأسود بن يعفر التميمي:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيب بن سهم أو شعيب بن منقمر

وشعيب بالتصغير بسين معجمة وثناء مثلثة اسم قبيلة؛ والأصل أشعيب بحذف الهمزة والتونين للضرورة؛ ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظرا إلى القبيلة؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وربما حذفت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن

وتجيء أم أيضا بين جملتين مختلفتين نحو: **أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ؟** لأن الأرجح كما قالوا أن أنتم فاعل لفعل محذوف يفسر تخلقون كما تقدم؛ ويفترق نوعا المتصلة من أربعة أوجه: أولها وثانيها أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام لأن الكلام معها خبر؛ وثالثها ورابعها الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين بعدها لا يكونان إلا في تأويل المفرد بخلاف الواقعة بعد همزة التعيين؛ وإلى نوعي المتصلة أشار ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنيها

وأما المنقطعة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين ولا يفارقها معنى الإضراب؛ وقد تقضي مع ذلك استفهاما حقيقيا وهو الطلبي كقول العرب: إنها لإبل أم شاء أي بل أهي شاء؛ وإنما قدروا بل أهي شاء لأن الجملة المعطوف عليها فيها لام ابتداء وحرف الابتداء لا يدخل على جملة؛ وقال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: قد تدخل على المفرد وجعل منه هذا المثال؛ وقد تقضي استفهاما إنكاريا كقوله تعالى: **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ؟** أي أله البنات أي ما له البنات لأن الاستفهام إنكاريا؛ فلا يمكن أن تكون هنا للإضراب المحض المجرد من معنى الاستفهام الإنكاريا؛ وقد تكون للإضراب المحض نحو: **أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ؟** أي بل هل تستوي؛ ولا يقدر بل أهل إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ومنه:

فليت سليمي في المنام ضجيعتي هنالك أو في جنة أم جهنم
اهد ومن تقاييد ولدنا رحمه الله تعالى:

همز المساواة والتعيين بينهما من أوجه أربع تفرقنا سنحاً

نفي الجواب وإخبار وثالثها ورابع جملة تأويلها اتضحاً

ولجدنا الشيخ أحمد نظم نفيس جيد استوعب أحكام أم وأنواع استعمالها وهذا ما وجدنا
منه:

| | | |
|--------------------|------------------|----------------------------|
| للاتصال | وللانقطاع | تجيء أم من غير ما نزاع |
| للاتصال | أثر همز التسوية | أو همزة عن لفظ أي مغنيه |
| وافترقا | من أوجه أربعة | نوعاً التي للاتصال أتت |
| أولها | والثان أن الأولى | لا تقتضي الجواب عنهم أصلاً |
| لأن معناها | على الأخبار | يحتمل الصدق لدى الإخبار |
| أما التي تجيء | للتعيين | فبعكسها في ذينك الأمرين |
| والثال والرابع | أن الأولى | ليست تجيء عند النحاة إلا |
| من بين جملتين | والتأويل | بالفرد فيهما هو المقول |
| وأطلقن في | الجمليتين | تظفر شاهده أم مع لم تستغفر |
| لست أبالي بعد | فقدي مالكا | موتي ناء أم الان هالكا |
| وأدعوتموهم | أم أنتم | وقس عليه إنه مسلم |
| وبين الأخرى | ترد ؟؟؟ | بكثرة ؟؟؟ لها يستشهد |
| وبين جملتين | لن تؤولا | بمفرد وأطلقن لتعدلا |
| فقمت للطف | على الأرجح في | هي من التقدير شاهد فني |
| كذاك بيت صدره | لعمركا | عجزه ابن منقر خذه لكا |
| وقوله سوف إخال | أدري | أعني زهير كان من ذا فادر |
| آية أنتم تخلقونه | مع أم | نحن للاختلاف خذها لتعم |
| وحيث كانت تطلب | الجوابا | فيستوي التعيين لن تجابا |
| ولا نقل أجابها | ذو الرمة | بلا لرد هذه القاعدة |
| في قوله قالت | عجوز مدرج | ببابها عند الذهاب والمجي |
| قلت لها لا إن أهلي | جيرة | أكثبة الدهنا ومال القنية |
| ولست في خصومة | أراجع | فيها القضاة ليس لي منازع |

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| لأن لا ليست جواب سؤلها | بل رد وهمها الجلي في قولها |
| ؟؟؟ وهو أحد الأمرين | كان وقوعه بلا تعيين |
| جاءه إذا لم يقتصر على لا | في رد ما في السؤل لن يقالا |
| ولن تجيء بعد ذات الخبر | أو غير ما شذ فلم يعتبر |
| وبعد أختها بها العطف علم | وفي جوابها كفى لا أو نعم |
| وإن تعين زدت في الجواب | لديهم وفزت بالصواب |
| لأن معنى السؤل عنهم هل وقع | أحد الأمرين بها أن لم يقع |
| وإن تقل أزيد أم عمرو أجل | أم خالد فخالد يا صاح قل |
| جوابا أو قل أحد الزيدين | حذار فيهما من التعيين |
| في الاتصال أم مع المكمل | قد حذف ومنه قول الهذلي |
| دعا إليها القلب والأمر غلب | ولست أدري كان رشد في الطلب |
| وبعضهم أجاز حذف عطفه | من دونه وأوردوا لحذفه |
| آية تبصرون أم بالوقف | وليس يخلو قولهم من ضعف |
| وليس منه حذفه من بعد لا | لكون أحرف الجواب جملا |
| معنى لذلك بعدها حذف الجمل | أكثر والزمخشري قد نقل |
| جواز حذف ما عليه عطفها | آية أن كنتم دليل يقتفى |
| وبانقطاع وبمعنى بل وقت | إن تك مما قيدت به خلت |

هذا ما وجدت من هذا النظم ولا يبعد أن يكون تاما؛ ويشير بقوله ولا تقل أجابها نو الرمة الخ إلى قول ابن هشام رضي الله تعالى عنه في مغني اللبيب: مسألة أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه؛ فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد أو قيل عمرو؛ ولا يقال لا ولا نعم فإن قلت فقد قال نو الرمة:

تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند أهلي وغاديا

أذو زوجة بالمر أم ذو خصومة أراك بها بالبصرة العام ثاويبا

فقلت لها لا إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا جميعا وماليا

وما كنت مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا

قلت ليس قوله لا جوابا لسؤلها بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة؛ ولهذا لم يكتف بقوله لا إذ كان رد ما تلفظ به إنما يكون بالكلام التام فلماذا قال إن أهلي جيرة. . البيت؛ وما كنت مذ أبصرتني. . البيت.

(وَأَمَّا) وهي في حالة طلب المعطوف مثل أو فتكون للتخيير والإباحة؛ مثال التخيير تزوج إما هندا وإما أختها؛ ومثال الإباحة جالس إما العلماء وإما الزهاد؛ وفي العطف بها في الخبر تكون للشك أو الإبهام أو التفصيل نحو جاءني إما زيد وإما عمرو في الشك؛ وفي الإبهام نحو زيد إما نحوي وإما فقيه فقد أبهمت الواقع له منهما؛ والتفصيل نحو: إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا، ومما ذكروا من النكت هنا: سئل القاضي عبد الجبار عن نكتة عدم المبالغة في شاكر والمبالغة في كفور قال: نعم الله تعالى على العبد كثيرة فكل شكر بأزائها قليل ولو بلغ ما بلغ وكل كفر ولو قل عظيم يستحق المبالغة، وفي إما هذه قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه: ومثل أو في القصد إما الثانيه؛ وذهب بعضهم أنها كأو في المعنى فقط وأن العطف بالواو قبلها لأن العاطف لا يدخل على مثله؛ قالوا ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل ومعموله نحو قام إما زيد وإما عمرو، ومن تقاييد ولدنا رضي الله تعالى عنه: خذ مني إما كذا وإما كذا إما الأولى جيء به للإشعار بما تأتي به الثانية من شك وإبهام ونحوهما والثانية حرف بمعنى أو؛ وليست الأولى للعطف اتفاقا إذ قد تكون بين عامل ومعموله كالمثال ونحوه وبين بدل ومبدله كقوله تعالى: حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ؛ وأما إما الثانية ففي المغني هي عاطفة عند الأكثر؛ ورأى يونس والفراسي وابن كيسان والناظم أنها غير عاطفة كالأولى لملازمتها غالبا الواو؛ ونقل عليه ابن عصفور الإجماع؛ وأنها إنما ذكروها في باب العطف لمصاحبة الواو؛ وزعم بعضهم أن إما عطف غريب اهـ الشاطبي: ومنهم من زعم أنها مع الواو حرف واحد عاطف؛ قال: والصحيح ما للناظم من إسقاطها من الباب الخ والغالب تكررهما وقد تأتي في الشعر غير مكررة فتكون كأو عند الفراء حينئذ انظرها أيضا؛ والضمير في انظرها يرجع إلى أجوبة الفاسي الصغرى.

(وَبَلِّ) وللعطف بها شرطان: أفراد معطوفها وتقدم إيجاب أو أمر أو نفي أو نهي؛ ومعناها بعد الإيجاب والأمر سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام فيهما ثابت لعمره ومسلوب عن زيد؛ ومعناها بعد النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها ومثل لذلك بقوله: كلم أكن في مربع بل تبيها؛ ونحو لا يقيم زيد بل عمرو؛ فهي تفيد تقرير النفي والنهي للمعطوف عليه وثبوت معطوفها؛ وإلى هذا أشار ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة بقوله:

وبل كلكن بعد مصحوبيهما كلم أكن في مربع بل تبيها

وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي

وإذا زيدت لا قبلها كانت لتوكيد الإضراب كقوله:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

وقوله:

وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا إلى أجل

وقال الدماميني إنها للتأسيس لأن معنى قام زيد لا بل عمرو تفيد ثبوت القيام لعمره ونفيه عن زيد؛ وبدون لا تفيد ثبوت القيام لعمره وزيد مسكوت عنه، وقال الرضى:

إذا ضمت لا إلى بل بعد الإيجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا ينتفي بلا القيام عن زيد وأثبتته لعمرو؛ ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه؛ وعليه فالأقرب أن تكون تأسيسية لأنها أفادت معنى لا يستفاد بدونها انظر ياسين.

(وَلَا) ويعطف بها بشروط ثلاثة: أفراد معطوفها وسبقه بإيجاب أو أمر اتفاقا نحو هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا؛ وزاد بعضهم أن لا يمكن أن يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز على قول هذا البعض جاني رجل لا زيد؛ ويجوز جاني رجل لا امرأة؛ وأجاز بعضهم ذلك وجعله يرجع إلى معنى جاني رجل غير زيد؛ وأما من اشترط أن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض وقال لا يجوز جاني زيد لا عمرو فيرده قول امرئ القيس:

كأن دثارا حلقت بلبوننه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل

وإذا دخل على لا عاطف قبل كان العطف ببل نحو جاء زيد لا بل عمرو وتكون لا لرد ما قبلها وليست عاطفة؛ وكذلك إن كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا لا تكون عاطفة ويجب تكرارها نحو: إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا قَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ؛ ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب؛ وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا اهـ

(وَلَكِنْ) وللعطف بها ثلاثة شروط: أفراد معطوفها وتقدم نفي أو نهي عليها وعدم اقتترانها بالواو نحو ما مررت برجل جاهل لكن عالم بالجر عطف على جاهل؛ ونحو لا يقم زيد لكن عمرو؛ وأما إن تلتها جملة كقوله:

أنا ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنتظر

أو تلت واوا نحو: مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ؛ أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فهي حرف ابتداء.

(وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ) وحتى العاطفة هذه تقيد الغاية وغاية الشيء نهايته في الزيادة أو القلة؛ والنهاية في الزيادة قد تكون في المقدار الحسي نحو تصدق فلان بالدرهم حتى بالألوف؛ وقد تكون في المقدار المعنوي نحو مات الناس حتى الأنبياء؛ وكذلك القلة تكون حسية ومعنوية نحو قولنا الله تعالى يعلم كل شيء حتى مثاقيل الذر؛ والمعنوي نحو زارني الناس حتى الملوك؛ والعطف بها له أربعة شروط: أولها كون المعطوف بها اسما لأنها منقولة من حتى الجارة؛ والثاني كونه ظاهرا؛ والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه تحقيقا نحو أكلت السمكة حتى رأسها وتأويلا كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزيد حتى نعله ألقاهـ

لأن الكلام المقصود منه إلقاء الثقل بدلالة التعليل أي كي يخفف والنعل غاية ذلك مبالغة؛ ومثل ذلك يشبه البعد نحو أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها؛ وضابط ما يكون بعضا أنه يحسن فيه الاستثناء المتصل؛ وأشار ابن مالك إلى بعض هذا بقوله:

بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تـ

وقول المصنف في بعض المواضع يفيد بذلك أنها لا تلازم العطف وذلك أنها تستعمل على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون حرف جر بمنزلة إلى في المعنى والعمل كقوله

تعالى: سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ؛ ولا يكون مجرورها إلا ظاهرا وبعضا مما قبله أو كبعض؛ ولا يكون إلا مسبوقا بذى أجزاء نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء كالأية حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ؛ وإذا اقترنت بقرينة تدل على دخول ما بعدها في ما قبلها أو عدم دخوله عمل عليها؛ فالأول كقوله: ألقى الصحيفة كي يخفف رحله الخ فمعطوف حتى هنا داخل؛ والثاني كقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكنن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجذونا

فالقريئة في البيت الأول تدل على دخول مدخول حتى وقائمة في البيت الثاني على عدم دخول ما بعدها؛ وإن لم توجد قرينة حمل على دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها؛ وقال القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى أي إن تجردت من القرينة؛ وقال في المغني أن محل الاتفاق في حتى العاطفة لأنها بمعنى الواو أي في جمعية العطف والمعطوف، والثاني أن تكون عاطفة وهي المتكلم عليها هنا فيما تقدم، والثالث أن تكون حرف ابتداء يسبق الجمل نحو قوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وكقوله:

فوا عجبا حتى كليب تسبني كأن أباه نهل أو مشاجع

وقوله:

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

(فإن عطفت بها على مرفوع رفعت) نحو جاء زيد وعمرو وجاء زيد وأخوك فلا يشترط مساواة العاطف والمعطوف في عين ما وقع به إعراب أحدهما بل المشترك أن يكون كل منهما مرفوعا؛ فقد يتفقان في العلامة نحو جاء زيد وعمرو وقد يختلفان نحو جاء زيد وأبوك والعمران والبكرون (أو على منصوب نصبت أو على مخفوض حقت أو على مجزوم جزمت) ويقال في هذا ما يقال في الرفع المتقدم. (تقول قام زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو وزيد لم يقم ولم يقعد) ومثل ذلك رأيت زيدا وأخاك والعمرين ومررت بزيد وأخيك الخ وبهذا يعلم أن المشترك في المعطوف هو أن يشترك مع المعطوف عليه في إعرابه لا في المعروب به؛ وقوله وزيد لم يقم ولم يقعد أفاد به أن الفعل المضارع المجزوم إذا عطف عليه فعل مضارع جزم.

ومسألة عطف الفعل على الفعل أعم مما يريد المصنف رضي الله تعالى عنه هنا وأشار إليها ابن مالك رضي الله تعالى عنه بقوله: وعطفك الفعل على الفعل يصح؛ وقالوا إن عطفهما يشترط فيه اتحاد زمنيتهما؛ وقد يتحد الفعلان نوعا وقد يختلفان وقد يتحدان في المادة وقد يختلفان في المادة؛ فمثال اتحادهما في النوع مع اختلافهما في المادة قوله تعالى: لئحيي به بلاءة ميتا ونسقيه؛ فنحيي ونسقي متحدان في النوع لأن كلا منهما مضارع؛ ومنه قوله تعالى: وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم، ومثال اختلافهما في النوع قوله تعالى: يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار؛ وزمانهما مستقبل، ومثال اتحادهما في المادة مع اختلاف النوع قوله تعالى: تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا؛ فعطف يجعل على جعل

وهما من مادة ونوعهما مختلف لأن الأول مضارع والثاني ماض، ويعطف أيضا الفعل على الاسم المشبه له في المعنى لأنه في تأويله كقوله: أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَاقَاتٍ وَيَقْبِضْنَ؛ وقوله تعالى: فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا؛ ويقبضن عطف على صافات وأثرن عطف على المغيرات، ويجوز عكسه كقوله:

يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا أو دارج

وجعل في التسهيل منه: يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ؛ ومنهم من جعل ومخرج عطف على فالق، وفي هذا قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

واعلم أنه يعطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فاصل كقام زيد وعمرو؛ وقوله تعالى: جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَىٰ؛ ونحو أنا وأنت نتعلم؛ ونحو إياك وزيدا رأيت، ولا يحسن العطف على ضمير الرفع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بضمير منفصل كقوله تعالى: اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ؛ ونحو: لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ؛ ويحسن العطف بفاصل ما كقوله تعالى: يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ. . الآية؛ ومن صلح عطف على ضمير الرفع وهو الواو في يدخلونها وإنما حسن الفصل بالضمير المفعول وهو الهاء في يدخلونها؛ ونحو قوله تعالى: مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا؛ فحسن عطف آبؤنا على نا للفصل بلا النافية؛ وإلى هذا أشار في الخلاصة:

وإن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما الخ.

(بَابُ التَّوَكُّيدِ) تقدم معنى باب؛ والتوكيد مصدر وكد على وزن فعل المضعف ووكد أكثر استعمالا؛ ويجاء بالتوكيد لتقوية الحكم ورفع المجاز بتكرير معناه في المعنوي نحو جاء زيد نفسه فلولا نفسه لأمكن دخول المجاز من مجيء خبره أو رسوله؛ وقد تكون التقوية في الشمول نحو قوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ؛ ولا يؤكد إلا معرفا ولذا كان قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما صام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان خارج عن قياس التوكيد لأن شهرا نكرة ولا ينقاس توكيدها؛ ومنه قوله:

لكنه شاقه إن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

فتوكيد حول خارج عن القياس لأنه نكرة؛ ومذهب البصريين منع ذلك مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين؛ ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا؛ واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة، ويشترط في التوكيد كونه مضافا إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له إلا أجمع ومثلها إذ لا تضاف؛ فنقول جاء زيد نفسه عينه ويجوز جره بالباء فنقول جاء زيد بنفسه؛ وإذا وكد المفرد أفرد التوكيد كالمثال؛ وإذا وكد الجمع جمع التوكيد فنقول الزيدون أنفسهم؛ وإن وكد المثني فيجوز في ذلك ثلاثة أوجه: إفراد التوكيد نحو جاء الزيدان نفسيهما وتكون النفس ملاحظ فيها معنى الجنسية فتصدق بالاثنتين والجمع والواحد؛ وجمعه نحو جاء الزيدان أنفسهما ويكون المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد

فينطلق على المثني وهذا الوجه هو الأرجح؛ وتجاوز تثنيته على الأصل نحو جاء الزيدان نفساهما وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية.

(التَّوَكُّدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ) نحو جاء الناس كلهم برفع كلهم تبعية لمؤكده؛ ورأيت الناس كلهم بالنصب؛ ومررت بالناس كلهم بالجر؛ ويفهم من قوله وتعريفه أن مذهبه أن النكرة لا تؤكد وتقدم ما في ذلك وما في تبعية التوكيد لمؤكده في الأفراد ومقابلته اهـ (وَيَكُونُ) أي التوكيد (بِالْفَاقِطِ مَعْلُومَةٍ) كما علم باستقراء كلام العرب ولا يكون التوكيد المعنوي الاصطلاحي إلا بها؛ وأما التوكيد اللفظي فلا يتقيد بألفاظ محصورة بالعد لأنه تكرير اللفظ كما يأتي إن شاء الله تعالى (وَهِيَ) أي الألفاظ المذكورة (النَّفْسُ) بسكون الفاء وينطلق على الذات (وَالْعَيْنُ) ويعبر بها عن الذات مجازاً من إطلاق البعض على الكل لأن العين أي الجارحة جزء من مجموع الذات أطلق عليها مجازاً مرسلًا؛ ولا بد أن تضاف النفس والعين إلى ضمير مطابق للمؤكد كما تقدم ويؤكد بهما لرفع المجاز كما تقدم؛ وإن أكد بالنفس والعين معاً فلا بد من تقديم النفس على العين (وَكُلُّ وَأَجْمَعُ) وجمعاء ويؤكد بهما لإفادة إحاطة العموم وشموله لجميع أفرادها ونفي احتمال التخصيص نحو جاء القوم كلهم أجمعون فإنه يرفع احتمال التخصيص في القوم؛ وقد يكون التوكيد لرفع احتمال الأجزاء الحكيمة المعنوية كاشتريت الجمل كله والعبد كله؛ بخلاف نحو جاء زيد فلا يؤكد بكل وأجمع لأنه لا يجيء بعض منه دون بعض عرفاء؛ ويشترط في كل أن تضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد بها؛ وأما أجمع فإنما يؤكد بها غالباً بعد كل تقول جاء الزيدون كلهم أجمعون؛ ومن غير الغالب: لَأَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ؛ قال أبو النجاشي رحمه الله تعالى: أجمع وجمعاء لا يثنيان لأنهم استغنوا بكلا وكتلنا عن تثنيتهما فيؤكد المثني بكليهما وتقول في التأنيث كلتيهما وكتلتهما، وللتوكيد بهما أربعة شروط: أن يكون المؤكد بهما دالاً على الاثنين؛ وأن يصح حلول الواحد محلها فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لأن الاختصاص لا يكون إلا من اثنين، وأن يكون ما أسند إليهما مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

قالوا وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيجاء بألفاظ تسمى توابع لأنها لا يؤكد بها استقلالاً؛ وهي كما قال المصنف رحمه الله تعالى: (وتَوَابِعُ أَجْمَعُ) وأضيفت إلى أجمع إذ لا تكون إلا تابعة لها (وَهِيَ أَكْتَعُ) وهي من مادة تكتع بمعنى اجتمع يقال تكتع الجلد إذا اجتمع؛ وأكتع للمذكر وجمعه أكتعون وكتعاء للمؤنث وجمعها كتعا (وَأَبْتَعُ) وهو مأخوذ من البتع وهو طول العنوق؛ ولازم طولها أن الدابة إذا طال عنقها ضمت المرعى وجمعه إليها فاستعمل في التوكيد وأريد به لازمه (وَأَبْصَعُ) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع؛ والأصح أن أبصع مقدم على أبتع تقول في المفرد ملكت العبد أجمع وأبصع وأكتع وملكيت الجارية جمعاء بصعاء كتعاء ومررت بالقوم أجمعين أكتعين أبصعين؛ وإذا أكد بالنفس والعين تقدم النفس لأنها حقيقة في الذات والعين مجاز مرسل فيها والحقيقة مقدمة على المجاز؛ ويقدم كل على أجمع لأن كلا اسم جامد منصرف فهو مقدم في الاسمية وأجمع مشتق ولا يستعمل إلا في التوكيد؛ وتقدم أجمع على توابعها لأنها أظهر في الدلالة على الجمعية وأقوى في

النص على الجمعية من توابعها؛ ولذا قدم المصنف رحمه الله تعالى أبتع على أبع
لأن أبتع أظهر في الدلالة على الجمعية من أبع؛ وتقدم النفس والعين على كل وما
بعده لأنها الموصوفة بالشمول الدالة عليه كل وما بعدها والموصوف مقدم على
صفته وأما قوله:

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتي أربعاً إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا

فالتوكيد فيه بأبتع استقلالاً شاذ؛ قالوا وفيه شذوذ آخر وهو توكيد حولا إذ هو نكرة
وتقدم ما في ذلك؛ وفصل المؤكد وهو الدهر من التوكيد بأجنبي وهو أبكي، ومن
مجموع والدنا رحمه الله تعالى:

تخالف التوكيد والصفة في مسائل النظم بعدها يفـي

فأول بعدم القطع حـري ولا يجيء تابع المنكـر

وكونه اختص بألفاظ وجب ترتيبها مما إليه ينتسب

ولا يجوز فيه إن تعاطفا ألفاظه والعكس في النعت وفي

ومنه أيضا:

حذف الذي أكد مع بقاء ما أكده فيه اختلاف العلما

فسيبويه نقله عنه حكي ومنع الأخفش وابن مالك

(تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ)

(بَابُ الْبَدْلِ) تقدم معنى الباب أول تعليقتنا هذا؛ والبديل لغة العوض من الشيء
وليس هو المراد هنا معناه المصدر بل البديل هنا بمعنى اسم المفعول لأن البديل في
الاصطلاح النحوي مبدل مما قبله مقصود بحكمه كما يعلم من رسمه؛ وهو التابع
المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه؛ فالتابع جنس تدخل فيه سائر التوابع
والمقصود بالحكم فصل يخرج به عطف البيان والنعت والتوكيد لأنها مكملات
للمقصود؛ وبلا واسطة زيادة في الخاصة يخرج به عطف النسق؛ والبديل أحد التوابع
لأنه يتبع المبدل منه في إعرابه إن لم يقطع البديل عن تبعية المبدل منه ولا يقال له
حينئذ بدل بالإطلاق بل بدل مقطوع.

(إِذَا أَبْدَلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ) أي تبع المبدل منه في
الرفع والنصب ويكونان في الفعل والاسم وفي الخفض ولا يكون إلا في الاسم وفي
الجزم ولا يكون إلا في الفعل المعرب؛ وهذا حيث لم يقطع البديل ويأتي إن شاء الله
تعالى محل جواز قطعه **(وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَهْسَامٌ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)** ومراد المصنف
رحمه الله تعالى هنا بدل الشيء من نفسه ويقال له بدل المطابقة وبدأ به لأنه هو
البديل من كل الوجوه؛ وضابطه أن يكون المراد بالبديل هو ما أريد بالمبدل منه في
المصدوق؛ وسواء اتحد مفهومهما أو تغاير كجاء زيد أخوك فإن أخوك مصدوقه
ومصدوق زيد واحد ومفهومهما متغاير وسيأتي مثاله للمصنف إن شاء الله تعالى.
(وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ) وهو بدل الجزء من كله قليلا كان الجزء أو كثيرا أو متساويا
وسيأتي المثال له إن شاء الله تعالى **(وَبَدَلُ الْإِسْتِمَالِ)** وضابطه أن يكون بين البديل

والمبدل منه ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية وبغير المطابقة في المعنى؛ وسواء كان الاشتمال ظرفية نحو **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**؛ أو اشتمال ملابسة نحو رأيت زيدا ثوبه؛ أو اشتمال اتصاف نحو **نفعني زيد علمه**؛ أو اشتمال صدور نحو **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ (وَبَدَلُ الْعَلْق)** وهو على معنى بل الإضرابية؛ والبديل فيه ليس بينه وبين المبدل منه معنى ولا يجمعهما إلا حركة الإعراب التي موجبها الغلط أو النسيان أو البداء؛ فهذه الثلاثة يقال لها اصطلاحا بدل الغلط؛ فإذا قلت: تصدق بدرهم دينار فيمكن أن يكون المتكلم قصد ألا الدرهم فأوقع عليه الفعل ثم بدا له أن يكون المتصدق به الدينار فأوقع عليه الفعل وأضرب عن الدرهم فهذا بحسب المناسبة يقال له بدل بداء؛ ويمكن أن يكون المتكلم قصد الدرهم ثم تذكر أن قصده كان الدينار فأوقع عليه الفعل قصدا بعد أن أوقعه على الدرهم قصدا ناسيا فهذا بحسب المناسبة يقال له نسيان؛ ويمكن أن يكون قصد التكلم بالدينار وسبق لسانه غلطا بالدرهم فأوقع الفعل عليهما غلطا سبق لسان في الأول وقصدا في الثاني فهذا يقال له مناسبة واصطلاحا بدل غلط؛ ويقال لكل من الثلاثة بدل غلط اصطلاحا؛ فبدل الغلط الحقيقي وهو الواقع من سبق اللسان ولا تعلق له بالقلب وبديل البداء والنسيان تعلقهما بالقلب؛ والبديل في هذه الثلاثة الأحسن فيه العطف ببل الإضرابية فيكون من باب عطف النسق.

ثم اعلم أنه لا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير فيه يرجع على المبدل منه مطابق له؛ وقد يحذف لقيام قرينة عليه ونحو: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**؛ فمن استطاع من فيه بقيدها بدل بعض من الناس والضمير محذوف أي من استطاع منهم.

ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى بذكر أمثلة ما قال فقال: **(نَحْوُ قَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)** وهذا مثال بدل المطابقة؛ فجاء فعل ماض وزيد فاعله وأخوك بدل من زيد بدل مطابقة **(وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً)** هذا مثال بدل البعض؛ فأكلت فعل وفاعله والرغيف مفعول به وثلاثة بدل بعض من الرغيف **(وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ)** وهذا مثال بدل الاشتمال؛ فنفعني فعل ماض ونون وماية وياء متكلم في محل نصب على أنها مفعول به وزيد فاعل وعلمه بدل منه بدل اشتمال **(وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَعَطَّطْتُ فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ)** فهذا مثال بدل الغلط الحقيقي حسب ما بين المصنف رحمه الله تعالى؛ وتقدم بدل البداء والنسيان.

وأما بدل الفعل من الفعل فمثال بدل المطابقة منه قوله تعالى: **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ**؛ فيضاعف بدل مطابقة من يلق، ومثال بدل البعض: إن تصل تسجد لله يرحمك؛ فتسجد بدل بعض من تصل، ومثال بدل الاشتمال نحو قوله:

إن علي الله أن يتابعي ————— تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فتؤخذ كرها أو تجيء طائعا بدل اشتمال من يتابعي لأن الأخذ كرها والأخذ طوعا من أوصاف المبايعة.

واعلم أن الاتحاد في التعريف والتنكير لا يشترط في البديل والمبدل منه نحو مررت بزید أخ لك فأخ لك نكرة وهو بدل من زيد بدل مطابقة؛ وضربت زيدا رأسا له فرأسا له بدل بعض من زيد وهو نكرة؛ ورأيت زيدا نعلا له فعنلا بدل اشتمال من

زيد وهو نكرة، وأما بدل المعرفة من النكرة فمثاله أن تعكس هذه الأمثلة؛ تقول مررت برجل أخيك وضربت رجلا رأسه ونفعتي رجل علمه، ومثال بدل الغلط فيهما ضربت زيدا فرسا وضربت فرسا زيدا، ومن إبدال المعرفة من النكرة قوله تعالى: وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ، ومن إبدال النكرة من المعرفة قوله تعالى: لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ، قال الأشموني رحمه الله تعالى: وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو: مَقَازاً حَدَائِقَ؛ أو قصد التفضيل كقوله:

وكننت كذي رجلين وجل صحيحة ورجل رمى بها الزمان فشلت

وإن كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيها، وفيه عن التسهيل: ولا يبذل مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا؛ وأما إبدال الظاهر من المضمرا فيجوز في الضمير الغائب البارز كما في قول ابن مالك:

كزره خالدا وقبله الـيـدا واعرفه حقه وخذ نبلا هدى

وأما ضمير الغائب المتكلم أو الحاضر فلا يبذل منه إلا بدل كل فيه معنى الإحاطة؛ قال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كأنك ابتهاجك استمالا

كقوله:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر المتكلم المشارك وهو نا من مقامنا بدل كل من كل وإنما جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول؛ والمنائيا مفعول ثان لأزيروا بصيغة التركيب والواو ضمير الرفع وهو النائب عن الفاعل المفعول الأول في الأصل؛ وأصل المنائيا المنايا وأظهرت فيه الياء المحذوفة وقلبت همزة، ومنه قوله تعالى: تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا؛ فلأولنا وآخرنا بدل مطابقة من النون الضمير في لنا ومثال بدل البعض قوله:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شئنا المناسم

والأداهم جمع أدهم وهو القيد؛ والشاهد في رجلي فإنه بدل بعض من الياء في أوعدني وشئنا أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف البعير فاستعير لقدم الإنسان، ومنه قوله تعالى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، ومثال بدل الاشتمال كأنك ابتهاجك استمالا فابتهاجك بدل اشتمال من الكاف الضمير في كأنك ومنه قوله:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

والشاهد في مجدنا وسناؤنا بالرفع فيهما بدل اشتمال من الضمير المرفوع في بلغنا وهو النون.

فائدة: البديل التفصيلي إذا كان وافيا بالمبدل منه يجوز فيه البديل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة بالرفع على القطع وبالجر على البدلية؛ وإن كان

غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف فإن نوي معطوف محذوف جاز قطعه وإتباعه بدلا؛ ومنه الحديث: اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر والتقدير وأخواتها لثبوتها في حديث آخر؛ وذكر الصبان عن السيوطي أن بدل المطابقة يجوز فيه القطع وإن كان غير تفصيلي نحو مررت بزید أخوك قال نص عليه سيبويه والأخفش.

وهنا انتهى الكلام على المرفوعات والحمد لله رب العالمين اللهم أعنا على باقيه واجعله خالصا نافعا.

(بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ) احترازاً من منصوبات الأفعال وتقدم الكلام عليها في باب الأفعال وتقدم الكلام على باب (الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرٌ) الواو استثنائية ومنصوبات الأسماء مبتدأ ومضاف إليه ما قبله والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى موصوفها وخمسة عشر بفتح لامها على التركيب على حد عَليَّهَا تِسْعَةٌ عَشْرَ وَهِيَ خبر منصوبات الأسماء وتمييزها محذوف أي منصوبا (وَهِيَ) بحسب الإجمال على حسب ما يذكر في هذا الباب وستأتي مفصلة واحدا بعد واحد (الْمَفْعُولُ بِهِ) نحو قرأت الكتاب (وَالْمَصْدَرُ) المطلق والنوعي والعددي نحو ضربت ضربا وسرت سير ذي رشد وضربت بعض الضرب وضربت ثلاث مرات أو مرتين وسيأتي بعض بيانه إن شاء الله تعالى (وَوَظَرَفَ الزَّمَانَ) نحو صمت يوما (وَوَظَرَفَ الْمَكَانَ) نحو جلست أمامك؛ ويطلق عليهما المفعول فيه (وَالْحَالُ) بأنواعه نحو جاء زيد راكبا؛ وستأتي أنواعه إن شاء الله تعالى (وَالْتَمْيِيزُ) نحو طببت نفسا وعشرين درهما؛ وسيأتي إن شاء الله تعالى بعض الكلام على أنواعه (وَالْمُسْتَثْنَى) في بعض أحواله وهي بحسب الوجوب حالة تمام الكلام وإيجابه أو انقطاعه نحو قام القوم إلا زيدا وما قام القوم إلا حمارا (وَأَسْمُ لَا) أي العاملة عمل إن المشددة النون النافية للجنس على سبيل التنصيص بشروط أعمالها الآتية إن شاء الله تعالى نحو لا غلام سفر حاضر (وَالْمُنَادَى) في بعض الأحوال نحو يا عبد الله (وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) ويسمى أيضا المفعول له نحو قمت إجلالا لك (وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ) نحو سرت والنيل (وَوَخْبِرُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا وَأَسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) وتقدم الكلام على ذلك ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها لأنه تقدم له الكلام عليهما (وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءُ النَّعْتِ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالتَّبَدُّلُ) وتقدم الكلام عليهن قبل هذا الباب متتابعة والحمد لله رب العالمين اهـ

(بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ) أي المفعول الذي وقع عليه الفعل؛ فال موصولية وبه ضمير مجرور هو عائد آل الموصولية المذكورة والباء بمعنى على؛ وقربه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ) أي يقع عليه الفعل الصادر عن الفاعل الذي هو المصدر المفعول المطلق فما وقع عليه يقال له مفعول به، وسواء كان الاسم صريحا (نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا) فزيدا اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الضرب فهو مفعول به (وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ) الفرس مفعول به لأنه اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب؛ أو كان أي الاسم الواقع مفعولا مؤولا نحو: وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ، وسواء كان النصب لفظيا كالأمثلة أو

مقدرا كضربت الفتى وغلامي أو محليا كزيد ضربني وضربت هذا، والمراد بوقوع الفعل عليه ما يشمل تعلقه به إذ قد يكون ثبوتيا وقد يكون على سبيل النفي كما ضربت زيدا (وَهُوَ) أي المفعول به (قِسْمَان) قسم اسم (ظَاهِرٌ وَ) قسم اسم (مُضْمَرٌ) مبني معروب محليا (فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) في المثالين ضربت زيدا وركبت الفرس المتقدمين وقس عليهما كل ما أشبههما في كونه اسما ظاهرا منصوبا واقع عليه فعل الفاعل (وَالْمُضْمَرُ قِسْمَان) قسم منه (مُتَّصِلٌ وَ) قسم منه (مُنْفَصِلٌ) قائم بنفسه ويلى إلا اختيارا بخلاف المتصل؛ قال في الخلاصة:

وذو اتصال منه ما لا يبتدى ولا يلي إلا اختيارا أبدا

(ف)الضمير (الْمُتَّصِلُ) وسمي بذلك لأنه لا يكون إلا متصلا بعامله لا يتقدم عليه ولا يفصل عنه بإلا ونحوها (اثنًا عَشَرَ وَهِيَ) الأول ضمير المتكلم ومثاله (ضَرْبَنِي) فالنون للوقاية والياء ضمير النفس وهي في محل نصب على المفعولية مفعول به (وَ) الثاني ضمير المشارك أو المعظم نفسه ومثاله (ضَرْبَنَا) زيد فنا ضمير المتكلم المشارك وهو في محل نصب لأنه مفعول به (وَ) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو (ضَرْبَكَ) زيد فالكاف في ضربك بفتح الكاف ضمير المخاطب وهي مفعول به في محل نصب وحركته حركة بناء (وَ) الرابع منها ضمير المؤنثة المخاطبة ومثاله (ضَرْبَكَ) بكسر الكاف زيد فالكاف المكسورة ضمير المخاطبة وهي مفعول به محلها نصب (وَ) الخامس منها ضمير المخاطبين والمخاطبتين ومثاله (ضَرْبَكُمَا) زيد يا عمران أو يا هندان فالكاف من كما ضمير المخاطب والنون والألف علامة خطاب الاثنتين والاثنتين وهو مفعول به فمحلها نصب (وَ) السادس منها ضمير جمع الذكور المخاطبين ومثاله (ضَرْبَكُمُ) زيد فالكاف ضمير الخطاب مفعول به محلها نصب والميم علامة خطاب جمع المذكر العاقل (وَ) السابع منها ضمير جمع المؤنث المخاطب ومثاله (ضَرْبَكُنَّ) زيد فالكاف ضمير الخطاب وهو في محل نصب مفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب (وَ) الثامن منها ضمير المذكر المفرد الغائب ومثاله (ضَرْبَهُ) زيد فالفاء في ضربه مفعول به فهي في محل نصب ضمير الواحد الغائب المتصل (وَ) التاسع منها ضمير المؤنثة الغائبة نحو هند (ضَرْبَهَا) زيد فالفاء ضمير الغائبة مفعول به فمحلها نصب (وَ) العاشر منها ضمير الاثنتين الغائبتين أو الغائبتين ومثاله الزيدان أو الهندان (ضَرْبَهُمَا) عمرو فالفاء ضمير الغيبة وهي مفعول به فمحلها نصب والميم والألف علامة خطاب الاثنتين أو الاثنتين (وَ) الحادي عشر منها ضمير جمع المذكر الغائب العاقل مثاله الرجال (ضَرْبَهُمْ) عمرو فالفاء ضمير الغيبة مفعول به محلها نصب والميم علامة غيبة ضمير جمع العقلاء (وَ) الثاني عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو الهندات (ضَرْبَهُنَّ) زيد فالفاء ضمير غيبة مفعول به محلها نصب والنون المشددة علامة غيبة جمع الإناث ويأتي لغير العاقل مطلقا.

(وَ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ) وضابطه أنه يمكن تقدمه على عامله ويمكن أن يلي إلا اختيارا (اثنًا عَشَرَ) على قدر الضمير المتصل لأن كل ما وضع له ضمير متصل وضع له ضمير منفصل (وَهِيَ) أي الضمائر المنفصلة على حسب التفصيل أولها (إِيَّاي) نحو ضربت إياي وما ضربت إلا إياي فإيا ضمير نصب منفصل وهو مفعول

به في الموضعين والياء بعد الألف علامة ضمير الواحد المتكلم (و) الثاني منها ضمير المتكلم المشارك أو المعظم نفسه نحو (إِيَانَا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا فإيا ضمير منفصل مفعول به محله نصب ونا المتصل به علامة ضمير المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (و) الثالث منها ضمير المفرد المخاطب نحو (إِيَاكَ) أقرأت وما أقرأت إلا إياك ومنه قول الله عز وجل: إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ نَسْتَعِينُ؛ فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به والكاف المفتوحة التي في آخر إياك علامة خطاب ضمير الواحد (و) الرابع ضمير المخاطبة ومثاله أكرمت (إِيَاكَ) وما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به في محل نصب والكاف فيه المكسورة تدل على خطاب الأنثى الواحدة (و) الخامس منها ضمير المثنى المخاطب ومثاله الزيدان أو الهندان (إِيَاكُمَا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به في محل نصب والكاف والميم والألف علامة خطاب الاثنين أو الاثنتين (و) السادس منها ضمير جمع الذكور العقلاء المخاطبين ومثاله الزيدون (إِيَاكُمْ) أكرمت وما أكرمت إلا إياكم فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به والكاف علامة الخطاب والميم تدل على أن الخطاب لجمع العاقل (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب ومثاله الهندون (إِيَاكُنَّ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكن فإيا ضمير نصب منفصل والكاف حرف خطاب والنون المشددة علامة على أن الضمير لجمع المؤنث (و) الثامن منها ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قوله ضربت (إِيَاهُ) أو ما أكرمت إلا إياه فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به هنا والهاء علامة على أن الضمير للواحد الغائب (و) التاسع منها ضمير المفردة الغائبة ومثاله (إِيَاهَا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها فإيا ضمير نصب منفصل مفعول به متقدم على فعله في المثال الأول ومفرغ له العامل في المثال الثاني وها علامة غيبة ضمير الواحدة وتأتي أيضا لجمع غير العاقل (و) العاشر ضمير الاثنين بصيغة واحدة في التذكير والتأنيث في الغيبة نحو ما ضربت إلا (إِيَاهُمَا) وأكرمت إياهما فإيا تقدم أنها ضمير نصب منفصل هي هنا مفعول به والهاء والميم والألف علامة غيبة ضمير الاثنين أو الاثنتين (و) الحادي عشر ضمير العقلاء ولو بالاشتراك الغائبين ومثاله (إِيَاهُمْ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم فإيا تقدم أنها ضمير نصب منفصل مفعول به هنا وهم علامة غيبة ضمير الغائبين (و) الثاني عشر ضمير جمع الإناث في الغيبة ومثاله الهندون (إِيَاهُنَّ) أكرمت وما أكرمت إلا إياهن فإيا ضمير نصب منفصل وها مفعول به والهاء والنون المشددة علامة غيبة ضمير جمع الإناث؛ ويأتي إياهن لجمع قلة غير العاقل وهو أحسن فيها من ضمير غيبة الواحدة.

وما تقدم من أن إيا وحدها هي الضمير والملحق بها علامة التكلم والخطاب والغيبة والإفراد ومقابلهما هو الصحيح لأنه مذهب سيبويه فمن مجموع والدنا:

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| إيا ضمير وسواه أحرف | والقول ذا لسبويه يعرف |
| وعكس ذا عن بعضهم قد بانا | وهو الذي اختار أبو حيانا |
| ومذهب الزجاج أن المضمر | ما بعدها وأنها اسم ظهر |
| وقيل بل هما ضميران ومن | عزى ذا إلى الخليل صدقن |

وتقدم بعض أحكام المفعول به في الكلام على الفاعل.
(بَابُ الْمَصْدَرِ) قال أبو النجاء: المصدر من حيث هو اسم للحدث الجاري على فعله أي المشتتمل على حروف فعله الأصول اهد فالحدث يخرج ما عدا اسم المصدر؛ وخرج بالجاري على أصول فعله اسم المصدر نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءاً، وأما المصدر الذي يقال له مفعول مطلق في الاصطلاح فهو ما ليس خبراً من مصدر مؤكد لعامله أو مبنياً لنوعه أو عدده؛ فخرج ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ لأن المصدر الأول مبتدأ والثاني خبر؛ وخرج ولى مدبراً لأن مدبراً وإن كان مؤكداً فهو حال لأنه ليس مصدراً، ومثال الثلاثة على الترتيب ضربتُ ضربياً؛ وضربت ضرباً الأمير؛ وضربت ضربتين؛ لكن النوعي والعددي وما في معناهما مما يأتي يقول له المعربون مفعولاً مطلقاً، وأشار لذلك في الخلاصة بقوله: وقد ينوب عنه ما عليه دل؛ ويسمى المصدر مفعولاً مطلقاً لأن ما عداه من المفعولات لا يكون إلا بقيد كالمفعول به ولأجله ومعها وفيه؛ فضرب مفعولها بالإطلاق الذي لا يتقيد بشيء ضرباً الصادر من الفاعل بلا قيد وقال فيه في الخلاصة:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمّن من أمّن

وقال فيه المصنف رضي الله تعالى عنه مقرباً:
(الْمَصْدَرُ هُوَ الْإِسْمُ الَّذِي يَجِيءُ تَالِثًا فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ نَحْوَ ضَرْبٍ يَضْرِبُ ضَرْبًا)
 والمراد هنا بيان المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً لا المصدر من حيث هو؛ وجرى في هذا التعريف إلى التوضيح والتقريب واستعان عليه بما جرى عليه عرف أئمة اللغة والتصريف من تقديم الماضي والشفع بالمضارع والتثليث بالمصدر وليس ذلك لزومياً كما لأبي النجاء؛ وما ذكره المصنف رضي الله تعالى عنه لا يصدق على النائب عن المطلق كضربت بعض الضرب أو كل الضرب ونحو ذلك إلا أن يكون مراده الذي يجيء حقيقة أو حكماً **(وَهُوَ قِسْمَانِ)** قسم **(لَفْظِيٌّ)** أت من مادة لفظ فعله **(و)** قسم **(مَعْنَوِيٌّ)** موافق لفعله في المعنى ومخالف له في المادة **(فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ)** أي في حروفه الأصول وفي معناه **(فَهُوَ لَفْظِيٌّ)** ولا يشترط موافقتهما في الحركة والسكون **(نَحْوُ قَتَلَهُ قِتْلًا)** فقتلا مفعول مطلق لعامله وهو لفظي لموافقته فعله في لفظه ومادته وجرية على أصوله **(وَإِنْ وَافَقَ)** أي المصدر **(مَعْنَوِيٌّ فِعْلُهُ دُونَ لَفْظِهِ)** بأن يكون كل منهما من مادة مع اتفاق في المعنى **(فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ جَلَسْتُ فَعُودًا وَقَمْتُ وَوُفُؤًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** أي وقس على هذه الأمثلة في القسمين ما أشبههما.

فوائد الأولى: العامل في المفعول المطلق قد يكون فعلاً كما تقدم من الأمثلة وقد يكون مصدراً؛ قال الأشموني رحمه الله تعالى: نحو: **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا**؛ وقد يكون وصفاً نحو: **وَالدَّارِيَاتِ ذُرُوءًا**؛ وقال الصبان إنه يقيد بالوصف المتصرف الذي هو اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل أو الصفة المشبهة؛ وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل قف عليه وعلى ما قال في جزاء موفوراً.

الثانية: يتنوع المصدر كما تقدم إلى توكيدي وهو الذي مثل له المصنف رحمه الله تعالى ونوعي وعددي؛ قال في الخلاصة:

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد

الثالثة: قال الأشموني رحمه الله تعالى عند قوله في الخلاصة:

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل

ما نصه: وذلك أي ما ينوب عنه ستة عشر شيئا؛ فينوب عن المصدر المبين للنوع ثلاثة عشر شيئا: الأول كليته كجد كل الجد؛ ومنه: فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ؛ وقوله:

وقد يجمع الله الشتنتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

الثاني: بعضيته نحو ضربته بعض الضرب، الثالث: نوعه نحو رجع القهقري وقعد القرفصاء، الرابع: صفته نحو سرت أحسن السير وأي سير، الخامس: هيبته نحو يموت الكافر مية سوء، السادس: مرادفه نحو قمت الوقوف وافرح الجذل؛ ومنه قوله:

يعجبه السخون والبرود التمر حبا ما له مزيد

السابع: ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا؛ ومنه: لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، الثامن: المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب، التاسع: وقته كقوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدًا وعاد كما عاد السليم مسهدا

أي اغتماض ليلة؛ أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل، العاشر: ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا، الحادي عشر: ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس، الثاني عشر: آله نحو ضربته سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة، الثالث عشر: عدده نحو: فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر نحو بربرة وفجر فجار، وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا، وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء: الأول مرادفه نحو شنأته بغضا وأحبيته مقة وفرحت جذلا، الثاني: ملاقيه في الاشتقاق نحو: وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا؛ وَتَبَيَّلُ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا؛ والأصل إنباتا وتبتلا، الثالث: اسم مصدر غير عام نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا وأعطى عطاء.

الرابعة: المصدر المؤكد يوحد لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره يقبل التنثية والجمع ويقبل الإفراد؛ قال في الخلاصة:

وما لتوكيد فوحد أبدا وثن واجمع غيره وأفردا

قال الأشموني: أما العددي فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه نحو سرت سيرتي زيد الحسن والقبيح؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبيني.

الخامسة: يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لأنه جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك؛ وما عداه يجوز حذف عامله لدليل نحو بلى ضربا مؤلما في جواب ما ضربت؛ وقولك لمن قدم قدوما مباركا وحجا مبرورا لمن أراد الحج؛ والمصدر الغاني عن الفعل يجب حذف عامله لأنه لا يجوز جمع البدل والمبدل منه ومثاله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا بدل من الفعل أي اندل يا زريق وقوله:

فصبرا في مجال الموت صبيرا فما نيل الخلود بمستطاع

ومنه قولهم: سقيا ورعيا وجدعا وكيا وهذه الأمثلة للواقع بدلا عن الفعل الطلبي؛ ومنه المقرون باستفهام توبيخي نحو: أتوانيا وقد جد قرناؤك؛ وقوله:

أعبد حل في شعبي غريب ألؤما لا أبا لك واغترابا

وقد يجيء المصدر بدلا من فعل خبري دالة عليه قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر نعمة حمدا وشكرا لا كفرا؛ وعند تذكر الشدة صبيرا لا جزعا؛ وعند ظهور معجب عجبا؛ وعند الامتثال سمعا وطاعة؛ وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة؛ وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما وهوانا؛ وقد يكون ذلك واجبا مقيسا وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو الواقع مكررا أو محصورا بدلا من فعل مسند إلى اسم عين قال في الخلاصة:

وما لتفضيل كما منا عامله يحذف حيث عنا

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

مثال الأول قوله تعالى: فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً أَي إِمَّا تَمْنُونَ وَإِمَّا تَفَادُونَ؛ ومثال الثاني أنت سيرا سيرا؛ ومثال الثالث وإنما أنت سيرا وما أنت إلا سيرا؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب عن مناب التكرير؛ فإن لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار ونحو أنت سيرا أو أنت تسير سيرا؛ والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا كقوله: فإنما هي إقبال وإدبار أي ذات إقبال وإدبار، وكذا يجب حذف العامل إذا كان المصدر مؤكدا لنفسه وهو الوقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي ألف إقرارا؛ أو كان مؤكدا لغيره وهو على ما قالوا الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصا؛ وسمي بذلك لأنه أثر في الجملة فكأنها غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه كابني أنت حقا، وكذا يجب حذف العامل إذا أفاد المصدر المشعر بالحدوث تشبيها وجاء بعد جملة حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه قال في الخلاصة:

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالمبتدأ

نحو له علي ألف عرفا والثان كابني أنت حقا صرفا

كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكى بكاء ذات طفله

ومن الأخير:

ما إن يمس الأرض منه إلا منكب منه وحرف الساق طي المحمل

لأن ما قبله بمنزلة له طي وقد يكون المصدر الواقع بدلا من فعله لا فعل له كويحه وويا له وبله كقوله:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تحلق

في رواية خفض الأكف قبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه أي اترك فهو من باب جلست قعودا وأحببته مقاة؛ ويجوز أن ينصب ما بعد بله على أن بله اسم فعل بمعنى اترك؛ ويجوز أن يرفع ما بعدها وتكون بله اسم استفهام بمعنى كيف؛ وفتحته على هذين بنائية وبالأوجه الثلاثة روي البيت.

(بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ) ويقال لكل منهما أيضا المفعول فيه؛ والظرف لغة الوعاء فظرف الشيء وعاءه الذي يحتوي عليه؛ وجمع المصنف رضي الله تعالى عنه بين ظرف الزمان وظرف المكان لتشابههما وتقارب أحكامهما؛ وعرف كلا منهما بتعريف يخصه تقريبا للمتعلم فعرف ظرف الزمان بقوله (ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبِ بِتَقْدِيرِ فِي) وإضافة الظرف إلى الزمان من إضافة الدال للمدلول أي الاسم الدال على الزمان؛ وقوله المنصوب أي باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه؛ وقوله بتقدير في أي الدالة على الظرفية فلا بد أن يكون الظرف متضمن معناها وهو الظرفية؛ فخرج ما نصب ولا يتضمن معناها نحو لتمرون الديار أي بالديار ومنوان عسلا لأنه الذي يتضمن معناه من التبينية؛ وخرج وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا قَالُوا فِيهِ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ فِي أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ ففيه ليست ظرفية ونحو ذلك مما فيه تقدر في غير الظرفية؛ والظرفية كون الشيء يستقر فيه الشيء حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة فالصلاة ظرف لها يوم لأنها في وقت منه فاليوم مشتمل عليها وعليه والصوم ظرف اليوم حكما لأنه مصام كله؛ نعم هو زمان وقوع الصوم؛ ومقابله في ظرف المكان سرت فرسخا؛ وسواء كان اسم الزمان المذكور مبهما أو مختصا؛ والمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة؛ والمختص ما دل على زمان مقدر معلوما كان وهو المعرف بأل نحو صمت اليوم أو قمت العام أو بالعلمية كصمت رمضان وصمت يوم الجمعة أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد؛ أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا؛ فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (نَحْوُ الْيَوْمِ) وهو من طلوع الفجر إلى الغروب؛ تقول صمت اليوم أو يوم الجمعة أو يوما فالיום ظرف زمان لأنه اسم دل على زمان متضمن لمعنى الظرفية وناصبه هو صمت لأنه الواقع فيه (وَاللَّيْلَةُ) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر؛ تقول اعتكفت الليلة أو ليلة الجمعة أو ليلة (وَعُدْوَةٌ) وهي تستعمل نكرة منونة ومعرفة غير منونة وهي من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح؛ تقول أتى غدوة أو غدوة الجمعة.

تنبيه: إذا استعملت غدوة نكرة تتون تنوين الصرف وذلك إذا أريد بها غدوة غير معينة؛ فإن أضيفت إلى يوم أو قصد بها غدوة معينة منعت من الصرف لأن تاءها حينئذ للتأنيث اللفظي فيكون فيها علامتان للعلمية والتأنيث اللفظي؛ ولكنها تصرف إن أضيفت لعراض الإضافة.

(وَبُكْرَةٌ) وهي من الفجر إلى طلوع الشمس؛ تقول جئت بكرة أو بكرة النهار؛ وهي تستعمل نكرة منونة ومعرفة غير منونة بإضافة أو نيتها تقول جئت بكرة أو بكرة يوم الخميس (وَسَحْرًا) وهو آخر الليل قبيل الفجر؛ تقول جئت يوم الجمعة سحرا أو سحر

يوم الجمعة؛ وإن نون أو أريد به سحرا غير معين يكون نكرة وإلا فهو معرفة (وَعَدًا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه؛ ولا يكون غدا مع عدم الإضافة وأل إلا منونة تنوين المنقوص (وَعَتْمَةً) هي ثلث الليل الأول؛ تقول أتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وَصَبَاحًا) وهو أول النهار؛ قال أبو النجاء رحمه الله تعالى: هو أول النهار من الفجر إلى الزوال لأنه مقابل مساء؛ تقول قرأت صباحا أو صباح يوم الجمعة (وَمَسَاءً) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار قاله خالد الأزهري؛ قال أبو النجاء: وقد يمتد إلى نصف الليل؛ تقول جنّت مساء أو مساء يوم الجمعة (وَأَبَدًا) وهو ظرف للزمان المستقبل تقول لا أكلمه أبدا ولا أكلمه أبد الأبدية أي الموجودين في الأبد؛ ولا يكون للزمان الماضي فلا يقال ما صحبته أبدا (وَأَمَدًا) وهي مرادفة لأبدا في المعنى والحكم؛ تقول لا أزال أتعلم أمدا أو أمد الدهر أو أمد الدهرين أي الموجودين (وَحِينًا) وهو اسم لزمان مبهم؛ تقول قرأت حيناً وقد يتعين بالعهد نحو حين مجيء زيد (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من أسماء الزمان المبهم من كل اسم زمان مبهم أو مختص متضمن معنى في باطراد؛ فالمبهم نحو وقت وساعة وزمان أو المختصة نحو ضحوة وضحى.

فائدة: من الظروف ما هو متصرف ومنصرف؛ فالمتصرف هو الذي يجيء ظرفا وغير ظرف فيقع مبتدأ وخبرا أو حالا أو مفعولا ونحو ذلك؛ والمنصرف ما ليس ممنوعا من الصرف كيوم وليلة فإنهما منصرفان، ومنها ما هو ممنوع من التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان سحر يوم معين فإنه لا يفارق الظرفية وذلك هو عدم التصرف ولا ينون وذلك هو عدم الانصراف وعلته التعريف والعدل؛ قال في الخلاصة:

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التعيين قصد يعتبر

ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو عتمة ومساء؛ قال في الخلاصة:

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

قال الأشموني رحمه الله تعالى: أي غير المتصرف وهو الملازمة للظرفية على نوعين: ما لا يخرج عنها أصلا كقطّ وِعَوْضُ تقول ما فعلته قطّ ولا أفعله عَوْضُ؛ وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبلُ وبعْدُ ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف؛ مع أن من أي الجارة تدخل عليهن إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوف خبرا وصلة وحالا وصفة، ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد؛ قال في شرح التسهيل: ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف، والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعشية غير مقصود بها كلها تعيين؛ وغير المنصرف نحو سحر مقصود به التعيين؛ ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين.

(وظرفُ المَكَانِ هُوَ اسْمُ المَكَانِ) ولا يكون إلا مبهما قال في الخلاصة:

وكل وقت قابل ذاك ولا يقبله المكان إلا مبهما

(الْمَنْصُوبُ) بالفعل أو ما في معناه الدال على المعنى الواقع فيه (بِتَقْدِيرِ فِي) أي بتقدير في الدالة على معنى الظرفية؛ ومن ظرف المكان أسماء المقادير نحو سرت فرسخا وبريدا؛ ومنه المفعول من الثلاثي نحو جلست مجلس زيد ومن الرباعي نحو اغتسلت مغتسل زيد بصيغة اسم المفعول من الرباعي أي في مجلس زيد وفي مغتسل زيد؛ ولا يكون العامل في المفعول إلا من جنسه فلا يقال جلست مقعد زيد قاله أبو النجاشية رحمه الله تعالى (نَحْوُ أَمَامٍ) نحو جلست أمامك أي قدامك فأمامك ظرف مكان منصوب بجلست الواقع فيع وذا يقال في الأمثلة الآتية (وَحَلْفٌ وَ) ضده (قُدَّامٌ) (وَوَرَاءُ) بالمد نحو جلست وراءك وهي بمعنى خلف (وَفَوْقُ) وهو المكان العالي على غيره نحو جلست فوق السطح (وَتَحْتُ) تقول جلست تحت السقف وهو ضد فوق (وَعِنْدُ) وهو المكان القريب تقول جلست عند زيد أي في مكان قريب منه (وَمَعَ) وهي اسم لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد أي مصطحبا أنا وهو في محل اجتماعنا (وَأَزَاءُ) وهو بمعنى مقابل نحو جلست أزاء زيد أي مقابل له (وَحِذَاءُ) أي قرب نحو جلست حذاء الكعبة أي قربها (وَتِلْقَاءُ) بمعنى أزاء المتقدمة نحو جلست تلقاء الكعبة أي مقابلا لها (وَهُنَا) بضم الهاء وتخفيفها وتخفيف النون وقد تشدد مثلثة الهاء قال ذو الرمة:

هنا وهنا ومن هُنا لهن بهما ذات الشمائل والإيمان هينوم

قال الأشموني رحمه الله تعالى: تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث؛ وكلها بمعنى وهو الإشارة إلى المكان لكن الأوليان للبعيد والأخيرة للقريب؛ وربما جاءت للزمان ومنه قوله:

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت

(وَتَمَّ) بتشديد الميم اسم إشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم وقال تعالى: وَأَزْلَفْنَا تَمَّ الْآخِرِينَ؛ وفي الصبان رحمه الله تعالى: وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجري الوصل مجرى الوقف؛ وقد تلحقها تاء التانيث كربت كذا رأيت في غير موضع؛ ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها اهـ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من كل اسم مكان مبهم مماثل للأمثلة المذكورة نحو يمين وشمال.

فوائد ذكروها هنا: الأولى: قد ينوب عن ظرف المكان مصدر نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه؛ ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال أتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه؛ ولكن في الصبان رحمه الله تعالى أن هذا من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه؛ وهو مقيس عند ابن مالك رضي الله تعالى عنه إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى اهـ وأما نيابة المصدر عن الظرف الزمان فكثير قال الأشموني رحمه الله تعالى: فيقاس عليه وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم

المضاف إليه مقامه؛ وأما لا أكلمه القارظين ولا آتية الفرقدين فهو ظرف على حذف مضافين أي مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين اهـ

الثانية: ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده وكميته وجزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكانك؛ وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا؛ ومشيت جميع اليوم جميع البريد أو كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد.

الثالثة: تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه أي حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره؛ والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظورا إليه والأصل في الوضع ظهوره؛ وهذا الباب من هذا الثاني اهـ

(بَابُ الْحَالِ) الحال لغة ما عليه الشيء من هيئة؛ والألف فيه منقلبة عن واو ويذكر ويؤنث، واصطلاحا قال فيه المصنف رضي الله تعالى عنه: **(الْحَالُ هُوَ الْإِسْمُ الْمُنْصُوبُ الْمَفْسَّرُ لِمَا انبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ)** فخرج بالاسم الفعل والحرف فلا يكون واحد منهما حالا بمفرده ويكون جزءا من حال إذ الجملة تقع حالا بالتأويل وكذلك الظرف وعديله، وخرج بقوله المنصوب ما كان مرفوعا أو مجرورا؛ والنصب وصف لازم للحال لأنه فضلة والنصب والجر هما اللذان يدخلانها؛ ولكن المراد بكونه فضلة أن لا يكون جزءا من الكلام لا ما يستغنى عنه لأن الحال قد لا يستغنى نحو: قَامُوا كَسَالِي؛ وناصب الحال لا يكون إلا فعلا أو شبهه؛ والمراد بشبه الفعل ما يعمل عمله ويشاركه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا أو ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في حروفه الأصلية كالظرف وعديله كأزِيدُ في الدار قائما واسم الإشارة نحو: قَتَلَكُ بِيُوْتَهُمْ خَاوِيَةً، وقوله المفسر لما انبهم من الهيئات أي لما التبس ولم يظهر؛ والهيئات جمع هيئة والمراد بها هنا الصفة اللاحقة للذات عاقلة كانت الذات أم لا؛ وسواء كانت الصفة معنوية أو حسية نحو تكلم زيد صادقا وجاء زيد راكبا؛ فالحال إنما يجاء به لتبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه؛ وهذا التعريف إنما هو للحال المؤسسة لأنها الغالب ولا يشمل المؤكدة لأنها لا تبين الهيئة بل تفيد التأكيد فقط اهـ **(نَحْوُ قَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)** جاء فعل ماض وزيد فاعل وراكبا حال من زيد فهو صاحبها وعاملها جاء وهي حال مؤسسة **(وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا)** مسرجا حال من الفرس فهي صاحبها وهي مفعول ركبت المتركب من فعل ماض وتاء الفاعل والفعل هو العامل في الحال **(وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** فراكبا يمكن أن تكون حالا من تاء الفاعل في ركبت وأن تكون حالا من مفعوله وهو عبد الله.

واعلم أن الحال لا تجيء إلا من الفاعل أو المفعول كما في الأمثلة المتقدمة؛ أو المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا؛ أو المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا؛ أو ما في معنى المفعول نحو يا ربنا منعا ههدنا؛ ونحو هَذَا بَعْلِي شَيْخًا؛ ونحو قَتَلَكُ بِيُوْتَهُمْ خَاوِيَةً؛ لأن ذلك في معنى أدعو ربنا منعا وأشير إلى بعلي شيخا وأشير إلى بيوتهم خاوية؛ وهذا أي كون الحال لا يأتي إلا من الفاعل والمفعول وما يؤول عليه يستفاد من أمثلة المصنف، وقوله وما أشبه ذلك قال في التصريح رحم الله تعالى مؤلفه رحمة واسعة: ولا يكون الحال لغير الفاعل والمفعول أي لا يبين غير هيئة

الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى؛ انظر ما قالوا على قول الخلاصة:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

وأما مجيئها من المجرور بالإطلاق فلأن المجرور من باب المفعول لتعدي العامل إليه بالحرف؛ وكذلك مجيئها من اسم كان فلأنه في صورة الفاعل وفي معناه على القول بأن كان تدل على حدث قال:

وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وقال ابن الشجري: من منع إعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لأنها فضلة نكرة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوأ حالا من حرف التنبيه واسم الإشارة؛ وجوز الزمخشري أن خالصة من قوله تعالى: قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً حَالٌ مِنَ الدَّارِ اسم كان؛ قال ياسين: واعترض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر أي المستتر في عند الله؛ قال لأن اسم كان لا يقع منه الحال لأن الأفعال الناقصة لم يوث بها لنسبة حدث محقق إلى فاعلها حتى يفتضي متعلقات قف على بقية كلامه اهـ قال محمد بن محبوب:

وبين هيئة المفعول أو فاعل أو ذين في المنقول

لا غير في الحال وهذا بعلي يؤول للمفعول يا ذا العقل

نعم تجيء الحال من المضاف له بقيود أشار لها محمد بن مالك في الخلاصة بقوله:

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئيه فلا تحيفا

نحو: إِلَيْهِ مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا؛ فجميعا حال من الضمير أي كم وهو مضاف إليه ومرجعكم مصدر ميمي عامل في الحال النصب؛ وقوله تعالى: وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ؛ فإخوانا حال من هم والإخوان من أفرادهم المضاف إليه؛ ومثل ذلك: اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا؛ فحنيفا حال من إبراهيم المضاف إليه الملة والملة كبعضه لجواز إحلاله محلها لصحة اتباع إبراهيم كما يجوز في البعض الحقيقي كما في: وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ويكون ذلك من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ ووجه صحة مجيء الحال منه بهذه القيود أن عامل الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه كان معمولا للمضاف إليه فإذا كان مصدرا أو صفة كان الحال وصاحبها معمولين لشيء واحد لأن المصدر والوصف إنما يضافان لمعمولهما؛ فقوله تعالى: إِلَيْهِ مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا المصدر فيه وهو مرجعهم عامل في كم التي هي صاحب الحال وعامل في جميعا التي هي الحال؛ وكذلك إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزء منه فلنشدة اتصال الكل بجزئه أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، قال أبو حيان: والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب أي بأن يكون مضافا لما لا يعمل عمل الفعل لا يجوز ورود الحال منه؛ سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزء أو لم يكن كذلك لما

تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل؛ وأما ميتا فحال من لحم وإخوانا فيحتمل أن تكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لأن الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتباع؛ وعليه فما ذكروا من الشواهد من مجيء الحال إذا كان جزءا ولم يكن المضاف مصدرا ولا وصفا كلها فيه احتمال راجح وما فيه احتمال لا يحتج به على إثبات قاعدة.

(وَمَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً وَمَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَمَا يَكُونُ صَاحِبُهُ إِلَّا مَعْرِفَةٌ)
ولا تكون إلا مشتقة منتقلة وكل هذا في الغالب فيها؛ وهذه الشروط متوفرة في جاء زيد راكبا ونحوه فصاحب الحال زيد وهو معرفة وبعد تمام الكلام لأنه بعد جملة تامة الفائدة وراكبا الذي هو الحال منتقل ومشتق، ونكتة أنها لا تكون إلا مشتقة أن الحال تدل على حدث متصف به صاحبها وذلك إنما يفيد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، ونكتة أنها لا تكون إلا نكرة أنها المقصود بها بيان هيئة الوصف المتصف به صاحبها وهو حاصل بالنكرة فلم يحتج إلى التعريف، ونكتة كونها لا تكون إلا بعد تمام الكلام كونها فضلة وشأن الفضلة أن تكون بعد تمام الكلام كما يفيد اشتقاقها، ونكتة أن صاحبها لا يكون إلا معرفة لأنها قيد له محكوم بها عليه فلا يكون نكرة إلا بمسموع، وقد يتخلف بعض هذه القيود: فمن تخلف الاشتقاق أي في الظاهر قوله تعالى: فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ؛ أي جماعات فظاهره أن الحال وقع هنا جامدا وفي التأويل مشتق لأن جماعات بمعنى متفرقين؛ ومن تخلف الانتقال قوله تعالى: هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا؛ فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير في الظاهر جاء زيد وحده فوحده ظاهره أنه معرفة لأنه مضاف إلى معرفة لكنه في المعنى نكرة لأنه بمعنى منفردا قاله سيبويه رحمه الله تعالى؛ ومنه قولهم رجع عوده على بدئه أي عائدا وأدخلوا الأول فالأول أي مترتبين وجاءوا الجماء الغفير أي جميعا ومنه قوله:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

يقال نغص الرجل إذا لم يتم مراده والذخال بالكسر من المداخلة والعراك مصدر عارك إذا زاحم وهو مصدر حال بمعنى معتركة وأل زائدة فالتعريف صوري، ومعنى إلا بعد تمام الكلام أن يكون أخذ المبتدأ خبره أي في حال صحة الحال من ضمير المبتدأ المستتر في الخبر وأن يكون أخذ الفعل فاعله؛ ومن مجيء الحال قبل تمام الكلام كيف جاء زيد فكيف حال لأن المعنى على أي حال جاء زيد؛ وتقدمها واجب لأن الاستفهام مما له الصدر ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى:

وكيف جا ذا فيه كيف وكيف ذا فيه المتم كيف

ومن تخلف تعريف صاحب الحال وقوعه نكرة محضة ومنه الأثر: صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قعودا فقعودا حال من رجال وهو نكرة محضة؛ ومن ذلك مررت بماء قعدة رجل؛ وقولهم عليه مائة بيضاء؛ وفي هذا أن مقتضى ما تقدم أن الحال لا تكون إلا من الفاعل والمفعول ومقتضاه أن الحال من الضمير المنتقل إلى الجار وعديله نعم صحيح على القول بمجيئها من غيرهما؛ وأما النكرة غير المحضة فيجيء منها بمسوغات أشار لها الإمام رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين

من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً

فشاهد تسويغ التأخر للنكرة لمجيء الحال منها قوله تعالى: وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجاً سُبُلًا؛ قال ياسين: لأن الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى: لِنَسَلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا؛ فلما تقدم في الآية الأولى انتصب الحال؛ أما المثال بفي الدار جالسا رجل ففيه أن جالسا أكثرهم على أنه حال من ضمير المبتدأ المنتقل إلى الظرف وهو مثال صحيح على القول بجواز مجيء الحال من المبتدأ ونسبوه لسببويه؛ ومثال مجيئها من الحال المخصصة قوله تعالى: وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ؛ فمصدق حال من كتاب وهو نكرة مخصوصة بالوصف بالجار والمجرور ومنه قوله:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا

فمشحونا حال من فلك وهو نكرة مخصصة بنعتها ماخر، ومنه التخصيص بالإضافة كقوله تعالى: فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ، ومثال مجيئها من النكرة المنفية قوله تعالى: وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ؛ فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية وسوغ مجيء الحال منها مع أنها نكرة سبقها بنفي، ومن مسوغات مجيء الحال منها سبقها بنهي فمثل له في الخلاصة بقوله كلا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً؛ ومنه قول الشاعر:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوف لحمام

ومن مسوغات إتيان الحال منها وقوع الاستفهام قبلها نحو قوله:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

فوائد فيها استثناء من القواعد المتقدمة وزيادة. الأولى: تقع الحال وصفا ثابتا في ثلاثة مواضع غير منتقلة: أحدها أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا؛ أو لعاملها نحو: وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا، وثانيها أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها؛ فيديها بدل بعض من الزرافة وأطول حال ملازمة غير منتقلة، والثالث ما سمع من ذلك وليس تحت قاعدة كقوله تعالى: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ عند من أعربه حالا؛ وفي ياسين رحمه الله تعالى ما مفاده أن قائما منصوب بأمده ومثله:

..... تمايلت علي هضم الكشح ربا المخلخل

فهضم أحسن أن تكون منصوبة بأمده لأنها صفة غير منتقلة.

الثانية: تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاثة مواضع: أولها أن تدل على تشبيه نحو كر زيد أسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة؛ ووقع المصطرعان عدلي غير أي مصطحبين، وثانيهما أن يدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد أي متقابضين وكلمته فاه إلى في أي متشافهين، ثالثها أن تدل على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً أي مترتبين، وتقع جامدة غير مؤولة بمشتق في ستة مواضع: أولها إذا كانت موصوفة نحو قُرْأْنَا عَرَبِيًّا؛ ونحو: فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا؛ وهي الحال الموطئة لأنها ذكرت توطئة للنعت ومجيء الحال من غير المشتق، وثانيها إذا دلت

على سعر نحو بعته مدا بكذا، وثالثها إذا دلت على عدد نحو قَتَمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ورابعها إذا دلت على طور واقع في تفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطباً، وخامسها أن تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالك ذهباً؛ أو فرعا له نحو هذا حديد خاتماً، وسادسها أن تكون أصلاً لصاحبها نحو هذا خاتمك حديداً؛ ومنه قوله تعالى: أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً؛ ولا يبعد أن يؤول الحال في هذه بالمشق كما قال ابن الناظم رحمه الله تعالى؛ وأما ما ليس بوصف فالمصدر منه يقع حالاً بكثرة ولكن لا ينقاس لأن الأصل أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى أي المصدوق لأنها قيد له يوصف له والوصف يصدق على موصوفه ولكن يغيره في المفهوم؛ وقال الإمام ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كبغته زيد طلع

ومنه جاء ركضا وقتلته صبورا وهو أن يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل؛ قال ابن هشام رحمه الله تعالى: وذلك أي مجيء الحال من المصدر على التأويل بالمشق أي باغتا وراكضا ومصبورا أي محبوسا وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل فيقاس عنده جاء زيد سرعة ولا ينقاس ما ليس نوعاً نحو جاء زيد ضحكا ولكن يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله أي يبغت بغته؛ وسيبويه يرى أنه في تأويل المشتق أي مسرعا؛ وقاسه ابن مالك وابنه بعد أما نحو أما علما فعالم أي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم؛ وذهب الكوفيون إلى أن ما بعد أما مفعول أيضا والتقدير مهما تذكر علما فالمذكور عالم؛ وقال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب؛ وقاسه أي ابن مالك أيضا بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا؛ أو قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما.

الثالثة: للحال مع صاحبها ثلاث حالات: أولها وهو الأصل فيها جواز تأخرها عنه وتقدمها عليه نحو جاء زيد ضاحكا وجاء ضاحكا زيدا، والثانية: وجوب تأخرها لعارض بأن تكون محصورة فيه نحو: وَمَا أُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ؛ وكذا منع غير ابن مالك تقدمها على صاحبها إذا كان مجرورا كمررت بهند جالسة؛ قال الأشموني رحمه الله تعالى: وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان عن تعلقه بصاحبه؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير قال في الخلاصة:

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد

أي ورد السماع به كقوله تعالى: وَمَا أُرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ؛ وقول الشاعر:

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

وقوله:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلي حبيبا إنها لحبيبا

وقوله:

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

وقوله:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلا عليه شديد

وانظر ما اعتذر به الجمهور القائلين بالمنع عن هذا في الأشموني رحمه الله تعالى، ويجب أيضا تأخير الحال عن صاحبها إذا كان أي صاحبها مجرورا بالإضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبنى وجه هند مسفرة؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ليلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت؛ أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوزا قاله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع، وكذا يجب تقدم الحال على صاحبها وهي إذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا إلا زيد؛ وكذا في نحو جاء زائرا هند أخوها؛ وقاعدته أنه إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ملابس لها وجب تقديمها عليه، وأما الحال مع عاملها فلها ثلاث حالات: الأولى وهي الأصل جواز التقدم والتأخر على عاملها كجاء زيد راكبا وراكبا جاء زيد؛ ومحل ذلك إذا كان الفعل متصرفا أي منتقلا في الأزمنة أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا كالعامل في المثال المتقدم؛ وكذا إذا كان العامل صفة تشبه المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية أي التأنيث والتجريد ونحو ذلك؛ وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فلك أن تقول مسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق؛ وفي قراءة: خاشعاً أبصارهم يخرجون؛ ومن ذلك قول العرب شتى تؤوب الحلبة؛ ومنه قول يزيد بن مفرغ الحميري:

عدس ما لعباد عليك أمانة أمنت وهذا تحمليين طليق

فتحملين جملة حالية من الصفة المشبهة أي طليق تقدمت عليها؛ وإلى هذا أشار محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة بقوله:

والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا

الثانية: وجوب تقدمه على عامله وذلك إذا كان الحال اسما له صدر الكلام نحو كيف جاء زيد؟ فكيف في محل نصب على الحال من زيد ويجب تقدمها لاستحقاقها الصدر؛ وهي مع ذلك ظرف عند سيبويه شبيهة بالمكان كما أن سواك كذلك ويعزى إلى الأخفش أنها اسم استفهام فقط؛ وعلى كل فكيف يستفهم بها عن الأحوال؛ وقالوا أن التقدير على مذهب سيبويه رحمه الله تعالى أي حال جاء زيد وعلى مذهب الأخفش رحمه الله تعالى على أي حال جاء زيد، الثالثة: وجوب تأخرها وذلك في ست مسائل: الأولى أن يكون العامل فيها فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا؛ أو صفة تشبه الفعل الجامد وهي أفعل التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا؛ وقد يعرض على صفة أفعل التفضيل ما يوجب تقدم الحال العاملة عليها كهذا بسرا أطيب منه رطبا؛ وضابطه أن يكون أفعل التفضيل عاملا في حالين أحدهما مفضل على الآخر فيجب تقديم المفضل على عامله أفعل التفضيل خوف اللبس؛ قال في الخلاصة:

ونحو زيد مفردا أنفع من زيد معنا مستجاز لن يهن

وكذا إذا كان العامل مصدرا ينحل إلى فعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخيك صائما؛ أو اسم فعل نحو نزال مسرعا؛ أو كان العامل لفظ الفعل المفهوم من الكلام دون ذكره نحو فِتْلِكَ بِيُوْتُهُمْ خَاوِيَةً؛ لأن اسم الإشارة يتضمن معنى أشير وتقدم بعض الكلام على هذا؛ ومنه ليت هذا مقيمة عندنا؛ وكذا إذا اقترن عاملها بما لا يتقدم عليه معموله كلام الابتداء ولام القسم نحو لأعتكفن صائما ولأصبرن محتسبا؛ فلا يجوز تقديم صائما ولا محتسبا لأن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليها.

الفائدة الرابعة: اعلم أن الحال تكون مؤسسة وتسمى مبينة لأنها تبين هيئة صاحبها؛ ولا يفهم معناها بدون ذكرها كجاء زيد راكبا وهي التي مضى الكلام عليها؛ وتكون أيضا مؤكدة وقد تكون مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو قوله تعالى: وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا؛ وقول الشاعر:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب

أو معنى فقط كما في قوله تعالى: فَدَبَسَمَ ضَا حِكَا مِنْ قَوْلِهَا؛ وقد تكون مؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا؛ وقد تكون مؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا فهي مؤكدة لمضمون الجملة لأن الأبوة تقتضي العطف، وهذه الحال المؤكدة بأنواعها واجبة التأخير لأن حق المؤكد به التأخر عن المؤكد؛ وقد يكون التوكيد لمضمون الجملة لبيان يقين كهو زيد معلوما؛ أو لفخر كهو فلان بطلا؛ أو لتعظيم كهو فلان جليلا؛ أو لتحقير كهو فلان مقهورا؛ أو لتصاغر كأننا عبدك فقيرا إليك؛ أو لوعيد كهو فلان متمكنا منك؛ والحال في نحو هذه الأمثلة معمولة لعامل محذوف يقدر بحسب المناسبة قال محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه:

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

والمراد بالمضمر هنا المعنى اللغوي؛ وقد يقع الجار والمجرور والظرف أي كل منهما حالا كقوله تعالى: فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ؛ ففي زينته حال من فاعل خرج وهو ضمير مستتر فيه؛ ورأيت الهلال بين السحاب فبين السحاب حال والحال في نفس الأمر العامل فيهما المحذوف وجوبا وهو كون أو استقر ولك أن تقدره فعلا أو اسم فاعل؛ وأما الجملة الواقعة حالا فيشترط في الجملة الخبرية لأن الحال قيد في عامله ثابت في الخارج والإنشاء لا خارج له لأن معناه يقارن لفظه ولذا كان قوله:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا

ولا تضجر فيه ليس بجملة حالية بل ولا تطلب معطوفة على اطلب وهو منصوب لأنه من باب الجواب بالواو أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو من باب عطف جملة على جملة وعليه فالواو ليست حالية؛ ويشترط في الجملة الحالية أيضا أن لا يكون فيها تنفيس وما في معناه؛ ولذا غلطوا من أعرب سيهدين من قوله تعالى: إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ حالا، ويشترط أيضا أن تكون أي جملة الحال مرتبطة إما بالواو أو الضمير كقوله تعالى: خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ؛ أو بالضمير فقط كقوله تعالى: اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ أَي حال كونكم متعادين؛ أو بالواو فقط نحو: لِيُنْ أَكْلُهُ الدُّنْبُ وَحَنُ عَصَبُهُ؛ وتجب الواو قبل قد نحو قوله تعالى: لِمَ تُؤَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ

أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ؛ وتمنع الواو بعد عاطف كقوله تعالى: فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ؛ فلا يمكن أن يقال أو وهم قائلون ليلا يجتمع حرف عطف مع صورة آخر، وكذا لا يدخل على الحالية المؤكدة لمضمون الجملة نحو: هو الحق لا شك فيه، وكذا لا يدخل نحو: وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ، وذلك إذا كانت الحالية فعلا ماضيا تاليا إلا الإيجابية، وكذا إذا كانت الحالية فعلها ماض معطوف عليه بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث لأن الكلام في معنى الشرط وفعل الشرط لا يقترن بالواو لأنه في معنى إن ذهب أو مكث، وكذا إذا كانت الحالية صدرها مضارع نفي بلا نحو وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ؛ أو نفي بما قال:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما

وكذا إذا كان صدرها مضارع مثبت كقوله تعالى: وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ؛ وأما قول عنتره:

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضي وقيل واو الحال داخلة على مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها؛ قال في الخلاصة:

وذات واو بعدها انو مبتدأ له المضارع اجعلن مسندا

وأما حذف عامل الحال فيجوز لدليل حالي كقولك لقاصد سفر راشد؛ وللقادم من حج مأجورا؛ أو مقالي كراكبا في جواب من سأل كيف جئت؟ وقوله تعالى: بَلَى قَادِرِينَ؛ وقوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا؛ والعامل في المذكورات يقدر بحسب المناسبة أي تسافر راشد ورجعت مأجورا ونحو ذلك، ويحذف وجوبا في الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا كما تقدم وفي نحو مثال الخلاصة:

..... وأتم تبيني الحق منوطا بالحكم

راجع الكلام على تأخير الخبر، ويحذف أيضا وجوبا في الحال التي تفيد زيادة أو نقصانا نحو اشتر بدينار فصاعدا أو فسافلا؛ قال الصبان: واقتران الحال هنا بالفاء أو ثم لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية أي فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف؛ قال ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية، ويحذف أيضا وجوبا إن أفاد الحال توبيخا نحو أقائمًا وقد قعد الناس؛ وظاهر الأشموني أنه مقيس؛ قال الصبان: وهو مذهب سيبيويه؛ وقيل سماعي وسواء صحبه استفهام كالمثال أم لا، ويحذف أيضا في المثل وجوبا نحو أتميميا مرة وقيسيا أخرى أي توجد أو تتحول تميميا مرة الخ قال الصبان: والأولى تقدير عامل الحال توجد؛ واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والأصل أنتخلق تخلق تميمي مرة الخ قال الأشموني بعد ما نقل ما تقدم: وسماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك أي ثبت لك الخير هنيئا؛ قال الصبان: من هنيئ بكسر النون وضمها يهنا بتثليث النون هنيئا وهناء أي ساغ كذا في القاموس، وقد تحذف الحال لقرينة وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو: وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَي قائلين ذلك؛ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا أَي قائلين ذلك.

(بَابُ التَّمْيِيزِ) وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره ومنه قوله تعالى: **وَأَمَّا زُورُ الْيَوْمِ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**؛ ومنه ما يقع به تمييز الاسم والفعل والحرف كل عن صاحبيه؛ والمراد بالتمييز هنا هو ما أشار له المصنف رضي الله تعالى عنه بقوله: **(التَّمْيِيزُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ)** فخرج المرفوع والمجرور؛ وسواء كان في المجرور معنى من كثلاثة رجال وقفيز بر أو لا نحو غلام رجل؛ والمراد بالاسم هنا الصريح لأن التمييز لا يكون جملة **(المُفَسَّرُ)** قيد تخرج به سائر المنصوبات ما عدا الحال **(لِمَا أَنْبَهُم مِّنَ الذَّوَاتِ)** وهذا القيد هو الذي خرج به الحال لأنه إنما يرفع إبهام الهيئات والتمييز إبهام الذوات والنسب؛ قال ابن هشام رحمه الله تعالى في توضيحه: التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين اسم أو نسبة اه فزاد قيد النكرة؛ وقال خرج به نحو زيد حسن وجهه قال في التصريح: فإن فيه ما في حسن وجهها إلا التأكيد فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره بل يتعين أنه أي وجهه في المثال منصوب بشبه المفعول به اه وقال إن قول اليشكري:

رَأَيْتَكَ لِمَا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقِيسَ عَن عَمْرٍو

أل فيه زائدة والبيت أتوا به أيضا في الكلام على أداة التعريف؛ وهذا التفسير لا يشمل تمييز النسبة لأنه الاسم النكرة المفسر لما انبهم من النسب وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول فالمحول مثل له المصنف رضي الله تعالى عنه بقوله: **(نَحْوُ قَوْلِكَ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)** فهذه الأمثلة التمييز فيها محول عن الفاعل فهي من أمثلة تمييز النسبة واكتفى بأمثله عن تعريفه؛ والأصل تصبب عرق زيد وتفقأ شحم زيد وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لذلك الإبهام؛ وقد يكون التمييز محولا عن المفعول نحو قوله تعالى: **وَقَجْرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**؛ فالأصل فجرنا عيون الأرض فأقيم المضاف مقام المضاف إليه فوق الإبهام في النسبة في النسبة فجاء بالتمييز؛ وغرست الأرض شجرا؛ وقد يكون محولا عن المبتدأ أو الخبر قال ابن بون رضي الله تعالى عنه:

..... ونــــدر تحويله عن ذي ابتداء أو خبر

كالدهر أحوالا يسر ويضر

ومنه قول المتنبي:

مغان الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

أي أحواله تسر وتضر وطيبها في المغاني.

(وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً) وهذه أمثلة من تمييز انبهام الذوات المتقدم تعريفه للمصنف رحمه الله تعالى؛ ويسمى كما قال النحاة تمييزا مفردا وضابطه أن يكون التمييز رافعا إبهام مفرد بخلاف تمييز النسبة فإنه رافع إبهام نسبة جملة؛ وهذان المثالان من تمييز العدد فكل من غلاما ونعجة تمييز لاسم العدد قبلهما أي الإبهام الواقع في العدد لأن اسم العدد صالح لكل معدود فافتقر إلى تمييز يفسر انبهامه؛ وفي معناه ما يفهم منه العدد كتمييز كم نحو كم درهما عندك؛ ومثل ذلك المقادير تفتقر إلى تمييز يميز إبهامها نحو اشتريت كيلا أرزا ورطلا زيتا؛ ومن ذلك

المقادير المساحية كشير أرضا ونحو ذلك كالأوعية نحو عندي ذنوب ماء وما أشبه ذلك؛ قال في التوضيح: الثالث ما يشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا ونحي سمناء وكو جينا بمثله مددا؛ وحمل على هذا إن لنا غيرها إبلا؛ وقريب من ذلك امتلا الإناء ماء؛ قال ياسين: يرد على قولهم أن تمييز النسبة نوع وأن امتلا الإناء ماء فإنه لا فاعل ولا مفعول في الأصل ويجاب عنه بما قاله الرضى عن بعضهم أنه في الأصل فاعل فعل متعد والأصل ملاء الإناء الماء؛ قال: أقول الذي يصح أن ماء مفعول به وإلا ففي قولك ملأت الإناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر، وكذلك يقع التمييز في نحو خاتم حديدا؛ قال في التصريح: وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه؛ ومنه باب ساجا فإن الباب فرع الساج نوع من الخشب وجبة خزا قال في التوضيح: وقيل إنه حال في ما كان فرعا؛ وفي ياسين أن ظاهر مذهب سيوييه أنه حال؛ والقول أنه تمييز مذهب المبرد؛ قال في التوضيح: وحكم التمييز النصب والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين درهما؛ قال في التصريح فإنه يشبه ضاربين زيدا ورطل زيتا فإنه يشبه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون اهـ أي فالاسم التام هنا مرادهم به هو ما لا يقبل الإضافة؛ ولولا هذا الشبه لما عمل لأن الأصل أن الاسم الجامد لا يعمل النصب؛ والناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف على ما في توضيح ابن هشام الذي بين التمييز نسبتها نحو طاب زيد نفسا وهو طيب أبوة؛ وهو مذهب سيوييه والمازني والمبرد ومقابله أن ناصبه الجملة المبين نسبتها؛ ويفيده عموم قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه: ينصب تمييز بما قد فسره؛ ولكنه غير مذهبه، ويجوز جر التمييز المفسر لما انبهم من الذوات بإضافته إلى مفسره كعنده شبر أرض بجر أرض وقفيز بر بجر بر ومنوي عسل؛ وتمييز العدد منه واجب النصب وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين نحو تسعة وتسعون نعجة وعشرون درهما؛ قال في التصريح: وامتنع جره لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو عشرو زيد؛ فلو جاز مع ذلك إضافته تارة إلى التمييز لزم الإلباس اهـ أي بين الإضافة التي بمعنى لام الملك والتي بمعنى من البيانية؛ ومنه ما تجب إضافته وذلك من ثلاثة إلى عشرة بإدخال الغاية نحو ثلاثة أيام وعشرة رجال وما بينهما كسنة رجال؛ وقد سمع خمسة أثوابا بنصب أثوابا شذوذا؛ وكذلك مائة فما فوقها من العقود التي ليس معها نيف نحو مائة رجل ومائتي رجل وألف رجل الخ ونحو ذلك؛ وقد سمع شذوذا مائتين عاما؛ ويجب نصب التمييز إذا كان مميزه مضافا نحو بمثله مددا؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

(وَزَيْدٌ أَكْرَمَ مِنْكَ أَبَاً وَأَجْمَلَ مِنْكَ وَجْهًا) وهذان المثالان من تمييز النسبة فكان المناسب ذكرهما بعد أمثله المتقدمة؛ واعتذر عنه أبو النجاء رحمه الله تعالى فقال إنما أخره لأن له شرطا في النصب أي على التمييز يخص به فهو قسم مستقل برأسه اهـ أي وأخره لقلّة الكلام عليه؛ قالوا وشرط التمييز المنسوب الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى كما في مثالي المصنف رحمه الله تعالى؛ قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

والفاعل المعنى انصبين بأفعلا مفضلا كانت أعلى منزلا

قال أبو النجاء عن الفيثي رحمهما الله تعالى: اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان: أحدهما فاعل في المعنى مثل مثالي المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح السببي للفاعلية عند جعل أفعال التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فإنه يصلح أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز؛ والآخر أن لا يكون أي السببي فاعلا في المعنى وهو ما أفعال التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعال ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فإنه يحسن وضع بعض موضع أفعال نحو أنت بعض الفقهاء؛ نعم إن أضيف أفعال إلى غيره نصب تمييزا نحو أنت أكرم الناس رجلا، ومما يقع واجب النصب التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كأكرم بأبي بكر أبا

وما أكرمه أبا والله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا ما أنت جارة اه الأشموني: وهو مما يجب نصبه ولا يجوز جره؛ وأما جر التمييز بمن فقد قال فيه في الألفية:

واجر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وكذلك المحول عن المفعول لا يجوز جره بمن.

(وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ) وتقدم الكلام على هذا والحمد لله اه

فائدة: يفترق التمييز من الحال بفروق في سبعة أمور ويتفقان في خمسة أمور؛ أما أمور الافتراق فالأول منها أن الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا والتمييز لا يكون إلا اسما؛ والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت بخلاف التمييز؛ الثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات؛ والرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز ومثال تعدد الحال جاء زيد راكبا مستبشرا؛ والخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح أو قليل فيه قال في الألفية:

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نذرا وقعا

أي وقع عليه تقديم الحال وأنشدوا على ذلك:

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود؛ وقد يقع العكس فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً ويأتي التمييز مشتقا نحو الله دره فارسا وقد مر، **والسابع:** الحال مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز؛ وأما إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فشهرها مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور وأما بالنسبة لعامله وهو اثني عشر فمبين، وأما أمور الاتفاق فإنهما يتفقان في أنهما نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. (**بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ**) وهو في الاصطلاح الإخراج بالإلا وما في حكمها مما يأتي إن شاء الله تعالى لما لولاه لدخل في السابق أي على أداة الاستثناء؛ قال أبو النجاء رحمه الله تعالى: والإخراج جنس وبالإلا أي وما في حكمها فصل أخرج الإخراج بالصفة

والشرط والغاية ونحو ذلك؛ لكن الإخراج في الاستثناء المنقطع ليس من المنطوق المطابقي وإنما هو من المفهوم العرفي؛ قال أبو النجاشي رحمه الله تعالى: فإذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أي من متاعهم كدوابهم ونحوها فإذا قيل إلا الحمير كان الإخراج من المفهوم العرفي أي من حيث دخول المستثنى في المستثنى منه في العرف وأما الإخراج من حيث الحكم فحقيقة؛ فإن قلت قولهم لدخل السابق يعترض بأن المستثنى منه قد يتأخر عن الاستثناء كما يأتي إن شاء الله تعالى أوجب بأن سبقه عارض وحقه التقدم في الأصل.

(وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ) أي بالبناء على أن كلا من لغات سوى قسم مستقل؛ وإطلاق المصنف رضي الله تعالى عنه على أداة الاستثناء أنها حروف من باب التغليب وهو شائع في اللغة العربية وإلا فسيأتي إن شاء الله تعالى أنها تنقسم إلى أسماء وأفعال وحروف (وَهِيَ إِلَّا) ويقولون لها أم الباب فهي أهم أدوات الاستثناء ولذا لا تستعمل غالبا إلا في الاستثناء وهي حرف باتفاق (وَعَبْرٌ وَسَوِيٌّ) كرضي (وَسَوِيٌّ) كهدي (وَسَوَاءٌ) كسماء وسواء كبناء فلغاتها أربع واعتبر كلا منها المصنف رحمه الله تعالى أداة مستقلة إيضاحا للمبتدئ وجعلها ابن مالك رضي الله تعالى عنه لغات فيها قال:

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعل

وغير سوى اسمان اتفاقا (وَحَلًا وَعَدًا وَحَاشًا) وهذه الثلاثة قد تستعمل أفعالا وقد تستعمل حروفا كما ستري إن شاء الله تعالى.

ثم شرع المصنف رضي الله تعالى عنه بعد أن ذكر أدوات الاستثناء فردا فردا يبين أحكامها فقال رضي الله تعالى عنه: (فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا) أي ولا يجوز فيه غير النصب؛ والتام في اصطلاحهم ما كان المستثنى منه مذكورا فيه ويقابله المفرغ كما يأتي إن شاء الله تعالى؛ والموجب في اصطلاحهم عدم نفي الكلام بأن لا يسبقه نفي وما في معناه (نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فقام فعل ماض مبني على الفتح والقوم فاعل وإلا حرف استثناء وزيدا منصوب بإلا على الاستثناء ولا يجوز غير النصب لتام الكلام وإيجابه (وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا) تكرير المثال للإيضاح يقال فيه ما قيل في المثال قبله؛ فالكلام في هذين المثالين تام لذكر المستثنى منه وموجب لعدم سبقيته بنفي وشبهه فهو واجب النصب؛ ومثل المصنف رضي الله تعالى عنه بالاستثناء المتصل وهو في اصطلاحهم ما كان الاستثناء فيه من جنس المستثنى منه ويؤخذ من وجوب نصبه وجوب نصبه إذا كان منقطعا بالأحرى نحو قام القوم إلا حمارا؛ والمنقطع في اصطلاحهم هو ما كان الاستثناء فيه ليس من جنس المستثنى منه وتأتي إن شاء الله تعالى أوجه أحروريته (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنفِيًّا) بتقدم نفي عليه أو شبه نفي وهو الاستفهام الإنكاري أو فعل في معنى النفي (تَامًا) أي مذكور فيه المستثنى منه أي ومن جنس المستثنى منه (جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ) أي من المستثنى منه بدل بعض من كل وهو المنتخب ويقدر الضمير الرابط (وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ) ولا تقدير معه لرابط (نَحْوُ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) بالرفع على البدلية من القوم أي ما قام القوم إلا زيد منهم فزيد بدل بعض بتقدير رابط أي منهم (وَالْإِلَّا

زَيْدًا) فيكون زيدا استثناء منصوب؛ قال الأشموني: وقد قرئ في السبع ما فعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ؛ وَلَا يَنْتَقِ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكْ؛ بالنصب اهـ ومثال شبه النفي معنى:

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النوي والوتد

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله؛ ومثال شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد وهل قام أحد إلا زيد؛ وَمَنْ يَعْرِ الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ؛ وهذا محله إذا كان الاستثناء متصلا وأما إذا كان الاستثناء منقطعا فيجب نصبه عند أهل الحجاز قال ابن مالك رضي الله تعالى عنه:

ما استثنى إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كني انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقـ

وقوله وعن تميم وقع أي فبنو تميم قد يتبعون المنقطع على البدلية والأكثر والأرجح عندهم النصب؛ ومما استشهدوا به على إتباع المنقطع على البدلية:

وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس

تثبيته: إذا قلت ما رأيت القوم إلا زيدا فزيدا لا يمكن أن يكون إلا منصوبا سواء في حالة البدلية الراجعة لأنه مبدل من منصوب أو في حالة النصب على الاستثناء؛ ولكن الناصب له على تقدير البدلية رأيت محذوفا بناء على قاعدة أن البديل على تكرير العامل وهو الصحيح؛ ويجب تقدير ضمير في البديل يعود على المبدل منه لأنه بدل بعض على ما مر؛ وعلى تقدير أنه منصوب على الاستثناء يكون الناصب له إلا على الصحيح ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا) أي لم يذكر المستثنى منه فيه (كَانَ) أي الاستثناء (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ) فإن طلبه عامل رفع رُفِعَ أو نصب نُصِبَ أو خُفِضَ خُفِضَ؛ ولا يكون الاستثناء الناقص إلا منفيًا وهذا هو الاستثناء المفرغ لتفرغ العامل فيه للعمل في الاستثناء (نَحْوُ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) فالكلام ناقص فاعمل مفرغ لما بعد إلا ويطلبه في هذا المثال فاعلا فحكمه الرفع على الفاعلية (وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) وهذا مثال لما تفرغ فيه العامل قبل إلا لما بعدها يطلبه مفعولا فزيدا منصوب مفعول به (وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) وهذا مثال لما تفرغ فيه العامل قبل إلا لما بعدها يطلب متعلقا به مجرورا فمررت فعل وفاعل وبزيد جار ومجرور متعلق بمررت؛ والنفي المعنوي كالصريح ومنه قوله تعالى: وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ ثَوْرَهُ؛ أي لا يريد الله إلا إتمام نوره؛ وإلا في الاستثناء تفيد الحصر؛ والاستثناء في المفرغ قالوا إنه من عام محذوف فما قام إلا زيد في معنى ما قام أحد إلا زيد؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

(وَالْمُسْتَثْنَى بَعِيرٌ وَسَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٍ) أي وباقي لغاتها المتقدمة (مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ) أي بإضافة غير وسوى إليه؛ وتعرب غير وسوى إعرابه على التفصيل المتقدم؛ فيجب نصبهما مع تمام الكلام وإيجابه واتصاله؛ ويترجح الإتيان مع نفي الكلام وتامه؛ ويكونان بحسب العوامل إن كان الاستثناء مفرغا عاملا وتقدم ذلك والحمد لله رب العالمين، فيجب النصب في نحو قام القوم غير زيد أو سوى زيد لما تقدم؛ ويترجح الإتيان في نحو ما قام القوم غير زيد أو سوى زيد؛ ويترجح النصب في ما

قام القوم غير حمار أو سوى حمار؛ ويكونان بحسب العوامل في نحو ما قام غير زيد أو سوى زيد على حسب ما تقدم تفصيله.

فائدة: قد يعرض على الاستثناء ما يوجب نصبه وذلك إذا كان العامل لا يمكن تسلطه على الاستثناء نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فيجب النصب عند الجميع؛ قال في الأشموني: فإن لم يمكن تسلطه على الاستثناء وجب النصب على الاستثناء اتفاقاً نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص وما نفع زيد إلا ما ضر؛ إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر؛ قال الصبان: والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص؛ فحمل الاتفاق على جعله استثناء فإذا أعرب استثناء وجب نصبه ولا يتبع على البدلية اتفاقاً؛ وما قال المصنف رحمه الله تعالى قال فيه في الألفية:

واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا

(وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ) وهن في حالة النصب أفعال وفي حالة الجر حروف جر (نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) فخلا فعل ماض غير متصرف لموقعه موقع إلا؛ قال في الصبان: وخلا في الأصل لازم وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله؛ وأما عدا فهو في الأصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما في القاموس؛ فأعراب مثال المصنف يقال فيه أن خلا فعل ماض جامد هنا ويفسر بمعنى جاوز لتضمنه لتعديه وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا؛ قال أبو النجاء رحمه الله تعالى؛ وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا؛ وقال في التصريح: الضمير المستتر إما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل فإن قلت قام القوم عدا زيدا عدا هو أي القائم زيدا وإما على البعض المدلول عليه بـكله السابق أي عدا هو أي بعضهم زيدا، ويقال في خلا وحاشا في حال استعمالهما في أداة الاستثناء ما قيل في عدا (و) خلا (زَيْدٍ) بالجر فتكون خلا حرف جر وزيد مجرور بها واستعمالها حرف جر قليل ومنه قوله:

تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

والقوافي مجرورة ومنه قوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

(وَعَدَا عَمْرًا) على النصب على الاستثناء (و) عدا (عَمْرُو) بالجر على أن عدا حرف جر ويقال فيها ما قيل في أختها السابقة من أنها في حالة نصبه فعل يفسر بجاوز تضمينا وأن فاعلها إما مضمرة عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أو عائد على البعض المفهوم من الكل كما تقدم في خلا (وَحَاشَا بَكْرًا) بالنصب وهو قليل فيها (و) حاشا (بَكْرٍ) بالجر وهو الكثير فيها؛ ويقال فيها في حالتها الاستثناء والجر ما تقدم في أختها؛ قال الأشموني: الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر

البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف وأجازة المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

ومنه قوله:

حاشا أبا ثوبان أن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

قال العيني: والشاهد في حاشا أبي ثوبان حيث جر حاشا ما بعده وروي أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتي حرفا وفعلا وهو حجة على سيبويه في التزام حرفيتها؛ والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس والقدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل اهـ وفي الأشموني رحمه الله تعالى: حاشا على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها، والثاني أن تكون تنزيهية نحو حاشا لله وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية؛ إلى أن قال: والصحيح أنها أي التنزيهية اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل بدليل قراءة ابن مسعود: حاش الله بالإضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة أبي السمال حاشا لله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعيًا لزيد؛ والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية معنى ولفظا، الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنائه ودليل تصرفه قوله:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقسام من أحد

وفي هذه الأدوات الثلاث مع زيادة أداتين لم يذكرهما المصنف رحمه الله تعالى قال في الألفية:

واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعمد لا

واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعده ما انصب وانجرار قد يرد

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

وكخلا حاشي ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قوله وبعده ما انصب الخ أي وبعده ما المصدرية انصب حتما لأنها يتعينان بها للفعلية كقوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل؛ وقال:

تمل الندامي ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع

فنصب ما بعد خلا وعدا هنا متعين لأن ما المصدرية لا تدخل على الحرف والمصدر المسبك في موضع نصب باتفاق؛ قال السيرافي: على الحال وهو مشكل لأن المصدر المؤول لا يقع حالا بخلاف غير المؤول كما تقدم؛ وقيل على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت؛ فالتقدير على الأول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا، قوله وانجرار قد يرد أي مع ما عند الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية؛ ورد مذهبهم بأن ما لا تزداد

قبل الجار بل بعده؛ وإن قالوا بالسماع فهو سماع شاذ لا يحتج به، قوله ولا تصحب ما يعني أن حاشا لا تجيء قبلها ما المصدرية فلا يقال قام القوم ما حاشا زيदा؛ وأما قوله:

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

فشاذ؛ وأما ليس ولا يكون نحو قام القوم ليس زيदा وقام القوم لا يكون خالدا والمستثنى بهما واجب النصب لأنهما خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعودا على البعض المدلول عليه بـكله السابق أو اسم الفعل المفهوم من الفعل؛ ويتعين الأول في نحو القوم إخوانك ليس زيदा أي ليس زيदा بعضهم.

واعلم أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه سواء كان متصلا أو منقطعا إذا كان الكلام موجبا نحو جاء إلا زيदा القوم؛ وأما إذا كان الكلام منفيا فالمختار الكثير نصبه على الاستثناء وهو الفصح الشائع ومنه قوله:

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

ومن النادر وهو الاتباع مع التقدم قوله:

لأنهم يرجون منه شفاعته إذ لم يكن إلا النبيون شافع

قال سيبويه: وحدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما إلا أبوك ناصر؛ قال الأشموني: والمستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

واعلم أيضا أن إلا إذا تكررت فإن كان التكرار للتوكيد ألغيت قال في الخلاصة:

وألغ إلا ذات توكيد كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا

وعلامه إلا التوكيدية هي صحة إلغائها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعدها أي إلا الأولى لأنه بدل منه إذا توافقا في المعنى أو لأنه معطوف عليه إن اختلفا في المعنى؛ فالأول كما في نحو إلا الفتى إلا العلا فالعلا بدل كل من الفتى وإلا الثانية زائدة لمجرة التأكيد والتقدير إلا الفتى العلا؛ ومثله إذا قلنا ما اختصر فقيه المذهب إلا خليل إلا أبا المودة، والثاني نحو قام القوم إلا زيदा وإلا عمرا فعمرنا عطف على زيد وإلا الثانية لغو والتقدير قام القوم إلا زيदा وعمرا ومنه قوله:

وما الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

أي وطلوع الشمس؛ وقد اجتمع الإتيان أي البدل والعطف مع تكرر إلا وإلغائها في قوله:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

أي إلا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من إلا عمله ورمله معطوف على رسيمه وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة ملغاة؛ قال الصبان: وشيخك أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير وعليه فرسيمه الأولى بدل بعض لأن المراد بعمله مطلق السير أي الرسيم بعضه؛ وهذا يفيد أن بدل البعض كبديل الكل في هذا الحكم وكذلك

بدل الاشتمال وبدل الإضراب قف على الصبان؛ وأما إذا كان تكرار إلا لغير توكيد فقد قال في ذلك ابن مالك رضي الله تعالى عنه في الخلاصة:

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفرغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سوه مغني
ودون تفرغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم
وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

وحاصل الأبيات أن إلا إذا تكررت لغير توكيد فإن كان العامل قبلها مفرغا لما بعدها جعل واحد من الاستثناء على حسب ما يطلبه العامل المفرغ له ونصب ما سواه نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا الخ؛ والراجح أن يعطى العامل مقتضاه في الاسم الذي يليه كما في هذا المثال؛ ويجوز بمرجوحية أن يعطى مقتضاه في غيره نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا؛ وإن كان العامل غير مفرغ فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه كان الحكم نصبها كلها نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد ولا يجوز الإتيان مع التقدم والتعدد لأن التابع لا يتقدم على متبوعه؛ وإن تأخرت المستثنيات فإن كان الكلام موجبا أي وتاما نصبت كلها نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الخ وإن كان الكلام منفيا وتاما أتبع واحد منها على البديلية ونصب الباقي نحو ما قام القوم إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا.

فائدة: إذا تكررت الاستثناءات وكان كل منها يمكن أن يستثنى مما يليه نحو له علي عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا واحد فقال البصريون والكسائي إن كلا من الأعداد مستثنى مما يليه؛ قال في التصريح: وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين أي مع الإمكان؛ وقال أبو يوسف القاضي: كل منها مستثنى من أصل العدد؛ وقيل أنه محتمل لهما.

وهنا انتهى ما تيسر من الكلام على الاستثناء والحمد لله رب العالمين.

(بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ) أي النافية للحكم المحكوم به على الجنس فالكلام على حذف مضاف نحو لا رجل في الدار فلا نافية للكونية في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل؛ والمراد هنا بلا العاملة عمل إن وهي النافية للجنس على سبيل التنصيص وتسمى لا التبرئة؛ وهذا احتراز من العاملة عمل ليس فإنها لنفي الوحدة نحو لا رجل قائما كما تقدم فيمكن أن تقول بل رجلا بخلاف العاملة عمل إن فلا يقال بعدها بل رجلين ولا بل امرأة لأنها ليست من الرجال؛ وقد ترد لا زائدة كقوله تعالى: مَا مَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ؛ وقد ترد عاطفة؛ ويشترط في وجوب عمل النافية للجنس أن تكون نافية وأن يكون المنفي بها الجنس وأن يكون نفيها نسا وأن لا تتكرر وأن لا يدخل عليها حرف جر وأن تكون النكرة متصلة بها وأن يكون خبرها نكرة وما في حكمها؛ وإلى بعض هذه الشروط أشار المصنف رضي الله تعالى عنه.

(اعلم أن لا تنصب النكرات بغير تئوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر لا) وهذه الشروط إن توفرت في لا عملت وجوبا ولا يجوز إلغاؤها (نحو لا رجل في الدار) فهذا مثال على ما توفرت فيه شروط وجوب عمل لا؛ فلا حرف نفي وهي هنا لنفي الجنس على سبيل التنصيص ورجل اسمها مبني على الفتح وهو في محل نصب إذ هو اسمها وفي الدار خبرها؛ ويشمل المفرد هنا ما في حكمه كالجمع والتثنية نحو لا رجال في الدار ولا رجلين في الدار ولا قائمين في الدار؛ فالمراد بالمفرد ما ليس مضافا وشبهه ولا الجملة وشبهها؛ ويبني اسمها على ما ينصب به؛ ويجوز أن يبني جمع المؤنث السالم على الفتح وروي به قوله:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

فلذات هي اسم لا ورويت بالبناء على الفتح تخفيفا ورويت أيضا بالبناء على الكسر على الأصل؛ ووجه بنائه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وذهب طائفة إلى أن المفرد معها منصوب لفظا وأن فتحه حركة إعراب وحذف تئوينه تخفيفا وهو الذي تفيدته عبارة المصنف رضي الله تعالى عنه لأنه قال إنها تنصب النكرة ومثل بلا رجل في الدار ونسب هذا القول إلى سيبويه رحمه الله تعالى. (فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار لا) وتقدم بعض شروط أعمالها وأن منها أن تكون لا متصلة بها؛ وتوضيح ذلك كما في الأشموني رحمه الله تعالى وإن كان فيه بعض تكرار أن شروط أعمالها سبعة: أن تكون نافية؛ وأن يكون منفيها الجنس؛ وأن يكون نفيها نسا؛ وأن لا يدخل عليها جار؛ وأن يكون اسمها نكرة؛ وأن يتصل بها؛ وأن يكون خبرها أيضا نكرة؛ فإن كانت غير نافية لم تعمل وشذ أعمال الزائدة في قوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن للام ذو أحسابها عمرا

لأن لو إذا دخلت على منفي تنقض نفيه؛ وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر؛ وإن دخل عليها جار خفض كجئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ جئت بلا شيء بالفتح؛ وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها (نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) فتقدم خبرها فصل لها موجب إلغاؤها وتكرارها كما في مثال المصنف في هذا؛ وكذلك يجب إهمالها إذا كان اسمها معرفة وتكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمر؛ ومنه قوله تعالى: لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون؛ وأما قولهم قضية ولا أبا الحسن لها وهو من كلام عمر رضي الله تعالى عنه فصار مثلا فمؤول بأنه جعل اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم؛ والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بنتوين العلمين على معنى لكل جبار قهار؛ قال الرضى وكذلك سمع لا هيثم الليلة للمطي وقوله: يكدن ولا أمية في البلاد؛ ويقال في ذلك ما قيل في قضية ولا أبا حسن لها؛ وأما قوله:

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائبة من شأننا شاني

حيث دخلت على معرفة وهي ضمير المخاطبة ولم تتكرر ضرورة قف على الأشموني والصبان.

(فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالَهَا وَإِلْعَاؤُهَا) أي مع دخولها على نكرة وعدم فصلها منها (فَإِنْ شَبَّتَ قُلْتَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ) ببناء رجل وامرأة على الفتح إعمالا لهما على حسب ما تقدم؛ ومنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وَإِنْ شَبَّتَ قُلْتَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ) برفع رجل وامرأة وإلغاء لا في الموضعين؛ ومنه قوله تعالى: لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو أَمَا هُمَا فَقَرَاءُ بِإِعْمَالِهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَمَنْ إِهْمَالِهَا قَوْلُهُ:

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

ولك أي في نحو هذا المثال إعمال الأولى وإهمال الثانية وترفعها اتباعا لمحل اسم الأولى الأصلي وهو الابتداء ولك نصبها اتباعا لمحلها العارض بعد دخول لا عليها؛ وتقدم أن لك فتحها إعمالا للا فيها؛ ولك أن تهمل الأولى وتعمل الثانية فترفع مدخول الأولى إلغاء لها وتبني مدخول الثانية على الفتح؛ وتقدم أن لك إلغاءها أيضا لكن إن أهملت الأولى لم يجز نصب مدخول الثانية إذ الاتباع لمحل الأولى فرع عن إعمالها قال في الخلاصة:

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة الثاني اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا

ومن إعمال الأولى وإهمال الثانية قوله:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

ومن إهمال الأولى وإعمال الثانية قوله:

فلا لغو ولا تأتيم فيها وما فاهو به أبدا مقيم

تنبيه: لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى التفصيل الذي ذكروا هنا من أن لا هذه تنصب اسمها إذا كان مضافا أو شبهه أي المضاف وذلك بأن يكون اسمها متصلا به معموله مرفوعا به أو منصوبا به أو جاريا ومجرورا متعلق به؛ فمثال نصب المضاف بها لا طالب علم محروم؛ ومثال نصبها لشبه المضاف لا عاملا خيرا محروم ولا قاعدا زيد هنا ولا خيرا من زيد عندنا، ومما عدوا من شبه المضاف إذا عطف على الاسم شيء من تمام معناه نحو لا ثلاثة وثلاثين عندي؛ وهذه الأمثلة يظهر فيها النصب والصرف لتتويناها ولإقامة الإضافة مقام التنوين؛ لكن المصنف ظاهره أنها تنصب اسمها مطلقا وتقدم أنه عزي لسببويه؛ وإلى نصبها للمضاف وشبهه قال في الخلاصة:

فانصب بها مضافا أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثان اجعلا

الخ واعلم أن خبر لا هذه يحذف كثيرا إذا دل عليه دليل كما في قوله تعالى: وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا قُوَّةَ؛ وقوله تعالى: قَالُوا لَا ضَيْرَ؛ قال في الخلاصة:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

ولا يجوز حذفه إذا لم يعلم بالقرينة كما في قوله:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

وأما حذف الاسم وبقاء الخبر فنادر ومنه قولهم لا عليك أي لا بأس عليك.
انتهى ما تيسر من الكلام على لا العاملة عمل إن.

(بَابُ الْمُنَادَى) بصيغة اسم المفعول من الرباعي؛ والمنادى في المعنى مفعول به لفعل يتضمنه النداء لأن النداء يتضمن أدعو؛ وهو في اللغة المطلوب إقباله مطلقاً؛ واصطلاحاً هو الاسم المطلوب إقباله بيا أو بغيرها من أدوات النداء وهي يا أم الباب واقتصر عليها المصنف رضي الله تعالى عنه لذلك أي كونها أم الباب لأنها تدخل كل نداء: نداء كان أو ندبة أو استغاثة وغير ذلك؛ وتختص بنداء اسم الله تعالى مع دخول أل وتختص أيضاً هي ووا بالندبة ووا تختص بها وهي الأكثر استعمالاً؛ ومن استعمال يا في الندبة:

حملت أمراً عظيماً واصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمراً

إذ لو لم يكن ندبة لبني على الضم؛ ولأن يا تختص بجواز الحذف مع عملها نحو: يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا؛ ولكن يمتنع حذفها في ثمان مسائل: في المندوب والاستغاثة والمنادى البعيد إذ يتعين فيهن مد الصوت وحذفها ينافي ذلك؛ ويمتنع أيضاً حذفها في نداء اسم الجنس غير المعين أي النكرة غير المقصودة وفي المضمرة لأنه قد ينادى شذوذاً قال: يا أبحر بن أبحر يا أنتا، وكذلك تختص بنداء اسم الله وقد تعوض منها الميم في آخره نحو اللهم، وتختص أيضاً بنداء اسم الإشارة؛ وأما قول ذي الرمة:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

حيث حذف يا من هذا؛ وقولهم أطرف كرا إن النعام بالكرى وافند مخنوق وأصبح ليل فضرورة في الشعر وشذوذ في النثر؛ وإلى بعض هذا أشار في الخلاصة:

وغير مندوب ومضمرة ومــــ جا مستغاثا قد يعرى فاعلماً

وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله

ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى إلا يا؛ وهي وفاقاً وخلافاً ثمانية أحرف الهمزة كقوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التمدل؛ وهي للمنادى القريب، والثاني أي وآ وأي بمدهما ويا وأيا وهيا ووا، وما عدا الهمزة للبعيد أو المنزل منزلته قال في الخلاصة:

وللمنادى الناء أو كالثاني وأي وآ كذا أيا ثم هيا

قال في التصريح لخالد الأزهرى رحمه الله تعالى: وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً وعلى منع العكس قاله الشارح؛ قال ابن هشام: وأعمها يا فإنها تدخل كل نداء الخ؛ وتختص وا بالندبة وإذا وقع لبس؛ قال في الخلاصة: وغير وا لدى اللبس اجتنب، والأصل اختصاص النداء بالعلاء وقد ينادى غيرهم تنزيلاً له منزلة العاقل كما في قوله تعالى: يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ؛ وقد تأتي يا للتنبيه نحو يا ليتما هذا الحمام لنا.

(الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ) الأول منهن (المُفْرَدُ) والمراد به هنا هو المراد به في الباب قبله أي باب لا؛ فالمفرد فيهما هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به؛ قال الناظم:

والمفرد اجعل في النداء وباب لا ما ليس بالمضاف والمماثلا

وفي الإضافة وباب العلم ما ليس بالجملة فافهم واعلم

(الْعَلْمُ وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ) أي المعينة بفرد منها مقصود بعينه؛ فاندفع كون المنادى مقصودا على كل حال؛ فالقصد في نداء النكرة غير المعينة فرد منها غير معين بالذات (وَالنَّكْرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ) والمراد بشبه المضاف الاسم الذي من تمام ما بعده؛ ووجه شبهه بالمضاف من ثلاثة أوجه: الأول أن شبه المضاف يتعلق تمام معناه على ما بعده لأنه معموله أو بعض منه معطوف عليه كما أن المضاف من تمام معنى المضاف إليه، الثاني أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده، الثالث كون المضاف يطول الكلام به وبشبهه يطول الكلام بما بعده.

(فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلْمُ وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبَيِّنَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) وعلّة البناء فيهما كما قالوا أن النداء فيهما في معنى كاف الخطاب في أَدْعُوكَ من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه؛ وكاف الخطاب مضمر والمضمر مبني ولا سيما إذا شابه وضع الحرف؛ وحرك المنادى فيهما إعلاما بأن أصله الإعراب وجعلوا حركتهما ضمة على صورة ما يرفع للفرق بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ لو بني على الفتح أو الكسر لوقع اللبس بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته (نَحْوُ يَا زَيْدُ) مثال نداء العلم (وَيَا رَجُلُ) لمن ينادي رجلا يراه ولا يعرفه وهذا مثال النكرة المقصودة؛ فإيا حرف نداء البعيد ومن في معناه وزيد منادى علم حكمه البناء على الضم لفظا ومحلها نصب ويا رجل منادى وهو نكرة مقصودة حكمها البناء على الضم ومحلها نصب، وقد يكون البناء على الضم تقديرا نحو يا مصطفى ويا سيبويه ويا شاب قرناها، والمراد بالضم هنا ما يشمل نائبه كيا حسان ويا زيدون؛ ولذا اعتبر بعضهم في هذا النوع من المنادى أنه مبني على ما يرفع به وذلك أوضح قال في الخلاصة:

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

ولم يبنهوا هنا أن الجمع والتثنية يزيلان العلمية لكنهم قالوا إن النكرة المقصودة إذا وصفت فالجمهور على نصبها نحو يا رجلا كريما أقبل؛ قال خالد الأزهري رحمه الله تعالى في توضيحه: ومنه الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم؛ وقال الكسائي منهم وهو أحد القراء رضي الله تعالى عنهم: النصب أرجح وغيره جائز؛ وإنما جاز نعتها بالنكرة مع أن النكرة المقصودة تعامل معاملة المعرفة لأنها معدودة من المعارف لأنها إذا وصفت تشابه غير المقصودة في نصبها وتثويتها، واعلم أن النداء الذي حكمه البناء على ما يرفع به يجوز تنوينه للضرورة قياسا على ممنوع الصرف إذا اضطر إلى صرفه مع ضمه ويجوز نصبه تشبيها بالمنادى المضاف لطوله بالتثوين وهما وجهان مسموعان من العرب؛ والضم مع التثوين في الاضطرار مختار الخليل وسيبويه ومنه قوله:

سلام الله يا مطر علينا وليس عليك يا مطر السلام

ونصبه مختار أبي عمر وطائفة وعليه قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواق

وفي هذا قال في الخلاصة:

واضم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

(وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ) أي لفظا ومحلا وأل في الثلاثة عهدية ذكرية؛
والثلاثة المذكورة كما قدمه هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه به وقالوا
أنه لا يجوز في هذا النوع إلا النصب؛ قال الأزهرى رحمه الله تعالى: مثال النكرة
غير المقصودة قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه إذا لم يقصد غافلا بعينه؛ ومثال
المضاف يا عبد الله؛ ومثال المشبه به يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد
ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمي بذلك اهـ منه؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب عادما خلافا

واعلم أنه إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصلا به مضافا إلى علم نحو يا
زيد بن سعيد جاز ضمه وفتحه بلا تنوين؛ والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته؛ ووجه الفتح الإتيان لفتحة ابن لأن الساكن حاجز غير حصين لا يمنع الإتيان
وعليه اقتصر في التسهيل؛ أو على تركيب الصفة مع موصوفه تركيب خمسة عشر؛
أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد فعلى الأول الفتح إتيان وعلى الثاني بناء
وعلى الثالث إعراب ومنه قوله:

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك ممدود

قال في التصريح: بفتح وقال المبرد لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لأنه الأصل؛ فإذا
انتفى قيد من القيود المذكورة تعين الضم كيا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن أخينا
لانتفاء علمية المنادى في الأول وانتفاء علمية المضاف إليه ابن في الثاني؛ ونحو يا
زيد الفاضل ابن عمرو للفصل؛ ونحو يا زيد الفاضل لأن الوصف ليس بالبنوة ولم
يشترط الكوفيون هذا الشرط وعلى مذهبه جاء قول جرير:

فما كعب بن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر مع وصفه بغير ابن؛ ومثل ابن فيما تقدم ابنة ولا يجوز مع بنت لتحرك
بائها فيبقى المنادى معها مبني على الضم لا غير عند الجمهور؛ وفيما تقدم قال في
الخلاصة:

ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن

والضم إن لم يل الابن علما ويل الابن علم قد حتما

فائدة: قالوا هنا أنه إذا وقع ابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان
الحكم فيه أن يحذف تنوين العلم الموصوف به وتحذف ألف ابن؛ ويجوز في
الضرورة تنوين الموصوف كما في قوله:

جارية من قيس بن ثعلبه تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وإذا كان ابن مخبر به تعين التنوين وإثبات الألف فتقول في الإخبار به زيد ابن
عمرو؛ ويتعين أيضا التنوين وإثبات الألف إذا أضيف ابن لغير علم نحو جاء زيد ابن
أخينا فينون زيد ويثبت ألف ابن اهـ

واعلم أن نحو يا سعد سعد الأوس مما تكرر فيه الاسم المنادى مع إضافة المتكرر يتعين فيه نصب الثاني لأنه مضاف ويجوز الوجهان في سعد الأول المجرد من الإضافة والأكثر بناؤه على الضم لأنه منادى مفرد علم؛ قال في الخلاصة:

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ثان وضم وافتح أولا تصب

قال الأشموني: فإن ضمته فلأنه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعني؛ وأجاز السيرافي أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق؛ وإن فتحته فتلاثة أوجه: أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقم بين المضاف والمضاف إليه؛ وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد، وثاني الأوجه وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة أي المتقدمة، وثالث الأوجه أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلام اه وقال في الكافية أن الضم أمثل الوجهين.

واعلم أن أل مانعة من دخول أداة النداء في الجملة إلا في أربع مواضع فينادى معها: الأول اسم الله تعالى نحو يا الله وحكوا على ذلك الإجماع ولك أن تثبت ألف يا وألف الله ولك أن تحذفهما ولك أن تحذف ألف الله فقط؛ وعلل سيبويه نداء اسم الله بأن أل لا تفارقه فهي كالجاء منه؛ والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن تحذف أداة النداء وتعوض منه الميم المشددة نحو اللهم وفقنا لما تحب وترضى؛ ولا يجوز الجمع بين يا والميم إلا في الضرورة كما في قوله:

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم

وقد يكون اللهم لتمكين الجواب في النفس كما إذا قيل أزيد قائم فنقول اللهم نعم؛ وقد تأتي للتقليل والتوقف نحو أنا لا أزورك اللهم إلا إن تدعوني. وقد ينادى المعرف بأل في الضرورة كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان

وأجاز ذلك البغداديون وأهل الكوفة بلا قيد الضرورة وقوله:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا

إذ لا مانع من أن يقول يا غلامان وهذا هو الثاني من موجبات دخول يا على ما فيه أل وهو الضرورة، والثالث من موجبات دخول يا على ما فيه أل محكي الجمل نحو يا المنطلق زيد لمن سمي بذلك نص عليه سيبويه رحمه الله تعالى، وعلى هذه الثلاثة اقتصر في الخلاصة حيث قال:

وباضطرار خص جمع يا وأل إلا مع الله ومحكي الجمل

وزاد المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو الذي وهو الرابع. واعلم أنهم إذا أرادوا نداء ما فيه أل وصلوا النداء بأيتها في المذكر وأيتها في المؤنث نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس؛ أو وصلوها باسم إشارة نحو يا هذا الرجل ويا هذه المرأة؛ ولا توصف أيتها المذكورة إلا بمصحوب أل أو اسم الإشارة أو موصول قال في الخلاصة:

وأيتها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة
وأيهذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد
وذو إشارة كأي في الصفه إن كان تركها يفيت المعرفة

قال الأشموني رحمه الله تعالى: إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة؛ وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يَا أَيُّهَا النَّفْسُ ويلزم تابعها الرفع اهـ المقصود منه، وقال الصبان: أن تأنيثها لتأنيث صفتها على سبيل الأولوية لا الوجوب؛ وسمع نصب تابعها وقرئ شذوذاً قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ وهو يعضد ما ذهب إليه من جواز نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات قف على الصبان والأشموني، وعلة وجوب رفعه أنه أي تابع أي هو المقصود بالنداء وأي وصلة لندائه؛ وظاهر الخلاصة أنه صفة أي نعت أي؛ وقيل عطف بيان؛ وقيل إذا كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان؛ قال الأشموني: هذا أحسن.

واعلم أن أل في التابع المذكور يشترط أن تكون جنسية فيا أيها الرجل أل فيه جنسية وصارت بعد للحضور فالجمهور على منع يا أيها الحارث وأجازه الفراء والجرمي؛ وأما اسم الإشارة الذي توصل به أي فيشترط فيه خلوه من كاف الخطاب؛ وأفاد قوله في الخلاصة: وأيها الذي ورد أنه ورد أيضا وصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحتته عن يديه المقادر

ونحو: يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ؛ وقوله ووصف أي بسوى هذا يرد ببناء يرد للمجهول فلا يقال يا أيهذا زيد ولا يا أيها صاحب عمرو؛ وقوله بسوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل قف على الأشموني رحمه الله تعالى.

واعلم أن المضاف إلى ياء المتكلم أربعة أقسام أي في حال النداء: ما فيه لغة واحدة وهو المعتل نحو يا فتاي فياء المتكلم فيه واجبة الثبوت والفتح، وما فيه لغتان وهو الوصف المنادى المشبه للفعل المضارع في كونه للحال أو الاستقبال نحو يا ضاربي فيأوه لك تسكينها وفتحها ولا يجوز حذفها، والثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا القسمين المذكورين والأم والأب؛ والأكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة قبلها نحو يَا عِبَادِ قَاتِفُونَ؛ واللغة الثانية إثباتها ساكنة على الأصل في المبني نحو يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ؛ واللغة الثالثة إثباتها مفتوحة نحو يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا؛ واللغة الرابعة قلب الكسرة فتحة وإبدال الياء ألفا نحو يَا حَسْرَتِي؛ واللغة الخامسة الاكتفاء عنها في هذه الحالة كقوله:

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو أني

والأكثر على منع الاكتفاء عنها بالفتحة؛ واللغة السادسة الاكتفاء عنها بضممة ويكثر ذلك في الاسم الذي لا ينادى إلا مضافا؛ قال الأشموني: ومنه قراءة قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ وحكى يونس يا أم لا تفعلني؛ وبعض العرب يقول يا رب اغفر لي؛ وفي

الأشموني أن وجه لغة الضم الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد اهـ واقتصر على خمس لغات من اللغات المتقدمة في الخلاصة:

واجعل منادى صح أن يصف ليا كعبد عبيد عبد عبيدا عبيدا

وأما نداء أب وأم ففيهما عشر لغات: الستة المتقدمة أي يا أب بكسر الباء ويا أبي بإسكان الياء ويا أبي بفتحها ويا أبا بالألف ويا أب بفتح الباء ويا أب والأم كذلك؛ والأربعة الباقية تعويض تاء التانيث من ياء المتكلم مع كسرها نحو يا أبت وهو الأكثر؛ أو مع فتحها وهو الأقيس لأن الياء المعوض كذلك، والثالثة ضمها نحو يا أبت بضم التاء، والرابعة وصل التاء المعوضة بالألف نحو يا أبتا والأم كالأب في كل ذلك؛ وإلى بعض هذا أشار في الخلاصة:

وفي النداء أبت أممت عرض واكسر أو افتح ومن الياء التا عوض

قال الأشموني: وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة؛ وفي بعض هذه اللغات خلاف وهو وصل التاء بالألف؛ وأما قوله:

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

فهو ضرورة؛ وأما يا أبت بالضم أي للتاء فلغة قال في الأشموني بعد أن نقل ما في ذلك: ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا يكون في ندائهما عشر لغات الخ وصل التاء منها بالألف ضرورة وضمها لغة بعض من العرب؛ قال ابن هشام: ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء فلا يجوز جاءني أبت ولا رأيت أبت اهـ

واعلم أنه تحذف الياء من يا ابن أم وبنت أم وابن عم وبنت عم؛ ولك مع ذلك فتح الميم على أن الأصل يا ابن أما ويا ابن عما فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها؛ أو على أنهما جعلتا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح؛ ولك كسر الميم على أن الأصل يا ابن أمي فاجتزئ فيه بالكسرة عن الياء من غير تركيب قال في الخلاصة:

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

وأما قوله:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خليتي لدهر شديد

وقوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

بإثبات الياء في البيت الأول وإثبات الألف في الثاني فقالوا إنهما ضرورة قف على الشموني اهـ وفيه: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح؛ وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين.

وهنا انتهى ما تيسر من الكلام على ما قاله المصنف رضي الله تعالى عنه على باب النداء والحمد لله رب العالمين.

(بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ) وهو من جنس المفعولات أي ما فعل لأجله فعله؛ ويسمى أيضا المفعول له والمفعول لأجله فهذه ثلاثة أسماء بمعنى واحد؛ قال أبو النجاء: وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال: هو المصدر القلبي

المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرا؛ فخرج غير المصدر فلا يقال جنتك السمن والعسل بالنصب لأنهما اسما عين؛ وخرج غير القلبي من المصادر فلا يقال جنتك قراءة العلم لأن القراءة من أفعال اللسان ولا جنتك قتلا للكافر لأن القتل من أفعال اليد؛ وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها؛ وخرج بمشاركة الزمان ما لم يشاركه فيه فلا يقال جنتك أمس طمعا في معروفك غدا ولكن لا يشترط تعيين المشاركة في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة؛ وخرج بالاتحاد في الفاعل جنتك محبتك إياي لأن فاعل المحبة المخاطب وفاعل المجيء المتكلم؛ وقوله ولو تقديرا دخل به نحو يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا لأن معنى يريكم يجعلكم ترون؛ قال الأشموني: فالشروط خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جنتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد أي مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره سيبويه؛ وكونه قلبيا فلا يجوز جنتك قراءة العلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا؛ وكونه علة فلا يجوز أحسنت إليك إحسانا إليك لأن الشيء لا يعلل بنفسه؛ وكونه متحد مع الشيء المعلل به في الوقت فلا يقال جنتك أمس طمعا غدا في معروفك؛ إلى أن قال: وفي الفاعل أي الاتحاد في الفاعل فلا يجوز جنتك محبتك إياي خلافا لابن خروف اهـ وهذه الشروط تستفاد من تعريف المصنف رضي الله تعالى عنه: (وَهُوَ الْإِسْمُ) أي المصدر (الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ) علة و (بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ) أي الصادر عن فاعله (نَحْوُ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو وَقَصْدَتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ) أي لأجل ابتغاء معروفك وهذا المثال تتوفر فيه الشروط الخمسة؛ وقد يكون المفعول من أجله جملة في تأويل المصدر قال أبو النجا: نحو جنتك أن أبتغي معروفك أي لابتغاء معروفك؛ وإنما اشترطت مصدريته لأن اسم الذات لا يكون علة؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| ينصب مفعولا له المصدر إن | أبان تعليلا كجد شكرا وذن |
| وهو بما يعمل فيه متحد | وقتا وفاعلا وإن شرط فقد |
| فاجرته بالحرف وليس يمتنع | مع الشروط كلزهد ذا قنع |
| وقل أن يصحبها المجرد | والعكس في مصحوب أل وأنشدوا |
| لا أقعد الجبن عن الهيجاء | ولو توالى زمر الأعداء |

وقوله وليس يمتنع الخ أفادنا رضي الله تعالى عنه أن توفر شروط نصب المفعول له يجوز معه جره ولكنه قليل مع المجرد من أل والإضافة؛ قال الأشموني: حتى قال الجزولي أنه ممنوع والحق جوازه؛ ومنه قوله:

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر

وأما المصحوب منه بأل فتصحبه كثيرا وقد لا تصحبه؛ وأنشدوا في الخلاصة على ذلك: لا أقعد الجبن عن الهيجاء. . البيت؛ وأما المصحوب بالإضافة فمصاحبتة بلام التعليل وتجرده منها على حد السواء؛ وقد تكون علة المفعول له غرضا مقصودا كما في مثالي المصنف رضي الله تعالى عنه فإن الإجلال مقصود القائم وغرض له

وابتغاء المعروف غرض للقاصد؛ وقد تكون غير غرض نحو قعد عن الحرب جبنا إذ لا يكون الجبن غرضا إذ هو مذموم، وإعراب مثالي المصنف رضي الله تعالى عنه هو أن قام فعل ماض وزيد فاعله وإجلالا مفعول لأجله ولعمرو جار ومجرور متعلق بإجلالا وقصدتك فعل ماض وفاعل ومفعول به وابتغاء معروفك مفعول له ومضاف إليه ما قبله ومضاف بعد مضاف؛ وكل من المثالين متوفرة فيه شروط نصب المفعول له لأن كلا منهما مصدر قلبي منصوب مذکور لعلة الفعل وسببه ومشارك لفعله في الفاعل والزمان.

وفي مثالي المصنف هذين نكتتان: أما مثاله الأول قام زيد إجلالا لعمرو فنكتته أنه يفيد أن المفعول له يكون مع الفعل اللازم كما يكون مع المتعدي؛ وأما مثاله الثاني قصدتك ابتغاء معروفك فنكتته أنه يفيد أن المصدر الواقع مفعولا له لا يمتنع أن يكون معرفة بالإضافة؛ كما أن قول ابن مالك رضي الله تعالى عنه والعكس في مصحوب أل الخ يفيد جواز تعريفه بأل ويفيد قوله كلزهد ذا قنع جواز تقديم المفعول له مجرورا أو غير مجرور لأن مثاله صالح لأن ينصب لتوفر شروط النصب فيه أفاده الأشموني رحمه الله تعالى.

انتهى ما يسره الله تعالى بفضلته من الكلام على ما قال المصنف رضي الله تعالى عنه في المفعول لأجله والحمد لله رب العالمين.

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ) وهو من جنس المفعولات وأخره عن المفعول له لأن المفعول له أصرح في المفعولية من المفعول معه؛ وهو الاسم الفضلة التالي للواو الذي بمعنى مع التالي لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه؛ وقربه المصنف رضي الله تعالى عنه بقوله: (وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ) أي بعد واو المعية (لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلَ) ولا يكون أي المفعول معه إلا اسما صريحا؛ وسواء كان اسما ظاهرا أو مضمرا أو مفردا أو مثنى أو جمعا (نَحْوُ قَوْلِكَ جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ) فجاء فعل ماض والأمير فاعله والجيش مفعول معه لأنه اسم منصوب مذکور لبيان من صاحب الأمير في المجيء والعطف ممكن للاشتراك في المجيء واستوى فعل ماض والماء فاعله والخشبة اسم منصوب على أنه مفعول معه لأنه مذکور لبيان من صاحب الماء في الاستواء، ونكتة تنويع المثالين هي أن المفعول معه قد يمكن عطفه على ما قبله كما في المثال الأول وقد لا يمكن فيتعين النصب على أنه مفعول معه كما في المثال الثاني استوى الماء والخشبة لأن الاستواء هنا بمعنى الارتفاع وخاص بالماء هنا، قال الأشموني بعد التعريف المتقدم: وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمن وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة لأن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة؛ وبالفضلة اشترك زيد وعمرو؛ وبالواو جنئت مع عمرو؛ وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده؛ وبكونها تالية جملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيرمي؛ وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبي علي أهد المقصود منه هنا، وقوله وهو الاسم المنصوب أي بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح؛ قال في الخلاصة:

ينصب تالي الواو مفعول معه في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبـق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وواو المعية هي التي بمعنى مع الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فإن الواو هنا للمعية والمصاحبة بلا تشريك في الحكم لأن الطريق لا تسير؛ وقد يمكن معها المشاركة في الحكم إذا أمكن ذلك كمثالي المصنف رضي الله تعالى عنه المتقدمين.

والحاصل مما لهم هنا أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لأنه على قسمين: إما أن يصلح لكونه مفعولا معه أو لا فإن صلح أن يكون مفعولا معه فأحواله ثلاثة رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب؛ فالأول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه ويرفعه على أنه عطف على الأمير؛ قال أبو النجا وهو أرجح لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى؛ قال في الخلاصة: والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق؛ والثاني نحو قمت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع على أنه عطف على تاء الفاعل وهو مرجوح لضعفه لغة لأنه يلزم منه العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل؛ قال في الخلاصة: والنصب مختار لدى ضعف النسق؛ وقد يكون ضعف العطف من جهة المعنى لاحتياجه إلى تكلف كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فنصب فصيلها على أنه مفعول معه أحق إذ لا تكلف فيه ومثله:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي

فالعطف فيع تعسف وكذا قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

لأن العطف هنا يقتضي كون بني الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين مع بني أبيهم؛ ولذا قال بعضهم بتعين النصب هنا على أنه مفعول معه اهـ والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب والخشبة على أنه مفعول معه ولا يجوز فيه الرفع على أنه عطف لفساد المعنى لأن الارتفاع الذي هو معنى الاستواء هنا كما قالوا لم يقع إلا من الماء والخشبة ساكنة، وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح أن يكون مفعولا معه ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده؛ والقسم الثاني من الواقع بعد الواو ما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على أنه مفعول معه نحو قوله:

علفتها تبنا وماء باردا حتى شنت همالة عيناها

ويروى غدت مكان شنت ونحو قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

ففي التوضيح مع التصريح رحم الله تعالى مؤلفيهما: أما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لأن الماء لا يشاركه التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجباها دقيقين طويلين؛ وأما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الأول لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف وانتفاء الفائدة الإعلام بها أي مصاحبة

العيون للحواجب في البيت الثاني إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الإعلام بذلك؛ ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو وماء في البيت الأول والعيون في البيت الثاني على أنه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور؛ أي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون؛ هذا قول الفراء والفراسي ومن تبعهما وإليه أشار الناظم رضي الله تعالى عنه في الخلاصة: أو اعتقد إضمار ناصب تصب اهـ وجعله المازني والمبرد رحمهما الله تعالى ومن تبعهما بتضمين زججن حسنً وعلفتها أنلتها فيصح العطف.

وأعلم أنه قد يضم الفعل العامل في المفعول معه؛ قال في الخلاصة:

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمرب بعض العرب

ومنه قولهم: ما أنت وزيدا؛ ومنه قوله:

فما أنت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد؛ والأصل ما تكون وزيدا وما تصنع والسير في متلف وكيف تكون وقصعة من ثريد؛ ومنه قوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمرب؛ والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه؛ وفهم من قوله بعض العرب أن الأرجح فيما ذكره الرفع انظر الأشموني.

وهنا انتهى ما يسره الله تعالى من الكلام على ما قاله المصنف رضي الله تعالى عنه في المفعول معه والحمد لله رب العالمين.

(وَأَمَّا خَبْرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) إي مع أن خبرها من المنصوبات التي الكلام عليها (وَأَسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) مع أن اسمها من المنصوبات التي يتكلم عليها هنا (فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ) فخبر كان وأخواتها استطرده حكمه في الكلام على اسم كان في المرفوعات؛ واسم إن وأخواتها استطرده حكمه في ذكر حكم خبرها في المرفوعات؛ وتقدم ما تيسر من الكلام على ذلك والحمد لله رب العالمين فراجع (وَكذلك التَّوَابِعِ) للمنصوب فإنها منصوبة فكان عليه أن يتكلم عليها هنا (فَقَدْ تَقَدَّمتْ هُنَاكَ) أي تقدم أنه عقد لكل منها بابا في أربعة أبواب متوالية كما تقدم؛ وتقدم ما تيسر من الكلام عليها.

وهنا انتهى الكلام على المنصوبات والحمد لله رب العالمين.

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ) أي الأسماء المخفوضات فهو من إضافة الصفة للموصوف؛ ولك أن تجعل الإضافة بمعنى من أي باب المخفوضات من الأسماء ويكون الاحتراز من المرفوعات والمنصوبات منها.

(الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ) أي مشتملة على ثلاثة أقسام قسم منها (مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ) نحو مررت بزید (و) قسم منها وهو الثاني (مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ) نحو غلام زيد؛ قال أبو النجا رحمه الله تعالى: أي منصوب بسبب الإضافة أي فالإضافة هي سبب خفضه؛ وكون الشيء سببا أعم من كونه عاملا؛ وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو أن المضاف مخفوض بالمضاف لا بالإضافة ولا بالحرف المنوي،

والإضافة لغة الإسناد واصطلاحاً نسبة تقيدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبداً؛ وتدخل في هذا الضابط إضافة الجمل لأنها إذا أضيفت تكون في تقدير المصدر (و) قسم منها أي المخفوضات وهو الثالث (تَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ) وهو المخفوض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل؛ وفيه تجوز لأن الصحيح أن خفض التابع بما جر به متبوعه لا بنفس التبعية، وعوامل الخفض هذه الثلاثة اجتمعت في بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ لأن فيها مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ومخفوض بالتبعية؛ واقتصر المصنف رضي الله تعالى عنه على هذه الثلاثة لأنها هي المشهورة المضطربة؛ وقد يخفض بالمجاورة وبالتوهم فالأول كقول بعض العرب هذا حجر ضب خرب روي عن بعض العرب خرب بالخفض لمجاورته لضب وهو نعت حجر الذي هو خبر هذا؛ فالأصل رفعه تبعية لما هو نعت له وأكثر العرب على رفعه على الأصل، والثاني وهو عطف التوهم فيكون في خبر ليس وكان المنفية لأنهما كثيراً ما يجر خبرهما بالباء؛ فقد لا يجر خبرهما ويتبع على توهم دخول الجار عليه نحو ليس زيد قائماً ولا نائم بخفض نائم لتوهم دخول الباء على قائماً خبر ليس وتقدم ما في ذلك في العطف. (فَأَمَّا) القسم (الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ) وقدمها المصنف رضي الله تعالى عنه لأنها أم حروف الخفض؛ قال أبو النجاء رحمه الله تعالى: أي أصلها لأنها تنفرد بجر الظروف التي لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن؛ ومن معانيها أي من: التبعية كقوله تعالى: لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ نُتَفِقُوا مِمَّا نُحِبُّونَ أَي من بعض ما تحبون؛ ولذا قرئ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تَتَّفِقُوا بعض ما تحبون، ومنها بيان الجنس كقوله تعالى: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ؛ وضابطها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير إن كان ما قبلها معرفة فنقول الرجس الذي هو الأوثان؛ وإن كان ما قبلها نكرة فضابطها أن يصح أن يخلفها الضمير نحو أسوار من ذهب أي هي ذهب، ومنها ابتداء الغاية نحو سرت من المدينة إلى مكة وذلك كثير في الأمكنة؛ وقد تأتي لبدء الأزمنة خلافاً لأكثر البصريين نحو قوله تعالى: لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ؛ وقوله:

تخيرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

ومن معانيها التنصيص على العموم أو التأكيد له وهي الزائدة ولها شرطان: أن يسبقها نفي أو شبهه وأن يكون مجرورها نكرة؛ وتزيد في المبتدأ ولو نسخ وفي الفاعل وفي المفعول به نحو ما لغادر من عهد وما قام من أحد وقوله تعالى: هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ؛ والفرق بين التي للتنصيص على العموم والتي لتأكيد أن الأولى تدخل على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما قام من رجل والثانية هي الداخلة على النكرة الملازمة للنفي نحو ما في الدار من ديار؛ وعلى هذه المعاني اقتصر في الخلاصة فقال:

بعض وبين وابتدئ في الأمكنة بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

ولم يشترط الكوفيون في زيادتها النفي وشبهه؛ وعلى مذهبهم قولهم قد كان من مطر؛ وأجاز الأخفش زيادتها في الإثبات وفي المعرفة وجعل منه قوله تعالى: يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ

الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية، التاسع البدل نحو: وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا؛ وفي الحديث صومي عن أمك، العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
إِذَا الْأَصْلُ فَهَلَا تَدْفَعُ عَنْ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ فَحَذَفَ الْجَارُ قَبْلَ الْمَوْصُولِ وَزَيْدٌ أَيُّ عَنْ بَعْدِهِ عَوْضًا عَنْهُ.

(وَعَلَى) قَالَ أَبُو النَّجَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمِنْ مَعَانِيهَا الظَّرْفِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: عَلَى حِينَ غَفَلَةٍ، وَمِنْهَا التَّعْلِيلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ، وَمِنْهَا الِاسْتِعْلَاءُ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ: وَهُوَ الْأَصْلُ وَزَادَ مِنْ مَعَانِيهَا الْمَجَاوِزَةُ كَقَوْلِهِ:

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قَشِيرٍ لِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وهي الرابعة من معانيها، الخامس المصاحبة مثل مع كقوله تعالى: وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ؛ وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَغْفِرَةٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ، السادس موافقة من كقوله تعالى: إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، السابع موافقة الباء نحو: حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ؛ وَقَدْ قَرَأَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِالْبَاءِ، الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مِنْ يَتَكَلَّ

أَيُّ مِنْ يَتَكَلَّ عَلَيْهِ، التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِضَاءَ تَرُوقُ

وفيه نظر، العاشر الاستدراك والإضراب كقوله:

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَنَّا عَلَى أَنْ قَرَّبَ الدَّارَ خَيْرَ مِنَ الْبَعْدِ

عَلَى أَنْ قَرَّبَ الدَّارَ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدِ

(وَفِي) قَالَ أَبُو النَّجَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمِنْ مَعَانِيهَا السَّبَبِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ؛ وَفِي الْحَدِيثِ دَخَلَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ النَّارِ وَتَسْمَى حِينَئِذٍ التَّعْلِيلِيَّةُ، وَمِنْهَا الْمَصَاحِبَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ادْخُلُوا فِي أُمَّمٍ، وَمِنْهَا الظَّرْفِيَّةُ نَحْوُ جَلَسْتُ فِي الدَّارِ؛ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تَكُونُ حَقِيقَةً أَيُّ كَالْمِثَالِ وَمَجَازِيَّةٌ نَحْوُ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ؛ وَزَادَ أَنَّهَا تَأْتِي لِلْمَصَاحِبَةِ نَحْوُ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَّمٍ، وَالِاسْتِعْلَاءُ نَحْوُ وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ؛ وَمِنْهُ: بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ، وَالْمُقَابِلَةُ نَحْوُ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ، وَمُوَافَقَةٌ إِلَى نَحْوِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ، وَمُوَافَقَةٌ مِنْ كَقَوْلِهِ:

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مِنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وَهَلْ يَعْمَنُ مِنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

أَيُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، وَمُوَافَقَةٌ الْبَاءِ كَقَوْلِهِ:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مَنَا فَوَارِسَ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلا

والتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة نحو ضربت في من رغبت تريد ضربت من رغبت فيه؛ أجاز ذلك الناظم أي محمد بن مالك رضي الله تعالى عنه قياسا على قوله:

ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق
أي فانظر من تثق به، فهذه تسعة معان ويتممها عشرة مجيئها للتوكيد قال أي
الأشموني رحمه الله تعالى: وهي الزائدة لغير تعويض وأجاز ذلك الفارسي كقوله:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا
وأجازه بعضهم في قوله تعالى: وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ اهـ
(وَرَبِّ) ولا تجر إلا ظاهرا منكرا وقد تجر ضمير غائب مفسر بما بعده نحو ربه
رجلا لقيته وربّه رجلين لقيتهما وربّه نساء لقيتهن؛ والأكثر فيها أن تكون للتكثير وقد
تجيء للتقليل؛ ومن جرها للمضمر وهو قليل:

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه وربّه عطبا أنقذت من عطبه

وقوله:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائما فأجابوا
وتقدم بعض الكلام عليها في الباب الأول في علامات الاسم وسيأتي إن شاء الله عند
قوله وبواو رب.
(وَالْبَاءِ) ولها كما للأشموني خمسة عشر معنى ذكر منها أي ابن مالك عشرة: الأول
البدل نحو ما يسرني بها حمر النعم وقوله:

فليت لي بهم قوم إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا
الثاني الظرفية نحو: وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ؛ ونحو نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ، الثالث السببية نحو
فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُبِهِ، الرابع التعليل نحو فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ
لَهُمْ، الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم، السادس التعدية وتسمى بآء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب
بزيد بمعنى أذهبته؛ ومنه ذَهَبَ اللَّهُ بِتُورِهِمْ؛ وقرئ أذهب الله نورهم، السابع
التعويض نحو بعث هذا بألف وتسمى بآء المقابلة أيضا، الثامن الإلصاق حقيقة
ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحو مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه
سيبويه رحمه الله تعالى، التاسع المصاحبة نحو اهْبِطْ بِسَلَامٍ أَي معه، العاشر
التبعيض نحو عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ؛ وقال:

شربن بماء البحر ثم ترفعت إلى لجج خضر لهن نبيح

الحادي عشر المجاورة كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، الثاني
عشر موافقة على نحو وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ بدليل هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِنَّا
كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ، الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه، الرابع عشر
موافقة إلى نحو وَقَدْ أَحْسَنَ بِي أَي إِلَيَّ؛ وقيل ضمن أحسن معنى لطف، الخامس
عشر التوكيد وهي الزائدة نحو كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا؛ ونحو وَلَا تُفُؤُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ؛
ونحو بحسبك درهم وليس زيد بقائم.

(وَالْكَافِ) قال الأشموني رحمه الله تعالى: تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة: الأول التشبيه وهو الأصل فيها نحو زيد كالأسد، الثاني التعليل نحو وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ أَي لَهْدَايَتِكُمْ؛ وعبارته في التسهيل تقتضي أن ذلك قليل؛ وقال في شرحه كافيته: ودلالاتها على التعليل كثيرة، الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أَي ليس شيء مثله سبحانه وتعالى؛ وقوله: لواحق الأقراب فيها كالمقق أي فيها المقق أي الطول، الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أي على خير وهو قليل؛ وأشار إلى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على اهـ وهي لا تجر إلا اسما ظاهرا وقد تجر ضمير الغيبة المتصل قال: وأم أوعال كها أو أقربا ويختص بالضرورة؛ وأقل من ذلك جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كإياك؛ وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله: إذا الحرب شمرت لم تك كي اهـ

(وَاللَّامِ) وجملة معانيها كما للأشموني رحمه الله تعالى واحد وعشرون معنى: الأول انتهاء الغاية نحو كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى، الثاني الملك نحو المال لزيد، الثالث شبه الملك نحو الحبل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضا؛ وغاير بينهما في التسهيل وجعل لام الاستحقاق الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله ونحو وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ؛ وقد يعبر عن الثلاثة بلام الاستحقاق، والرابع التعدية ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى: فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا لَكنه قال في شرح التسهيل أن هذه اللام لشبه الملك؛ قال في المغني: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمره وما أحبه لبكر، الخامس التعليل نحو لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ؛ وقوله:

واني لتعروني لذكراك هزة كما انتقض العصفور بلله القطر

السادس الزائدة وهي إما التوكيد كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاها—

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ؛ ونحو مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ؛ ونحو فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، السابع التمليك نحو وهب لزيد دينار، الثامن شبه التمليك نحو جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا، التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمره عم، العاشر القسم والتعجب معا كقوله:

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشخر به الظبيان والآس

ونحو لله لا يؤخر الأجل؛ وتختص باسم الله، الحادي عشر التعجب المجرد من القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم وقوله:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار القتل شدت ببذبل

وفي غيره أي النداء كقولهم لله دره فارسا والله أنت؛ وقوله:

شباب وشيب وافتقار وثروة فله هذا الدهر كيف تردد

الثاني عشر الصيرورة نحو فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا وتسمى لام العاقبة ولام المأل، الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثلا للام التعدية، الرابع عشر التبيين نحو زيد أحب لي؛ وقد تكون لتبيين الفاعل نحو تبا لزيد ولتبيين المفعول نحو سقيا لعمره، الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو وَيَخْرُونُ لِلأَذْقَانِ؛ وقوله وخر صعيقا لليدين وللهم؛

والمجازي نحو واشترطي لهم الولاء وأنكره النحاس، السادس عشر موافقة بعد نحو
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ، السابع عشر موافقة عند نحو كتبتة لخمس خلون؛ وجعل
منه ابن جني قراءة الحجدري بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم،
الثامن عشر موافقة في نحو وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لَا يُجْلِيهَا لَوَقْتِهَا إِلَّا
هُوَ؛ وقولهم مضى لسبيله، التاسع عشر موافقة من كقوله:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل
التمم عشرين موافقة عن نحو قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هُوَ لَاءَ أَضَلُّونَا وقوله:

كضائر الخنساء قلن لوجهها حسدا وبغضا إنه لدميــــــــم
الحادي والعشرون موافقة مع كقوله:

ولما تفرقنا كآني ومالــــــــكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

انتهى من الأشموني بزيادة يسيرة من الصبان رحمهما الله تعالى.
(وَبَحْرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ) نحو والله وبالله وتالله وتقدم بعض الكلام
عليها في الباب الأول نظما ونثرا فيما يتميز به الاسم عن قسيميه والحمد لله فراجع.
(وَبَوَاوِ رَبِّ) أي ومن المخفوض بالحرف المخفوض بواو رب والجر في الحقيقة بها
محذوفة؛ قال في الخلاصة:

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

قال الأشموني رحمه الله تعالى: بكثرة أي شاع العمل بكثرة كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتليــــــــي

ومثال ذلك بعد بل:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه

ومثال ذلك بعد الفاء:

فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تائم محول

وقوله:

فجور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرباط

قال الأشموني رحمه الله تعالى: وقد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

رسم دار وقفت في طلله كدت أفضي الحياة من جلله

وفي هذا قال في التسهيل: تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل
قليلا ومع التجرد أقل اهـ ومذهب المبرد والكوفيين أن الجر بالواو وهو صريح
عبارة المصنف هنا رحمه الله تعالى أي قوله وبواو رب.

فائدة: وأما غير رب فقد يجر محذوفا قال في الخلاصة:

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

والذي غير مطرد يقتصر فيه على السماع؛ ومنه قول رؤبة وقد قيل كيف أصبحت؟
قال خير عافاك الله أي على خير؛ وقوله:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

وقوله:

وكريمة من آل قيس ألفتَه حتى تبذخ فارتقى الأعلام
أي إلى كليب وإلى الأعلام؛ وألف كضرب أعطى وألف كعلم من الموالفة وتبذخ
تكبر؛ ويطرد حذف الجار في ثلاثة عشر موضعا انظرها في الأشموني رحمه الله
تعالى؛ ومن ذلك الذي ذكر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز
سيبويه في قوله:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
بخفض سابق على توهم وجود الباء في مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه:

أحقا عباد الله أن لست صاعد ولا هابطا إلا علي رقيب
(وَيْمُذُ وَمُنْذُ) نحو ما رأيتَه مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة وهما في هذه الحالة
بمعنى من أي حالة الماضي؛ وفي حالة الحضور بمعنى في نحو ما رأيتَه مذ يومنا أو
منذ يومنا؛ وإذا جرا نكرة كانا بمعنى من مطلقا؛ ولا يجران إلا الوقت المعين
الماضي أو الحاضر فلا يجران غير الزمن ولا الزمن المبهم ولا الزمن المستقبل فلا
تقول ما رأيتَه منذ يوم ولا منذ غد؛ وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر؛
وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان
وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن القليل:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر
وقد تستعمل مذ ومنذ اسمان وذلك في موضعين: أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع
نحو ما رأيتَه منذ يومان أو منذ يوم الجمعة؛ وهما في هذه الحالة مبتدآن وما بعدهما
خبر عنهما؛ قال في المغني: ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول
المدّة إن كان ماضيا؛ والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان في الحاضر وأول انقطاع
الرؤية يوم الجمعة في الماضي؛ قال الأشموني رحمه الله تعالى: وقيل ظرفان وما
بعدهما فاعل لفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى يومان؛ وإليه ذهب الكوفيون
أكثرهم واختاره السهيلي والناظم في التسهيل، واستعمالهما الثاني اسمان إذا دخلا
على جملة فعلية وهذا الاستعمال هو الغالب فيهما كقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

يدني كتائب من كتائب تلتقي في ظل معترك العجاج مثار

أو اسمية نحو قوله:

وما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع وليدا وكهلا حيث شبت وأمردا

وهما حينئذ مضافان إلى الجملة؛ وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة؛ قال في المغني:
وقيل مبتدآن فيقدر زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر اهـ وفي هذا قال في
الخلاصة:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً أو وليا الفعل كجئنت مذ دعا

وإن يجرا في مضي فكمــــن هما وفي الحضور معنى في استبين
فائدة: وتستعمل الكاف وعن وعلى أسماء كقوله:

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

وقوله:

بكالقوة الشعواء جلت فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع
وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة؛ وأجازه كثيرون منهم الفارسي
والناظم في الاختيار فالكاف بمعنى مثل، وأما عن فتستعمل بمعنى جانب كقوله:

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمام

وأما على فتستعمل بمعنى فوق كقوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيء مجهل

وكذلك تزد ما بعد هذه الحروف فمنها ما يعمل معها ومنها ما لا يعمل معها؛ قال في
الخلاصة:

وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما

وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

ومثال عدم كفها بعد من قوله تعالى: مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ أُغْرُقُوا، ومثاله بعد عن قوله عمَّا
قَلِيلٍ، ومثاله بعد الباء فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ؛ وذلك أن ما لا تزيل اختصاص هذه
الحروف بالأسماء، وأما كفها لرب عن الجر فهو الغالب فيها لعدم اختصاصها معها
بالأسماء؛ وندر دخولها على الجملة الاسمية ومثاله قوله:

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهارة

والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض نحو:

ربما أوفيت في علم تَرْفَعَنَّ ثوبي شمالاتي

وقد تدخل على المضارع المحقق الوقوع لتنزله منزلة الماضي نحو: رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا؛ وأما دخولها على الجملة الاسمية فنادر حتى قال الفارسي: يجب أن تقدر في
قوله ربما الجامل الخ ما من ربما اسما مجرورا بمعنى شيء والجميل خبر لضمير
محذوف أي رب شيء هو الجامل المؤبل؛ قال الصبان: وعلى هذا تكتب ما مفصولة
بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة، ومثال كف ما للكاف قوله:

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم

والنادر عدم كفها بها ومنه في رب:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

ومثال عدم كفها للكاف قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

ومن المقرر عندهم أنه يجب أن يكون للجار والمجرور وعديله ما يتعلقان به ويكون
فعلا وما يشبهه أو مؤولا بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو: أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ

المَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ؛ ومثال المؤول: وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ لِأَنَّ اللَّهَ بِمَعْنَى المعبود؛ ومثال ما يشير إلى معناه قوله تعالى: مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ لِأَنَّ مَا النافية تشير لمعنى انتفى؛ فإن لم يوجد واحد من الأربعة في اللفظ قدر الكون المطلق كما تقدم في المبتدأ والخبر؛ وهناك ما لا يحتاج إلى متعلق وهو الزائد نحو: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ، والثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد لأن مجرورها في محل الرفع على الابتداء، والثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على ما لسيبويه أنها في نحو هذا جارة لأن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء كـلعل، الرابع رب نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد زيد ضربته؛ ويقدر الناصب بعدها لأنها لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت لإفادة التأكيد أو التقليل لا للتعدية، والخامس خلا وعدا وحاشا إذا جرن كما سبق والحمد لله تعالى.

(وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ غَلَامُ زَيْدٍ) هذا هو القسم الثالث من المخفوضات وهو المخفوض بالإضافة؛ فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه والإضافة فيه بمعنى اللام؛ وتفيد التعريف لأن المضاف إليه معرفة كما تقدم؛ قال الصبان: والإضافة لغة الإسناد وعرفا نسبة تقيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا؛ قال ياسين: وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده على من ينزل عليه، ومما هو مشتهر عندهم أنه يكفي فيها أدنى ملابسة نحو قوله تعالى: عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا لَمَا كَانَتِ الْعَشِيَّةَ وَالضُّحَى طَرَفِي النَّهَارِ صَحَّ إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، ومن القواعد المشتهرة أن الإضافة يحذف لها التنوين والنون الذي يلي حرف الإعراب إذ لا تجتمع معهما؛ قال في الخلاصة:

نوناً تلي الإعراب أو تنويناً مما تضيف احذف كطور سينا

ولذا قال:

كأني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا

أفاده أبو النجا رحمه الله تعالى؛ وكما تفيد الإضافة التعريف للمضاف إذا أضيف إلى معرفة كذلك تفيد التخصيص للمضاف إذا أضيف إلى نكرة نحو خاتم حديد وهذا في الإضافة المعنوية؛ وأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً للإضافة فيها إلى معرفة قال في الخلاصة:

..... واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا

وإن يشلبه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل

ومنه قوله:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا

لأن رب لا تدخل إلا على نكرة؛ ومن ذلك قوله تعالى: هَدِيًّا بِالْعِ كُفَّةٍ فَبَالِغِ الكعبة نعت لهديا وهو نكرة؛ وجاء حالا في قوله:

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

وضابط ذلك أنه إذا كان المضاف إليه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ولو على وزن مبالغة فالإضافة فيه إلى معرفة لا تفيد المضاف تعريفا كما في الشواهد المذكورة؛ وتسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال لأنها إسنادية؛ بخلاف غيرها فتسمى معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى اه انظر أبا النجا رحمه الله تعالى وغيره.

(وَهُوَ) أي الاسم المخفوض بالإضافة ينقسم ويشتمل (عَلَى قِسْمَيْنِ) الأول منهما (مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ عَلَامٍ زَيْدٍ) فزيد مضاف إليه ما قبله وهو مخفوض بالإضافة والإضافة مقدره باللام؛ وقدمه لأن الأصل في الإضافة أن تقدر باللام كما في الأشموني؛ قال: نحو ثور زيد وحصير المسجد ويوم الخميس؛ قال أبو النجا رحمه الله تعالى: ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام صحة التصريح بها أي دائما بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلولها؛ بل يمكن التصريح بها تارة نحو دابة زيد فإنك لك أن تقول دابة لزيد وقد لا يمكن نحو يوم الأحد وعلم الفقه وشجرة الأراك فإنها في هذه الأمثلة بمعنى اللام ولا يصح التصريح بها فيها اه أي لأن الإضافة فيها تفيد الاختصاص وهو من معاني اللام؛ قال الصبان: لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي إفادة مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجرة الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه؛ وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية؛ ومحل هذا في الإضافة المعنوية وأما الإضافة اللفظية فليست على معنى حرف لأنها إسنادية انظر الصبان؛ قال الأشموني: واختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات فذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره في شرحه التسهيل والكافية وذلك نحو عشرة رجال وجعله مما المضاف فيه بعض المضاف إليه؛ وذهب الفارسي أنها بمعنى اللام أي الاختصاصية؛ وأما إذا أضيف عدد إلى عدد فاتفقا على أنها بمعنى من اه

(وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ) وضابط ذلك أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه (نَحْوُ ثَوْبٍ خَزٍّ وَبَابٍ سَاجٍ وَخَاتَمٍ حَدِيدٍ) والتقدير ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد؛ ألا ترى أن الثوب بعض الخز والباب بعض الساج والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الباب ساج وهذا الخاتم حديد، قال الصبان: فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصيد المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فلا تكون الإضافة على معنى من بل هي على معنى لام الملك أو لام الاختصاص، واكتفى السيرافي وابن كيسان بكون المضاف بعضا وعليه فالإضافة في يد زيد بمعنى من عندهما؛ قال خالد الأزهري رحمه الله تعالى: وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي الظرفية نحو مَكْرُ اللَّيْلِ؛ وضابط الإضافة التي بمعنى من في كما لأبي النجار رحمه الله تعالى أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا كان نحو مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أو مجازيا نحو أَلْدُ الْخِصَامِ اه وذهب سيبويه والجمهور أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام اه أي لأن الإضافة المعنوية لا تخلو من فائدة الاختصاص؛ والمضاف

إليه مجرور بالمضاف في قول سيبويه وبالحرف المنوي عند الزجاج؛ وإلى هذا أشار في الخلاصة بقوله:

والثاني اجرر وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا

فائدة: ظاهر كلامهم انحصار الإضافة في اللفظية والمعنوية وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي الإضافة الملحقة بالمحضة وحصرها في سبع إضافات: الأولى إضافة الاسم إلى الصفة نحو مسجد الجامع، الثانية إضافة المسمى إلى الاسم نحو شهر رمضان، الثالثة إضافة الصفة إلى الموصوف نحو سحق عمامة، الرابعة إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله:

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم بأبيض ماض الشفرتين يمان

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، الخامسة إضافة المؤكد إلى المؤكد ومنه:

فقلت أنجو عنها الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه

وأنجو من نجوت جلد البعير إذا سلخته وكذا أنجيته والنجا بالجيم مقصور الجلد فهو من إضافة المؤكد لمؤكد؛ وقال الفراء إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظ نحو حق اليقين؛ ومن تقاييد والدنا رحمه الله تعالى قال محنض بن أحمد يور رحمهما الله تعالى:

إضافة الشيء إلى نفسه أجازها يحيى الشهرير الفريد

وحق اليقين دليل له وحبل الوريد وحب الحصيد

وإضافة المسمى إلى الاسم يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني؛ ويقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية؛ وفرق قوم بأن التي للبيان بين جزئها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزئها عموم وخصوص من وجه اهـ الصبان رحمه الله تعالى، السادسة إضافة الملغي إلى المعتبر كقوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

على أن المعنى ثم السلام عليكم، السابعة إضافة المعتبر إلى الملغي نحو اضرب أيهم أساء؛ قال الصبان: وإنما كان المضاف إليه ملغيا لأن تعريف أي إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات؛ فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف، ويشكل على هذا أن لها إبهاما من جهة الجنس وإبهاما من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص وهذا يقتضي اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص؛ ومن ذلك قوله:

أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح

قال العيني: والشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام فإن فيهما إضافة المعتبر إلى الملغي اهـ

وهذه الإضافات قال الصبان أن الذي يظهر أنها ليست زائدة في الحقيقة على هذين النوعين أي المحضة واللفظية بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة قف على كلامه.

ومما نبهوا عليه هنا أن إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله محضة على الصحيح لورود السماع بنعته بالمعرفة قال:

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا فيه من عهدت عدولا

والشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله والشديد نعته وهو معرفة وذلك يقتضي أن إضافة وجدي محضة لأن الإضافة اللفظية لا تقتضي التعريف، والصحيح أيضا أن إضافة أفعل التفضيل محضة وعليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة.

فائدة: قد يعرض ما يمنع من التعريف بالإضافة في موضعين: أحدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة، ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه؛ قال الصبان: إنما كانت شديدة لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدماميني؛ وفي شرح الكافية: إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل؛ ومنه قوله تعالى: صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ؛ وكقول أبي طالب:

يا رب إما تخرجن طالبي من مقنب من تلکم المقانب

فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كمررت برجل غيرك؛ وكذا مثل إذا أضيف معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه نحو زيد مثل عمرو بخلاف زيد مثل حاتم فإن قرينة اشتها حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف المخصوص انظر الأشموني والصبان، وبه تعلم وجه اختصار مالك رضي الله تعالى عنه على حكاية الأذان لمنتهى الشهادتين، قال الأشموني: ويشكل على ما قال في غير قوله تعالى: صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصفت بالنكرة اه وانظر هل يمكن أن يكون التقدير غير الذي كنا نظن أنه صالحا فيكون لعدم تعرفها بالإضافة وجهها.

(وما أشبه ذلك) أي وقس على الأمثلة التي ذكرت لك ما شابهها فما كان نحو غلام زيد الإضافة فيه بمعنى اللام نحو دابة زيد وثوبه؛ وما كان نحو ثوب خز الإضافة فيه بمعنى من نحو خاتم فضة وباب حديد على نحو ما تقدم.

فوائد: الأولى لا تدخل ال في الإضافة المحضة على المضاف؛ قال الصبان: لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه ليلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة فلو دخلت

عليه لزم إضافة المعرفة إلى نكرة وهي ممنوعة؛ وأما اللفظية فيجوز وصل أل
بالمضاف في ثلاث مواضع: الأول إذا دخلت على المضاف إليه كقوله:

أبانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم

والشاهد في الحوائم حيث جازت الإضافة مع أل لدخول أل في المضاف إليه؛
والحوائم العطاش، والثاني إذا دخلت على الذي أضيف إليه الثاني كقوله:

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

والشاهد في الزوار أقفية العدا فإن الزوار الذي هو جمع زائر مضاف إلى أقفية التي
هي مضافة إلى العدا بالألف واللام؛ وملأسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن؛
وكذلك إذا دخلت على ما أضيف إلى ضميره كقوله:

الود أنت المستحقة صفوه مني وإن لم أرح منك نوالا

والشاهد في المستحقة صفوه حيث أضيف إلى ما فيه أل لأنه مضاف إلى ضميره،
والثالث إذا كان المضاف وصفا مثنى أو جمعا كقوله:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنني لست يوما عنهما بغني

وقوله:

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

والشاهد في المستوطنا عدن وفي بالمصغي مسامعهم حيث اغتقر دخول أل على
المضاف حيث كان في الأول وصفا مثنى وفي الثاني وصفا مجموعا على حده؛ وإلى
هذا أشار في الخلاصة بقوله:

ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني

وكونها في الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا سبيله اتبع

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بالمضاف؛ وأجاز ذلك إذا أضيف
الوصف إلى المعارف الفراء نحو الضارب زيد والضارب هذا؛ وقال المبرد
والرمانى في الضاربك والضاربك موضع الضمير خفض؛ وقال الأخفش وهشام
نصب؛ وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك ومخفوض في
ضاربك؛ ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيدا
والضاربو عمرا وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله:

الحافظوا عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف

العارفوا الحق للمدل به والمستقلوا كثير ما وهبوا

في رواية من نصب الحق وكثير؛ نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه
المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه
التخفيف اهـ من الأشموني.

الفائدة الثانية: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس؛ وشرط ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة كقوله:

طول الليالي أسرع في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
فأنت أسرع مع أنه مسند إلى ضمير طول وهو مذكر لأنه اكتسب التأنيث من
الليالي؛ ومنه قراءة الحسن البصري: **تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**؛ وقوله:
وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر الفتاة من الدم
وقوله:

إتي الفواش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل
ومن الثاني أي اكتساب التذكير:
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا
وقوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التواني
وإلى هذا أشار في الخلاصة بقوله:
وبما أكسب ثان أولا تأنيثا إن كان لحذف موهلا

أي أو تذكير.

الفائدة الثالثة: قال ابن هشام في توضيحه: الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد كغلام وثوب؛ ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات والموصولات المختصة والمشتركة وأسماء الاستفهام غير أي من النوعين؛ وإنما لم تضاف المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف؛ وإنما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد يضاف إليه؛ ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد وهو نوعان: الأول ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ نحو كل وبعض وأي قال الله تعالى: **وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**؛ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**؛ ولذا ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما مع هذه الحالة معرفتان لنية الإضافة؛ ولذا يجيء الحال منهما نحو مررت بكل قائما وبيعض جالسا؛ ونحو قوله تعالى: **قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا**؛ نعم إذا كانت كل توكيدا أو نعنا لازمت الإضافة نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل، والنوع الثاني ما تلزم إضافته أبدا وهو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظاهر والمضمر نحو كلا الرجلين وكلتا المرأتين وكلاهما وكتاهما وعند ولدى وقصارى وسوى تقول عند زيد وعندك ولدى زيد ولديك وقصارى الأمر وقصاره وسوى زيد وسواك؛ والثاني ما يختص بالظاهر نحو أولوا بمعنى أصحاب وأولات بمعنى صاحبات وذو بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة نحو أولو قوة ونحو ودا التون ونحو ذات بهجة؛ وما يختص بالمضمر وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر وهو وحد نحو إذا دعي الله وحده؛ وقوله وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكنت إذ كنت إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا

وقوله:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفسرا

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

والنوع الثاني ما يختص بضمير وهو مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار؛ وهي لبيك ومعناها إقامة على إجابتك بعد إقامة وسعديك بمعنى إسعاد لك بعد إسعاد ولا تستعمل إلا بعد لبيك بفتح اللام لأن لبيك هي الأصل في الإجابة وسعديك كالتوكيد وحنانيك ودواليك الأول معناه تحننا بعد تحنن والثاني تداولاً بعد تداول وهذا ذكركم بذالين معجمين بمعنى إسراعاً بعد إسراع وعامله وعامل لبيك من معناه أي أسرع وأجيب وعوامل الباقي من لفظها؛ ومن الشواهد التي ذكروا هنا:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

وقوله:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس

وشذت إضافة لبي إلى ضمير الغائب قال:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع يبون

لقلت لبيه لمن يدعوني

وشذت إضافتها إلى الظاهر أيضا في قوله:

دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسورا

قال في التصريح: قيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: إذا دعا أحدكم أخاك فقال لبيك فلا يقولن لبي يدريك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي اه وفي ما تقدم قال في الخلاصة:

وبعض الأسماء يضاف أبدا وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا

أي مفردا في اللفظ وهو مضاف في المعنى ككل وبعض وأي كما تقدم اه

وبعض ما يضاف حتما امتنع إبلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحد لبي ودوالي سعادى وشذ إيلاء يدي للبي

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية وهو إذ وحيث نحو: **وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ وَنَحْوِ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا** فأضيفت إلى الاسم في المثال الأول وإلى الفعلية في الثاني وإذ مفعول به لـ واذكروا؛ قال في التصريح: وشرط الاسم أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا وعزاه لسببويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما في المثال أو معنى لا لفظا نحو: **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ**؛ وقد اجتمعت إضافتها إلى الجملة بقسميها في قوله تعالى: **إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ**؛ وقد يحذف ما أضيف إليه أي من الجملة للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه كقوله تعالى: **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ** أي ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت غلبت الروم عوض عنها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، ومثال حيث: جلست حيث

جلس زيد وحيث زيد جالس؛ وشرط الاسمية المضافة إليها أن لا يكون الخبر فيها فعلا ماضيا نص عليه سيبويه؛ وإضافتها إلى الفعلية أكثر وربما أضيفت إلى المفرد كقولهم:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم

وقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي قف على التوضيح والتصريح، ومنها ما يختص
بالجملة الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها نحو لما جاءني زيد أكرمته؛
قال في التصريح: والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود واستدلوا له بقوله
تعالى: فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهْمُ؛ ووجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا
لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وليس ذلك إلا قضينا أو دلهم وكل منهما
لا يمكن أن يعمل في لما أما قضينا فلأنها هي الجملة المضافة إليها والمضاف إليه لا
يعمل في المضاف وأما دلهم فلا يمكن عمله فيها أي في لما لأن ما النافية لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيتعين أنها لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية؛
ويجاب بأن العامل قضينا وكونه مضافا إليه ممنوع؛ وقد صرح في المغني بذلك في
إذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها قال: لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة
كما يقول الجميع فيها إذا جزمت؛ وكذلك إذا تختص بالجملة الفعلية ويقع شرطها
وجوابها ماضيين نحو: وَإِذَا أُنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ . . . الآية؛ ومضارعين نحو:
إِذَا يُنَالِي عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ؛ ومختلفين نحو: وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ . . . الآية؛
وماضيا وأمرا نحو: إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلُّوهُنَّ؛ وأما نحو إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ فالسما
فاعل فعل محذوف؛ وأما نحو قوله:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد الاسم المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى إضمار كان؛ وروي المدرع
بالإهمال وهو المستحق لبس الدرع لشرفه وروي بالذال وهو الذي أمه أشرف من
أبيه؛ وقال في الخلاصة:

وألزموها إذا إضافة إلى جمل أفعال كهن إذا اعتلى

وإذا هذه ظرفية ويكون فيها معنى الشرط غالبا؛ ومن غير الغالب: وَإِذَا مَا غَضِبُوا
هُمْ يَعْفِرُونَ؛ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ؛ فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ
بعدها ولا شرطية فيها وإلا لوجب الفاء في الجواب اهـ وأجاز الأخفش إضافة إذا
إلى الاسمية تمسكا بظاهر ما سبق واختاره في التسهيل قف على الأشموني.

وكلما كان من أسماء الزمان بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما مضى يعامل
معاملتها فيما يضاف إليها؛ وكلما كان من أسماء الزمان بمنزلة إذا في كونها اسم
زمان مبهم لما يأتي فهو بمنزلتها في الذي يضاف إليها؛ فما كان بمنزلة إذ جاز أن
يضاف للفعلية أو الاسمية ولذا تقول جئت زمن الحجاج أمير أو زمن كان الحجاج
أميرا لأنه بمنزلة إذ في إفادة معنى المضي والعامل فيه جئت لأنه بمنزلة الماضي فلا
يعمل فيه إلا ماض؛ وتقول أتيتك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية

والناصب له آتيك لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل؛ ويمتنع آتيك زمن الحاج قادم لأنه بمنزلة إذا في الاستقبال وإذا لا تضاف إلا للفعلية وكذا ما بمعناها من أسماء الزمان؛ هذا قول سيبويه في مثبه إذ وإذا ووافق ابن مالك في مثبه إذ دون مثبه إذا محتجا بقوله تعالى: يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَلُونَ وقوله:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه بمغن فتिला عن سواد بن قارب

وهذا ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مثبه إذ لا إذا فلذا أضيف إلى الاسمية؛ ويجوز في الزمان المشابه إذا أو إذ أن يعرب على الأصل أي في الأسماء ويجوز فيه البناء حملا عليهما أي إذ وإذا لأنهما مبنيان لشبه الحرف؛ ولكن المختار والأرجح في الزمان الذي بمعناها إذا ولي فعلا مبنيا البناء للتناسب؛ ومنه قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الإعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لإضافة حين هنا إلى مبني أصالة؛ وقوله:

لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستعصين كل حلیم

لأنه أضيف إلى مبني لعارض وهو نون الإناث الداخلة على المضارع؛ وإن كان ما ولي الزمان المذكور مضارعا معربا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح كما للكوفيين ومال إلى مذهبه الفارسي وابن مالك؛ أما البصريون فلا يجيزون إلا الإعراب؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن يبين فلن يفندا

أي وهم الكوفيون واحتجوا لذلك بقراءة نافع: هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ بِالْفَتْحِ؛ وقد روي بهما قوله:

تذكر ما تذكر من سليمان على حين التواصل غير دان

وقوله:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

ومما يلزم الإضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا ويضافان للظاهر والمضمر بشروط أشار لها في الخلاصة بقوله:

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا

وعليه فلا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط: الأول التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين؛ وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكي كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة للغزل، الثاني الدلالة على اثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

لأن ضمير نا مشترك وفي معنى المشترك الإشارة إليه كقوله:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لأن ذلك مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى: لا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ، الثالث أن يكونا مضافين إلى كلمة واحدة فلا يجوز كلا زيد عمرو ولا كلتا هند وزينب؛ وما جاء من نحو قوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإمام الملمات

وقوله:

كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل لدي المنى والأمن في العسر واليسر فهو ضرورة نادرة حيث أضيف كلا إلى كلمتين؛ والضيفن تابع الضيف ونونه زائدة، وقال في التصريح: ويجوز مراعاة كلا وكلتا في الأفراد نحو كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وهو كثير؛ ويجوز مراعاة معناهما وهو قليل؛ وقد اجتمعا في قول الفرزدق:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فأدخل أقلعا ضمير الاثنين مراعاة للمعنى وأفرد رابي مراعاة للفظ. ومما يلزم الإضافة أي وهي على أنواع كلها لا تضاف إلى مفرد معرف إلا إن تكررت قال في الخلاصة:

ولا تضاف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف

أو تنو الاجزا واختصص بالمعرفه موصولة أيا وبالعكس الصفه

وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

قال في التوضيح: ومنها أي وتضاف للنكرة مطلقا نحو أي رجل وأي رجلين وأي رجال وللمعرفة إذا كانت مثناة نحو قَائِي الْفَرِيقَيْنِ أَحَقٌّ؛ أو مجموعة نحو: أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا؛ ولا تضاف لمعرفة مفردة إلا إن كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن إذ المعنى أي أجزاء زيد أحسن؛ أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله:

فلئن لقيتكَ خالبيين لتعلمن أباي وأيك فارس الأحزاب

إذ المعنى أينا فارس الأحزاب وقوله:

ألا تسألون الناس أباي وأيكم غداة التقينا كان خيرا وأكرما

لأن المعنى حينئذ أينا؛ ولا تضاف أي الموصولة إلا لمعرفة أي غير مفردة كما تقدم نحو: أَيُّهُمْ أَشَدُّ لأنها موصولة معناها الذي قاله في التصريح؛ فلا تقول اضرب أي رجل هو أفضل وأجاره ابن عصفور؛ وأما الواقعة حالا أو نعنا فلا تضاف إلا إلى نكرة؛ فمن الأول: فله عينا حبتري أيما فتى وصدر البيت فأومأت إيماء خفيا لحبتر فله عينا الخ وحبتر بحاء مهمله اسم رجل؛ ومثال النعت مررت بفارس أي فارس؛ قال الصبان: ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي إنسان؛ ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه قاله الدماميني وغيره؛ وأما إن كانت شرطية أو استفهاما فتضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق أنها لا تضاف إليه وهو المفرد من المعرفة؛ فلك أن تقول أي رجل يأتي فله درهم؛ ومن إضافتها إلى المعرفة: أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قُضِيَتْ؛

ونحو: أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرَشِهَا؛ ونحو: فَبِأَيِّ حَدِيثٍ؛ قال في التصريح: والحاصل أن أقسام أي خمسة وهي ضربان: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا؛ وما يجوز أي قطعه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى وهو ثلاثة: الموصولة والاستفهامية والشرطية؛ فالأولى نحو اضرب أيا أفضل؛ والثانية نحو أيا جاء؛ والثالثة نحو أياً ما تدعوا.

ومما يلزم الإضافة لدن فيجر ما بعده لفظا إن كان معربا ومحلا إن كان مبنيا أو جملة؛ فالأول نحو: مِنْ لُدُنْ حَكِيمٌ عَلِيمٌ؛ وقوله:

تنتهض الرعدة في ظهير من لدن الظهر إلى العصير

والثاني نحو: وَعَلَمْنَا مِنْ لُدُنَّا عِلْمًا؛ ونحو: لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لُدُنْهُ؛ وقوله:

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

ومنه قوله:

وتذكر نعماء لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

قال الأشموني بعد أن نقل هذا: ولم يصف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث فقط؛ وقال ابن برهان حيث فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب؛ وسمع نصب لدن غدوة كما في قوله:

فما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

قالوا فلدن حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظا ومعنى وغدوة منصوب على التمييز أو على التشبيه لمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون؛ أو نصبها على أنها خبر لكان محذوفة مع اسمها أي لدن كانت الساعة غدوة؛ ويجوز جر غدوة أيضا بالإضافة على الأصل؛ ويجوز جر المعطوف عليها ولو في حالة نصبها مراعاة للأصل؛ ويجوز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش؛ واستبعد ابن مالك نصب المعطوف عليها وقال إنه بعيد من القياس؛ وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن إما بكان تامة محذوفة أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ وتقدير الأول لدن كانت غدوة وتقدير الثاني لدن وقت هو غدوة؛ وقيل على التشبيه بالفاعل؛ قال سيبويه: ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء إلا غدوة؛ وفي هذا قال في الخلاصة:

وألزموا إضافة لدن فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر

ومما قالوا هنا إن لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور: ملازمتها لمبتدأ الغايات وعند تأتي لذلك ولغيره فيتعاقبان في مبدأ الغاية؛ ففي التنزيل: آتِيَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَا مِنْ لُدُنَّا عِلْمًا؛ بخلاف جلست عنده فلا يقال جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا، والثاني أن الغالب في لدن الجر بمن، والثالث أنها مبنية إلا في لغة قيس؛ وبلغتهم قرئ: مِنْ لُدْنِهِ وهي قراءة أبي بكر عن عاصم بكسر النون وإشمام سكون الدال بالضم، رابعها أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق، خامسها جواز أفرادها قبل غدوة كما مر، سادسها أنها لا تقع إلا فضلا تقول السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة.

وأما لدى فهي كعند مطلقا إلا أنها لا تجر بخلاف عند وأمكن عند منها من وجهين:
الأول أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان
علم به ويمتنع ذلك في لدى، الثاني أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا عنك ولا تقول
لدى مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحريري وغيره؛ وزعم المعري أنه لا فرق بين
لدى وعند؛ قال الأشموني: وقول غيره أولى اهدق عليه وعلي التوضيح والتصريح
وطرة ابن بون رحم الله تعالى الجميع وجزاهم بأحسن جزائه.
ومما يلزم الإضافة مع وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته؛ والمشهور فيها فتح
العين وهو فتح إعراب؛ قال الصبان: والمراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في:
إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا؛ وجاءت في لغة غنم وربيعة مبنية على السكون ومنه:

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وروي عن سيبويه أن تسكينها ضرورة؛ وقيل إن الساكنة العين حرف؛ قال
الأشموني أن الصحيح أنها اسم؛ وإلى هذا أشار في الخلاصة:

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

أي بالساكنة؛ وقد تخرج مع عن الظرفية وترد لها لامها وتنصب على الحال بمعنى
جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنيين قال:

فأفنى رجالي فبادوا معا فأصبح قلبي لهم مستغزا

وقال:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

وقال:

يذكرن ذا البث الحزين ببثه إذا حنت الأولى سجعن لها معا

وتأتي خبرا قال:

حنيت إلى ربا ونفسك باعدت مزارك من ربا وشعبا كما معا

قال الأشموني: وقد ترادف عند فتجر بمن؛ حكى سيبويه ذهب من معه؛ ومنه قراءة
بعضهم هذا ذكراً من معي؛ وقال الصبان: فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معي
أي كفتي ففعل به ما فعل بفتي ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على
الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختار ابن مالك؛ وذهب الخليل إلى أن الفتحة
فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان؛ فعلى الأول تكون ناقصة
في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء
تامة فيهما؛ واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو
كان باقيا على النقص لقل مع كما يقال هم يد على من سواهم؛ واعترض بأن معا
ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني.
ومما يلزم الإضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده؛ وقد تنوى
فيها الإضافة فتبنى على الضم؛ قال في الخلاصة:

واضمم بناء غيرا إن عدمت ما له أضيف ناويا ما عدما

وفي التوضيح: وإذا وقع أي غير بعد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها وجاز حذفها لفظا فيضم بغير تنوين؛ ثم اختلف فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل في الإبهام فهي اسم أو خبر؛ وقال الأخفش إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم أي ليس لا خبر؛ وجوزهما ابن خروف؛ ويجوز قليلا الفتح مع التنوين ودونه فهي خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين اهـ وقيد ذلك بليس بناء على ما صرح به في المغني من أنه لا يجوز إلا بعد لا النافية فلا يجوز عنده قبضت عشرة لا غير؛ وأجاز ذلك ابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل:

جوابا به تنج اعتمد فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وتبعهم صاحب القاموس أفاده في التصريح.

ومنها قبلُ وبعدُ قال في التوضيح: ويجب إعرابهما في ثلاث صور أحدها أن يصرح بالمضاف إليه كجئت بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده، الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

أي بخفض قبل بلا تنوين على نية المضاف إليه أي ومن قبل ذلك؛ وقرئ في الشواذ: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ بِالْخَفْضِ بِغَيْرِ تَنْوِينِ أَي مِنْ قَبْلِ غَلْبِهِمْ وَمِنْ بَعْدِهِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجَحْدَرِيِّ وَالْعَقِيلِيِّ، وَالثَّلَاثَةُ أَنْ يَحْذَفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْوِي شَيْءَ أَي لَا لَفْظَهُ وَلَا مَعْنَاهُ فَيَبْقَى الْإِعْرَابُ وَلَكِنْ يَرْجِعُ التَّنْوِينُ لِرُزْوَالِ مَا يِعَارِضُهُ فِي اللَّفْظِ وَالتَّقْدِيرِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ؛ وَقَوْلُهُ:

وساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

وقوله:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمر

وهما نكرتان على هذا الوجه لعدم الإضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا معرفتان في الوجهين قبله بالإضافة لفظا في الأول وتقديرا في الثاني؛ فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا على الضم نحو: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ السَّبْعَةِ اهـ من التوضيح بزيادة من التصريح.

فائدة: إذا بنيت الظروف على الضم سميت في الاصطلاح غايات لأن الأصل فيها أن تكون مضافة وغاية المضاف ونهايته حكما آخر المضاف إليه لأنه تنتمته إذ به تعريفه ونحوه فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخره أي المضاف وغايته قاله الدماميني.

ومن الظروف الملازمة للإضافة أول أي في حال ظرفيتها ودون وأسماء الجهات كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت؛ قال ابن هشام رحمه الله تعالى: وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد تقول جاء القوم وأخوك خلف وأمام أي بالضم فيهما تريد خلفهم أو أمامهم؛ ومنه قوله:

لعن الإله تعلقة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام

واعلم أنه يجوز حذف ما علم من مضاف ومضاف إليه فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه نحو وَجَاءَ رَبُّكَ أَي أمر ربك ونحو وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ؛ وقد يبقى على جرّه وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك أي ولا مثل أخيه بدليل يقولان بضمير الاثنين وقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد في الليل نارا

أي وكل نار ليلا يلزم العطف على معمولي عاملين وهو لا يجوز على الأصح؛ ومن غير الغالب قراءة ابن جمار بالجيم والزاي: تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ بجر الآخرة أي عمل الآخرة؛ إذ المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف الجملة. وأما إن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام: فتارة يبنى المضاف على نحو من قبل ومن بعد وليس غير على نحو ما تقدم؛ وتارة يبقى على إعرابه وهو الغالب نحو وَكَلَّمْنَا لَهُ الْأُمَمَّالَ ونحو أَيًّا مَا تَدْعُوا؛ وتارة يبقى على إعرابه ويترك تنوينه كما يقع له حال الإضافة؛ وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف؛ وهذا العامل إما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والأصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف إليه نصف وأبقوا المضاف الأول وهو ربع على حاله فلم ينون لأن المضاف منوي لفظه؛ ومثال الحذف مع العامل غير المضاف قوله:

علقت آمالي فعمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم

وقراءة ابن محيصن: فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ أَي فلا خوف شيء عليهم؛ وإلى هذا أشار في الخلاصة بقوله:

وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف

ويحذف الثاني ويبقى الأول كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول

واعلم أن الفصل بين المتضايين عند أكثر النحويين خاص بالشعر ومنصوب شبه الفعل أو قسم؛ قال في الخلاصة:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا

وقال ابن هشام رضي الله تعالى عنه في توضيحه: والحق أن مسائل الفصل سبع: ثلاثة جائزة في السعة إحداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر: وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ برفع قتل على النيابة عن الفاعل لزَيْنِ المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم؛ فقتل مصدر مضاف وشركاؤهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله

وأولادهم بالنصب مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو حسن؛ ومنه قوله:

عنوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

وإما ظرفه كقول بعضهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها وهو حسن، الثانية من الحالات الحسنة أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ وقوله:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج

أو الفاصل متعلقه من ظرف أو عديله كقوله صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؛ وقوله:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرة بعسيل

الثالثة مما يستحسن من الفصل أن يكون الفاصل قسماً كقولهم هذا غلام والله زيد والأربع الباقية تختص بالشعر إحداها الفصل بالأجنبي ويعني به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

فأيام مضاف وإذ مضاف إليه وفصل بوالداه الأجنبي؛ والتقرير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه؛ أو مفعولاً كقوله:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

أي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك أجنبي من ندى لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحداً وهو تسقي؛ أو الفصل بظرف ليس معمولاً له كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيـل

فأضاف كف إلى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف لأنه ليس معمولاً له، والثانية من حالات الفصل التي تختص بالشعر الفاصل بفاعل المضاف كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمننا قهر وجد صب

فأضاف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد، والثالثة من حالات الفصل المختص بالشعر الفاصل بنعت المضاف كقوله:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح؛ والبيت لمعاوية رضي الله تعالى عنه والفصل في الحقيقة بين جزئي العلم لأنه مركب إضافي دال على مفرد معين وهو كنية والقصة المقول فيها البيت مشهورة، الرابعة الفصل بالنداء أي مما يختص بالشعر كقوله:

كأن برزون أبا عاصم زيد حماراً دق باللجام

أي كأن برزون زيد حماراً يا أبا عاصم.

وأختم الباب بالمضاف إلى ياء المتكلم اقتداءً بمحمد بن مالك رضي الله تعالى عنه وغيره من أئمة هذا الفن؛ قال في التوضيح: يجب كسر آخره أي المضاف إلى ياء المتكلم كغلامي ويجوز فتح الياء وإسكانها واختلف في أيهما أصل؛ إلى أن قال: وعلى القولين الإسكان أكثر ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل: وهي المقصور كفتى وقذى والمنقوص كرام وقاض والمثنى كابنين وغلأمين وجمع المذكر السالم كزيدين ومسلمين؛ فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء منها واجبة الفتح وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع ومحيي ومماتي وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن البصري هي عَصَاي؛ قال في التصريح: بكسر الياء على أصل النقاء الساكنين؛ وهو أي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم؛ وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيَّ بِكسر الياء؛ وأجازها أبو عمرو بن العلاء قاله الشاطبي؛ وتدغم ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقاضي وبني وزيدي؛ وتقلب واو الجمع ياء ثم تدغم كقوله:

أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

أودى معناه هلك وبني فاعله جمع ابن مضاف إلى ياء المتكلم؛ وأصله بنوي فسبقت الواو بالسكون فقلبت ياء فأدغمت فيها الأخرى؛ وإن كان قبل الواو المذكورة ضمة قلبت كسرة كما في بني ومسلمي أو فتحة أبقيت كمصطفى جمع مصطفى بالقصر بصيغة اسم المفعول؛ وتسلم ألف التثنية من القلب ياء اتفاقاً كمسلماي؛ وجاء في لغة هذيل جواز قلب ألف المقصور ياء كقول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هوي وأعنفوا لهوهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

فائدة: قال في التصريح: وهذيل بالتصغير؛ قال ابن السيد: يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما اه وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة اه وقرأ أبو عاصم الجدي وابن إسحاق وعيسى بن عمرو وهدي وعصي ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي؛ قال في التوضيح: واتفق الجميع على ذلك أي قلب الألف ياء مع ياء المتكلم في على ولدى ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدنا؛ وكذا الحكم في إلى نحو إلي أي وإلينا اه قال في الأشموني في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكلم بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله؛ فلا يجوز في نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل؛ وإن كان المضاف غير وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيف إليه كما يتقدم معمول المنفي بلا؛ فأجازوا أنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب؛ ومنه قوله:

إن امرؤا خصني عمدا مودته على التناهي لعندي غير مكفور

فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي فكأنه قال لعندي لا يكفر.

وهذا ما يسره الله ومن به علي من الكلام على الأجرومية والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. جمعه جامعه سيد محمد بن عبد الرزاق من كتب النحو المعتمدة وسميته الفتوحات الوهبية في الكلام على متن الأجرومية أو فتح الوهاب في فهم الإعراب.